جامعة الجزائر 03
كلية العلوم السياسية والإعلام
قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية

مكانة وسائل الإعلام والاتصال في ظل التحولات السياسية بالدول العربية : حالة مصر من 1981 إلى 2012

مذكرة لنيل شهادة الماجستير

في العلوم السياسية والتنظيمات الإدارية

إعداد الطالبة : **إشراف الأستاذ الدكتور:**

-عقبة مريم **- صالح بلحاج**

لجنة المناقشة

- الأستاذ الدكتور..... لوصيف سعيد .....رئيساً
- الأستاذ الدكتور..... صالح بلحاج .....مقرراً
- الأستاذ الدكتور..... معوج عبد الحكيم .....عضواً
- الأستاذ الدكتور..... لعقون جلول .....عضواً

السنة الجامعية : 2017/2016

بسم الله الرحمن الرحيم

كتب الرئيس الأمريكي الأسبق توماس جيفرسون عام 1787 : " لو ترك لي الخيار بين أن تكون لنا حكومة من دون صحف، أو صحف من دون حكومة فلن أتردد في اختيار الثاني"

كما قال الشاعر العربي حافظ إبراهيم :

لكل زمان مضى آية وآية هذا الزمان الصحف

ويقول ليف مانوفيتش: " لكي نفهم طبيعة الإعلام الجديد، فإننا نحتاج لتجاوز الفهم السائد "

يقول فيليب سيب : " يمكن للإعلام أن يكون أداة للصراع أو أداة للسلام، وبإمكانه أن يوحد الشعوب المتناثرة عبر العالم. إن هذه الظاهرة – تأثير الإعلام – بصدد إعادة تشكيل العالم"

كلمة شكر وعرفان

"ربّ أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت عليّ"

وليس أفضل من نعمة العقل نعمة.
فاللهم لك الحمد ولك الشكر على كل النعم، ما ظهر منها وما بطن ومن بعده، يقول الحبيب المصطفى عليه الصلاة والسلام : "من لا يشكر الناس لا يشكر الله تعالى"

فخالص العرفان والامتنان إلى أستاذي الجليل الأستاذ الدكتور "**صالح بلحاج**" الذي واصل معي مسيرة الإشراف والتوجيه لإتمام هذه الدراسة، والذي لم يبخل علي لحظة بنصائحه وإرشاداته رغم انشغالاته واهتماماته، فجزاه الله عني وافر الجزاء والخير مع دعائي له بطول العمر في خدمة العلم.

كما أتوجه بخالص شكري للسادة الأساتذة الدكاترة الأفاضل الذين قبلوا المشاركة في لجنة المناقشة والتقييم والحكم، وإنني على ثقة بأنهم سوف يفيدونني كثيراً بملاحظاتهم وتوصياتهم، لمواصلة مسيرة البحث العلمي.

التقدير والاحترام إلى كل الأساتذة الأفاضل كلٌّ باسمه ومرتبته، الذين ساهموا في توجيهي وإثراء معلوماتي خلال مرحلة ما قبل التدرج وما بعده، منارة علم، امتد إشعاعها في دربنا وإلى عقولنا العمر كله.

كل الشكر والتقدير لمن ساعدني في هذا العمل البسيط ولو بكلمة طيبة من بعيد ومن قريب.

إليكم جميعاً، كل الشكر والعرفان وخالص المحبة

إهداء

يقول سبحانه وتعالى في كتابه الكريم : [واعبدوا الله ولا تشركوا به شيئا وبالوالدين إحسانا] (النساء الآية - 36).

فيا قرة عيني أهديك هذا العمل البسيط وأنا مدركة بأنني لن أوفيك برك لأن حقك أعظم من ذلك بكثير...فإليك أطال الله عمرك، لا أملك ما أهديه، فكل ما ملكت، وما أبقيت، وما أهلكت، منك وإليك، وما أبليت. بدعائك يكتمل المنى ويشتد عزمي وما نويت، وتكبر حجتي ويستنير سبيلي وما عزمت، ربي احفظها كما ربتني وأنا طفلة صغيرة وأحاطتني بالحب والدعاء وأنا كبيرة ما حييت ورأيت.

كما أهدي هذا العمل المتواضع إلى روحه العفيفة الطاهرة والدي الغالي السيد "عقبة عبد الهادي" فاللهم ارحمه و ارحم موتانا وشهدائنا المؤمنين والمؤمنات منهم، وطيب ثراهم وأكرم مثواهم واجعل الجنة مستقرهم ومأواهم ونور مرقدهم وعطر مشهدهم وطيب مضجعهم.

إلى زوجي **مهدي ظيف الله** وإلى عائلتي الصغيرة أطلب من الله أن يحفظها لي، إلى أخي العزيز **"عقبة أحمد"** وأختي الغالية **"حدوش"** اللذان تعبا كثيرا معي لإتمام هذه المذكرة.

إلى كل من يحمل فكراً أو علماً أو هدفاً سامياً ويعمل من أجله، إلى كل من ينير بفكره وأدبه وفنه دياجين الظلام، إلى كل من يُعلم حرفاً ويُرشد إلى فضيلة ويهدي إلى قيم إلى كل من ساروا في درب العلم حتى أتاهم اليقين.

إلى كل من يحب الجزائر، ويتمنى لها السلام والديمقراطية، وإلى كل من ينادي بضرورة الإصلاح والتغيير نحو الأفضل، بما يحفظ للأمة مجدها وعزتها.

فهرس

الموضوع	الصفحة
فهرس	3
مقدمة	6
الفصل التمهيدي : الخطوات المنهجية والإطار النظري للدراسة	12
الفصل الأول : وسائل الإعلام والاتصال وعلاقتها بالسياسة	34
المبحث الأول: وسائل الإعلام والتحولات التكنولوجية العالمية	35
المطلب الأول : الصحافة المكتوبة بين النشأة والتطور	36
المطلب الثاني : ظهور الكتاب الورقي والمنشورات في العالم	39
المطلب الثالث : السينما والمسرح مابين النشأة والتطور	42
المطلب الرابع : الإذاعتان (المسموعة - المرئية) عبر العالم	46
المبحث الثاني : وسائل الإعلام والاتصال في عصر العولمة	49
المطلب الأول: إعلام واتصال عصر العولمة	50
المطلب الثاني: مهام وسائل الإعلام والاتصال في عصر العولمة	55
المطلب الثالث: إستراتيجيته إعلام العولمة	58
المبحث الثالث: العلاقة بين أبنية الاتصال والأبنية السياسية	64

المطلب الأول : تدفق المعلومات السياسية خلال النسق السياسي	64
المطلب الثاني : مدى استقلال أبنية الاتصال	67
المطلب الثالث : العلاقة بين العملية السياسية والعملية الاتصالية	73
الفصل الثاني: التغطية الإعلامية للتحولات السياسي بالدول العربية	79
المبحث الأول : التحولات السياسية بين المطالب الداخلية والتحديات الخارجية	80
المطلب الأول : مراحل وموجات التحول السياسي (صامويل هنتجتون)	81
المطلب الثاني : عناصر أزمة الإطار السياسي والاجتماعي و الاقتصادي	87
المطلب الثالث : آليات التحول إلى أوضاع ديمقراطية في الدول العربية	93
المطلب الرابع : التحولات السياسية الراهنة بالدول العربية دلالاتها وتداعياتها	98
المبحث الثاني : الإعلام العربي في التحولات السياسية	103
المطلب الأول : إشكالية العلاقة بين وسائل الإعلام والتحولات السياسية	104
المطلب الثاني : الإعلام الفضائي كآلية للتغيير السياسي بالدول العربية	109
المطلب الثالث : الإعلام الجديد والتحولات السياسية بالدول العربية	118
الفصل الثالث : المعالجة الإعلامية لمسألة التحولات السياسية بمصر: إشكالية الدور وآليات التعزيز (1981 - 2012)	129
المبحث الأول : طبيعة التحولات السياسية بجمهورية مصر العربية	131

المطلب الأول : الإطار الدستوري والاقتصادي في ظل التعددية السياسية المقيدة	132
المطلب الثاني : آليات التحول السياسي بجمهورية مصر العربية	135
المطلب الثالث: الأزمة البنائية في النظام السياسي المصري وعوامل تعثر التحول الديمقراطي	141
المطلب الرابع : واقع التحولات السياسية ما بعد حكم حسني مبارك	145
المبحث الثاني : الإعلام – مابين التقليدي والجديد- تقييم للأداء والدور بمصر	150
المطلب الأول : البيئة التشريعية والسياسية للإعلام	150
المطلب الثاني : التناول الإعلامي لمسألة التعديلات الدستورية (الانتخابات الرئاسية لسنة 2005 نموذجاً)	156
المطلب الثالث : الإعلام الفضائي العربي والتحول السياسي في مصر (قناة الجزيرة العربية نموذجاً)	162
المبحث الثالث : الإعلام الدولي والتحولات السياسية الراهنة بمصر	176
المطلب الأول : الإعلام الأمريكي الأوروبي الإسرائيلي في التحولات السياسية بجمهورية مصر العربية	177
المطلب الثاني : موقف الإعلام الآسيوي الإفريقي العربي من التحولات السياسية بمصر	183
المطلب الثالث : التعديلات الدستورية ودور الجيش المصري في الإعلام الدولي	192
خاتمة	198
قائمة المراجع	208
قائمة الملاحق	227

مقدمة

شهد العالم بأسره في الحقب الأخيرة من القرن الماضي تشكلا لنظام عالمي جديد اتضحت معالمه وآلياته تدريجيا حتى وصلت في تجلياتها العليا إلى ما يطلق عليه بالعولمة التي أصبحت تعد بمثابة الإطار الذي يفترض أن تتحرك فيه وتتأثر به كل الظواهر المجتمعية على المستوى المحلي والإقليمي والدولي.

فبرغم التباين في فهم العولمة إلى حد التناقض الواضح فإن الحقيقة التي لا يمكن تجاهلها هو أن العولمة واقع جديد بمقدمات تاريخية تتداخل فيه أمور الاقتصاد والاجتماع **والسياسة والإعلام** دون اعتداء يذكر بالحدود السياسية والإقليمية للدول وهذا الواقع الدولي الجديد تسيره قوى دولية اقتصادية وسياسية عالمية ضخمة حيث لا يمكن أن نتصور وجود دولة أو أمة أو شعب بإمكانه عزل نفسه عن هذا المناخ الدولي والتكنولوجي الجديد.

"وعليه فإن المرحلة الجديدة والتي هي العولمة قد أضحت أمرا واقعا وحتمية كونية، وهذا ما أكده **صامويل هنتجتون** في كتابه "صدام الحضارات" والذي أقر بأن الحروب بين الأنظمة السياسية والإيديولوجية والمصالح المختلفة قد انتهت والعصر الذي نعيشه هو عصر يسمى بحرب الثقافات". [1]

وهو أيضا ما ذهب إليه **فرانسيس فوكوياما** في كتابه "نهاية التاريخ وخاتم البشر" والذي جاء مبشرا بحتمية اتجاه كل دول العالم نحو الديمقراطية الليبرالية.[2]

"وهو نفسه ما ذهب إليه **ألفن توفلر** مؤكدا على أن المعرفة والمعلومات هي المحور الذي ستدور حوله حروب المستقبل وثوراته الاجتماعية وهي أداة ثورة الاتصالات والمعلومات والتغيير المتسارع، فالقاعدة الأساسية للعولمة هو التحكم في المعلومات إنتاجا وتسويقا".[3] وإلى جانب توفلر نجد **ولتر ريستون** في كتابه "أفول السيادة" والذي أكد بشكل أو بأخر أن القوة أضحت تعود للعامل التكنولوجي والتقني، وقد جاء **لستر ثرو** في كتابه "المتناطحون" ليقود المرء إلى المعرفة التي تقول أن الفائز في القرن الحادي والعشرين هو من يمتلك مفاتيح القوة التكنولوجية والمعلوماتية.

"فقد استطاعت تكنولوجيا الاتصال والمعلومات التي غزت العالم بتقنياتها المتطورة أن تؤثر على الأداء الصحفي والإعلامي لوسائل الإعلام المختلفة بما يؤدي إلى تحسنها وتطور أدائها الفني والمهني خاصة بعد أن شهد العالم وما يزال ثورة تكنولوجية شاملة أحدثت تغييرات جذرية في نواحي الحياة كافة، وأن التطور والتغير أصبحا سمة من سمات عالمنا المعاصر وليصبحا تعبيرا عن الثورة التكنولوجية".[4]

---

[1] صامويل، هنتجتون، **صدام الحضارات إعادة صنع النظام العالمي**، ترجمة طلعت الشايب، القاهرة، ط02، 1999، ص 65.

[2] رضا، عبد الواجد أمين، **الإعلام والعولمة**، مصر(القاهرة) : دار الفجر للنشر والتوزيع، ط01، 2007، ص 52.

[3] ألفن، توفلر، **حضارة الموجة الثالثة**، ترجمة عصام الشيخ قاسم، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع، 1990، ص 120.

[4] عبد الأمير، الفيصل، **الإلكترونية في الوطن العربي**، عمان : دار الشروق للنشر والتوزيع، 2005، ص 09.

"ومع النمو المتزايد الذي شهدته تكنولوجيا الاتصال خلال العقدين الماضيين الذي فاق القدرة على وضع تصور كامل يحكم أداء هذه التكنولوجيا، جعل الاهتمام بوسائل الإعلام في مجتمعنا يأخذ أبعاد أكثر عمقا وشمولا وأهمية وتأثيرا خاصة مع تطور الأدوات والتقنيات الإعلامية الحديثة".[1]

ومن ثم فإن التخطي الأول للحدود منطلقه تطور وسائل الإعلام والاتصال والتكنولوجيا كالإعلام الآلي والانترنت والفضائيات التلفزيونية. فعلى المستوى الفردي احتلت وسائل الإعلام مكان الجهاز العصبي في جسم الإنسان، فهي المحرك والمعبر عن مقومات الحياة الإنسانية، فتسمية عصر الإعلام والاتصال هي من التسميات التي تتطابق على العصر الذي نعيشه اليوم، العصر الذي شهد ثورة إعلامية معلوماتية.[2]

لقد أصبح وضع الإعلام والممارسة الإعلامية في العالم مع بداية العشرية الثانية من الألفية الثالثة على غير تلك البدايات التي عرفها الإعلام منذ ثورة مطبعة غوتنبرغ على أهميتها. كما لم يبق في حدود انتفاضة ركوب مهنة الإعلام أمواج ماركوني الأثيرية، عند اختراع الراديو نهاية القرن التاسع عشر، ولم تعد تكنولوجيا الإعلام والاتصال مجرد أدوات تكنولوجية تجمع الكلمة بالصوت والصورة المتحركة بهدف الإخبار والتسلية والترفيه لمجموعة أفراد متباعدين، وليس من المصادفة أن يتوافق ترتيب القوى المستفيدة من العولمة مع ترتيب القوى الأقوى إعلاميا، كما أنه ليس من قبيل المصادفة أن يتوافق ترتيب القوى المتضررة من العولمة مع ترتيب القوى الأضعف إعلاما، بما يعكس الارتباط الوثيق بين الإعلام والعولمة، كون الإعلام أحد آلياتها الرئيسية في تحقيق مصالح القوى المهيمنة.[3]

ونستطيع القول بأن إذا كان لكل عصر من العصور قضاياه الرئيسية التي يتمحور من حولها فكر ذلك العصر وتهتم بها سياسة هذا العصر فإنه كذلك يوجد الإعلام والاتصال الذي يعبر عن قضايا كل عصر وسياسته، ولا نغالي عندما نقول بأن الإعلام يمكن أن يقدم مادة علمية ثرية كاشفة للعديد من جوانب العمليات السياسية المختلفة والتي تحدث في شتى المجتمعات الإنسانية بما يؤدي إلى إثراء المعرفة السياسية.

لقد أصبح من الصعب جدا أن يعيش الإنسان المعاصر بعيدا عن التفاعل اليومي مع معطيات وسائل الإعلام والاتصال المتعددة. وزاد الأمر تعقيدا أن تلك الوسائل تخطت حواجز المجتمعات الجغرافية وحدودها السياسية، وباتت تتفاعل بشكل مباشر مع الأفراد والجماعات على حد سواء، دون أن يكون ثمة سلطة عليا تمنع أو تمنح التعرض لتلك الوسائل، وتتحكم في كم ونوعية المضامين التي تنتجها أو تبثها. حديثنا هذا لا يعني أننا ندعي أن الإعلام في عصر العولمة قد استغنى عن شكل من أشكال الإعلام والاتصال أو أداة من أدواته أو قالب من قوالبه، غير أن ما يملأ الساحة الإعلامية عبر الصدى

---

[1] أسامة، الخولي، **القرارات التكنولوجية وأثرها في وسائل الإعلام**، مصر (الإسكندرية) : دار النهضة العربية، 2000، ص 42

[2] ثروت، مكي، **الإعلام والسياسة " وسائل الاتصال والمشاركة السياسية**، القاهر ة: عالم الكتب، ط01، 2005، ص 8 – 15.

[3] د.صابر، حارس، **الإعلام العربي والعولمة الإعلامية والثقافية والسياسية**، القاهرة : العربي للنشر والتوزيع، 2008، ط01، ص 09.

والإقبال والاستعمالات المتكررة الواسعة عند المرسل أو المستقبل، هي الأدوات والوسائل التي تستهدف أوسع الشرائح بأيسر السبل و بأبلغ الأثر.

فلا يوجد مجال للشك على أهمية وجود الإعلام والاتصال، والتي تزداد يوما بعد يوم، فالمعلومات تحيط بنا في كل مكان ومن كل اتجاه، حتى أصبحت كالغشاء الهوائي الذي يوفر لنا الحياة. "فطبقة المعلومات التي هي من صنع البشر وكما يسميها المفكر بييرتايلهارد "بالنوسفير" لم نعد نشعر بوجودها وتأثيراتها - هي موجودة مثل الطبقة الهوائية التي تغلف الكرة الأرضية - فنحن بقدر ما نتنفس ونستخلص الأكسيجين من الهواء ونتخلص من ثاني أكسيد الكربون، نأخذ كذلك من طبقة "النوسفير" حقائق وآراء ونضيف عليها حقائق وآراء أخرى، كل حسب مقدرته ".[1]

فقد أصبح الإعلام والاتصال حقيقة طاغية في عصرنا الحالي، وإذا كانت الحاجة لهما من الحاجات الإنسانية التي نشأت مع بداية المجتمعات البشرية منذ آلاف السنين، فإن هذا ما أكدته المواثيق والدساتير في عصرنا الحديث، ويكفي أن ندلل على ذلك بالمادة رقم (19) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والتي نصت على : "أن لكل شخص الحق في حرية الرأي والتعبير". وبعد الدعوة إلى الحق في الاتصال، أصبحت الدعوة إلى **"ديمقراطية الاتصال"** وهو المبدأ الذي يدعو إلى ضرورة توفر الوسائل المناسبة لكل مجتمع إنساني.

سواء في الدول التي تقوم على الحكم المطلق أو الدول الديمقراطية، نجد غالبية حكوماتها قد أدركت أهمية الإقناع في إخضاع الجماهير وكسب تأييدها، مستخدمة الإعلام لكسب رضاها ومساندة الرأي العام، وبمعنى أخر نجد معظم أنصار العالم قد اتجهت إلى أهمية الإعلام والاتصال في التعبير عن مجتمع كل دولة تعبيرا موضوعيا عن عقلية الجماهير واتجاهاتهم وميولهم، عن طريق تزويدهم بالأخبار الصحيحة والمعلومات السليمة والحقائق الثابتة من أجل تكوين رأي صائب في واقعة من الوقائع، أو مشكلة من المشكلات.

وقد بات العقد الأخير من القرن العشرين يتلو علينا عبر الفضائيات العالمية وقائع الأحداث التاريخية بالصوت والصورة الملونة...فأصبح العالم بأسره قرية صغيرة على حد وصف "مارشال ماكلوهان".

لقد بات الإعلام والاتصال في عصر العولمة يشكل جزءا أساسيا في تركيبة البنية السياسية الدولية التي تسعى إلى بناء مجتمع دولي جديد بعدما بات واضحا أن الإعلام هو أساس تحويل الحدود الجغرافية الكلاسيكية القائمة بين الدول إلى خطوط وهمية بعدما أخضعت هذه الحدود لمنطق السماوات المفتوحة بفضل هذا التطور الكبير لتكنولوجيا الإعلام والاتصال.

فتزاوج التكنولوجيا مع الإعلام والاتصال أعطى الرسالة الإعلامية مزيدا من التفاعلية، والجماهيرية، وساهمت أيضا هذه التكنولوجيا في الحد من قيود الزمن وهو ما

---

[1] John C.Maloney, "**Advertising Research And An Emerging Science Of Mass Persussions** " ,IN Lee Richardson (Ed) Dimensions Of Communication (N.Y :Appleton Century Crofts, 1969) Pp 26-27

جعل مجال الإعلام والاتصال محوريا في كل التعاملات الرسمية وغير الرسمية سواء في علاقة الدول والمؤسسات أو في التعاملات البينية للأفراد في المجتمع الواحد أو عبر مجتمعات مساعدة.

"فإذا كانت لجنة شون ماكبرايد المفوضة عن اليونسكو قد انبهرت بالحجم الهائل والانتشار الواسع في استعمال وسائل الإعلام والاتصال في المجتمعات وبين الأفراد ومهما اختلفت انتماءاتها، وذلك في تقرير اللجنة الدولية لدراسة مشكلات الاتصال بحضور خبراء في الإعلام والاتصال وهذا في بدايات الثمانينيات أي 35سنة خلت"،[1] فإن اليوم بالذات تكون وسائل الإعلام والاتصال قد عرفت ثورة فاقت كل التوقعات وبشكل غير مسبوق خاصة مع مطلع التسعينيات القرن الماضي، والانطلاقة كانت البداية بإنشاء فروع لمؤسسات مختصة عملاقة وموزعين كبار لمنتجات إعلامية، وهو ما أدى إلى تطور العملية أكثر خاصة مع نمو الحاجة إلى خدمات إعلامية واتصالية.[2]

"وإنه لمن الخطأ عند الاعتقاد بأن مجال الإعلام لا يتجاوز الوسائل الإعلامية المتعارف عليها مثل الصحف، المجلات، الراديو، التلفزيون، الانترنت...أي أنه مجرد طغيان الوسيط الإلكتروني على باقي وسائط الاتصال الأخرى، فإن الأمر يتعدى ذلك بكثير إلى مجالات بحثية وتعريفية أخرى تشمل طبيعة ومحتوى هذه الوسائل والأهم هو طبيعة الرسائل التي تتدفق من خلال هذا الوسيط الاتصالي الجديد" [3]، وسرعة تدفقها وطرق توزيعها واستقبالها...كحرية الصحافة، الأنماط الإعلامية الكلاسيكية، مفهوم الخدمة العمومية، أخلاقيات العمل الصحفي، مصادر الخبر الصحفي والأنواع الصحفية إلى جانب ذلك معرفة طبيعة وخصوصية الجمهور المستهدف.[4]

فوسائل الإعلام والاتصال هي الميكانيزمات الأساسية التي يمكن أن تصل أراء قادة الرأي غير الحكوميين وجماعات المصالح إن وجدت والرأي العام بصفة عامة إلى القادة الحكوميين وصانعي السياسة، وبالتالي لم يعد خفيا الدور المؤثر الذي بات يلعبه الإعلام على أكثر من مستوى، بغض النظر عن حجم المعاملات واتجاهاتها، و المداخيل التجارية المتأتية عن طريق الصناعات الإعلامية المختلفة وبغض النظر عن مناصب الشغل المتصلة بقطاع الإعلام في سوق الشغل كمورد رزق للملايين في العالم، فإن الإعلام اليوم، أي إعلام عصر العولمة إن صح التقدير بات يستخدم بشكل ذكي في إنجاز مهام أبعدها تكون عما كان يضطلع به من مهام كلاسيكية، متمثلة في وظيفة الإخبار أو الترفيه أو التثقيف أو الإعلان أو التربية. فوسائل الإعلام والاتصال بصفة عامة ووسائل الإعلام الجديدة بصفة خاصة قد أصبحت في مقدمة الوسائل المستخدمة لتحقيق مكاسب سياسية وإستراتيجية تتموقع من خلالها الدول وترسم عبرها السياسات

---

[1] شون، ماكبرايد وآخرون، **أصوات متعددة وعالم واحد الاتصال والمجتمع اليوم وغداً**، تقرير صادر عن منظمة اليونسكو، الجزائر : الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، ط01، 1981، ص 113.

[2] الحاج، تيطاوني، **العولمة الإعلامية ودورها في تجسيد معالم المجتمع الدولي الجديد**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم الإعلام والاتصال، 2012، ص 106.

[3] نبيل، راغب، **الثقافة العربية وعنصر المعلومات**، رؤية لمستقبل الخطاب الثقافي العربي، سلسلة عالم المعرفة المجلس الوطني للثقافة والفنون و الآداب بالكويت، العدد 265، ص 343.

[4] نعيمة، واكد، **مقدمة في علم الإعلام**، الجزائر : تاكسيدج للدراسات والنشر والتوزيع، 2011، ص 07.

الخارجية.[1] وهذا ما جعلها الأداة الرئيسية في عملية التغيير والتحولات الاجتماعية، وتحقيق الإصلاح ونشر المعرفة وتحسين أداء المؤسسات والفعاليات، وتطوير الأداء بشكل عام، ورفع المستوى المعرفي والثقافي للمواطن.

فلا يمكن أبدا أن ننكر بأن المجتمعات العربية قد عانت – ولا تزال – من تخلف وقصور أنظمة الإعلام السائدة عن تلبية هذه الحقوق جميعا، والسبب راجع إلى أنها قد نشأت ونمت في حجر الدولة العربية الاستبدادية المتعالية على المجتمع، التي كانت من بين نتائجها، افتقاد النظام الإعلامي العربي عامة لمقومات الاستقلال والحرية على السواء، وعجزه عن النهوض بواجباته الحقيقية، وحرمان المواطن العربي من حقه في إعلام يحترم عقله، حتى في زمن السماوات المفتوحة وثورة الاتصالات والمعلومات.

"ومع ذلك يمكن أن نقر بحقيقة هذا الزمن وهذه الثورة فقد لعبت دورا هاما وحاسما في زعزعة أركان النظام الإعلامي العربي خلال العقد الأخير وعلى رأسه النظام الإعلامي المصري، فتحول الإعلام وبمختلف وسائله إلى صانع ولعبة درامية خطيرة، تتجاوز النقل والتعريف لتصل إلى الخلفيات والأعماق السلطوية التي تجعل صناعة الإعلام صناعة تجارة، عمل، سياسة".[2]

فأصبح لوسائل الإعلام دوراً رئيساً وفاعلاً في تشكيل سياق التحول الديمقراطي والإصلاح السياسي في المجتمعات المختلفة، حيث تعكس طبيعة العلاقة بين الدولة والمجتمع، وبين النخبة والجماهير، ويتوقف إسهام ودور وسائل الإعلام في عملية الإصلاح السياسي والديمقراطي على شكل ووظيفة تلك الوسائل في المجتمع وحجم الحريات، وتعدد الآراء والاتجاهات داخل هذه المؤسسات، بجانب طبيعة العوامل الثقافية والاجتماعية والسياسية المتأصلة في المجتمع، فطبيعة ودور وسائل الإعلام في تدعيم الديمقراطية، وتعزيز قيم المشاركة السياسية وصنع القرار السياسي، يرتبط بفلسفة النظام السياسي الذي تعمل في ظله، ودرجة الحرية التي تتمتع بها داخل البناء الاجتماعي.[3]

"فوسائل الإعلام الحرة تلعب ثلاثة أدوار جوهرية في تعزيز الحكم الديمقراطي، باعتبارها محفل وطني يمنح صوتا لقطاعات المجتمع المختلفة، ويتيح النقاش من زاوية جميع وجهات النظر، وكعنصر تعبئة ييسر المشاركة المدنية بين جميع قطاعات المجتمع، ويعزز قنوات المشاركة العامة كما تعمل كرقيب يكبح تجاوزات السلطة ويزيد من الشفافية الحكومية ويخضع المسئولين العاميين للمساءلة عن أفعالهم أمام محكمة الرأي العام".[4]

وهو ما تجلى لنا بوضوح في البلدان التي تفجرت فيها عوامل الحراك الشعبي

---

[1] الحاج، تيطاوني، **العولمة الإعلامية ودورها في تجسيد معالم المجتمع الدولي الجديد**، نفس المرجع السابق، ص 353.

[2] وليد، الشرفا، **الدين والسياسة والديمقراطية**، مركز حقوق الإنسان والمشاركة الديمقراطية، شمس أيلول، 2007، ص 145

[3] Shelton Gunaratune, **Democracy, Journalism And Systems Perspectives From East And West**, Inx, Hao And S.K, Data Ray (Eds), Issues And Challenges In Asia Journalism, (Singaporamarshall Cauendish ,2006) Pp 1 – 24.

[4] د.عسى، عبد الباقي، **وسائل الإعلام والتحول الديمقراطي في الدول العربية إشكالية الدور ...وآليات التعزيز**، المؤتمر الأول لمستقبل الإعلام في مصر، القاهرة: كلية الآداب – قسم الصحافة – جامعة بني يوسف، 29 ديسمبر 2012، ص 01.

والاحتقان الاجتماعي وأبرزها جمهورية مصر العربية التي عرفت ما يسمى بـثورة الخامس والعشرين من يناير والذي سعى فيها الإعلام ذو الصبغة الوطنية جاهدا من أجل تحييد دور الدولة القومية، تمهيدا لإلغاء وجودها.

وبما أن موضوع هذه المذكرة العلمية يحمل عنوان: **مكانة وسائل الإعلام والاتصال في ظل التحولات السياسية بالدول العربية: مصر حالة من 1981 إلى غاية 2012.** فإننا سنبحث في معطيات الواقع ومؤشراته والتقريب بين متغيراته وفك رموزه ودلالاته لرصد ما قد تؤول إليه الظاهرة المبحوثة مستقبلا. دون وصفها ضمن دوافع أو أسباب هذه التحولات السياسية وإنما باعتبارها أداة ووسيلة لإدارتها.

ونظراً لطبيعة الموضوع الذي جاء حاملاً عنوان : **مكانة وسائل الإعلام والاتصال في ظل التحولات السياسية بالدول العربية : مصر حالة من 1981 إلى 2012.** ارتأينا تقسيم الدراسة على النحو التالي :

- **مقدمة**
- **فصل تمهيدي :** شمل الخطوات المنهجية والإطار النظري للدراسة.
- **الفصل الأول :** هو فصل نظري احتوي على ثلاثة مباحث حاولنا من خلالها الكشف عن المسار التطوري لمختلف الوسائل الإعلامية والاتصالية.
- **الفصل الثاني :** هو فصل تطبيقي حاولنا من خلاله تقريب الدراسة من الواقع انطلاقا من الكشف عن طبيعة الدور الذي لعبته مختلف الوسائل الإعلامية والاتصالية في ظل ما شهدته الدول العربية من تحولات سياسية.
- **الفصل الثالث :** والذي خصصناه لدراسة حالة مصر، فقد جاء محللا وكاشفا عن واقع الإعلام ومكانته في التحولات السياسية بمصر، بدءاً من فترة حكم حسني مبارك إلى غاية عام 2012.
- **خاتمة (** الإجابة عن الفرضيات، كذلك عرض أهم النتائج التي تم التوصل إليها).

فصل تمهيدي

الخطوات المنهجية والإطار النظري للدراسة

فصل تمهيدي
الخطوات المنهجية والإطار النظري للدراسة

طبيعة الدراسة

مذكرتنا العلمية موضوعها يحمل عنوان : **(مكانة وسائل الإعلام و الاتصال في ظل التحولات السياسية بالدول العربية : حالة مصر من 1981 إلى 2012)** وهو ما يعني تصنيف البحث في خانة الدراسات السياسية الإعلامية التحليلية الوصفية، التي تبحث في معطيات الواقع ومؤشراته والتقريب بين متغيراته وفك رموزه ودلالاته، ووصفه وصفا دقيقا مع التعبير عنه تعبيرا كميا وكيفيا أيا كان المناسب للظاهرة الموصوفة، فالتعبير الكيفي نصف من خلاله الظاهرة المدروسة من حيث خصائصها، أسبابها، العوامل المؤثرة فيها...الخ أما التعبير الكمي فنحاول من خلاله إعطاء وصفا رقميا نوضح فيه مقدار الظاهرة وحجمها ودرجات ارتباطها مع الظواهر المختلفة الأخرى.

وهذا ما يجعل موضوعنا قيد الدراسة هو في الأساس ذو طابع وصفي تحليلي، يرصد أولا المكانة الحقيقية للإعلام والاتصال وبمختلف وسائله وكيف بات جزءا أساسيا في تركيبة البنية السياسية الدولية. محوريا في كل التعاملات الرسمية والغير الرسمية. وكيف بات الإعلام الجديد في مقدمتها. محققا مكاسب سياسية وإستراتيجية تتموقع من خلالها الدول وترسم عبرها السياسات الخارجية، أما ثانيا فإن طابع دراستنا يسعى للوصول إلى عمق حقيقة وأبعاد التداخل والتزاوج بين الرواج والاتساع المفاجئ مع نهاية الألفية الماضية لرقعة استخدام واستهلاك تكنولوجيات الإعلام والاتصال، والتحولات السياسية التي عرفتها معظم الدول العربية وعلى رأسها جمهورية مصر محل الدراسة.

والأهم من ذلك كله هو أننا قد وظفنا في موضوع دراستنا مصطلح المكانة وليس الدور حتى لا نحكم من البداية على أهمية وسائل الإعلام والاتصال ووظفنا مصطلح التحولات السياسية وليس الديمقراطية حتى لا نحكم من البداية على أن التحول الذي تعرفه معظم الدول العربية وعلى رأسها جمهورية مصر ديمقراطي، بحكم أن عمليات الانتقال لا تحسم الشكل النهائي لنظام الحكم، فهي لا تؤدي إلى زوال الحكم السلطوي وإقامة شكلاً من أشكال الديمقراطية.

وحتى نفهم حقيقة الدور الذي تلعبه مختلف وسائل الإعلام والاتصال سواء كانت التقليدية منها أو الجديدة – الصحف، التلفزيون، القنوات الفضائية، الانترنت، الوسائط الاجتماعية – بإيجابياتها وسلبياتها وفي ظل واقع يعيش تحولات سريعة ويومية فلا بد من دراستها بدقة بعيدا عن الشعارات والأوهام وبعيدا عن الانبهار ببريقها الذي قد يحول دون رؤيتها على حقيقتها.

الإشكالية

لقد أصبح الإعلام والاتصال في عصر العولمة أحد أهم أسس الاقتصاد العالمي الذي تسعى الليبرالية الغربية وبالخصوص الولايات المتحدة الأمريكية إلى تجسيده متكئة بشكل حاسم على ما يتيحه الإعلام من فرص اتصالية دعائية إعلانية للكثير من وسائله عبر القنوات الفضائية التلفزيونية، والقنوات الإذاعية والانترنت والصحافة المكتوبة وبنوك معلومات بقصد الترويج لإيديولوجيتها وأفكارها وسياساتها ومنتجاتها الصناعية.

وهنا تكمن مشكلة الدراسة في تقصي انعكاس هذا الاستخدام المفرط لمختلف وسائل الإعلام والاتصال من طرف قوى العولمة لتحقيق أهداف تتعارض في كثير من مساراتها مع مصالح وتوجهات وإيديولوجيات الدول والشعوب الأخرى، بحكم اختلاف القيم الاجتماعية والإمكانات الاقتصادية والظروف التاريخية بين الدول المهيمنة على فكر العولمة. والدول والشعوب التي يراد لها الانخراط في مساراتها والخضوع لمتطلباتها برغبة منها أو عن طريق القوة وهو ما نجم عنه العديد من التشنجات تتعارض مع مضمون مواد ميثاق الأمم المتحدة، وتتعارض مع مبادئ الدولة القومية المتعارف عليها منذ معاهدة واست فاليا 1648، وهو ما سوف يفتح المجال أمام كل الاحتمالات الثورية التي قد تنتفض إنقاذا للدولة الوطنية واستقلالية القرار، والحق في الاختلاف عن القوى المهيمنة عالميا. وهو ما سيتجلى لنا واضحا من خلال إبراز مهام الإعلام والاتصال في عصر العولمة، أو ما يمكن أن نسميه بالعولمة الإعلامية والتي أضحت واقعا إعلاميا اتصاليا عالميا. حيث شهدت الساحة الإعلامية الدولية اختلالا واسعا وهائلا بين دول الشمال ودول الجنوب – حيث تشير الإحصائيات إلى أن 97بالمئة من الأجهزة المرئية موجودة في دول الشمال، فضلا عن 87بالمئة من الأجهزة المسموعة من مجموع ما تملكه دول العالم. وأن دول الشمال هي المصدر الأساسي لأكثر من 90بالمئة من مصادر الأخبار.

وهذا ما ينطبق على شبكة المعلومات العالمية (الانترنت) فقد أصبحت لغات هذه الدول لاسيما اللغة الانجليزية هي المهيمن الكامل على اللغات المستخدمة في مجال الانترنت ذلك أن معطيات 88بالمئة من الانترنت تبحث باللغة الانجليزية مقابل 9بالمئة الألمانية، 2بالمئة بالفرنسية، فيما يوزع 1بالمئة على بقية لغات العالم، ويتركز 60بالمئة من مجموع شبكة الانترنت في العالم في الولايات المتحدة و26بالمئة في دول أوروبا فيما تضم بقية دول العالم 14بالمئة فقط. الأمر الذي يوضح لنا بجلاء مدى الهيمنة الكاملة والواسعة جدا لوسائل إعلام دول الشمال.

مما لا شك فيه هو أن التحولات التي طرأت على المستوى الدولي وفي شتى ميادينها قد أحدثت تطورات عديدة على أداء وسائل الإعلام والاتصال بشكل عام ومما لا شك فيه أن هذه الوسائل لم تعد مجرد وسيلة لنقل الأخبار عن الأحداث الطارئة بغية إشباع حاجات وفضول الناس في الإطلاع والمعرفة فحسب، وإنما تحولت من ناقل للحدث إلى صانعه، وبات الإعلام نصف المعركة، ولذلك قيل بأن الحرب أقل خطرا من فتنة الإعلام، وأصبح لهذا الأخير موقف إيديولوجي وتوجه سياسي، وبعد اجتماعي يتجاوز بذلك الإعلان والتعريف ويصل إلى الخلفيات والأعماق السلطوية التي تجعل صناعة الإعلام صناعة تجارة وعمل وسياسة، وهنا تكمن مشكلة الدراسة في مدى معرفة طبيعة

العلاقة الرابطة بين الإعلام والسياسة (العملية الإعلامية والعملية السياسية) ومن ثم الكشف عن طبيعة العلاقة الرابطة بين الوسائل الإعلامية الاتصالية والتحولات السياسية. وهو ما يجعلنا نطرح الإشكالية التالية :

***ما طبيعة الدور الذي لعبته مختلف الوسائل الإعلامية الاتصالية في التحولات السياسية التي عرفتها الدول العربية على وجه العموم وجمهورية مصر على وجه الخصوص ؟ هل يمكن اعتبارها دافعا للتغيير أم أداة للتجديد ؟**

وطبعا نحن نعرف أن لكل إشكالية رئيسية تساؤلات فرعية تتمخض عنها على النحو التالي :

1– العولمة الإعلامية أضحت واقعا إعلاميا اتصاليا عالميا، تمتد شبكاته لتغطي الكرة الأرضية شبراً شبراً، تفيض بتدفقاته الإعلامية ومنتجاته الفكرية المختلفة ثقافة وترفيها ومضامين معرفية كل القارات شمالاً وجنوباً. فمن المستفيد من كل ذلك ؟

2– ما هي أسباب تعثر عملية التحول السياسي إلى يومنا الحاضر، في الدول العربية على وجه العموم ومصر خاصة ؟ وما هي العوامل المؤثرة في دفعه ؟ هل التحول القائم في مصر نابع عن إرادة تغيير شعبية، أم أنه الصورة الناعمة للسيناريو الخشن الذي يعرف بالفوضى الخلاقة؟ وما أثر ذلك على الخارطة السياسية في المنطقة ؟

3– هناك بعض التحاليل التي تؤكد على دور العامل الخارجي في ما شهدته مصر من تحولات سياسية، وتستند في مؤشراتها على الدعم الغربي والأمريكي على وجه الخصوص لحرية الانترنت والضغط على الدولة في هذا الاتجاه، فإلى أي حد يمكن أن يكون هذا التحليل علمياً ؟

4– كيف تصرفت الفضائيات العربية على الحد القلق من نقطة التوازن بين أشكال النخب الفاعلة في خضم الحراك، وبين صيرورة الشارع المتسم بعفويته وثوريته التي تصل أحيانا إلى حد الفوضى العارمة، وهل كان فعلا مع النخب في قيادة التحولات التي سيفضي إليها التغيير، أم أنها تملك أهدافها الخاصة؟

5– وصف العديد من المراقبين ثورة مصر، على أنها ثورة فيسبوكية، في حين انتقد البعض الآخر هذا الوصف دون أن يقللوا من أهمية الشبكات الاجتماعية في تفسير الصحوة الديمقراطية التي عرفتها ، فما طبيعة الدور الذي قامت به هده الشبكات في إحداث الثورة ؟ هل ظهورها يندرج ضمن أجندة سياسية أو إستراتيجية ؟

الفرضيات

من خلال عنوان الدراسة الموسوم **بمكانة وسائل الإعلام والاتصال في ظل التحولات السياسية بالدول العربية : حالة مصر من 1981 إلى 2012.** فإننا نرى أن الموضوع يحمل مجموعة من الفرضيات التي ينبني على أساسها هذا البحث في تقصيه لظاهرة تأثير وسائل الإعلام والاتصال في شكل ومراحل التحول السياسي الذي تشهده الدول العربية بصفة عامة وجمهورية مصر بصفة خاصة، سنحاول إثبات صحتها على النحو التالي :

الفرضية الأولى : لقد نتج عن تحولات البيئة السياسية والتقنية والإعلامية ما يمكن تسميته (نهاية السيادة الإعلامية) بعبارة أخرى انحسار دور الدولة في تنظيم وصول الأفراد إلى المضامين الإعلامية والمساهمة في إنتاجها، وهو ما أدى بالنتيجة إلى تطور المجال الإعلامي العربي المعاصر.

الفرضية الثانية : مسألة حريات الإعلام تعد دعامة قوية من دعامات أي نظام ديمقراطي، في وقت عدت فيه الديمقراطية ذاتها وظيفة مكملة لباقي وظائف الإعلام.

الفرضية الثالثة : برغم التعاطي العربي الحديث نسبيا مع الإعلام الجديد مقارنة بما هو عليه عالميا، إلا أن هذا الهامش المتاح من التعاطي مع الإعلام الجديد – على قلته وحداثته – يكون قد خلق فرصة كبيرة في الأوساط الاجتماعية وخصوصا في الوسط ألشباني العربي، للقفز فوق الحواجز الرسمية التي كانت تصاحب أداء الإعلام التقليدي في مواجهة تطلعات كثير من الشرائح الاجتماعية العربية المنبهرة بما تعيشه شعوب الدول الأخرى من العالم المتقدم سياسيا واقتصاديا وإنسانيا.

أهمية الدراسة

لا جدال في أن التنوع يحدث الإبداع والتلقي والاستفادة بعد التلاقح الفكري في مختلف المجالات، ولكن هذا التنوع لا يمكن أن يجرنا للاختلاف والتنافس والصراع الإعلامي البضيض، لأنه صراع يرسب في النفوس العداء سببه الكاميرا والقلم والميكروفون، صراع قد ينجم عنه فساد في العلاقات الدولية بين الدول مما يؤدي انعكاسه على تكاملها ووحدتها القومية وحتى الدينية.

ومما لا شك فيه أن الظاهرة الإعلامية والاتصالية بسياستها قد عرفت تطورات وتغييرات عديدة شهدتها الدول في زمن ما قبل الحرب العالمية الثانية وما بعدها، ثم تغيرت في وقت الحرب الباردة بين القوتين الأعظم، ثم تغيرت في مرحلة الاسترخاء الدولي، وبعدها في مرحلة القطب العالمي الأوحد وعصر العولمة والطريق السريع للمعلومات والسماوات المفتوحة والفضائيات والحدود المفتوحة، وفي بداية القرن الواحد والعشرين.

وهنا تكمن الأهمية العلمية للدراسة وهي خطورة ما يحدث بتخطيط من الليبرالية الجديدة وشركات الإعلام العالمية التي بات يهمها بشكل ملح فتح أسواق جديدة وخلق حس استهلاكي جديد لدى شعوب غير مهيأة للاستهلاك لمثل هذه المنتجات.

تنبع أهمية هذه الدراسة من جملة اعتبارات موضوعية وعلمية، فهي تمثل بداية اقتراب علمي لإبراز موقف وسائل الإعلام سواء كانت محلية أو دولية من التحولات السياسية التي عرفتها الدول العربية عموما وجمهورية مصر خصوصا ومن ثم فهم الصورة الجديدة لمصر في الأوساط الإعلامية، فيما أضاف التركيز على محاور التناول الإعلامي الدولي في رصده للتطورات على الساحة المصرية بعداً مهما آخر وصولاً إلى بناء إستراتيجية إعلامية وطنية مستقبلاً، تستفيد من مكتسبات الثورة إعلاميا ودوليا، وتسهم في تحسين صورة مصر على الساحة الدولية في العهد الجديد.

كما تبرز الأهمية العلمية لهذه الدراسة من أهمية الموضوع ذاته الذي نربط من خلاله بين السياسة بالإعلام والإعلام بالسياسة من خلال الكشف عن طبيعة ومكانة وسائل الإعلام والاتصال الرسمية والغير الرسمية، التقليدية أو الحديثة، الإقليمية أو المحلية، بإيجابياتها وسلبياتها. في ظل واقع تداخلت فيه الإيديولوجية بالتجارة، الإعلام بالدعاية التكنولوجيا بالسياسة وبات يعرف تغييرات جذرية وأحداث متسارعة، وفي ظل واقع بات فيه الإعلام والاتصال بمختلف وسائله يلعب الدور الحاسم في إعادة تشكيل المجتمع الدولي، والعلاقات الإنسانية، والقيم المختلفة للشعوب، وهذا ما يتضح لنا جليا في ما يلي:

* لقد أصبح لوسائل الإعلام والاتصال الدور البارز في خلق وتوسيع دائرة المشاركة السياسية بمعنى مشاركة الأفراد في صياغة السياسة العامة بشكل مباشر أو غير مباشر.

* كما تلعب وسائل الإعلام والاتصال دورا هاما في التنشئة السياسية للأفراد، وخلق الاهتمامات الواعية لديهم من خلال تزويدهم بالمعلومات والأحداث السياسية ونقل المعلومات عن قرارات الصفوة السياسية إلى الجماهير، ونقل رد فعل الجماهير إلى الصفوة كما تغرس فيهم الرغبة في التغيير.

* اتساع دائرة تدخل تكنولوجيا الإعلام والاتصال في كل الاتجاهات وبشكل غير مسبوق، وخير دليل على ذلك الدور والمكانة التي احتلتها وسائل الإعلام الجديدة (new media) في مختلف الثورات التي شهدتها الدول العربية مع بداية عام 2010 وعلى رأسها جمهورية مصر العربية.

أهداف الدراسة

لكل دراسة علمية ـ مهما كانت قيمة موضوعها ـ أهداف يرمى الوصول إليها سواء كانت أهداف علمية أكاديمية أم علمية إستراتيجية، لكن الهدف الأسمى الذي انصب وراء رغبتي في انجاز هذه الدراسة العلمية التي تصنف في خانة الدراسات السياسية الإعلامية الوصفية التحليلية وكباحثين ننتمي إلى شعوب من الدول السائرة في طريق النمو هو البحث عن مخارج علمية لمشكلة التبعية والتخلف التي أخضعنا الغرب فيها رغبة أو إجباراً. وبالتالي من واجبنا كباحثين في كلية العلوم السياسية والإعلام فك الألغاز ورصد المطبات والخلفيات الغامضة التي يتم تلغيم طريق التحولات بها.

1 – هدف علمي أكاديمي :

إن الهدف العلمي الأكاديمي الذي نرجو الوصول إليه هو قبل كل شيء إثراء المكتبة العربية عموما والجزائرية على وجه الخصوص بمرجع علمي أكاديمي يتناول بالدراسة والتحليل البعد السياسي والإعلامي لظاهرتين بات اليوم من الصعب الفصل بينهما – الأولى تتمثل في الإعلام والاتصال بمختلف وسائله والتي أصبحت صانع الحدث وليس ناقله فقط، والثانية ظاهرة التحولات السياسية التي تعيشها الدول العربية والتي لا نزال نترقب يوميا مراحل اكتمالها والتي لم يقف الدارسون والساسة عند مستقر نهائي لشكلها – مع توخي جانب الموضوعية في رصد هذه العلاقة.

وطبعا من أجل إنجاز هذه الدراسة ولما يستحقه الموضوع العلمي من أهمية كان لزاما علينا متابعة ورصد الظاهرتين بكل أبعادهما المختلفة وفي كل الاتجاهات كذلك تسجيل مساراتهما وهو ما استوجب علينا التدقيق في مضامينهما ومقاصدهما ومآلاتهما وكل ما يحيط بهما من حرير وأشواك.

2 – هدف عملي إستراتيجي :

نظرا لأهمية الموضوع لكونه من المواضيع ذات الاهتمام الدولي، توجب علينا تناوله من مختلف جوانبه، وإعطاء الفرصة للوثائق لكي تتحدث أحيانا فهي قد تكون أبلغ من الكلام. نهدف من وراء ذلك تجاوز المألوف في مقاربة الإعلام وعلاقاته بعناصر العالم والتحولات السياسية والاقتصادية الاجتماعية والتطورات التكنولوجية، بالتحفظ على مفهوم العلاقة الأدائية النقلية لعناصر الواقع بشكلها الإعلامي المتسارع، التي تتيه في تعريف الخبر ومدى جديته أو جدته وبعد الإطلاع على أدبيات العلوم السياسية والإعلامية نلاحظ أنه لا توجد نظرية علمية شاملة ودقيقة توضح وتشرح طبيعة الدور الذي تقوم به وسائل الإعلام في عملية التحول الديمقراطي، فالدراسات والنظريات المتوافرة حول هذه الظاهرة يكتنفها التنافر والغموض لدرجة التعقد والتشابك إلى حد كبير، فقد أوجدت تلك الدراسات تباينات حول عما إذا كانت هناك علاقة إيجابية أم سلبية بين وسائل الاتصال والديمقراطية، وعما إذا كان ينبغي أن تسبق عمليات تحرر وسائل الإعلام خطوات التحول الديمقراطي أم العكس ؟

إن هذا التعقد وهذا الغموض هو في حد ذاته هدف هذه الدراسة العلمية لموضوع نحاول من خلاله إزاحة الضبابية التي لازمت طبيعة العلاقة بين الإعلام والتحول السياسي من أجل الوصول إلى :

– التعرف على الطريقة التي يُكون بها أفراد الجمهور معلوماتهم السياسية ومدى توافق هذه الطرق مع ما يقدم عبر الإعلام التلفزيوني.

– توضيح أهم الفروق بين الإعلام والإعلان السياسي والدعاية والتسويق السياسي بادراك هذه الفروق يعد عاملا هاما في تحقيق حملات التسويق.

– التعرف على طبيعة وحجم الدور الذي تمارسه المتغيرات الوسيطة في تكوين معارف وثقافة الجمهور السياسية وكذلك تحديد حجم وطبيعة ومستوى مشاركته السياسية.

– الكشف عن علاقة الانتماء والثقة والمصداقية التي يتمتع بها التلفزيون المصري لدى أفراد الجمهور في ظل منافسة إعلامية غير مسوقة ليس فقط على مستوى التلفزيون بل على مستوى وسائل الإعلام المختلفة التقليدية والالكترونية.

– قياس طبيعة وحجم الدور الذي لعبه – أو يستطيع أن يلعبه التلفزيون المصري في عملية التسويق السياسي مستقبلا – من نشر مفاهيم الوعي والمشاركة السياسية وتحويل المواطن من حالة السلبية واللامبالاة إلى الإيجابية الفاعلة في المجتمع.

– التعرف على ما إذا كان التلفزيون يسبب فجوة معرفية فقط أم يتعداها لإحداث فجوات أخرى مماثلة كالفجوة السلوكية حيث أن هذه النتيجة ستكون مؤشرا هاما عن تصميم حملات أخرى في المستقبل سواء كانت تجارية أم اجتماعية أم سياسية.

المناهج المعتمدة

نظرا لطبيعة الموضوع فإنه استوجب علينا وفي كل الخطوات اعتماد منهج علمي لإنجاز هذه الدراسة باعتباره : "الطريق المؤدي إلى الكشف عن الحقيقة في العلوم، بواسطة طائفة من القواعد العامة، تهيمن على سير العقل وتحدد عملياته، حتى يصل إلى نتيجة معلومة".[1]

وباعتبار أن المنهجية هي العلم الذي يبحث في الطرق التي يستخدمها الباحثون لدراسة المشكلة والوصول إلى الحقيقة، وعلى اعتبار أن الفصل بين المناهج العلمية غير ممكن في البحث العلمي لأن جميع المناهج خطوات مختلفة في منهج واحد[2] وإسنادا لقوله تعالى : [لكل جعلنا منكم شرعة ومنهاجا] (المائدة : الآية 50)، فقد ارتأينا الاعتماد على مجموعة من المناهج والمقاربات نعتقد أنها كفيلة بإيصالنا إلى درجة من الدقة والحياد العلمي ومن ثم دراسة أكثر موضوعية، ويمكن ذكر هذه المناهج في النقاط التالية :

1 - المنهج التاريخي :

من أجل وضع متغيرات الدراسة في سياق تاريخي معين ومن أجل معرفة مسار التطور التاريخي لظاهرتي الإعلام والاتصال من جهة والتحولات السياسية، طبيعتها وواقعها بالدول العربية من جهة ثانية ومن أجل رسم صورة متكاملة عن المكانة التي باتت تحظى بها العملية الإعلامية في التحولات العميقة التي عرفتها البشرية وتحديدا السياسية منها جراء هذا الواقع المتطور دوما نحو مزيد من الحاجة الملحة لها، كان لزاما علينا إتباع المنهج التاريخي لكونه لا يقتصر على مجرد سرد الأحداث التاريخية، بل إنه يحللها ويفسرها في واقعها التاريخي قصد الوصول إلى معرفة الحاضر، باعتبار أن الواقع نتاج لتراكمات سابقة، أهمية ذلك تنبع من كونه يتيح للباحث إمكانية حل مشكلات معاصرة في ضوء الخبرات الماضية، وهو ما يعني أن فهم حقيقة الدور الذي تلعبه مختلف الوسائل الإعلامية الاتصالية بإيجابياتها وسلبياتها في ظل التحولات السياسية بالدول العربية مسألة جديرة بالدراسة بالبحث الدقيق والعمق.كما يساعد على إلقاء الضوء على اتجاهات جارية ومستقبلية، كذلك يتيح القدرة على توظيف الماضي للتنبؤ بالمستقبل وعلى استخدام الحاضر لتفسير الماضي وهو ما نرجو الوصول إليه من خلال دراستنا التي حاولنا أن نربط فيها بين السياسة والإعلام من خلال الكشف عن طبيعة العلاقة بين وسائل الإعلام والاتصال والتحولات السياسية بالدول العربية عامة ومصر خاصة، انطلاقا من الدور الذي تلعبه مختلف هذه الوسائل.

2 - منهج دراسة حالة :

من أجل جعل الدراسة أكثر صلة بالواقع ونابعة منه، ومن أجل التعمق والتمحيص والفحص الدقيق والشامل للحالة وهي حالة مصر كان لابد من الاستعانة بهذا المنهج

---

[1] محمد أحمد، عبد الحميد، **تحليل المحتوى في بحوث الإعلام**، الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية، ط01، 1979،ص 54.

[2] سامر، حريفج، وآخرون، **في مناهج البحث العلمي وأساليبه**، الأردن : منشورات عبد اللاوي، ط02، 1999، ص 33.

لجمع المعلومات والبيانات حول مختلف الوسائل الإعلامية والاتصالية التي عرفتها الدولة ومن ثم الكشف عن طبيعة الدور الذي تلعبه هذه الأخيرة في جميع مراحل تحولاتها السياسية.

إن رصد وتتبع واقع هذه العلاقة التي تربط بين الإعلام والسياسة لحالة مثل مصر والتي تعد محل دراستنا، استوجبت علينا الوقوف عند نقاط عدة. ولعل أبرزها الشكل والمضمون الديمقراطي للدولة وطبيعة نظامها ؟ وهل هي ديمقراطية شكلية أم ديمقراطية حقيقية تقدس حرية الرأي والإعلام الحر؟ وجعلتنا كذلك نبحث عن مدى قوة الدولة وكيف نشأ الإعلام فيها ؟ ومدى تبعيتها الاقتصادية السياسية لأي قوى عالمية أخرى سواء داخل المنطقة أو خارجها ؟ ومدى تماسكها داخليا ؟ ومدى وضوح سياستها الداخلية والخارجية ؟

كما جعلتنا نكشف عن طبيعة دستورها سواء في فترة حكم حسني مبارك، أو في فترة الثورة وما بعدها، هل يقدس الحريات ويحمي الإعلام أكثر أم لا ؟ هذه النقاط كان لابد من الوقوف عندها باعتبارها من العوامل المؤثرة في طبيعة السياسة الإعلامية في الدول العربية عامة وفي مصر على وجه الخصوص.

3 - المنهج المسحي :

يعرف المنهج المسحي على أنه : " إزالة ما لطخ بالشيء من غبار أو تراب أو غير ذلك من مواد حتى نبرزه على حقيقته لغيرنا".[1]

والغاية من الاستعانة به في الدراسة هو محاولة فهم الدور الذي تلعبه وسائل الإعلام والاتصال في الدول العربية وتحديدا مصر، ومن ثم الكشف عن طبيعة العلاقة بين هذه الوسائل وما تشهده هذه الدول من تغييرات وتحولات سياسية على حقيقتها أي كما هي، لاكما يصورها أصحابها السياسيون والإعلاميون والمفكرون. واعتمادنا على المنهج المسحي يتجلى لنا من خلال قيامنا بمحاولة فهم ظاهرة الإعلام والاتصال بمختلف وسائلها ومن جوانبها من خلال تجميع وتحليل كل البيانات مع رصد كل المتغيرات المتعلقة بها لتبيان مدى الأثر والدور الذي لعبته وتلعبه في التحولات السياسية بالدول العربية فدراسة الظاهرة في عمومها يعني أننا نعتمد على منهج "**المسح العام**".

ولأننا نوظف المنهج في مسح ظاهرة الإعلام والاتصال ميدانيا، من خلال المتابعة السياسية للأحداث ولمجريات العلاقات الدولية وما تتناوله هذه الوسائل حاضرا وماضيا مع رصد التطورات التكنولوجية في العالم فإننا بذلك نكون بصدد التعاطي مع منهج "**المسح الميداني**".

الموضوع محل الدراسة يدفعنا بالضرورة إلى تقصي الدراسات الأكاديمية المكتبية والوثائق التي تقربنا إلى مزيد من الفهم والتحري الموضوعي من خلال التحليل والاستنباط وهو ما يعني الاعتماد على المنهج "**المسحي الوثائقي**"، حتى نتمكن من فهم الدور الذي تلعبه وسائل الإعلام والاتصال في ظل التحولات السياسية.

---

[1] أحمد، بن مرسي، **مناهج البحث العلمي في علوم الإعلام والاتصال**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ط02، ص 287.

النظريات العلمية و الاقترابات المعتمدة

تعرف النظرية العلمية على أنها مجموعة من المفاهيم التي تشتمل على تصورات تجريدية للظواهر القابلة للمشاهدة ويعبر عنها في صورة خصائص ذات قيمة كمية، مع مجموعة من القواعد والتي يتم تصميمها بشكل يتوافق مع البيانات ألإمبريقية المتوافرة والخاصة بهذه المشاهدات[1]، والنظرية العلمية تنتمي لفئة النظريات الاستقرائية (INDUCTIVE THEORIES)، وذلك من حيث أن بياناتها ألإمبريقية يمكن التعبير عنها في إطار نسق من المنطق الشكلي الذي تؤخذ قواعده ألابتدائية كمسلمات بديهية (AXIOMS) وفي أي نظرية إستنتاجية (DEDUCTIVE).فبناء تحليل موضوعي للموضوع قيد الدراسة يتطلب نظريات تتناسب والموضوع نظرا لأهميتها باعتبارها تساعد على الفهم والتفسير والتوقع، وتعد النظرية أيضا من الوسائل المعرفية التي تقر بوجود علاقة بين متغيرات إمبريقية. ومن بين النظريات التي تم التركيز عليها:

1- نظرية الاتصال:

تعد نظرية الاتصال أساس قيام واستمرار النظام السياسي وبدونها لا يستطيع المحافظة على حدوده وتكامله، أي بدون نقل وتخزين المعلومات وبثها. فهذه النظرية تساعدنا على معرفة طبيعة العلاقة بين مختلف وسائل الإعلام والتحولات السياسية، ولقد أكد (باي) أن ثمة علاقة جوهرية بين العملية السياسية والعملية الاتصالية. ويعد عالم السياسة الأمريكي "كارل دويتش" أول من قاد محاولة استخدام الاتصال كبؤرة اهتمام للتحليل السياسي. وذلك من عدة مفاهيم "الرسائل، أجهزة الاتصال، الذاكرة (مركز القرار)، أجهزة التنفيذ... " تركيزا على أهم أنواعها والذي يتناسب ودراستنا وهو نظرية التبعية لوسائل الإعلام والتي محورها أن الجمهور يعتمد على معلومات وسائل الإعلام ليحقق حاجاته ويحصل على أهداف معينة، والنقطة الهامة في هذه النظرية أن وسائل الإعلام ستؤثر في الناس إلى الدرجة التي فيها يعتمدون على معلومات تلك الوسائل، وتركز هذه النظرية على العلاقة بين النظم وعلى المعلومات ومكوناتها.[2]

2- الاقتراب النسقي :

من خلال النظرية النسقية التي صاغها دافيد إيستن (DAVID ESTON) مثلت أهمية في التحليل السياسي، فقد انطلق من فكرة أن النظام السياسي هو نظام الأفعال المتبادلة يسعى للبحث عن التوازن والاستقرار عن طريق النمو المستمر، وعن طريق التطور البنيوي والسلوكي داخله، وأنه يمثل علبة سوداء في إطار بيئة داخلية وبيئة خارجية، يمثل حدود ما هو داخل وخارج النسق السياسي، حدود ما هو سياسي وما هو غير سياسي، وهو نسق مفتوح يتفاعل مع محيطه عبر فتحتي المدخلات والمخرجات،

---

[1] Popper, Karl (1923), Conjectires And Refutations, Routhedge And Kegan Paul, London Uk, Pp 33 – 39.Reprinted In Theodore Schick (Ed.2000). Readings In The Philosophy Of Science May Field Publishing Company, Mountain View Caif.Pp.9 – 13.

[2] خليل أبو إصبع، صالح، **الاتصال والإعلام في المجتمعات المعاصرة**، دار مجدلاوي، ط05، 2006، ص 192.

فالمدخلات تتمثل في جملة المطالب وتمثل ضغوطات على النظام السياسي لابد أن يواجهها، وتأييدات تمثل موارد يتزود منها النظام السياسي، والمخرجات تتمثل في القرارات وفي توزيع القيم والمكافآت المادية والرمزية، ونتيجة المخرجات تنشأ رد فعل من البيئة الداخلية أو الخارجية تسمى بالتغذية العكسية تتولد عنها مدخلات جديدة تتمثل إما في مطالب أو تأييدات.[1]

وعلاقة هذا بموضوعنا أن وسائل الإعلام والاتصال تمثل جزءا هاما في النظام السياسي، تؤثر إلى حد كبير على تطورات الحياة السياسية في المجتمع. وهو ما يجعلنا نعتمد على الاقتراب النسقي حتى نفهم أكثر طبيعة السياسة الإعلامية العربية والمصرية خاصة من خلال الكشف عن طبيعة العلاقة بينها وبين النظام السياسي السائد فيها وبالتالي كيف يؤثر الأول على الثاني ؟

3- الاقتراب المؤسساتي :

المؤسسات هي مجموعة الأنماط السياقية التي تمثل الخيارات الجماعية والتي تحدد وتقيد وتعطي الفرص للسلوك الفردي، ويعرفها صامويل هنتجتون بأنها:" أنماط من السلوك الثابت والمقيم والمتواتر بين الأفراد". [2]

ونعتمد في دراستنا على الاقتراب المؤسسي باعتباره يعطي أهمية للمؤسسات في تحديد السلوكات والمخرجات السياسية، وعلى اعتبار أن المؤسسات تمثل متغيرا مستقلا يؤثر على تحديد من هم الفاعلون التي يسمح لهم بالمشاركة في الساحة السياسية، يحدد نمط الإستراتيجيات التي ينتهجونها، التأثير على الخيارات والمعتقدات التي يتبنونها حول الممكن والمرغوب فيه.[3]

وبالتالي يساعدنا على فهم طبيعة النظام السياسي العربي والمصري بصفة عامة، من خلال تحليل مؤسساته والتغييرات التي طرأت عليها هل هي بفعل نضجها وتطورها الطبيعي أم سبب ثورة عرفتها ؟

النطاق الزمني والموضوعي للدراسة

بالنسبة للإطار الزمني الموضوعي للدراسة فيغطي الفترة الممتدة من 14 أكتوبر 1981 وهو التاريخ الذي وصل فيه محمد حسني مبارك إلى الحكم إلى غاية عام 2012. وبعبارة أخرى أن الدراسة حددت بداية من عام 1981م مرورا بفترة اندلاع ثورة الخامس والعشرين من شهر يناير لعام 2011 وصولا إلى فترة ما بعد ثورة 2012

صعوبات الدراسة

لقد انصب اختياري على هذا الموضوع بالرغم من إدراكي لحجم الصعوبات التي سأتلقاها على طريق العمل ولعل أبرزها محدودية الدراسات التي تتناول موضوع الربط

---

[1] عبد الغفار، رشاد، **قضايا نظرية في السياسة المقارنة**، القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، 1993، ص34.

[2] صموئيل، هنتجتون، **النظام السياسي لمجتمعات متغيرة**، ترجمة : سمية فلو عبود، بيروت: دار الساقي، 1993، ص 21.

[3] Svensteinno, **The New Entitutionalism,** In M Barry Clark And Joe Foweraker (Eds), **The Encyclopedia Of Democratic Thought**, Londonm Routledge.

بين التحولات السياسية – بالدول العربية عموما وجمهورية مصر على وجه الخصوص – والدور الذي لعبته مختلف وسائل الإعلام والاتصال في ظل هذه التحولات سواء كانت التقليدية أو الحديثة منها، نظرا لأن موضوع التحولات السياسية في حد ذاته جديد وهو موضوع الساعة ولم يتحدد شكله النهائي بعد، كما لم يكتب عنه الكثير وإن كان فهو محدود.

ومع ذلك كله راهنت عليه لأنني على إدراك واسع بأن الفكر الذي لا يمشي على حافة الخطر لا معنى له، فالفكر والخطر صنوان.

وفي الأخير...فإنني جهدت بقدر ما اجتهدت، ولقد شق علي هذا البحث بقدر ما شاقني، وإذا كنت قد أصبت شيئا من التوفيق فيما قدمت فهو من فضل ربي، وإذا كنت قد أخفقت شيئا فهو مني وتبعته تقع على عاتقي وحدي. والكمال لله وحده، وللمرء جهد المقل، إن أخطأ بقي له شرف المحاولة وإن أصاب كفاه أجر المجتهد. وعذري في هذا الترديد ما قاله المؤرخ والأديب والشاعر العربي عماد الدين الأصفهاني (1125-1201) : "...إني رأيت أنه لا يكتب إنسان كتابا في يومه إلا قال في غده : لو غير هذا لكان أحسن، ولو زيد كذا لكان يستحسن، ولو قدم هذا لكان أفضل، ولو ترك هذا لكان أجمل، وهذا من أعظم العبر، وهو دليل على استيلاء النقص على جملة البشر".

أدبيات الدراسة

من أجل إنجاز هذه الدراسة كان لزاما علينا متابعة ورصد ظاهرة الإعلام والاتصال بمختلف وسائله وكذلك التحولات السياسية بالدول العربية ومصر محل الدراسة بكل أبعادها وجوانبها واتجاهاتها ومتابعة مساراتها وكان ذلك ضرورة عبر المراجع المتخصصة من خلال كل ما كتب عن موضوعنا قيد الدراسة.

إن دراسة موضوع يبحث عن طبيعة التحولات السياسية كظاهرة لم تستكمل بعد شكلها النهائي ولم تعرف بعد مآلاتها، ويكشف من جهة أخرى عن الدور الذي لعبته مختلف وسائل الإعلام والاتصال في خضم هذه التحولات بات من الضروري بما كان رصد كل شيء يتعلق بالإعلام والاتصال سواء في الخطاب السياسي أو تحرك سياسي أو اتفاقية مبرمة. وكذلك كان لزاما علينا تتبع مسار التحول السياسي بالدول العربية منذ انطلاقته الأولى وتتبع تطوراته فترة بعد فترة باعتبار الموضوع يعرف تدفقات مستمرة وتحولات متسارعة اقتضى معها عدم استبعاد أي من المصادر مهما كانت بساطة قيمتها في النسيج الضخم لموضوع يتعلق بطبيعة دور وسائل الإعلام والاتصال في ظل التحولات السياسية بالدول العربية عموما ومصر كحالة.

وإذا كانت الدراسات العلمية الأكاديمية ذات الصلة بموضوعنا ما تزال قليلة نسبيا حتى لا نقول نادرة مقارنة بالدراسات الأخرى هو من بين الدوافع التي جعلتنا نقوم بإضافة قيمة علمية وذلك بالربط بين العلمين أي بين علم السياسة وعلم الإعلام والاتصال انطلاقا من الدور الذي تلعبه مختلف وسائل الإعلام والاتصال بإيجابياتها وسلبياتها في ظل التحولات السياسية التي عرفتها معظم الدول العربية عموما ومصر خصوصا.

1- بعض من الدراسات الإعلامية السابقة :

– في كتاب "الإعلام النسق القيمي وهيمنة القوة" الصادر في طبعته الأولى 2006 عن مركز دراسات الوحدة العربية يرى د.صباح ياسين : أن الانتشار الشمولي والفوري لوسائل الإعلام، يتحول إلى سيل جارف من الصور والكلمات، إلى محيط لزج يصعب التخلص من خيوطه التي تأسر كل المواقف المستقلة المتسمة بروح النقد أو المقاومة".[1] ويستدل الباحث بنموذج يرى أنه الأكثر دلالة على توغل العولمة وأهمها في فرض مقاصدها متمثلا في الانترنت فيقول : " بل أضحى الانترنت تدريجيا موقعا لفرض نتائج العولمة في كل ميادين الحياة...فالانترنت لم يعد الحلقة الأحدث والأكثر شمولية وتأثيراً في معطيات الاتصال والتواصل فقط، بل أضحى يتوفر على مساحات أوسع للتعبير عن حرية الاختيار". ومن جهته خرج الكاتب باستنتاج مفاده أن الإنسان أضحى مرقما خاضعا لهيمنة مجتمع الانترنت.

كما يذهب الكاتب معبرا على أن العالم كان أكثر أمنا من قبل هذا التوسع والانتشار المذهل لدور وسائل الإعلام والاتصال بقوله: "...لقد حل علينا الإعلام بكل ضجيجه وصخبه وإبهاره ووابل تدفقاته ليفرض حتى من دون رغبتنا سلطته الغاشمة، وليلقي علينا هيمنته وجبروته من دون إرادة منظمة تقاومه في المقابل وغير ذلك ليسوق داخل ذاكرتنا قيما أخرى لم نتعامل معها سابقا".

– في كتابه "وسائل الإعلام والاتصال الرقمية" الصادر عن دار هومة للنشر والتوزيع بالجزائر في طبعته الأولى 2007، تناول الكاتب د.محمد لعقاب وبالشرح مجموعة من الوسائل الإعلامية الاتصالية الحديثة التي عرفها هذا العصر عصر العولمة وميزها في مجموعتين: **الأولى** وسائل الإعلام والاتصال الإلكترونية التي ولدت حديثا، وتتمثل أساسا في (الانترنت، البريد الإلكتروني، الأقراص المضغوطة، الصحافة الإلكترونية) أما **الثانية** فتتمثل في وسائل الإعلام والاتصال الرقمية التي تتمثل في وسائل الإعلام والاتصال التقليدية التي أدخلت عليها التقنية الرقمية وتحسينات فنية هامة، والتي زادت من كفاءة أداء مهامها الاتصالية، وجعلتها بمثابة وسائل الاتصال الجديدة تتأقلم مع التطور الحاصل على الحياة البشرية والمتجسد في مجتمع الإعلام والمعلومات.[2]

– في كتابه الإعلام والمجتمع الصادر عن دار الفكر العربي وفي طبعته الثانية 2007 حاول د. إبراهيم عبد الله المسلمي تقديم عرضاً سريعاً لانتشار القنوات التلفزيونية الفضائية، والمخاطر الناجمة من هذا البحث المباشر للملايين من الشعوب الناطقة بالضاد، مع محاولة منه تقديم طرق المواجهة الإعلامية لمخاطر هذا البث، فقد تضمن كتابه هذا سبعة فصول ، والذي حاول من خلاله الكشف عن طبيعة العلاقة بين الإعلام والمجتمع وخرج بنتيجة مفادها أنه لا يمكن الفصل بين المتغيرين خاصة منذ أن تحول

---

[1] صباح، ياسين، **الإعلام النسق القيمي و هيمنة القوة**، بيروت (لبنان) : مركز دراسات الوحدة العربية، ط01، 2006، ص 09 – 10.

[2] محمد، لعقاب، **وسائل الإعلام والاتصال الرقمية**، الجزائر : دار هومة للنشر والتوزيع، ص 07.

العالم إلى قرية صغيرة، يعيش أحداثها لحظة بلحظة وأصبح للإعلام مكانته المتميزة التي كانت لرأس المال في المجتمعات الصناعية المتقدمة في الماضي القريب.[1]

– في كتابه "وسائل الإعلام، النشأة والتطور" الصادر عن دار أسامة للنشر والطباعة، وفي طبعته الأولى 2011، الأردن عمان، تناول د.فؤاد أحمد الساري، تتبع مسيرة الإعلام عبر الزمان والعصور وحتى يومنا الحالي، بمعنى آخر أنه حاول إتباع التطور التاريخي خطوة بخطوة منذ ظهور الطباعة إلى غاية ظهور الصحافة المكتوبة التي ارتبط انتشارها مع نمو ظاهرة الانترنت حيث قسم مراحل تطور وسائل الإعلام إلى المراحل التالية **المرحلة السمعية** في التاريخ (النفخ في الأبواق والمنادين) ثم **المرحلة الخطية** (النقش والرسم على جدران المقابر والمعابد والقصور والكتابة المنسوخة على الجلود أو الورق) ثم **مرحلة الطباعة** (الصحف) وأخيرا **المرحلة الالكترونية** (الراديو والفيديو واستخدامات الكمبيوتر والأقمار الصناعية في الإعلام).[2]

– في كتابهما، الإعلام الجديد تطور الأداء والوسيلة والوظيفة، الصادر عن مكتبة الإعلام والمجتمع وفي طبعته الأولى 2011 بغداد، تناولت د.انتصار إبراهيم عبد الرزاق و د. صفد حسام الساموك، محاولة وضع مقاربة بين النظرية والتطبيق حيث يحاول الكتاب دراسة دور المنظومة التفاعلية الإلكترونية في المجال الإعلامي الجديد، بوصفها أوعية وقنوات لتداول المعلومات، لاسيما وأن الإعلام الجديد لم يبق بعيدا عن التحولات والمتغيرات الشاملة والمعاصرة التي أثرت في الإعلام على مستوى العالم، مع تنامي استعمالات الانترنت بوصفه منظومة تواصلية جديدة حيث حاولوا من خلاله الإجابة عن المفهوم العام للإعلام الجديد وعن دواعي التحول وهو ما حتم عليهم تحديد أربعة متغيرات رئيسية لدراسة الظاهرة الإعلامية الجديدة، في ظل الواقع الدولي الجديد والمتمثلة في : المتغير السياسي (الإيديولوجي)، المتغير التقني (التكنولوجي)، المتغير الاقتصادي، المتغير الإعلامي.[3]

– في كتابه أفول السيادة، كيف تحول ثورة المعلومات عالمنا، يشير ولتر ب ريستون إلى أن بنية الأقمار الصناعية قد لعبت دورها على أكمل وجه في تغيير العالم بأسره مؤكدا في ذلك إلى أن النتائج الكاملة لم تصل إلى نهايتها حتى تاريخ اليوم، ففي عالمنا الجديد تتمتع كل من الدولة القومية والشركات بسلطة أقل نسبيا، والضياع والجمود اللذان يرافقان الديمقراطية أحيانا سيؤثران على المجتمع الدولي بصورة متزايدة.[4]

– دراسة فيليب سيب، تأثير الجزيرة، كيف يعيد الإعلام العالمي الجديد تشكيل السياسة الدولية، ليقول الكاتب إن الجزيرة تساهم في صناعة سياسة العالم وثقافته، وتعزز نفوذ

---

[1] د.إبراهيم، عبد الله المسلمي، **الإعلام والمجتمع**، القاهرة : دار الفكر العربي للنشر والتوزيع، ط02، 2007، ص 12.

[2] د.فؤاد أحمد، الساري، **وسائل الإعلام النشأة والتطور**، دار أسامة للنشر والطباعة، ط01، 2011، ص 16.

[3] د.انتصار، إبراهيم عبد الرزاق وصفد حسام الصاموك، **الإعلام الجديد تطور الأداء والوسيلة والوظيفة سلسلة مكتبة الإعلام والمجتمع**، الكتاب الأول، الأردن : الدار الجامعية للطباعة والنشر والترجمة، الطبعة الإلكترونية الأولى، 2011، ص 25.

[4] ولتر، ب ريستون، ترجمة سمير عزت نصار وجورج خوري، **أفول السيادة**، كيف تحول ثورة المعلومات عالمنا، عمان الأردن : دار النشر للنشر والتوزيع، ط01، 1995، ص 196.

العالم الإسلامي، وهي بانسجامها مع مواقع إسلامية على الانترنت تشارك في تشكيل ما أسماه مجتمعا إسلاميا عالميا بشكل لم يسبق له مثيل.

كما أوضحت الدراسة أن الإعلام رائد التحول نحو "الديمقراطية" وإذا لم يستطع التغيير فإن باستطاعته أن يلهم ويعبئ ويساعد على تحقيقها، وأن الجزيرة قد تكون عملا مساعدا للوصول إلى الديمقراطية ومخففا من احتمال صدام الحضارات، معتبرة أن الإعلام الجديد قادر على صياغة العالم وبناء المشهد السياسي، وما يحصل اليوم في الشرق العربي من نشاطات شعبية نحو الحرية معززة ومدعومة بالانترنت والفضائيات خير دليل على ذلك.[1]

– دراسة علي آل طالب، الأثر الإعلامي وإستراتيجية القرار السياسي، من نتائج هذه الدراسة أن الإعلام يظل بصورته العامة مرهونا بالروزنامة السياسية، وأن الواقع المأزوم الكارثي الذي يعيشه العالم العربي، بدءاً بالصورة المنمطة للأنظمة السياسية، ومرورا بالاختطاف الاقتصادي، وانتهاءً بالانقسامات الدينية والطائفية والحزبية، ساهمت الآلة الإعلامية فيه، وجسدته، كما أشارت إلى أن تفريغ الإعلام من مضامين الأمانة والحياد أدى إلى لعب أدوار سيئة كبث الأكاذيب، وتشويه الحقائق، وصناعة الخديعة، والسبب يعود لاستغلال الإعلام سياسيا.[2]

– دراسة وليام وغولاتي (Williams and Gulati)، في عام 2008، حول التأثير السياسي للفيسبوك...انتخابات التجديد النصفي 2006 ومنافسة الترشيح 2008، اعتمدت أسلوب تحليل المضمون، وهدفت إلى الوقوف على قوة التأثير الكبيرة للإنترنت في انتخابات التجديد النصفي في الولايات المتحدة الأمريكية لعام 2006، ومنافسة الترشيح في 2008، والعلاقة ما بين أعداد وأنصار المرشحين على فيسبوك ونصيبهم من التصويت في التنافس، وأهم ما وصلت إليه الدراسة أن استخدام شبكات التواصل الاجتماعي جعل للمرشح أهمية بالغة عند عموم الناخبين وخصوصا الديمغرافيا الأصغر سنا – أن الفيسبوك لعب دورا هاما في كل من منافسات العام 2006 في الكونغرس – ومسابقات الترشح أوائل العام 2008 - كانت حملة أوباما في العالم 2008 هي الأولى التي توظف فيها شبكات التواصل الاجتماعي دور النموذج الإحصائي من خلال قياس كثافة الناخبين وتقدير آثارها. وأن شبكات التواصل الاجتماعي تسمح بإمكانية إدارة الحملات الانتخابية.

– أجرت بيشارة (Bichara) دراسة في العام 2009 حول "وسائل الإعلام الجديدة والتغيير السياسي...الانتفاضتين الفلسطينيتين" هدفت إلى الوقوف على توظيف التقدم التكنولوجي من خلال السياق السياسي، وتطور البيئة الإعلامية الفلسطينية خلال العشرين سنة الماضية، التي أتاحت للفلسطينيين في الأراضي المحتلة فرصا للمناقشة والتعبير عن الرأي، وبينت العنف والرقابة التي فرضها الاحتلال الإسرائيلي خلال الانتفاضة الأولى على الصحف الفلسطينية في وقت لم يكن فيه إعلام يبث. وأهم ما

---

[1] سيب، فيليب، **تأثير الجزيرة كيف يعيد الإعلام العالمي الجديد تشكيل السياسة الدولية**، الدوحة، مركز الجزيرة للدراسات بالتعاون مع الدار العربية للعلوم ناشرون، ترجمة عز الدين عبد المولي، 2011، ص 65.

[2] آل طال، علي، **الأثر الإعلامي واستراتيجيا القرار السياسي**، صنعاء، مركز آفاق للدراسات والبحوث،2008، ص 68.

خلصت إليه الدراسة هو وجود فرق تقني أساسي بين الانتفاضتين، في الأولى كان المستخدم هو الإعلام التقليدي، وفي الثانية ظهر الإعلام الجديد – فرض قيود من قبل السلطة الفلسطينية على الصحف والتلفزيون – الفضائيات الإخبارية كانت أفضل في إعداد التقارير عن الأزمات المأساوية العنيفة في الأراضي المحتلة – محدودية الوصول إلى الأخبار عبر الانترنت، ومحتوى هذه المواقع صيغ بشكل يوافق إعلام الجمهور الغربي، فكانت في الغالب موجهة إلى الجماهير الخارجية بدلاً من الحوارات الداخلية – يمكن لبعض وسائل الإعلام مثل الهواتف المحمولة والمحطات الإذاعية المحلية والخطابات عبر الانترنت أن تكون أدوات لتوسيع ومأسسة رعاية المجتمعات التي تواجه العنف.

– هناك عدة رسائل جامعية إلى جانب هذه القائمة القيمة من الكتب التي تناولت موضوع الإعلام والاتصال وكل ما يتعلق بهذا المجال ولعل أبرزها:

* مذكرة الماجستير في علوم الإعلام والاتصال بجامعة الجزائر للطالبة نسيمه عثماني 2011، بعنوان المعالجة الإعلامية لأحداث سوريا 2011 من خلال القنوات الفضائية الإخبارية العربية، ولقد حاولت صاحبة المذكرة القيام بدراسة تحليلية مقارنة فيها بين قناتي الجزيرة والعربية.

* مذكرة ماجستير في قسم الإعلام والاتصال بجامعة الجزائر للطالب إسماعيل ميرازقة تحت عنوان الاتصال الدبلوماسي في الجزائر في ظل التعددية، وجاء فيها تحليل حول أهم قنوات الاتصال السياسي ومختلف القوى الفاعلة والمؤثرة فيه كما تناولت دور الاتصال السياسي في نقل المعلومات بين الحاكم والمحكوم.

* مذكرة ماجستير في قسم الإعلام والاتصال بجامعة الشرق الأوسط، للطالب عبد الله ممدوح مبارك الرعود، تحت عنوان: دور شبكات التواصل الاجتماعي في التغيير السياسي في تونس ومصر من وجهة نظر الصحفيين الأردنيين، ولقد جاءت هذه الدراسة كاشفة عن دور شبكات التواصل الاجتماعي في التهيئة والتحريض على الاحتجاجات مع الوقوف على دورها في مقاومة الرقابة والحجب والدعاية في الإعلام الرسمي للبلدين، كما جاءت الدراسة هادفة إلى التعرف على دور هذه الشبكات في التأثير على الرأي العام المحلي الإقليمي والدولي ومن ثم كيف أثرت هذه الشبكات على وسائل الإعلام التقليدية.

2– بعض من الدراسات التي تناولت موضوع التحولات السياسية :

– كتاب الموجة الثالثة، التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين، من تأليف صامويل هنتجتون تر: عبد الوهاب علوب، الصادر عن مركز بن خلدون للدراسات الإنمائية، القاهرة، ط1، 1991، فأهمية الكتاب تكمن في كونه يعد من أوائل الدراسات التي تناولت موضوع التحولات الديمقراطية المفاجئة التي أعقبت سقوط الدولة السوفيتية في أواخر الثمانينيات، ويقدم فيه الكاتب أيضا تحليلا قيما لأسباب هذه التحولات والشروط التي ينبغي توافرها لقيام النظام الديمقراطي في دولة ما والإجراءات التي تتبعها الديمقرطيات الحديثة النشأة في سبيل ترسيخ الديمقراطية.

– في كتاب بعنوان "التحولات السياسية بالوطن العربي، أبحاث الندوة المصرية الفرنسية المشتركة الأولى"، الصادر عن مركز البحوث والدراسات السياسية 1989، لصاحبه د.مصطفى كامل السيد، وآخرون، حيث كانت الموضوعات الرئيسية التي دار حولها هذا اللقاء سبعة مواضيع هي كلها جوانب لما يشهده الوطن العربي من تحولات، فهناك علاقة الدولة بالمجتمع، والإيديولوجيات والثقافة السياسية، وبناء المؤسسات السياسية، الدور السياسي للإسلام، وهجرة العمالة داخل الوطن العربي، أو ردود فعل الشعوب العربية على قيام إسرائيل، ولكن كانت إسرائيل.في كل هذه الموضوعات كان هناك أكثر من بحث وكانت هناك مساهمة واحدة على الأقل من جانب كل من الفريقين ويعني هذا أنه رغم تنوع الخلفيات بين المشاركين في هذه الندوة كان هناك اتفاق حول مجالات التحول السياسي في الدول العربية.

ولقد أثار موضوع الثقافة السياسية والإيديولوجيات في الوطن العربي العديد من الجدل ومن الخلاف في الندوة حيث حظي الموضوع بعدد من الأبحاث في هذا اللقاء بلغ عددها ستة، تناولت تحولات الذاكرة السياسية في بعض الدول العربية، وطرائف التفكير والممارسة لدى النخبة السياسية المصرية، وانعكاس حركة التغير الاجتماعي على النظام ألقيمي في الوطن العربي. والصراع السياسي حول مصادر الشرعية.

– في كتابه "ثورة مصر الزمن، الجغرافيا، المواقف" الصادر عن الهيئة العامة لقصور الثقافة وفي طبعته الأولى 2012، تناول د.عبد الحميد بسيوني، ثورة الخامس والعشرين من شهر يناير 2011، مميزاتها. وقبل ذلك دراسة طبيعة النظام السياسي في عهد مبارك محاولا من خلاله الإجابة عن العديد من التساؤلات، لعل أبرزها درجة الانحدار في عهد مبارك ؟ مشهد وواقع الشارع السياسي ؟ هذه القراءة كانت من بداية حكم حسني مبارك لمصر أي عام 1981 إلى غاية آخر عام له في الحكم وهو 2011، فلقد حاول الكاتب البحث عن الأسباب التي أدت إلى انهيار النظام بسرعة ؟ وهل أجبر الجيش مبارك على التخلي ؟ كذلك حاول الإجابة عن مميزات الثورة ودواعيها ؟ لماذا ثارت مصر فجأة ؟ خطابات مبارك، ماذا أراد أن يقول ؟ يحاول أيضا البحث عن ردود الفعل العالمية تجاه هذه الثورة. كما حاول الكاتب الإجابة عن الدور الذي لعبه الانترنت في هذه الثورة.[1]

– في كتابه "ربيع العرب" الصادر عن مؤسسة الانتشار العربي، وفي طبعته الأولى بيروت (لبنان) 2012، تناول د.محمد محفوظ قراءة سياسية عن واقع التحولات العربية وطبيعتها، دواعيها وأسبابها، واعتبر أن ما جرى في الدول العربية هو نتاج صم الآذان عن حاجات الناس الحقيقية وأنها كانت أحدث مفاجئة وخارج نطاق المسيرة الطبيعية وهذا بالنسبة لمن تعود إغماض عينه، أما الذي كان يتأمل في الواقع والحقائق التي تجري في هذه الدول العربية وينصت إلى أشواق الناس الحقيقية، فإن ما جرى لا يعد مفاجئا له، لأن هذا هو السياق الطبيعي والمآل الأخير لمن يوقف عجلة الإصلاح أو

[1] د.عبد الحميد، بسيوني، **ثورة مصر " الزمن، الجغرافيا، المواقف"**، مصر (القاهرة) : شركة الأمل للصناعة والنشر، ط01، 2012، ص 7 – 8 – 9.

يتغافل عن أشواق الناس الحقيقية، فالإصلاح في العالم العربي ليس قابلاً للتأجيل أو التسويق.[1]

– إلى جانب هذه القائمة من الكتب العلمية نجد أيضا مذكرة ماستر في العلوم السياسية تخصص دراسات أمنية دولية تحت عنوان ثورة 25 يناير وإشكالية البناء الديمقراطي في مصر، من إعداد الطالبة راجيعي زينب 2012، والتي هدفت من ورائها إلى معرفة الأوضاع التي عاشتها مصر قبيل الثورة على المستويين الداخلي والخارجي محاولة أيضا البحث عن مدى إمكانية التحول الديمقراطي في ظل ما تواجهه مصر من عقبات على المستويين، محاولة بذلك الإجابة عن إشكالية ما إذا كانت مصر قادرة على النجاح في بناء نظام ديمقراطي في ظل التحديات الداخلية والخارجية التي تعرفها.

القيمة العلمية المضافة

إن الدراسات التي تدور حول موضوع التحول السياسي في الوطن العربي تعد قليلة جدا إذا ما قارناها بدراسات أجنبية، هذا من جهة، من جهة أخرى نلمس ندرة الأدبيات والمراجع التي تربط بين التحول السياسي والإعلام كمؤسسة فاعلة لها دورها على الصعيد السياسي خاصة في ظل بروز ظاهرة العولمة الإعلامية والعولمة الديمقراطية، وتسعى مختلف الدول النامية ومن بينها الدول العربية لإقرار إصلاحات سياسية تصب في هذا الاتجاه، متخذة من المؤسسات الرسمية والغير الرسمية مظهرا يعكس هذه التحولات.

وبعد مرحلة الجمع والاطلاع والبحث حول مختلف الدراسات سواء كانت كتباً أو مجلات أو دوريات ومذكرات، سواء في قسم العلوم السياسية أو قسم الإعلام والاتصال أو أقسام أخرى ذات تخصصات مختلفة في جامعة الجزائر، التي قد تكون لها علاقة بموضوعنا قيد الدراسة، والتي قد تكون تناولته ولو بطريقة أخرى أو عالجته من زاوية معينة. يمكن أن نؤكد ومن خلال أسلوب الملاحظة والاستنتاج على ما يلي :

* أن معظم هذه الدراسات غلب عليها الطابع النظري، وأن معظمها لم يأخذ الواقع كمنطلق أساس في الدراسة ولذلك لمسنا غياب الشق التطبيقي الذي يقربنا أكثر من الحقيقة والكشف عن خفاياها.

* لمسنا دراسات اهتمت بموضوع التحول الديمقراطي، وأخرى اهتمت بدراسة الإعلام والاتصال من حيث (تعاريفها – نظرياتها – أساليبها – وسائلها – تطوراتها...) كموضوعين مستقلين للدراسة، لكن لم نعثر على دراسة واحدة في حدود علم الباحث تجمع بين المتغيرين في سياق ما يسمى بـوسائل الإعلام والاتصال في ظل التحولات السياسية بالدول العربية حالة مصر.

وعليه فإن أهم ما يميز هذه الدراسة عن سابقاتها وبالتالي يشكل تراكما معرفيا جديدا هو أنها دراسة تحاول الدمج بين البعدين السياسي والإعلامي وذلك من خلال الكشف

[1] محمد، محفوظ، **ربيع العرب**، بيروت (لبنان) : مؤسسة الانتشار العربي للنشر والتوزيع، ط01، 2012، ص 230.

عن المكانة التي احتلتها مختلف الوسائل الإعلامية التقليدية منها أو الجديدة في التحولات السياسية بالدول العربية ومصر كحالة.

المصطلحات والمفاهيم الأساسية

المصطلح	المفهوم
العولمة	وتعني جعل الشيء عالميا في مداه أو تطبيقه، وفق نسق معين بغرض تعميمه وإكسابه الصبغة العالمية وتوسيع دائرته ليشمل العالم كله، وقد يستخدم المصطلح بصيغ أخرى كالكوكبة، والكوننة، والكونية والعالمية.
الإعلام	هو التعريف بقضايا العصر وبمشكلاته وكيفية معالجة هذه القضايا في ضوء النظريات والمبادئ وهو عملية نقل المعلومات والمعارف والأخبار والثقافات بطريقة معينة انطلاقا من أدواته ووسائله بقصد التأثير.
الاتصال	هو عملية اشتراك ومشاركة في المعنى من خلال التفاعل الرمزي، تتميز بالانتشار في الزمان والمكان، فضلا عن استمراريتها وقابليتها للتنبؤ.
العولمة الإعلامية	هي إحدى جوانب العولمة ومظهر من مظاهرها الأكثر حيوية وحضورا من حيث انعكاساتها على باقي أبعاد العولمة، وبالتالي هي إنشاء مؤسسات إعلامية عملاقة ذات امتداد دولي، ويقصد بها كذلك الاستخدام العالمي للإعلام بما يخدم مقاصد ومصالح القوى المهيمنة على الإعلام العالمي.
الإعلام الجديد	هو اندماج الكمبيوتر وشبكات الكمبيوتر والوسائط المتعددة. وهو في عمومه إعلام إلكتروني، يتضاد مع الإعلام التقليدي، كون الإعلام الجديد لم يعد فيه نخبة متحكمة أو قادة إعلاميون فهو متاح لجميع شرائح المجتمع من مرادفاته : الإعلام البديل – الإعلام الاجتماعي – صحافة المواطن – مواقع التواصل الاجتماعي (كالفيسبوك، التويتر، اليوتيوب، المدونات خارج إطار الصحافة).

السياسة الإعلامية	هي مجموعة القواعد والأسس والضوابط التي تشكل أساسا لبث أو إرسال الرسالة الإعلامية بما تتضمنه من مبادئ أو أفكار أو أحكام أو آراء أو معلومات وأخبار. فالسياسة الإعلامية هي السياسة النابعة من الإستراتيجية وهي توجهات معيارية تحكم العمل الإعلامي.
المعالجة الإعلامية	هي مصطلح يستخدم لوصف أي حقيقة ما وهي عملية أو طريقة امتلاك المعرفة الخاصة بمسألة معينة. وهي عملية الحصول على بيانات وتفاصيل حدث معين والمعلومات المتعلقة به والإحاطة بأسبابه ومكان وقوعه وأسماء المشتركين فيه. وكيف ومتى وقع.
التبعية الإعلامية	الوضع الإعلامي المحلي الموسوم بالتبعية التكنولوجية والفكرية والبرامجية إلي الدول الصناعية الكبرى.
الغزو الثقافي	الرضوخ إلى هيمنة واقع ثقافي خارجي يتعارض ومجموع القيم الثقافية المحلية لشعوب العالم الثالث.
القنوات الفضائية	هي مجموعات المحطات التلفزيونية التي تبث إرسالها عبر الأقمار الصناعية مع تجاوز نطاق الحدود الجغرافية لدولة الإرسال، حيث يمكن استقباله في دول ومناطق أخرى عبر أجهزة خاصة لاستقبال والتقاط الإشارات الوافدة من القمر الصناعي.
الرأي العام	مجموعة الاتجاهات والأفكار حول موضوع معين، الصادر عن أعضاء من نفس الجماعة الاجتماعية. وهو أيضا الرأي السائد بين أغلبية الشعب الواعي في فترة معينة بالنسبة لقضية أو أكثر يصطدم فيها الجدل والنقاش وتمس مصالح هذه الأغلبية أو قيمها الأساسية مسا مباشرا.
التحول السياسي	هو المرحلة الفاصلة بين نظام سياسي وآخر وتنتهي هذه العملية في اللحظة التي يجري فيها اكتمال تأسيس النظام الجديد. والتحول السياسي هو العملية التي بمقتضاها تتغير أسس البنية والعلاقات مما ينجم عنه تغيير في الوظائف والمراكز والأدوار التي يقوم بها الأفراد والجماعات أو يحتلونها في المجتمع، وعليه فإن التحول السياسي هو تغيير شديد الوطأة كثيرا ما تنجم عنه مشكلات اجتماعية وسياسية واقتصادية يصعب مواجهتها في حينها.

التحول الليبرالي	الليبرالية مذهب رأسمالي ينادي بالحرية المطلقة في السياسة والاقتصاد، وينادي بالقبول بأفكار الغير وأفعاله.فهي إذن تقليد في الفكر السياسي يتركز في قيمة الحرية الفردية وعلاقاتها بالدولة.
الإصلاح السياسي	هو مرور النظام السياسي بعمليات تغيير واسعة النطاق تتناول بنية النظام التسلطي بحيث يبدو التحول الديمقراطي أحد أوجه الإصلاح الشامل.
التغيير السياسي	هو بناء سياسي جديد كإباحة التعددية أو إقرار القيام بانتخابات حرة ونزيهة.
التحديث السياسي	هو عملية منظمة تشمل تغييرات متكاملة في قطاعات المجتمع الاقتصادية السياسية، وبالاتصالات. فهو عملية زيادة المتغيرات الإجرائية للدولة، وتكمل هذه المتغيرات في الاتجاه العقلاني، التخصص الهيكلي، القدرة.
التنمية السياسية	هي عملية تراكمية تشمل تخصص الأدوار، الاستقلالية للأجهزة الفرعية، العلمانية. وهناك من يرى أنها عملية تجمع بين (التحديث + تأسيس). فالتنمية السياسية إذن هي عملية نمو في كفاءة المؤسسات، بحيث تصبح قادرة على التجاوب مع مسائل المشاركة السياسية والتعبئة الاجتماعية، وهي الزيادة في مستوى التمايز البنيوي والتخصص الوظيفي في النظام السياسي، والذي يمكنه من الاستجابة لمختلف الحاجات الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع.
التعددية السياسية	لا تعبر فقط عن مجموعة من الأحزاب أو كتلة من الجمعيات، ولكن هي بالأساس مؤسسة ومعبرة في آن واحد لثقافة الاختلاف، الحوار، التلاقح الفكري والسياسي، مع تكريس التنافس السياسي من أجل تطوير آليات العقلانية السياسية، الرشادة الديمقراطية والحكم الراشد بما يخلق في النهاية نظاما سياسيا يؤمن بالتداول والرقابة والشفافية والمحاسبة والجزاء. فالتعددية السياسية تؤسس للمشروعية السياسية بالانتخابات والفعالية من جهة، كما أنها تؤسس لمنطق حكم يكرس حقوق المواطنة ويؤمن بالحريات العامة ويقدسها.

المشاركة السياسية	تلك الأنشطة الإرادية التي يقوم بها المواطنون بهدف التأثير بشكل مباشر أو غير مباشر في عملية اختيار الحكام أو التأثير في القرارات أو السياسات التي يتخذونها.
المعارضة السياسية	تعني مجموعة أفراد يختلفون مع الحكومة – على أساس ثابت وطويل الأمد عادة – ويطبق المصطلح على نحو أكثر تحديدا على الأحزاب في المجلس النيابي التي تختلف مع الحكومة وترغب في الحلول محلها. وفي السياسة مصطلح المعارضة مقترن بالأحزاب السياسية أو أي مجموعات أخرى تعارض الحكومة، مجموعة سياسية أو حزب سواء في منطقة أو مدينة أو دولة، وطبعا تختلف درجة المعارضة من بلد لآخر ومن دولة لأخرى ومن نظام سياسي لآخر. في بعض البلدان وخاصة في العالم الثالث قد تتحول المعارضة السياسية إلى معارضة مسلحة وهذا ما قد يسمى تمرداً مسلحاً أو ثورة أو قد تتدهور الأمور لتصل إلى ما يسمى حرباً أهلية.

الفصل الأول

وسائل الإعلام والاتصال وعلاقتها بالسياسة

الفصل الأول
وسائل الإعلام والاتصال وعلاقتها بالسياسة

في العلاقة بين الإعلام والسياسة لا يمكن الجزم على أنها علاقة ثابتة وذات اتجاه واحد بل هي متغيرة وترتبط في تغيرها بالتحولات والتغيرات التي تحدث فيهما معا وفي الجوانب المختلفة للحياة في المجتمعات الإنسانية، وبمعنى آخر أن أي تحول يقع في المجال السياسي لابد وأن يكون له أثره في الإعلام، وبالمثل تؤثر المتغيرات الإعلامية على السياسة بمستوياتها ومجالاتها المختلفة.

ومع كل البديهيات التي غدت معروفة حول دور وسائل الاتصال واتساع دائرة التأثير المباشر للإعلام، إلا أن الحضور الحاد والمؤثر للإعلام في صياغة أسلوب حياتنا اليومية أضحى ظاهرة تستحق التأمل والملاحقة والبحث عن وسائل التعامل معها وتحليل نتائجها وأبعادها، إذ لم يعد كافيا الحديث عن الظواهر الإيجابية أو السلبية في بنية المجتمعات الراهنة ومدى قدرة الإعلام على التأثير فيها، بل إن الأمر يتعدى ذلك إلى البحث في معنى المسؤولية الأخلاقية والمهنية لوسائل الإعلام، والوقوف إزاء ظاهرة عولمة الإعلام أو فساد الإعلام وغيرها من المقولات للوصول إلى تحديد ملامح المشهد الإنساني من أطرافه المختلفة، القيمية والعقائدية، ثم القوى الفاعلة في التأثير المباشر برسم السياسات، وصولا إلى تأشير حدود ومعالم حلقة التواصل على مختلف المستويات وعبر تنوع الوسائل.

المبحث الأول: وسائل الإعلام والتحولات التكنولوجية العالمية

لأنه لا يمكننا الإلمام بمعظم الوسائل الإعلامية الاتصالية، ارتأينا الاقتصار على إفراد نماذج منها بشيء من التغطية المعرفية المركزة. وتجدر الإشارة هنا إلى أننا لم نتعرض إلى وسائل الاتصال القديمة، والتي هي على العموم إما مقروءة أو مسموعة، ومن أهمها: القصيدة الشعرية، الخطبة، المناظرة، المنادي، الندوات (المتخصصة والعامة)، البعثات، والملصقات والمعلقات... ومن ثم سنقصر حديثنا على وسائل الإعلام والاتصال الجماهيري الحديثة.

فالوقوف أمام المراحل التاريخية والتطورية التي مرت بها هذه الوسائل الإعلامية الاتصالية الجماهيرية الحديثة، تمكننا من التعرف على تأثيرها ومدى أهميتها بالنسبة لتلك المجتمعات. خاصة وأن الإعلام و الاتصال أصبحا عنصران أساسيان من عناصر التطور والتنمية في المجتمعات الحديثة، بل أن الكثير من العمليات والسياسات العامة في المجتمع أو الدولة لا يمكن أن يكتب لها النجاح بدون الاعتماد على مختلف وسائلهما الجماهيرية شأن الكثير من العمليات والبرامج السياسية والصحية والتجارية والثقافية.

المطلب الأول : الصحافة المكتوبة بين النشأة والتطور

يقول تعالى في كتابه الكريم : [إن هذا لفي الصحف الأولى (18) صحف إبراهيم وموسى (19)] (الأعلى : 18 - 19)، وهذا بمعنى الكتب المنزلة.[1]

1- بدايات استخدام الصحافة المكتوبة في الدول الغربية :

البداية الأولى لنشأة أول الصحف المكتوبة في العالم ما قبل مطبعة غوتنبرغ كانت في غرب أوروبا مع نهاية القرن السادس عشر وبداية القرن السابع عشر في شكل صحافة خبرية.[2]

وقد كان القرن السابع عشر الذي شهد على الأقل محاولة التنظيم الدقيق لكل أشكال الطباعة، وفي المجتمعات ذات الحكومات المركزية القوية، كانت الصحافة غير المنظمة تميل نحو النمو والتقدم بصورة بطيئة للغاية. وحيثما كانت السلطة المركزية ضعيفة، كانت الصحافة تميل إلى التطور تحت قيود أقل وتتقدم بسرعة أكبر.

وخلال الفترة التي سبقت بدء نمو بذور الثورتين الأمريكية والفرنسية، كان كل نسيج المجتمع الغربي يمر بمرحلة التغيير. فلقد أفسحت العصور المظلمة الطريق لعصر النهضة، وكان المجتمع الإقطاعي القديم بنموذجه الطبقي الجامد يتوارى بالتدريج ليحل محله هيكل اجتماعي جديد تحتل فيه الطبقة الوسطى القوية مركز الصدارة. هذه التغييرات كان يستحيل فصلها عن نمو الروح التجارية التي وصلت إلى ذروتها في نهاية الأمر بالثورة الصناعية. وهذه الروح التجارية كان من الضروري أن تعتمد على تحسين إمكانيات مختلف أنواع وسائل الاتصال.

وقد حاول عدد من العاملين بمجال الطباعة والنشر تجربة فكرة الصحيفة رخيصة الثمن والتي يمكن بيعها ليس عن طريق اشتراكات سنوية ولكن بالنسخة الواحدة لسكان المدن. وقد تمت تجربة هذه الفكرة بطرق عديدة في انجلترا والولايات المتحدة الأمريكية ولكن دون نجاح، إلى أن جاء بنيامين بصحيفته الصغيرة وكان اسمها (نيويورك صن) في 03 سبتمبر من عام 1833م تحت شعار (إنها تشع وتضيء للجميع) وبعد أن بدأ بنيامين داي عصرا جديدا في الصحافة، حدثت بعد سنوات قليلة ثورة صحفية كبرى.

وفي نفس الوقت، كان أبرز وأنجح منافسي بنيامين داي هو (جيمس جوردون) الذي أسس إمبراطورية صحفية بمبلغ 500 دولار فقط، وقد بدأ بإصدار صحيفة "الهيرالد" في عام 1835م، وفي عام 1846م تم اختراع المطبعة الدورانية للأمريكي "روبيرهو" أين أصبحت الصحافة عبارة عن صناعة، وفي عام 1855م صدرت صحيفة " دايلي تليغراف و الليفربول دايلي بوست و لندن ايفنينغ نيوز".

"خلال المدة مابين 1890م و1910م، ارتفع معدل توزيع الصحيفة بالنسبة لكل بيت بدرجة كبيرة وأحصي فيها عام 1910م ب 2430 صحيفة تطبع 24 مليون نسخة. واستمر هذا النمو السريع حتى فترة الحرب العالمية الأولى تقريبا ثم انخفض مستواه خلال العشرينيات من هذا القرن. وبالرغم ذلك يعتبر العقد الأخير من القرن التاسع عشر

---

[1] القرآن الكريم، **سورة الأعلى**، الآية 18 – 19.

[2] د.محمد، الصيرفي، **الإعلام**، الإسكندرية (مصر)، دار الفكر الجامعي، 2009، ط 01، ص 6- 7.

فترة ذات أهمية خاصة بالنسبة لنمو الصحافة لأنه كان يمثل بداية نوع جديد من الصحافة. رغم أن هذه الصحافة الجديدة لم يتم إرسائها بشكل دائم إلا أنها تركت بصمتها على الصحيفة الأمريكية.

وفي إطار المنافسة بين الصحف، اندلع الصراع بين العملاقين وليام راندولف هيرست وجوزيف بوليتزر بكل الوسائل المتاحة لزيادة أرقام التوزيع التي كانت مفتاح زيادة عائد الإعلانات والأرباح، وقد اعتبرت الحادثة أول تنافس بين مؤسستين إعلاميتين للهيمنة على القارئ والرأي العام، والصحف اليوم تحتوي على العديد من الوسائل التي كانت في الواقع إحدى ثمار مرحلة التنافس هذه في التسعينيات من القرن الماضي. كان يطلق عليها كيد الأصفر (Yellow Kidd) ويقال أن تعبير الصحافة الصفراء قد اشتق من هذا الاسم ".[1]

"ولقد أكد أستاذ العلوم السياسية بجامعة باريس فرنسيس بال (F.Balle) البداية الفعلية لمهنة الصحافة إلى منتصف القرن التاسع عشر مشيرا إلى أنها من أقدم الوسائل الإعلامية الاتصالية. وحسب رأيه فالصحافة المكتوبة لم تصبح ذات امتداد شعبي في أوروبا إلا مع ظهور جريدة (Le Petit Journal) الفرنسية التي أطلقها مويز ميللو في عام 1863م وهو يعتبر مؤشرا على بداية الصحافة المدنية في القرن التاسع عشر، أين أصبحت الصحافة في متناول الجميع نظرا لقيمتها " .[2]

ويمكن القول أن الثورة الفرنسية كانت بداية التاريخ الحقيقي لصحافة الرأي، أين ذهب قادتها إلى توظيف الصحافة لترويج قيم الثورة في بعديها الداخلي والخارجي وهو ما جعلهم يستغلون تقنية الإعلام عبر صحافة الرأي.

معروف اليوم أن الصحف والمجلات أصبحت من حيث نسبة مقروئيتها وتوجيهها للرأي العام، من أهم وسائل الاتصال التي لا يمكن الاستغناء عنها في المجتمعات الحديثة، فهي تعتبر بحق من مقومات الحياة الفكرية والسياسية المعاصرة. حيث نجد الحكومات والسلطات الرسمية في جميع بلدان العالم تستعملها كسلاح قوي للدفاع عن أفكارها السياسية خاصة وخصوصيتها الثقافية التي تميزها عن غيرها.

ومن هنا ندرك أن أهم مشكلة تواجه الصحافة هي ما يسمى بحرية الصحافة، إذ أنها وفي أي بقعة من العالم تواجه ضغوط سياسية واقتصادية غالبا ما تجعلها تتعلق باللون الذي تمليه عليها مراكز القرار السياسي والاقتصادي.

ولذلك نجد الصحافة تتعرض لارتجاجات عنيفة في مصداقيتها فمثلا نجاح الرئيس الأمريكي روزفلت في الانتخابات الرئاسية بين عامي 1932 - 1944 كان قد تم رغم أنف الصحف الأمريكية التي جاهر80 بالمئة منها بعدائه له، فكانت الصحافة بذلك غير معبرة عن اتجاهات الرأي العام للشعب الأمريكي الذي أصر على انتخابات "روزفيلت" ولكن هذا لا يعني أن الصحافة لا تعتبر وسيلة اتصال وتأثير ناجحة في الرأي العام فهي منبره ومن أقدر الوسائل على بلورته والتأثير فيه. كذلك، تمتاز الصحافة بسعة الانتشار وكثرته، وخير مثال على ذلك في اليابان توزع 122 جريدة مجتمعة أكثر من 14

---

[1] د. ملفين، ل. ديفير وساندرا، بول روكيتش تر : كمال، عبد الرؤوف، **نظريات وسائل الإعلام**، نفس المرجع السابق ص 88

[2] د. فرنسيس، بال، تر : فؤاد شاهين، **الميديا**، نفس المرجع السابق، ص 14 .

مليون نسخة يوميا في طبعتين : صباحية ومسائية. أما المجلات والتي يبلغ حوالي 120مليون نسمة فقط، مما يجعلها تتميز بأكبر نسبة من القراء في العالم (581 نسخة/ 1000 ساكن). أما على المستوى العالمي، فقد وزعت عام 1975م مثلا ما يقارب 400 مليون نسخة و8000 جريدة. وقد تفوق الآن نصف المليار نسخة يوميا مع زيادة نسبية محسوسة في نصف الكرة الجنوبي.

2- بدايات ظهور الصحافة المكتوبة في الدول العربية :

لا يمكن القول أن ثمة ما يمكن أن يطلق عليه صحافة عربية، أو حتى صحيفة عربية، حتى لو نعتت بعض الصحف العربية نفسها بأنها صحيفة العرب، لتباين الأوضاع الصحفية على المستويات القطرية تباينا شديدا من حيث الكم والكيف والانتشار والمستوى والضوابط التي تخضع لها الصحف التي تصدر في الأقطار العربية. ويصبح الأصح هو الحديث عن الصحف العربية في أطرها القطرية، لأنه الأساس الذي يحكم وضعية الصحافة على المستوى القومي العربي.

وفيما يلي وقفة عند البدايات الأولى للصحافة في العديد من الدول العربية، وهي نماذج تمثيلية صالحة للتعميم على باقي دول العالم العربي بأهم تجمعاته وفي كبرى معطياته وخطوطه العريضة :

تعد **مصر** أول بلد عربي وإسلامي عرف الصحافة المقروءة بمعناها المعروف الآن، إذ قدمت المطبعة إلى مصر ضمن معدات الحملة الفرنسية. فقد اصدر الاحتلال الفرنسي صحيفة ومجلة باللغة الفرنسية، أطلقوا على الصحيفة (Courrier De L'egypte) أي بريد مصر وهي موجهة للجنود الفرنسيين تصدر باسم السلطة الفرنسية كل أربع أيام، وظهر العدد الأول منها في 29 أغسطس 1798م، وأطلقوا على المجلة (Ladécade Egyptienne) وهي صحيفة اقتصادية علمية تصدر كل عشرة أيام فسميت بالعشرية المصرية. لكن هذه الصحف سرعان ما انقرضت عندما انسحب الفرنسيون من مصر في 14 أكتوبر من عام 1801م.

وعن المغرب كان أول صدور للصحيفة بها عام 1820م وهي صحيفة الإفريقي الحر، وبعدها صدرت "صحيفة المغرب" بمراكش عام 1889م.

"وفي **الجزائر** كانت أول صحيفة تصدر فيها بعد الغزو الفرنسي للجزائر عام 1830م عندما جلب الفرنسون معهم مطبعة لإصدار جريدة (L'ESTAFETT DE SIDIFERRUCH) لتصدر بعدها جريدة (L'ESTAFETTE D'ALGERIE). هذه الجريدة لم تعمر طويلا لتحل محلها جريدة (الأخبار) منذ عام 1839م إلى غاية 1898م، كما عرفت الجزائر بعد ذلك عدة صحف فرنسية البعض منها استمر في الصدور حتى استرجاع الجزائر استقلالها، مثل (لابريس ليبر) و (لوجورنال دالجي) و(ليكو دورون) وغيرها".[1]

وعن **تونس** صدرت أول صحيفة بها في عام 1861م باسم (الرائد) وفي سنة 1939م أصدرت الجالية الايطالية بتونس صحيفتين باللغة الايطالية، الأولى كان اسمها

---

[1] د. زهير، إحدادن، **الصحافة الجزائرية من بدايتها إلى الاستقلال "عالم الاتصال " سلسلة الدراسات الإعلامية**، إعداد مجموعة من الأساتذة، ، الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية ، 1992، ص 97- 98.

(جيورنالي دي تونيزي أي دي كارتاجين) أي جريدة تونس وقرطاجة، وأما الثانية فهي (إيل كوريره دي تونيزي) أي بريد تونس.

"وعن الصحافة في **لبنان** فقد ظهرت في وقت مبكر مقارنة مع باقي الدول العربية وعلى أيدي الأفراد وليس الحكام، وكانت أول صحيفة تصدر في لبنان باسم (حديقة الأخبار) في بداية عام 1858م تبعتها صحيفة (نفير سوريا) في أكتوبر 1860م، ثم صحف (الإنجيل) في عام 1863م و (كوكب الصبح المنير) في عام 1871م والنشرة الأسبوعية 1871م لأصحابها (المرسلون الأمريكيون).

وعرفت **سوريا** الصحافة لأول مرة عام 1865م حينما أصدر الوالي العثماني بدمشق جريدة رسمية باسم (سوريا) بالغتين العربية والتركية.

أما في **ليبيا** فقد كانت صحيفة (طرابلس الغرب) أول صحيفة مطبوعة صدرت فيها عام 1866م.

وعن **العراق** بدأت الصحافة بها حين أمر الوالي التركي مدحت باشا بإصدار صحيفة "الزوراء" في بغداد سنة1869".[1]

وعن بداية ظهور الصحافة في **السعودية** يمكن القول أن أول ما عرفت المملكة العربية السعودية الصحافة كان على أيدي العثمانيين الذين أصدروا عام 1882م جريدة "الحجاز" الرسمية في عمان. وفي 1916م أنشأت جريدة "القبلة "ثم "الفلاح ".

"وفي **السودان** صدرت أول جريدة رسمية (الغازيته السودانية)عام 1899م رغم أنه كان يعتمد على الصحف المصرية، في النصف الثاني من القرن التاسع عشر.

لقد ارتبط مولد الصحافة **الأردنية** بتأسيس الكيان السياسي للإمارة الأردنية في 1921م، وتعد صحيفة (الحق يعلو) أول صحيفة أردنية صدرت في الأردن.

"وعن الصحف في **الكويت** فأول صحيفة ظهرت فيها هي مجلة (الكويت)أصدرها عبد العزيز الرشيد عام 1928م استمرت هذه المجلة لمدة سنتين وتوقفت، وأول صحيفة عرفتها دولة البحرين كانت (البحرين) صدرها عبد الله الزايد عام 1939م، وقطر عرفت الصحافة عام 1961م، وعرفتها دبي عاصمة الإمارات العربية المتحدة فيما بعد عام 1966م، وفي عمان بدأت الصحافة سنة 1971م".[2]

وعرفت **موريتانيا** عرفت الصحافة الحديثة عام 1960م وكانت شهرية أول الأمر وتطبع في السنغال بالعربية والفرنسية ".[3]

المطلب الثاني : ظهور الكتاب الورقي والمنشورات في العالم

مما لاشك فيه أن أعظم الكتب السماوية المنزلة على سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم هو القرآن الكريم كلام الله سبحانه وتعالى.

---

[1] د.محمد منير حجاب، **وسائل الاتصال نشأتها وتطورها**، القاهرة (مصر) : دار الفجر للنشر والتوزيع، 2008، ط01، ص 73 – 74.

[2] د.فضيل، دليو، **الاتصال " مفاهيمه - نظرياته - وسائله "**، نفس المرجع السابق، ص 99 - 100.

[3] د.فضيل، دليو، **الاتصال " مفاهيمه - نظرياته - وسائله "**، نفس المرجع السابق، ص 103.

إن التطور التاريخي للكتاب شكلا ومضمونا يعكس المراحل المختلفة للتاريخ الثقافي والصناعي للإنسانية ككل. وسنحاول من خلال النقاط التالية عرض بعض مظاهر هذا التطور من خلال المكونات المادية والمضمون المعنوي للكتاب.

إن التأريخ للكتاب لا يمكن أن يتم دون الإشارة إلى سلسلة من العناصر: دعامة الكتابة، مواد الكتابة والكتابة نفسها من جهة. ومن جهة ثانية، عملية إصدار الكتاب وإعادة إنتاجه وزخرفته وتغليفه.

1 – تطور الدعامة المادية للكتاب :

يمكن إرجاع البدايات الأولى للكتاب إلى الألواح الطينية الصلصالية للحضارات السامرية البابلية، والألواح المغطاة بالجص وألواح الحجر الجبري والفخاري المصرية، وكذا إلى الألواح الخشبية الصينية. وأوراق النخيل الجافة والمدلوكة بالزيت في الهند... وذلك قبل أن يظهر الكتاب في أشكال أكثر تطور متخذا دعامات ثلاث جمع حولها المؤرخون هي : ورق البردي وعند اليونان سمي (papyros)، الجلد والورق الحالي (من لب الشجر).

وتجدر الإشارة إلى أحدث دعامة للكتاب مشخصة في مشروع اللوح الإلكتروني المحمول الذي أطلق عليه اسم الكتاب الإلكتروني.

2 – تطور إعداد الكتاب :

مر تطور إعداد الكتاب بمرحلتين هامتين فصل بينهما حدث اختراع المطبعة عام 1436. ولكن واقع تطور الكتاب أعقد من ذلك بحيث شخصته عدة متغيرات فنية تحسينية نوجزها في ما يلي :

إن إعداد الكتاب قبل اختراع المطبعة اتخذ أشكالا مختلفة وذلك بالرغم من وجود عناصر مشتركة مثل ترقيم الصفحات، العنونة، التقسيم إلى فقرات أو فصول... ففي مصر القديمة وعبر المجال الجغرافي الذي شمله استعمال ورق البردي، كان الكتاب يعد على لفات، تبدأ الكتابة على وحداتها من أقصى اليمين لتتوالى الصفحات من اليمين إلى اليسار. ثم ظهر تباعا تقسيم النصوص إلى فصول وفقرات. وأما العنوان فكان يكتب في نهاية النص وباللون الأحمر، الذي كانت تكتب به الاقتباسات أيضا.

"وأما الكتاب الجلدي فكان في بدايته يطوى هو أيضا في شكل لفات قبل اللجوء إلى استعمال نظام الدفاتر والكراريس الذي اشتهر في روما القرن الرابع باسم الكودكس (codex). وكان عبارة عن أشكال جلدية منتظمة ومخاطة من الجهة اليسرى ومغلفة بلوحتين من الخشب.

استمرت الكتابة على وجه واحد من الصفحة والعنونة في نهاية المؤلف وغالبا مكان وتاريخ التأليف في الأخير. وبالطبع كان نظام الاستنساخ يدويا يقوم به أفراد متخصصون. ثم تطورت تقنية زخرفة المخطوطات بالألوان الساطعة، التي ظهرت في مصر القديمة، فازدادت تنوعا وأصبحت تشمل الغلاف أيضا.

أما بعد اختراع المطبعة وتعدد أو وفرة الاستنساخ، فقد ظهرت صناعات مهمة تلتها دور نشر جماعية كبيرة، وأما الشكل البدائي الذي كان يسوق به الكتاب قبل اختراعه المطبعة، فقد تم التخلي عنه تدريجيا وبصعوبة (نتيجة الصراع بين المستنسخين

والطابعين) لصالح أصحاب الصناعة المطبعية التي تطورت بسرعة في ألمانيا، إيطاليا، فرنسا، وهولندا قبل أن تنتقل إلى إنجلترا وأمريكا، ونتيجة لما ترتب عن ذلك من وفرة ظهرت طريقة البيع بالمزاد العلني في القرن السابع عشر ثم توحيد سعر نسخ الكتاب الواحد وذلك بدلا من النظام القديم القائم على المبادلات العينية والأسعار الخاصة. تلاه البيع في المحلات العامة ثم البيع بالمراسلة وأخيرا عبر شبكة الانترنت".[1]

على الرغم من التطور الذي عرفه الكتاب العربي، غير أن وضعيته مازالت غير مرضية إلى حد كبير. ولاشك أن ثمة أقطار عربية مازالت بمنأى عن تطور حركة التأليف والنشر العربيتين.

والحقيقة أن كل الأقطار العربية ما زالت تعاني مشكلات مختلفة في مجال النشر على الرغم من التقدم الذي أحرز في كثير منها. والمشكلة بطبيعتها تتفرع في أصلها إلى عناصرها الأساسية المرتبطة بعملية النشر ذاتها، وهي الكاتب والقارئ والناشر، علاوة على السياق العام الذي تتم فيه صناعة النشر بمكوناته السياسية والاجتماعية والثقافية والتسويقية. ولا شك أن هذه العناصر الثلاثة متشابكة ومتفاعلة مع بعضها البعض ومع السياق العام الذي تتم فيه صناعة النشر.[2]

"إن الانطلاق من المعالجات الإنشائية والتوجهات الإيديولوجية في معالجة قضية النشر في الوطن العربي الذي يشهد تصاعدا في النزعات القطرية والإقليمية الحساسة لمشكلة النشر ومضامينه، لن يغني كثيرا في تشخيص مشكلة الكتاب العربي. كذلك فإن معالجة المشكلة من منطق الالتزام الثوري على المستوى القومي لن يفيد أيضا إن لم يعطل".[3]

ويمكن القول بأن أوضاع النشر في العالم العربي تتسم بالخصوصية القطرية ولا يوجد في هذه الأوضاع ما يسمح سوى بقدر ضئيل من التعميم. وبديهي أن وضعية النشر في كل من مصر ولبنان غير قابلة للقياس عليها بالنسبة إلى بقية أقطار الوطن العربي.

كما لا يجوز وضع صناعة النشر في هذين القطرين في ميزان واحد لوجود اختلافات جوهرية بينهما تكمن في الأساس في وجود قطاع عام ناشر إلى جانب القطاع الخاص في مصر، وبالتالي وجود كتاب مدعم يباع بسعر يتجاوز بقليل سعر التكلفة، وهو ما لا يوجد في لبنان، وخضوع صناعة النشر المصرية لضوابط قانونية مخالفة إلى حد ما لضوابط لبنان، واتساع سوق النشر اللبناني عن مثيله المصري.

ولا خلاف على أن ثمة أنظمة اتصالية قطرية تعاني من مجاعة فعلية في الكتاب، وتقع في زمرة الدول النامية التي تعاني هذه المجاعة"، [4] كما لدينا أقطار عربية أخرى لا تعاني تدهور صناعة النشر، ولكنها تعاني أزمة القارئ أو ما يطلق عليه "عدم وجود

---

[1] د.فضيل، دليو، **الاتصال "مفاهيمه – نظرياته – وسائله "**، نفس المرجع السابق، ص 120 – 121.

[2] د.بشير، الهاشمي، **واقع الكتاب العربي في السبعينات وآفاقه في الثمانينيات**، المجلة العربية للثقافة، السنة 3، العدد 4 (مارس1983)، ص 11 – 16.

[3] بشير، الهاشمي، **محاولة طرح لقضية الكتاب العربي**، الناشر العربي، العدد 2(فبراير 1984)، ص 23 – 31.

[4] دينا، مالهوترا، **مجاعة الكتاب في الدول النامية**، تر : شعبان، خليفة، مجلة اليونيسكو للمكتبات، السنة 1، العدد 3 (مايو1971)، ص 8 - 17.

الوعي القرائي". وتوجد أقطار عربية تقتصر حركة النشر فيها على الكتب التراثية أو الدعائية للنظام القطري، وأقطار أخرى تعاني وهن حركة التأليف رغم ما يتوافر لديها من إمكانيات النشر المتطور. وثمة أقطار عربية تعتمد في صناعة النشر إلى حد كبير على القطاع العام، ولكن على الرغم من أن القطاع العام قد نجح إلى حد كبير في تجاوز سلبيات القطاع الخاص غير أنه سقط في مستنقع البيروقراطية، وعجز في أحوال كثيرة عن توسيع سوق الكتاب على النطاق القومي. كما توجد أقطار عربية تخضع فيها دور النشر للإشراف الذاتي للمؤلفين. وهناك أقطار عربية مازال الكتاب العربي فيها يحتل المرتبة الثانية بعد الكتاب الفرنسي.

"ولا شك أن هناك أوضاعا متشابهة في عالم النشر في الوطن العربي، ولكنها تظل رغم التشابه متفاوتة في حدتها وفي ظهورها، ويظل النشر في الوطن العربي يتسم بالخصوصية القطرية. ومن مظاهر التشابه على سبيل المثال : أنه رغم وجود الكفاءات العربية القادرة على التأليف والإبداع، فإنها عازفة لأسباب مادية وبعضها يعاني مشكلات النشر"[1]، وبعض الأقطار العربية لا توجد بها إلى الآن قوانين تحفظ الملكية الفكرية، وضعف حركة الترجمة.[2] وضعف حركة تحقيق التراث. وقلة التأليف والنشر في مجالات العلوم البحتة والتطبيقية.[3]

أما وضعية النشر من المنظور القومي فتبرز من نوع آخر، لأن توزيع الكتاب على المستوى القومي معناه عند بعض الأنظمة القطرية تقل ثقافة قطرية من قطر إلى قطر آخر، وهنا يتدخل المتغير السياسي وذريعة المحافظة على الهوية الثقافية القطرية لتفرض أنماطا صارمة من الرقابة تشمل الكتب السياسية والعلمية، وحتى كتب الأطفال، وبعض الأقطار العربية تحظر دخول كتب الصوفية. هذا علاوة على ارتفاع الرسوم الجمركية المفروضة على الكتاب، وقيود الاستيراد والتصدير، وارتفاع أجور نقل وشحن المطبوعات.[4]

وسوف يظل تطوير الكتاب العربي ونشره مرهونا في الوطن العربي بوعي نظم الاتصال القطرية باحتياجاتها، وقدرتها على التخطيط والاستثمار في هذا القطاع.

المطلب الثالث : السينما و المسرح مابين النشأة والتطور

السينما والمسرح من وسائل الاتصال الهامة والمؤثرة في قطاعات عريضة من الناس، نظرا لما يمتلكانه من إمكانيات هائلة ومؤثرات متنوعة وعناصر إبهار متعددة سواء في الصوت أو الصور.

1– بدايات استخدام السينما والمسرح في العالم :

---

[1] يرى البعض أن **جوهر مشكلة الكتاب العربي** تكمن أساسا في الضعف النوعي للكتاب ومحدوديته، أي أن للمشكلة شقين هما : **أولا-** ضعف الكفاءة الإبداعية والفكرية المنسحبة على الكتاب العربي في السبعينيات وبداية الثمانينات إزاء التراكم الكمي للكتب الهزيلة للمضمون . **ثانيا** – فتور العلاقة بين القارئ والكتاب.

[2] د.شحادة، الخوري، **الكتاب المترجم**، المجلة العربية للثقافة، السنة 3، العدد 4 (مارس 1983)، ص 74 – 75.

[3] د.محمد، السويسي، **واقع الكتاب العلمي العربي في السبعينات آفاقه في الثمانينات**، المجلة العربية للثقافة، السنة 3، العدد 4 (مارس 1983).

[4] د. شريف، جيوسي، **نشر وتوزيع الكتاب العربي : إشكالات وحلول، الناشر العربي**، العدد 5 (يوليو 1985)، ص 64 - 68.

بدأت الولادة الحقيقية **للسينما** عندما تم اختراع التصوير الفوتوغرافي في عام 1839م، وهو العام الذي اخترع فيه "لويس داجير" الفرنسي عملية لإظهار صورة فوتوغرافية على لوح مغطى بمادة كيميائية، ومن ثم اتخذت خطوة أخرى نحو التصوير السينمائي عندما اخترع "ايتين جيل ماري" في عام 1882م الدفع الفوتوغرافي لتصوير الطيور.

وفي فرنسا فقد كان الأخوان "لوميير" وهما من صناع المعدات الفوتوغرافية يقومان بعدة تجارب على الصور المتحركة وقد بدأ بالكنتوسكوب الذي عرض في فرنسا لأول مرة عام 1894م أي بعد أشهر قليلة من عرضه في الولايات المتحدة الأمريكية، إلا أنه تبين لهما أن الحركة المستمرة في الكنتوسكوب تجعله لا يصلح ليكون آلة عرض، ولذلك صنعا جهاز التوقف ثم الانطلاق، كما صنعا كاميرا كانت تختلف عن كنتوجراف أديسون "آلة تصوير" في عدد الصور أو الإطارات التي كانت تسجلها بالثانية، فكان اختراعها نتيجة للجمع بين ثلاثة مخترعات سابقة هي اللعبة البصرية، والفانوس السحري، والتصوير الفوتوغرافي، ومع أن الأخوان لوميير كانا قليلي الإيمان بما قد يكون للصور المتحركة من ربح تجاري، إلا أنهما قررا أن يفتحا مؤسسة لعرض الأفلام في باريس، وكان المشروع بإدارة والدهما، حيث استأجر غرفة في بدروم جراند كافيه وفيها بدأ العرض عشرة أفلام كان من بينها فيلم "ساعة الغداء في مصنع لوميير".

شاهد الجمهور أول عرض سينماتوغرافي في قبو الجراند كافييه (Grand Café)، الواقع في شارع الكابوسين (Capucines) بمدينة باريس، لذلك فالعديد من المؤرخين يعتبرون لويس لوميير المخترع الحقيقي لسينما.

يمكن القول أن السينما ومنذ ولادتها قد سارت باتجاهين مختلفين هما الواقعية والانطباعية حيث أن الأخوان لوميير ومن خلال أفلامهم الصغيرة المتعلقة بالحياة اليومية كانا يسيران في الاتجاه الواقعي، أما أول من سار في الاتجاه الانطباعي فهو "جورج ميليه"[1]

أما عن بدايات استخدام **المسرح** في العالم أو ما يعرف بالفن الدرامي فقد عرف هو الآخر مراحل عديدة ساعدت على تطوره يمكن إيجازها في النقاط التالية:

– **المسرح الإغريقي :** فقد ظهر المسرح لأول مرة في اليونان وذلك في القرن السادس قبل الميلاد، ويعد كتاب أرسطو (فن الشعر) أول كتاب نظري ونقدي لشعرية المسرح وقواعده الكلاسيكية، ولم تعرف التراجيديا اليونانية أوجها إلا في القرن الخامس قبل الميلاد، إذ ظهر أكثر من ألف نص تراجيدي، وقد كتب هذه النصوص الدرامية كل من أسخيلوس وسوفكلوس وبوربيديس، وتتفق هذه التراجديات في بناء صارم يتمثل في الصياغة الشعرية، وتقسيم المتن إلى فصول، وتناوب الحوار بين الشخصيات، والجوقة التي تردد الأناشيد الشعرية، والقصص المأخوذة من الأساطير القديمة أو التاريخ القديم حيث يستوحي منها الشعراء الدراميون بكل حرية أسئلتهم السياسية والفلسفية.

– **المسرح الروماني :** لم يتطور المسرح الروماني إلا في القرن الثالث قبل الميلاد، وقد ارتبط هذا المسرح بالحفلات الدينية التي كانت كثيرة، كما كان للمسرح وظيفة الترفيه والتسلية مع انعقاد الحفلات الدنيوية، وتعد الكوميديا الشكل الشعبي المعروف في

[1] فؤاد أحمد الساري، **وسائل الإعلام النشأة والتطور**، الأردن (عمان) : دار أسامة للنشر والتوزيع، ط 01،2011.

الرومان القديمة منذ القرن الثاني قبل الميلاد، وقد ازدهرت مع بلوتوس وتيرنس المتأثرين بالكوميديا الإغريقية الجديدة.

– **مسرح العصور الوسطى :** فقد ظهر المسرح في العصور الوسطى في أحضان الطقوس الدينية ضمن فضاء الكنيسة المسيحية الكاثوليكية. وكانت النصوص الدرامية تقام بالمناسبات الدينية والفلكلورية والوثنية (Dimanche Des Rameaux)، وفي هذه الفترة استثمرت القصص الإنجيلية وأحداثها الطقوسية والقداسية في توليد العروض المسرحية التي تجسد الصراع بين ما هو دنيوي و أخروي، وصراع مريم والمسيح ضد الأهواء والشياطين، واستعان الممثلون بفنون حركية وملابس درامية خاصة، وكان هذا بداية جنينية للإخراج المسيحي.

– **مسرح عصر النهضة :** في عصر النهضة، أثرت ثورة الإصلاح الديني البروتستانتي بقيادة مارتن لوتر على المسرح، فأخرجه من طابعه المقدس إلى طابع دنيوي مدنس، وقد انطلق المسرح الكلاسيكي في عصر النهضة من شعرية المسرح الإغريقي والمسرح الروماني، ذلك ببعثه وإحيائه من جديد قصد تطويره والسير به نحو آفاق جديدة.

– **المسرح في القرن 18 م :** في بداية القرن 18 م قليل من الكتاب الدراميين في فرنسا يستوجبون الاحترام باستثناء جان فرنسوا ريقنارد (Jean - François) وألان رونيلوساج (Alain Rene Lesage) وقد أعطى مسرح الشارع وساحات الأعياد شكلا مسرحيا جديدا هو المسرح الشعبي، وكان المسرح في هذا القرن كأنه كتب النصوص حسب أذواقهم ورغباتهم، ولكن ضمن القواعد الكلاسيكية، واشتهرت نصوص رائعة في هذه الفترة مثل روميو وجولييت والملك لير. وقد ساهم بعض النقاد مع عصر الأنوار في تطوير المسرح مثل فولتير وديدرو وليسنج (Lessing) في ألمانيا. وقد كانت توضيحاتهم النقدية والإصلاحية علامات مضيئة لفن الإخراج المسرحي .[1]

2 – ظهور السينما والمسرح وذيوعهما في الدول العربية :

"لا يمكن القول بوجود سينما عربية، ولا يوجد ملامح لسينما عربية، ولهذا كانت أكثر محاولات التاريخ للسينما العربية – إن لم نقل كلها – تنطلق في التقديم من منظور قطري محدد حتى أصبحت تسمية سينما مصرية أو سينما سورية وسينما جزائرية تطغى على تسمية سينما عربية".[2] وهذا صحيح، ويطابق وضعية السينما في الوطن العربي. ومازال لمصر ولبنان الريادة في السينما من حيث الكم، على الرغم من أن السينما في كل من سوريا والعراق والجزائر والمغرب وتونس قد قدمت تجارب سينمائية جيدة على المستويين القومي والدولي. والذي لا خلاف عليه أن السينما المصرية واللبنانية تسيطران على سوق الأفلام العربية في الوطن العربي، بعض النظر

---

[1] ملتقى الخمرية، المسرح (نشأته وتطوره عبر العصور)، مقال منشور عبر الموقع الإلكتروني :
www.alkamreih.com/vb/ showthread.php ? t=1590

[2] جان، الكسان، **السينما في الوطن العربي**، سلسلة عالم المعرفة، (الكويت : المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1986)، ص 9 – 10. 51

عن مضمون بعض الأفلام التجارية التي لا تستهدف سوى الربح على حساب المضمون الهادف.

ولا شك أن اتساع السوق وقابليته لامتصاص أي إنتاج بعد انتشار الفيديو قد ساعد على هبوط مستوى نسبة عالية من الأفلام المصرية واللبنانية. وهذه الوضعية تشير إلى أن مشكلات السينما في الوطن العربي ترتبط أساسا بمضمون ما ينتج.

"والملاحظ، انفصام العلاقة بين السينما والتليفزيون في الأقطار التي لديها صناعة سينما، فغالبا ما ينتج التليفزيون أفلامه، أو يعرض الأفلام السينمائية بعد أن يكون السوق قد تشبع بها، إلا في حالة السينما الجزائرية التي ترتبط بالتليفزيون الجزائري بعلاقات تكاملية وثيقة في عمليات الإنتاج. ولا شك أن ملكية الدولة للقطاعين وفر إمكانيات التخطيط المشترك لهما معا".[1]

كانت مصر من أوائل بلاد العالم التي عرفت الفن السينمائي عام 1896م، بالإسكندرية، وبعد عرض الأخوان لوميير بأشهر قليلة تم عرض فيلم سينمائي باسم (شريط مضيء) في مقهى زافاني في الإسكندرية.

يعود تاريخ صناعة السينما في لبنان إلى عام 1930م، والأفلام المنتجة في هذه الفترة تعتبر محاولات فردية لم يحالفها النجاح، وبدأ الإنتاج السينمائي اللبناني يرسخ في عام 1952م، ويمكن تقسيم تاريخ السينما في لبنان إلى مرحلتين : الأولى بدأت عام 1929م، وانتهت عام 1952م، والمرحلة الثانية بدأت عام 1952م، وانتهت عام 1975م. وأول فيلم لبناني كان كوميدياً قام بإنتاجه أحد الهواة الإيطاليين عام 1929م.

السينما السورية من أوائل الحركات السينمائية في المنطقة العربية حيث كانت المحاولات الأولى للإنتاج السينمائي في سورية قد بدأت في مطلع القرن العشرين، وعرفت سوريا السينما في عام 1908م بعروض سينمائية في مدينة حلب وفي عام 1912م في مدينة دمشق وكان لهذا الفن الراقي القادم من دول أوروبا هو الوسيلة الأكثر تعبيراً عن واقع ومجريات الحياة والأحداث، وتجمع عدد من الشباب السوري المتحمس للسينما في منتصف عشرينات القرن العشرين وعملوا لإيجاد صناعة سينمائية في سوريا وفي عام 1927 تم البدأ بتصوير أول فيلم سينمائي سوري.

أما عن جذور **المسرح في الدول العربية** فيمكن القول أن ولادته جاءت عسيرة وفي ظروف صعبة جدا وغير ناضجة موضوعيا لمباركة واستقبال هكذا وليد وفدت نطفته من الخارج لتنمو وتكبر داخل رحم الأدب العربي الذي عرف قبلها طغيان الملحمة وسطوة الشعر الوجداني (الغنائي).[2]

وبمعنى أخر إذا كنا قد وجدنا للقصة في أدبنا الشعبي صورا مختلفة فإن المسرحية لم يكن لها عندنا أصول لسبب بسيط، هو أنه لم يوجد عندنا مسرح قديم حتى قدوم ووصول الحملة الفرنسية بلادنا التي نقلت لنا نماذج من المسرح الفرنسي لكننا لم نتأثر به في

---

[1] صلاح، دهني، **السينما والتلفزة: فراق أم لقاء ؟** ، شؤون عربية، العدد 17 (تموز/يوليو 1982)، ص 257 – 258.

[2] د.صالح، الأنباري، **المسرح العربي ريادة وتأسيس**، المقال منشور على الموقع الإلكتروني في بتاريخ 2004/5/27 على الموقع الإلكتروني:

WWW. SABAH ALANBARI.COM/THEATRE/ARABIC-THEATRE - HTM

حياتنا الأدبية لأنه كان باللغة الفرنسية. إنما يأتي هذا التأثر بعدما نشأت فيما بيننا وبين الغرب العلاقات الأدبية، وهي لم تنشأ إلا منذ أواسط القرن التاسع عشر، بل بعدما مضي شطر غير قليل من النصف الثاني حين اعتلى أريكة مصر إسماعيل، ولم تلبث الفرق التمثيلية السورية واللبنانية أن وفدت على مصر وأنشأت لها مسارح في الإسكندرية ثم القاهرة. وكانت هذه الفرق تمثل روايات فرنسية مترجمة.[1]

وأخيرا يمكن القول أن إذا كانت النهضة المسرحية تعتمد على البحوث والدراسات والتجارب، في مجال الفنون والآداب المسرحية فإن الثقافة المسرحية تضيف كذلك التعريف بالتراث المسرحي، بما تقدمه من مؤلفات وترجمات تهم المتخصصين.

المطلب الرابع : الإذاعتان (المسموعة - المرئية) عبر العالم

لقد أدى التقدم التكنولوجي الهائل الذي تعرضت له المجتمعات البشرية خلال العصر الحالي بصفة عامة وكذلك التراكم الكبير من المعرفة بشتى فروعها إلى تطور أساليب الاتصال الجماهيرية بصفة خاصة، وهذا التطور والتراكم المعرفي أدى إلى ظهور وسائل اتصال جديدة ذات درجة عالية من التطور، ومن بين هذه الوسائل وأهمها **الإذاعة المسموعة**، والتي تمثل اليوم النتاج المعاصر لعملية تطورية طويلة ومستمرة شملت في غالب الأمر عددا مذهلا من الابتكارات التكنولوجية والمنجزات العلمية والأشكال الاقتصادية والاجتماعية الجديدة.

إلي جانب الإذاعة المسموعة نجد أيضا **الإذاعة المرئية**، والذي يصعب تصور بيت عادية في هذا العصر الذي نعيش بدون جهاز تلفزيون واحد على الأقل، كما يصعب تصور هذا العصر، من غير أن تكون برامج التلفزيون تشكل حيزا من الاهتمام اليومي لمجتمعاته ولأفراده.[2]

1- بدايات استخدام الراديو والتلفزيون في العالم :

كان اختراع **الراديو** وتحويله إلى وسيلة اتصال جماهيرية محصلة جهود تكنولوجية تراكمت على مدى 70 عاما، إذ ترجع الحاجة إلى اختراع وسيلة لنقل الرسائل الصوتية عبر مسافات طويلة إلى عام 1830 عندما بدأ تشغيل السكك الحديدية في العالم، فقد كان يتطلب توفير أكبر قدر ممكن من الأمان لسير القطارات استخدام نظام للتراسل بين المحطات البعيدة تفوق سرعتها سرعة القطارات.

وبدءا من أربعينات القرن التاسع عشر بدأ التطور التكنولوجي السريع يأخذ مسارا جديدا وتتالت الاختراعات واحدة تلوى الأخرى، وكانت البداية باختراع التلغراف الكهربي 1844، ثم تلاه التليفون السلكي 1876 ثم التلغراف اللاسلكي والذي اخترعه ماركوني عام 1896.

---

[1] عوامل وأسباب ظهور المسرح في العالم العربي، مقال منشور عبر الموقع الإلكتروني التالي :
www.profvb.com/vb/t2364.html

[2] د.سمير محمد، حسين، **الإعلام والاتصال بالجماهيري والرأي العام**، القاهرة : عالم الكتب، 1984، ط01، ص 178 - 180-183.

وقد أجرى العديد من العلماء تجارب لاختراع التلغراف اللاسلكي، ويعود إلى العالم الألماني هنريش هيرتز اكتشاف ما يسمى بالموجات الكهرومغناطيسية التي تسافر في الفضاء بسرعة الضوء ودلك في عام 1888م وقد عرفت هذه الموجات فيما بعد باسم موجات الراديو (Radio Waves) وأصبحت تقاس بالهيرتز نسبة إلى مكتشفها. وقد صمم هيرتز جهازا لاكتشاف وتوليد هذه الموجات وكان هذا الاكتشاف هو الأساس العلمي الذي قامت على أساسه الإذاعة والتلفزيون.

إلى جانب الإذاعة المسموعة نجد أيضا **الإذاعة المرئية**، التي استفادت من وسائل الإعلام والاتصال الذي سبقته خاصة السينما والراديو استفادة كبيرة... ولذلك لم يستغرق اختراعه وقتا طويلا كما حدث مع السينما والراديو، "فقد وضعت السينما الأسس النظرية والعلمية لتصوير الأشياء المتحركة وعرضها، كما وضع الراديو أسس نقل الإشارات الصوتية وبالتالي المرئية عبر الموجات الهوائية.

استفاد التليفزيون أيضا من التنظيمات التي وضعتها للتعامل مع الراديو كوسيلة إعلام، فلم يواجه المشكلات الخاصة بإنشاء محطات للبث التليفزيوني كما كان الحال في الراديو في البداية".[1]

"لقد تم اكتشاف الأسس العلمية التي يقوم عليها التليفزيون والتي ترتبط ارتباطا مباشرا بالتأثيرات الكهربائية والكيميائية، وتلك الأسس تم اكتشافها على أيدي العالم بكرويل (Beckuerel) عام 1839، غير أن هذه الأسس لم تلق اهتماما كافيا من قبل العاملين والمسئولين في هذا المجال خلال تلك الفترة، حيث ظل هذا الحال حتى نهاية الحرب العالمية الأولى".[2]

وبعد انتهاء فترة الحرب العالمية الأولى بدأ التفكير مرة أخرى في هذه الأسس العلمية، في كل من أمريكا وبريطانيا، وذلك بسبب التغيرات التي جاءت موالية لفترة الحرب العالمية الأولى، والتي تعرض لها المجتمع الدولي وأظهرت مدى حاجة الإنسان إلى وسائل وأساليب اتصال جماهيرية متطورة حتى يمكنها ملائمة هذه التغيرات والتطورات.[3]

وفي نهاية العشرين من هذا القرن ظهرت بعض المحاولات الأخرى والبحوث التي تهتم بالتلفزيون، منها المحاولات التي أشار إليها بيرد (Baird) عن التلفزيون عام 1925، مع العلم بأن التلفزيون حينذاك لم يخرج من المعمل، وبعدها ظهرت محاولة أخرى عام 1929 على وجه التحديد، وخاصة المعاونة المقدمة من بعض الشركات العالمية مثل : شركة (B.B.C)، لأنها اهتمت بدراسة وتحليل الآراء السابقة التي أشار إليها بيرد (Baird) في هذا الشأن.[4]

---

[1] د.فؤاد أحمد، الساري، **وسائل الإعلام " النشأة والتطور "**، نفس المرجع السابق، ص 328.

[2] كريس، باركر، تر : علا أحمد إصلاح، **التلفزيون والعولمة والهويات الثقافي**، القاهرة : مجموعة النيل العربية، 2006، ط01، ص 83.

[3] د. محمد على، العويني، **العلوم السياسية : دراسة في الأصول والنظريات والتطبيق**، نفس المرجع السابق، ص 455 – 457.

[4] د. محمد على، الأسود، **تخطيط وتنفيذ وحدات تلفزيونية تربوية عن بعض أعلام العرب**، نفس المرجع السابق، ص 13 – 137.

وقد ظل هذا الحال على ما هو عليه إلى أن استطاع بعض العلماء (فلاديميير أوزكيين) عام 1931 نقل الصوت والصورة من خلال بعض الأضواء الإلكترونية، وذلك بالتعاون أيضا مع شركة (B.B.C) والتي تعهدت بأمر الإرسال بعد دراستها له.

وقد ظل هذا الحال راكدا حتى بدأ الإرسال الفعلي للتلفزيون في عام 1936، ولكن سرعان ما توقف بمجرد اندلاع الحرب العالمية الثانية، واستمر ذلك الحال إلى أن أعلن (ديفيد صارنوف) أن استخدام التلفزيون أصبح ممكنا، لكن هذا الإعلان قوبل بالشك لعدم تصديق الفكرة وفي إمكانية التطبيق، ومقاومة البعض للتجديد والتغير التكنولوجي، علما بأن هذا الشك كان أكبر مما قوبل به الراديو أو أي وسيلة أخرى من قبل.[1]

وعلى الرغم من كل هذا كله فإن إرسال التليفزيون ظل مستخدما في أمريكا طوال فترة الحرب العالمية الثانية.

"ومع بداية عقد الأربعينيات من هذا القرن أصدرت اللجنة الفيدرالية تشريعها العام باستخدام التليفزيون في المنازل عام 1941، ويعد ذلك نتيجة حتمية مرتبة على دخول التليفزيون المنازل، هذا على الرغم من توقف إنتاج أجهزة التلفزيون أثناء فترة الحرب العالمية الثانية ".[2]

ثم أطلقت حقبة الخمسينيات، التي كانت العصر الذهبي في تاريخ تطوير التلفزيون وتحسين خدماته ومعداته. ولكن التلفزيون ما لبث أن أثبت في عقد الستينيات أنه ليس فقط وسيلة ترفيه لكنه يمكن أن يكون أداة تعليمية أو منبرا ثقافيا أو سلاحا إعلاميا دعائيا سياسيا فتاكا. [3]

ومع بداية فترة السبعينات شهد العالم تغيرا كبيرا في مجال البث التليفزيوني، حيث أصبح البث مباشرا، وممكنا عبر الأقمار الصناعية بدون محطات أرضية، ويصبح من الصعب جدا التشويش عليه، ويصل هذا البث من الدول المتقدمة إلى الدول النامية.

وخلال فترة الثمانينات تم إنشاء نظام تحويل الرسائل في جنيف ولندن وبروكسل، من أجل توفير تكاليف دائرة التلكس، حيث استخدم نظام الكمبيوتر ليقوم بالتخطيط لبث برامج الشبكات الأوروبية وغيرها، كما وصل عدد الدول المشتركة في إفريقيا (39) دولة وكان مقرها (داكار) بالسنغال، كما تم قبول التلفزيون التجاري باليابان (شبكة ساهى) وانضمام كل من (كوبا وفلندا) لها، كما نجح التبادل الإخباري بين هذه المنظمات والشبكات، مما جعل (اليونسكو) تهتم بدور الإذاعات الأوروبية وتجعلها تشرف على بعض نظم الاتصال وتطويرها عن طريق الأقمار الصناعية الواسعة

---

[1] د. جيهان أحمد، رشتي، **الأسس العلمية لنظرية الإعلام**، نفس المرجع السابق، ص 82 – 83.

[2] Burton Paulu , **Radio And Television Broadcosting Ineastern, Eurpe**, Press, 1979. Pp.56 – 59 – 61.

[3] انشراح، الشال، **دلالة النشرات الإخبارية في التلفزيون المصري لدى سكان القاهرة**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الإعلام – جامعة القاهرة، 1976، ص 104– 120.

النطاق، لتبادل الأخبار الدولية تحت مظلة اليونسكو، كما بدأت الدول الاشتراكية توسع في نشر إرسالها حتى وصل (الهند وفيتنام).[1]

ومع مطلع فترة التسعينيات ازداد التبادل المنظم عبر الأقمار الصناعية بدون محطات أرضية في أوروبا وغيرها، وكذلك عبر المنطقة العربية، لاشتراكها في شبكة (اليوروفيزيون) الإخبارية الدولية.

الواقع أن تسلسل عملية الوصول إلى اختراع التلفزيون بشكله النهائي مثلما لم يكن وليد جهة من الجهات الفريق عمل وبحث موحد أو دولة من الدول كذلك لم يصل إلى شكله النهائي في فترة محددة، وبقدر ما كان الوصول إلى تجميع الصورة المشتتة إلى نقاط وأسطر عبر الأثير والموجات الهرتيزية ليعاد مشاهدتها صورا حية متحركة، أمكن معها إعادة مشاهدة وقائع سابقة، بقدر ما كان لآخر اكتشافات البث التلفزيوني المباشرة والتلفزيون عالي الدقة والتلفزيون الرقمي ذات الأهمية في إضفاء مسحة تقنية عالية لأجهزة التلفزيون بفضل وسائط أخرى في مجال تكنولوجيا الاتصال والمعلوماتية كالإعلام الآلي والانترنت والأقمار الصناعية والبث المباشر وإضفاء الألوان من قبل.

2 – بدايات ظهور الإذاعة والتلفزيون في الوطن العربي :

ظهرت **الإذاعة المسموعة** في الوطن العربي في فترات مختلفة وفي ظروف وأوضاع متباينة، ففي بعض الأقطار، ظهرت الإذاعة بمبادرات فردية من قبل بعض المهتمين بهندسة الراديو، وظهرت في بعض الأقطار على يد القوى الاستعمارية التي أوجدتها أساسا لتحقيق أهداف عسكرية أو إستراتيجية، في حين لم تظهر في أقطار أخرى إلا غداة استقلالها. وتعتبر الجزائر ومصر أولى الأقطار العربية التي عرفت الإذاعة المسموعة.

ففي الجزائر ظهرت الإذاعة المسموعة في العهد الاستعماري على يد الفرنسيين في أواخر العشرينيات من القرن العشرين عام 1952م. وفي عام 1928 عرفت المغرب الإذاعة المسموعة على يد الاحتلال الفرنسي، وفي النصف الثاني من عقد الثلاثينيات توالي ظهورها في عدد من الأقطار العربية : في تونس عام 1935، والعراق عام 1936، ولبنان عام 1938، وليبيا عام 1939، ثم شهد عقد الأربعينيات انتشار الإذاعة المسموعة في عدد من الأقطار العربية، خدمة لأوضاع الحرب وتطوراتها، وتطورات الأوضاع الدولية ذاتها، حيث عرفت سوريا الإذاعة المسموعة عام 1941، والصومال عام 1943، واليمن الشمالية عام 1947، والسعودية عام 1949، وبدأت تظهر في بقية أقطار شبه الجزيرة العربية مع بداية عقد الخمسينيات، في الكويت عام 1951، واليمن الديمقراطية 1954، وموريتانيا عام 1956، وقطر عام 1968 والإمارات العربية المتحدة عام 1969. وتعتبر عمان التي عرفت الإذاعة عام 1970 آخر الأقطار معرفة بها.

---

[1] Carl.H,Weaver, **A Historry Of The International Communicatio**,New York, 1988, Pp 607 – 609,611 - 617 .

"وعن بدايات استخدام الإذاعة المرئية في الوطن العربي نقول أن التلفزيون دخل الجزائر والعراق في عام 1956، ولبنان في عام 1959، ومصر وسوريا في عام 1960، والكويت والمغرب والسودان في عام 1962، واليمن الديمقراطية في عام 1964، والسعودية عام 1965، وتونس عام 1966، والأردن عام 1968، والإمارات العربية المتحدة (أبو ظبي) عام 1969، وقطر عام 1970، والبحرين عام 1983، وعمان عام 1984، واليمن الشمالية عام 1985".[1]

المبحث الثاني : وسائل الإعلام في عصر العولمة

مما لاشك فيه أن الإعلام و الاتصال أصبحا وثيقا الارتباط بالتكنولوجيا، وبكل جديد في عالم التكنولوجيا الحديثة التي أحدثت نقلة سريعة في مفهوم وأهمية الإعلام وغيرت في نمط أدواته، وأصبحت وسائله لها حضورها ودورها البارز والكبير والمؤثر في ذات الوقت في السياسة والاقتصاد والثقافة وفي الحرب والسلم وفي البلاد المتقدمة ولدى البلدان النامية على حد سواء.[2]

لقد أصبح الإعلام مرتبطا في مفهومه العام بتوصيل مادة معينة إلى المتلقي، سواء كان هذا التوصيل عن طريق التوصيل المرئي أو المقروء أو المسموع، لقد أصبحت هناك آليات جديدة دخلت نطاق العمل الإعلامي من حيث توصيل المادة الإعلامية إلى أكبر الشرائح الاجتماعية من المتلقين.

المطلب الأول : إعلام واتصال عصر العولمة

مما لاشك فيه أننا نعيش اليوم وفي ظل العولمة ثورة إعلامية بكل ما تحمله الكلمة من معاني ودلالات، ثورة انصهر فيها الرقم مع الحرف في تفاعل مع أجهزة الإعلام والكمبيوتر، لتشكل ما يطلق عليه بالطرق السريعة للإعلام والتي لها كوابح تحد من اندفاعها، ولا حواجز تعيق التدفق الإعلامي المنهمر في كل الاتجاهات.

وقد أثرت العولمة وبحد كبير على الأنشطة الإعلامية في عالمنا المعاصر ولا تخلوا اليوم أية ظاهرة من ظواهر الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية وحتى الترفيهية إلا ولعبت فيها وسائل الإعلام دورا يكاد أن يكون الأهم.

1– مفهوم إعلام واتصال عصر العولمة :

إن عولمة الإعلام هي سمة رئيسية من سمات العصر المتسم بالعولمة وهي امتداد أوسع في مناطق جغرافية مع تقديم مضمون متشابه وذلك كمقدمة لنوع من التوسع الثقافي نتيجة ذلك التطور لوسائل الإعلام والاتصال، التي جعلت بالإمكان فصل المكان عن الهوية، والقفز فوق الحدود الثقافية والسياسية والتقليل من مشاعر الانتماء إلى مكان محدود، ومن الأوائل الذين تطرقوا إلى هذا الموضوع حيث استخدم مصطلح العولمة

---

[1] بيير، ألبير و آخرون، **تاريخ الإذاعة و التلفزة**، تر: محمد، قدوش، سلسلة المجتمع، الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية،1984.

[2] د. محمد، الصيرفي، **الإعلام**، مصر : دار الفكر الجامعي، 2009، ط01، ص 9 – 10.

معرفيا على لسان العالم السوسيولوجي الكندي مارشال ماكلوهان، عندما صاغ في نهاية الستينيات مفهوم القرية الكونية.[1]

وتشير عولمة الإعلام إلى تركيز وسائل الإعلام والاتصال في عدد من التكتلات الرأسمالية العابرة للقارات لاستخدامها في نشر وتوسيع نطاق النمط الرأسمالي في كل العالم من خلال ما يقدم من مضمون عبر وسائل الإعلام في المجالات المختلفة.

إن مفهوم عولمة الإعلام أبرز الدور المستقبلي للإعلام والاتصال كما أكد على تفاعله – تأثرا وتأثيرا – وتداخله العميق في مجالات الثقافة والاقتصاد والسياسة.

وفي ذلك يشير جيدنز معرفا إعلام العولمة قائلا : "أن وسائل الإعلام والاتصال التكنولوجية الجديدة جعلت من الممكن فصل المكان عن الهوية، والقفز فوق الحدود الثقافية السياسية، والتقليل من مشاعر الانتساب أو الانتماء إلى مكان محدد، ويؤكد جيدنز على أهمية دور الإعلام في خلق وتضخيم الحقائق اعتمادا على الصور والرموز" [2]

وبقدر الجدل الذي وصل إلى حد التناقض بين المنظرين والساسة في فهم مصطلح العولمة بين إيجابية مقاصدها وسلبياتها، كذلك هو الشأن بالنسبة للعولمة الإعلامية أو إعلام عصر العولمة، خاصة عندما يثار النقاش بشأن حقيقة الحرية والتعددية في إعلام عصر العولمة.

ففيما يرى البعض أن إعلام عصر العولمة هو إعلام التعددية المطلقة في التعبير عن الآراء على تناقضها وتعارضها، فإن البعض الآخر يرون عكس ذلك بمعنى آخر أنهم يرون في إعلام عصر العولمة على أنه نفي للتعددية وهو يكرس الأحادية، ومن ثم هيمنة القوى العظمى من المتحكمين في تكنولوجيا وسائل الإعلام والاتصال على كثافة توزيعها وتنوعها وحداثتها وزخم مادتها الإعلامية.

ولعل من أنصار الرأي الأول جيدنز الذي يرى في إعلام عصر العولمة إمكانية ضغط المكان والزمان عندما يتمكن الإعلام من توحيد المضامين والتقليل من مشاعر الانتساب.

أما عن أنصار الرأي الثاني نجد هاربرت شيللر الذي يقول : "إن عولمة الإعلام هو نفي للتعددية الثقافية وانتصار للقيم الاقتصادية الليبرالية الناشئة عن مبدأ المنافسة والربح والخسارة وتحويل المضامين الإعلامية إلى سلع تخاطب جمهور الكوكب الأرضي بواسطة الشركات العملاقة، فأسلوب الإعلان الغربي ومضمون الإعلام يدفع إلى التوسع العالمي لثقافة الاستهلاك عبر إدخال قيم أجنبية تطمس أو تزيل الهويات القومية والوطنية". وفي نفس السياق يرى نعوم تشومسكي:" أن عولمة الإعلام هي الزيادة الضخمة في الإعلان، خاصة الإعلان عن السلع الأجنبية والتركيز في ملكية

---

[1] بدرية، البشر، **واقع العولمة في مجتمعات الخليج العربي" دبي الرياض نموذجان"**، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، مايو 2008، ط01، ص 15.

[2] Antony Gidedens**, Modernitiy And Self Identity In The Late Modern Age Stanford**, University Press 1991, P 21.

وسائل الإعلام الدولية، وبالتالي انخفاض التنوع والمعلومات مقابل الزيادة في التوجه للمعلن".[1]

وهناك من يعرف الإعلام على أنه سلطة تكنولوجية ذات منظومات معقدة لا تلتزم بالحدود الوطنية للدول وإنما تطرح حدودا فضائية غير مرئية ترسمها شبكات اتصالية معلوماتية على أسس سياسية واقتصادية وثقافية وفكرية لتقيم عالما من دون دولة ومن دون أمة ومن دون وطن وهو عالم المؤسسات والشبكات التي تتمركز تحت إمارة منظومات ذات طبيعة خاصة وشركات متعددة الجنسيات يتسم مضمونها بالعالمية والتوحد على رغم تنوع رسائلها التي تبث عبر وسائل تتخطى حواجز الزمن والمكان واللغة لتخاطب مستهلكين متعددي المشارب والعقائد والرغبات والأهواء.

غير أننا نشاطر ما ذهب إلى تحديده د.محمد شومان في ما يراه تعريفا لإعلام عصر العولمة عندما يشير إلى أنها : "عملية تهدف إلى التعظيم المتسارع والمستمر في قدرات وسائل الإعلام والمعلومات على تجاوز الحدود السياسية والثقافية بين المجتمعات، بفضل ما توفره التكنولوجيا الحديثة والتكامل والاندماج بين وسائل الإعلام والاتصال والمعلومات، وذلك لدعم عملية توحيد ودمج أسواق العالم من ناحية، وتحقيق مكاسب لشركات الإعلام والاتصالات والمعلومات العملاقة متعددة الجنسية على حساب تقليص سلطة ودور الدولة في المجالين الإعلامي والثقافي من ناحية أخرى" .[2]

وما يمكن قوله أن للإعلام دور فعال في حركة المجتمع في الميادين كافة، فكثيرا ما نسمع مقولة "الحرب دعايات" في إشارة إلى أهمية الإعلام في مجريات الأحداث، فإذا كان الإعلام يتمتع بهذه الدرجة من الأهمية منذ القدم، حين كان يتطلب وصول الخبر من مكان أضعاف الوقت الذي يتطلبه الآن، فيمكن تصور الدور الذي يضطلع به الإعلام إيجابا أو حتى سلبا في عصر العولمة.[3]

وحتى يؤدي الإعلام دوره بإيجابية، فلابد من مواكبة قضايا الأمة والدفع باتجاه تحقيق الأهداف الوطنية بشكل مدروس ودقيق، فعلى سبيل المثال، يمكن للمراقب لمجريات الأحداث على الساحة الفلسطينية أن يلحظ مدى التأثير الإعلامي في إلهاب عواطف الجماهير الفلسطينية وحتى العربية أو تهدئة الوتيرة الحماسية وفقا لمزاج الأنظمة الحاكمة.

وفي كل ذلك فإن إعلام عصر العولمة إنما هو ثمرة تلاقي ثورة الاتصالات مع تنامي الإحساس بالحاجات الملحة لمزيد من الخدمات في مجال الإعلام كسمة من سمات العصر.

2– الأدوات الإستراتيجية لإعلام عصر العولمة :

أدوات إعلام عصر العولمة هي وسائل تصنع يوميا وفي كل لحظة المادة الإعلامية الكفيلة بتلبية رغبات جمهور متباعد جغرافيا وثقافيا وإيديولوجيا وحتى لغويا، لكن

---

[1] د.رضا عبد الواجد، أمين، **الإعلام والعولمة**، مصر القاهرة : دار الفجر للنشر والتوزيع، 2007، ط01، ص 125.

[2] د. محمد، شومان، **عولمة الإعلام ومستقبل النظام الإعلامي العربي**، مجلة عالم الفكر، المجلد 28، العدد الثاني أكتوبر – ديسمبر 1999، ص 160.

[3] د.فؤاد أحمد، الساري، **وسائل الإعلام "النشأة والتطور"**، نفس المرجع السابق، ص 392.

تجمعه قنوات إعلامية اتصالية ترسل مضامينها من مجتمع لأخر، من دون أن تربط بينه، لا رابطة الانتماء ولا رابطة الولاء ولا الثقافة ولا الدين ولا المعتقد، غير التقاطع والتقاء المصلحة والاهتمام المشترك في مسألة من المسائل، أو الرغبة في الترفيه أو الفضول وحب الإطلاع.

وسنحاول من خلال هذه الدراسة إبراز أهم هذه الأدوات وأكثرها توغلا واستثمارا وذلك بالجمع بين الوسائل الإعلامية الاتصالية الرقمية ووسائل الإعلام والاتصال الالكترونية الحديثة. وطبعا دون التقليل من قيمة الوسائل الإعلامية الاتصالية التقليدية.

- **وسائل الإعلام والاتصال الرقمية :** وسائل الإعلام والاتصال الرقمية هي على وجه التحديد وسائل تقليدية أدخلت عليها تحسينات تقنية هامة، مما جعلها وسائل إعلام اتصال حديثة في مجتمع الإعلام والمعلومات، وكأنها ولدت حديثا، والمتمثلة أساسا في : البث التلفزيون الفضائي المباشر العالي الوضوح – الراديو الرقمي – السينما الرقمية – الهاتف الرقمي .

- **وسائل الإعلام والاتصال الالكترونية :** لاشك أن عالم اليوم يعيش ثورة حقيقية في مجال الاتصال والإعلام، فالثورة التي يعيش العالم معالمها الآن ومنذ سنوات وتحديدا منذ التسعينيات عندما نشأ الإعلام الاليكتروني مشكلا بذلك ظاهرة إعلامية جديدة مرتبطة بثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فأصبح المشهد الإعلامي اقرب لأن يكون ملكا للجميع وفي متناول الجميع وأكثر انتشارا وسرعة في الوصول إلى أكبر عدد ممكن من القراء والمشاهدين وبأقل التكاليف. ووسائل الإعلام والاتصال الالكترونية يمكن حصرها في : الإعلام الالكتروني عبر الانترنت – البريد الالكتروني – الأقراص المضغوطة – الصحافة الالكترونية.

3– مضامين إعلام عصر العولمة :

في كتابه القيّم **"أفول السيادة، كيف تحول ثورة المعلومات عالمنا"** يقول المفكر الأمريكي ولتر ب رستون : "لقد غيرت تقنية الأقمار الصناعية العالم إلى الأبد، ولم تصل النتائج الكاملة إلى نهايتها حتى تاريخ اليوم. فهذه الأقمار الصناعية تربط العالم الآن في بنية تحتية إليكترونية تنقل الأخبار والمال والبيانات إلى أي مكان في العالم وبسرعة الضوء. وهذه الأقمار لا تنقل إرسال التلفزيون والراديو والهاتف حول العالم فحسب، بل إنها غيرت جذريا، بفعلها هذا – للأسوأ أو الأحسن – ميزان قوى الإعلام أيضا وأبعدته عن الدولة وفي اتجاه الفرد"[1] وهو ما يعني أن ثورة تكنولوجيا المعلومات في عصر العولمة، تكون قد أثرت بشكل كبير في البنية الفكرية والإيديولوجية والاقتصادية للمجتمع الدولي الجديد، وهو مجتمع ما بعد الثورة الصناعية، أو مجتمع ما بعد الدولة القومية أو الدولة الوطنية التقليدية، مجتمع دولي أساسه ليس تقوية العلاقة بين وحدات هي الدول، وإنما أساسه :

- العلاقة بين شركات دولية عملاقة متعددة الجنسيات، عابرة للقارات تتكئ في كل تحركاتها وبرامجها على مؤسسات إعلامية واتصالية شبيهة مهمتها إغراق السوق

---

[1] ولتر ب، رستون، **كيف تحول ثورة المعلومات عالمنا – أفول السيادة** – تر : سمير عزت نصار وجورج خوري، عمان (الأردن) : دار النشر والتوزيع، 1995، ص 150.

العالمية بخلق حس استهلاكي متشابه لا منتهي في كل مكان من المعمورة.

- تمركز تكنولوجيا الإعلام والاتصال وصناعة المعلومات والتحكم في توزيعها في يد مجموعة شركات عالمية محددة تنتهي إلى دول محددة تشترك في كونها تضع نفسها ومؤسساتها في خدمة مقاصد العولمة.

- العمل على إبقاء الدول النامية في وضع التبعية في مجال الحاجة إلى مزيد من التدفقات الإعلامية والمضامين العلمية والثقافية والترفيهية برغم ظاهر تمكين هذه الدول من عديد تكنولوجيات الإعلام والاتصال وفق شروط معينة، غير أن حجم هذا التمكين من الوسائل والتقنيات يبقى بمعدل لا يرقى إلى ما هو متاح في الدول الصناعية الكبرى كما هو الحال مع الانترنت ومحطات البث التلفزيوني الفضائية ودور نشر الصحافة والكتاب والصناعة السينمائية.

- تسخير الأقنية الإعلامية وممارستها الإعلامية العالمية، لرسم صورة نمطية ايجابية للمؤسسات الخدمية والصناعية العالمية غير الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني على اختلافها، على أنها مفاتيح فعالة لكل انشغالات وتطلعات الأفراد والشعوب على اختلاف مواقعها وانتماءاتها، مقابل إظهار الدولة القومية وحكوماته وأجهزتها عاجزة أمام متطلبات شعوبها في الترفيه و الاستعلام والشغل والسياحة وفرص التعليم والحق في الصحة باعتبارها حقوقا بسيطة من الحقوق العالمية للإنسان المعاصر، والإيحاء الإعلامي المتواصل عبر النقاشات الإعلامية السمعية البصرية والكتابات الصحفية والأفلام التسجيلية والأشرطة العلمية بتوفر الحلول خارج مؤسسات الدولة.

- اجتهاد التدفقات الإعلامية على اختلافها، وخدمات التكنولوجيا، في تقديم الحضارة الغربية وثقافتها، كقالب أمريكي، كنموذج متفوق ناجح، يمكن أن يكون حلما قابلا للتحقيق في ذهن أي فرد من العالم وبشكل واقعي، دون اعتداد بعاملي الزمان والمكان.

"التقارب الذي أحدثته تكنولوجيا المعلومات ووسائل الإعلام والاتصال الحديثة – الاتجاه نحو ثقافة كونية واحدة ونفس الحس الاستهلاكي وتقاسم نفس القيم العالمية – سوف يسهم في رأي الكثيرين في إضعاف قدرة الدولة/الأمة وسطوتها في التحكم والسيطرة على شعوبها نتيجة لانفتاح هذه الشعوب على أحداث العالم ونظمه وثقافاته والحركات الفكرية المتلاطمة، بما في ذلك الحركات التي تدعو إلى التمرد على الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية المفروضة على بعض هذه الشعوب، مما يجعل المواطن العادي يشعر بأنه مواطن في العالم ككل، أكثر منه مواطنا في دولة /أمة معينة ومحددة تحديدا واضحا ودقيقا".[1]

صحيح أن الدولة القومية خاصة السائرة في طريق النمو منها، غير قادرة على تغطية كل حاجات مواطنيها إلى مزيد من تقنيات الإعلام والاتصال تجاوبا مع روح العصر، غير أنها مقابل رضوخها إلى إشباع حاجات مواطنيها ومؤسساتها إلى هذه الضرورات التكنولوجية الاتصالية إنما هي في الحقيقة، تتخلى شيئا فشيئا عن مقاليد الإشراف والتحكم في عناصر السيادة فيها (الشعب المتمرد والإقليم المنتهكة حدوده، وأفول السيادة، وتراجع سلطة الحكومة).

[1] د. أحمد، أبو زيد، **المعرفة وصناعة المستقبل**، مرجع سبق ذكره، ص 29.

إن إعلام عصر العولمة بما يحوزه من تفوق تكنولوجي ولوجيستي كبير أضعف من نظم الإعلام الوطنية وزاد من تبعيتها له لتنقل منه ما يجود به عليها من صور ومعلومات و إعلانات. "فقد تبين أن حوالي 80 بالمئة من أنباء العالم يتم نقلها بواسطة وكالات الأنباء العالمية الكبرى التي تنتمي إلى الدول النامية، هذه الدول التي تشكل شعوبها بالنسبة لعدد سكان العالم حوالي 75 بالمئة من إجمالي سكان العالم"[1]

لا تزال العولمة تستفيد، من استمرار انتشار وتمدد النظام الإعلامي العالمي الراهن، الذي يوسم بالخلل في تعاملاته مع الشعوب المتباينة الثقافات والمصالح والمنطلقات والقيم، كما أنه إعلام ينطوي على أوجه تفاوت وتناقضات خطيرة على المستويات المحلية وكذا على المستويات العالمية.

فقد تمكنت مضامين إعلام عصر العولمة أن توفر لوكالات الإعلان الدولية المناخ الملائم لنشر قيم المجتمع الاستهلاكي كما تريده قوى العولمة لتشبع بها شعوب تحاول عبثا أن تحتفظ بذاتها وخصوصيتها الثقافية، كما تمكنت من أن تجر العلاقات الدولية إلى بحر من الخلافات والصراعات الهامشية فأحدثت تأثيرات من الصعب تقييمها في الوقت الحاضر فالواقع يؤكد أن عمليات التوظيف والتعتيم والتضليل والتحريف والتشهير لخدمة أغراض قوى خفية أصبحت مسائل واضحة للعيان، أثرت بدورها في العلاقات بين الدول.

وما بات واضحا هو انحصار المنتج الإعلامي المحلي في عموم وسائل الإعلام ووقوعه رهين ذوق عام جديد مهيمن، وعلى كل ما يصرف الأذهان عن خيار العولمة. فإعلام عصر العولمة، بقدر ما يستوعب المهمة الإخبارية المناطة بوسائل الإعلام منذ عقود، بات يؤدي أدوارا أخرى قد لا تكون لفائدة جهات خارج مجال الإعلام، إنما لفائدة إمبراطوريات إعلامية تسعى تحت شعار العولمة لتكون هي المتحكم الأول في كل توجهات وارتكازات العولمة، ودليل ذلك ما يحققه اقتصاد الإعلام في العالم من أرقام ضخمة في السوق العالمية للمنتجات والخدمات الإعلامية وما يحيط بهما من أنشطة.

المطلب الثاني : مهام وسائل الإعلام في عصر العولمة

نظرا لما نجم عن التطورات التكنولوجية الاتصالية من تغيرات جوهرية في دور الإعلام، جعلت منه محورا أساسيا في منظومة المجتمع، فهو اليوم محور مزيد من شروط تعملق اقتصاد الكبار، وشرط أساسي لتنمية اقتصاديات صغار الدول. وعلى هذا النحو يمكن أن نحصر الدور والمهام التي باتت تلعبه مختلف وسائل الإعلام والاتصال في عصر العولمة في النقاط التالية :

1- وسيلة لتلقين نماذج تربوية محددة :

فمع تزايد الإقبال على استعمال الهاتف المحمول والانترنت والتعرض المستمر لبرامج التلفزيون والإذاعة والصحف وحتى السينما، يقضي كل فرد في أي مكان من العالم حيزا كبيرا من يومه، منفقا من ميزانيته ما قد يعادل نصف ما يتم تخصيصه لكل احتياجات يومه على أهميتها وتنوعها.

---

[1] د. فاروق، خالد، **الإعلام الدولي والعولمة الجديدة**، عمان (الأردن) : دار أسامة للنشر والتوزيع، 2009، ط01، ص 139.

فالتلفزيون على سبيل المثال أصبح له دوره في تلقين الأجيال الجديدة، كثيرا من القيم المعرفية المنزوعة من سياقها التاريخي والقيم السلوكية ذات النزعة الاستهلاكية والتي تروج بأشكال متنوعة لمصالح السوق العالمية و إيديولوجيتها، وهو ما يحدث ثورة إدراكية ونفسية تستهدف إعادة تأهيل البشر للتكيف مع متطلبات العولمة وشروطها. كما أمكن للانترنت أن تجعل من التعلم فردانيا.

لقد ساد الإعلام ووسائله الإلكترونية الحديثة ساحة الثقافة، حتى جاز على البعض أن يطلق عليها اسم : ثقافة الميديا، وثقافة التكنولوجيا، وثقافة الوسائط المتعددة.

2- الترويج لحس استهلاكي جديد وفتح أسواق عالمية :

إن الإعلام في عصر العولمة لا يكتفي بتهيئة الحس الاستهلاكي لدى الشعوب، والترويج للبضائع والخدمات السائدة في المجتمعات الصناعية المتطورة بمعدلات قياسية قد لا تقوى على استيعابها اقتصاديات دول العالم الثالث، ولكنه يجتهد في خلق سوق منتجات وخدمات اتصالية وإعلامية واسعة، تحتكر الولايات المتحدة الأمريكية منها حصاد الأسد.[1]

فعلى صعيد التلفزيون وتصدير البرامج التلفزيونية، فالغلبة الأكيدة هي لصالح الشركات التلفزيونية الأمريكية البالغ عددها 170 شركة والتي تبيع سنويا إلى أكثر من 130 بلدا مواد للعرض تقدر ب 250 ألف ساعة، في الوقت الذي يبيع التلفزيون البريطاني والفرنسي برامج لا تزيد مدة عرضها عن 30 ألف ساعة. [2]

فالعلاقة بين الإعلام والعولمة في هذا المجال تتحدد باتجاهين أساسيين وهما :

الاتجاه الأول : يتمثل في الدعاية الواسعة التي تقوم بها وسائل الإعلام للترويج لمنطلقات العولمة وهدفها الأساس المتمثل في التمدد في الأسواق عالميا.

الاتجاه الثاني : يتمثل في تفصيل الترويج – وعلى نطاق واسع وبكثير من التسهيلات التقنية والجمركية – لتسويق وسائل الإعلام نفسها.

وبالنظر لتطور وسائل الإعلام بدرجة كبيرة، أدى إلى غزو ميادين الأنشطة البشرية، حيث وجدت بنى أساسية تنتشر وكأنها نسيج عنكبوتي يمتد عبر العالم أجمع، مستفيدا من التقدم الحاصل في تقنية الرقميات وثورة المعلومات، ومن التداخل الحاصل بين قطاعات الاتصال والهاتف والتلفاز والحاسوب وشبكة المعلومات الدولية (انترنت).

ونظرا للترابط القوي بين عولمة الثقافة ووسائل الإعلام، فإن الإحصاءات تشير إلى أن الاتصالات اللاسلكية تمثل سوقا تقدر ب 525 مليار دولار سنوياً، وأن هذه السوق تزداد بنسبة 8 إلى 12 بالمئة سنويا.

3- اختراق منظومة القيم الثقافية والعقائدية للشعوب :

لقد قام الغرب في السنوات الأخيرة العديد من المشاريع الإعلامية من فضائيات ومحطات تلفزيونية وإذاعية، ومجلات وجرائد، ومواقع على الانترنت، ولأن المشاريع الإعلامية الغربية الصريحة لا تحقق الغرض المطلوب، فقد استخدم الغرب وسائل

---

[1] د. عواطف، عبد الرحمان، **الإعلام والعولمة البديلة**، نفس المرجع السابق، ص 46.

[2] د. تيسير، أبو عرجة، **قضايا ودراسات إعلامية**، عمان (الأردن) : دار جرير للنشر والتوزيع، 2006، ص 154.

إعلام التابعين السياسيين، أو العلماء الصغار لتحقيق أهدافه، كما يستغل الأوضاع السياسية، وهيمنته على الكثير من الأقطار، للتدخل في عمل وسائل الإعلام الأخرى، لتطويعها عن طريق التمويل، أو الوكيل السياسي، أو التدريب والتسهيلات، وغيرها من المغريات لتكون رهن إشارته، وفي خدمة أجندته العامة في ذلك البلد.[1]

فبفعل زخم التعرض لوسائل الإعلام والاتصال، وبحكم الاستهلاك الواسع للخدمات الإعلامية المنتجة أصلا في بيئة غربية بالأساس، أمريكية بامتياز، من أخبار وإعلانات وحصص ترفيهية وثقافية وأشرطة، هي مواد إعلامية تتضمن كما هائلا من المعارف والقيم والشحنات العاطفية التي لا شك أن لها الأثر الكبير في فعل ورد فعل سلوكيات الأفراد والشعوب.

فبرغم ما تلاقيه هذه القيم الوافدة عن طريق الإعلام من أساليب المواجهة أو المقاومة الثقافية والعقائدية والإيديولوجية من طرف هذه الشعوب، إلا أن حجم التدفق الرأسي المستمر يحقق كبير الأثر بفعل الهيمنة والاحتكار. فما تتضمنه هذه التدفقات الإعلامية من إبهار في الشكل والمضمون، وإغراءات فلسفية وإيديولوجية، وتعدد صور نوافذ الإقناع لديها، إلى جانب ضعف أدوات المواجهة لدى الشعوب المستهدفة، وبدائية كثير منها، يرجح دوما فرضية استمرار اختراق منظومة القيم الثقافية والعقائدية للشعوب الأخرى بما فيها كثير من الأوروبيين من يتقاسمون مع أمريكا ذات المنطلقات والقيم.

4 - استقطاب النخب الفكرية والسياسية المؤثرة :

"تمكنت وسائل إعلام عصر العولمة في السنوات الأخيرة من صناعة العديد من النجوم من الوجوه الإعلامية والتي تسهل تحقيق مقاصدها وأهدافها الإيديولوجية والاقتصادية والثقافية، بعد أن أصبحت وجوها مألوفة تلقى قبولا حسنا لدى مشاهدي القنوات الفضائية على نطاق واسع.

وبالاعتماد على الحوارات التلفزيونية والمقالات الصحفية والمؤتمرات والندوات – عدا الإغراءات الأخرى – يتم استقطاب النخب المثقفة للترويج لفكر العولمة وإيديولوجيتها، حيث يتم تكثيف جهودهم من أجل إعادة تشكيل الرأي العام العالمي بما يسهل من عملية الاختراق التي تنبأ بها مفكرو العولمة وعلى رأسهم صامويل هنتجنتون وفرانسيسكو فوكوياما بصعوبتها عند بعض الثقافات، ما يحتم وجوب تذليلها بواسطة هذه النخب ونجوم الفضائيات خصوصا".[2]

5 - المساهمة في تحييد الدولة وتهميش دورها القومي :

الإعلام لم يبق في منأى عن التحولات التكنولوجية الشاملة خاصة تلك التي خلفها ظهور البث الفضائي التلفزيوني والانترنت، الذي عمل على مواجهة الدولة – التي كانت تتصرف من منطلق أنها القوة الشرعية الوحيدة التي لها الحق في تنظيم وتحديد مضامين العملية الإعلامية من مرجعية سياسية أو إيديولوجية – مع تقليص أهمية واحد

---

[1] عبد الباقي، خليفة، **حرية الإعلام في ظل الهيمنة العربية "البوسنة نموذجا**، مقال منشور يوم2013/03/21 على الموقع الإلكتروني :

www.almoslim.net/mode/125019

[2] د.عواطف، عبد الرحمان، الإعلام والعولمة البديلة، نفس المرجع السابق، ص 47.

من أهم عناصر الدولة وهو الإقليم والذي حل محله ما يسمى بالسماوات المفتوحة، كذلك لعب إعلام عصر العولمة دوره في تآكل مفهوم السيادة التي تعتبر دوما واحدة من عناصر الدولة القومية أو الوطنية. وقد بدأت تلوح في الأفق السياسي الحديث معالم ديمقراطية مباشرة، فالانترنت أحدث وسيحدث تساؤلات عدة في المشهد السياسي بالدرجة الأولى،[1] وما يضاعف من أهمية وخطورة تشعب الإعلام الوافد في حياتنا، أن تطور تقنيات واستخدامات وسائل الإعلام والاتصال ذاتها، قد بدأت فعلا بالتأثير في طريقة تفكيرنا وسلوكياتنا وتساهم – رغما عنا – وبقدر كبير جدا في صناعة وتوجيه قناعاتنا وفي تنميط اهتماماتنا ورغباتنا وأذواقنا، وهو دور كانت تحتكره الدولة القومية بالاستعانة بمؤسسات التربية والتعليم وأماكن العبادة وما تبثه من قيم على قنواتها الإعلامية محليا.

وحتى أننا نجد عنصر الشعب الذي هو أحد العناصر الأساسية للدولة الوطنية، بات بسبب إعلام عصر العولمة – الفضائيات والانترنت – إلى جانب السياحة الخارجية يتلقى أفكاره وإيديولوجيته ومقوماته من جهات أخرى خارجية غير دولته، "فلقد كان على كثير من الدول أن تتحول تحولا تاما من سياسة إلى نقيضها أو تقوم بتفكيك نفسها وتسليم مهامها ووظائفها القديمة الواحدة بعد الأخرى لتتولاها الشركات الدولية والمؤسسات الدولية التي تتكلم باسم هذه الشركات العملاقة"[2]، التي تتدرج يوما بعد يوم في الحلول محل الدولة في كثير من المهام.

وتبعا للواقع الدولي الجديد، فان عصر العولمة الإعلامية، قد بدا يكتسح مزيدا من المساحات وبزخم كبير في كل الاتجاهات، متجاوزا حدود الزمان والمكان في حياة الوجود الإنساني بأكمله، بل وتجاوز ذلك ليؤثر بشكل فاعل في المؤسسات والمفاهيم والقيم التي لا تنسجم وخصائصه وحاجاته، وفي كل الحلول الظرفية لاحتياجاتهم خارج أجهزتها الرسمية، وبعيدا عن أطرها.

المطلب الثالث : إستراتيجية إعلام العولمة

إستراتيجية إعلام العولمة في الالتفاف على حق جميع الدول والشعوب في الإعلام، والحق في التنوع الثقافي، وحق الدول في السيادة اتجاه مواطنيها وعلى إقليمها، تستند إلى مسارين متناقضين، يمثلان وجهي العولمة الظاهر منها والمبطن، حرية الإعلام والتبعية، لذلك سيؤدي المسار الأول بالضرورة إلى الانتصار لإعطاء مزيد من الحريات لوسائل الإعلام حتى تتواءم أوضاعها الإعلامية مع النظام الغربي، الذي يقوم على الليبرالية، من حرية وتعدد، أما المسار الثاني، فسيقود إلى مزيد من التبعية الإعلامية، لأن النظام الإعلامي الجديد لن يسمح إلا بقدر محدود من الحرية لوسائل الإعلام في العالم الثالث بالقدر الذي يكفي وسائل الإعلام الغربية للتسلل والسيطرة على وسائل الإعلام والثقافة في الدول النامية، وإلغاء القيود التي تعوق حصولها على كل المعلومات، عن كل شيء في كل دولة من دول العالم الثالث، في زمن أصبحت فيه

---

[1] د.انتصار إبراهيم، عبد الرزاق و د.صفد حسام، الساموك، **الإعلام الجديد تطور الأداء والوسيلة والوظيفة**، بغداد : سلسلة مكتبة الإعلام والمجتمع،2011، ص 19 .

[2] د.جلال، أمين، **العولمة والدولة**، لبنان (بيروت) : مجلة المستقبل العربي، العدد 2888، فبراير 1998، ص 23 .

المعلومات قوة لا تقل عن القوة الاقتصادية والقوة العسكرية بل هي القوة التي تعتمد عليها الدول في زيادة القوة في كل المجالات.[1]

عن جدلية الدولة وعولمة الإعلام، جاء أنتوني جيدنز مشيرا إلى أن العولمة الإعلامية هي "ضغط للزمان والمكان، فهي سمة رئيسية في العالم المعاصر، ويشير إلى أن مواقع زحزحة إعلام العولمة لمكانة الدولة باعتبار أن عولمة الإعلام هو الامتداد أو التوسع في مناطق جغرافية مع تقديم مضمون متشابه، وذلك كمقدمة لنوع من التوسع الثقافي، مشيرا إلى أن وسائل الاتصال التكنولوجية الجديدة جعلت من الممكن فصل المكان عن الهوية والقفز فوق الحدود الثقافية والسياسية، والتقليل من مشاعر الانتساب أو الانتماء إلى مكان محدد". [2]

فعولمة الإعلام تهدف أساسا إلى تكثيف العلاقات الاجتماعية على الصعيد العالمي، بقصد إحداث تلاحم غير قابل للفصل بين الداخل والخارج، ويتم معها ربط المحلي والعالمي بروابط اقتصادية وثقافية وسياسية وإنسانية.

1 – انتهاك مبدأ سيادة الدولة في عصر العولمة الإعلامية :

في دراسة علاقة العولمة بالدولة القومية يشير كثير من المفكرين بأصابع الاتهام إلى العولمة بأنها تتحدى الدولة القومية عندما ترغمها على فتح حدودها لنوع جديد من التنافس الحر، بحيث تنطوي العولمة على تفتيت الحدود الوطنية ومن ثم إضعاف السلطة الوطنية وقدرتها على تطبيق القوانين الوطنية داخل تلك الحدود وعلى التحكم في تدفقات وانسياب رؤوس الأموال.[3]

وفي هذا الصدد يدعو أستاذ العلوم السياسية الأمريكي جيمس روزناو المفكرين إلى الكشف عن جوهر العولمة قبل الاجتهاد في صياغة تعريف شامل لها، وفي رأيهم أن هناك عمليات ثلاث تكشف عن الجوهر الحقيقي للعولمة وهي : العملية الأولى (تتحصل في انتشار المعلومات) أما العملية الثانية (تتمثل في زيادة معدلات التشابه بين المجتمعات والمؤسسات) والعملية الثالثة (تنصرف إلى إخفاء الحدود بين الدول).[4]

والواضح أن العمليات الثلاث شديدة الصلة بعضها ببعض، فانتشار المعلومات على نطاق واسع يمهد بالضرورة إلى خلق تشابه في الفعل ورد الفعل وفي أنماط السلوك، وهو ما يؤول بالمجتمعات نحو التململ من شيء اسمه الحدود الإقليمية للدولة القومية وبالتالي العمل على تنمية الشعور العالمي بإلغائها، وترسيخ الاعتقاد بأن العالم بدونها أفضل للجميع.

وإذا كانت العمليتان الأولى والثانية في جوهر العولمة بحسب روزناو، يكتنفها قبولا ظاهريا يغري عديد الشعوب باعتناق وعود العولمة، فإن العملية الثالثة في جوهر

---

[1] د.محمد، الجوهري و حمد، الجوهري، **العولمة والثقافة الإسلامية**، القاهرة : دار الأمين للطبع والنشر والتوزيع، ط01،ص 43.

[2] Antony Giddens.**Modernity And Self – Identity :Self And Society In Thelate Modern Age** : Stanford University Press,1991.P21.

[3] د.عاطف، السيد، **العولمة في ميزان الفكر**، نفس المرجع السابق، ص 32.

[4] جيمس، روزناو، **ديناميكية العولمة نحو صياغة عملية، قراءات إستراتيجية**، القاهرة : مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، 1996، ص 13 – 15.

العولمة والمتمثلة في الدعوة إلى إخفاء الحدود بين الدول وما يترتب عنها من ثورة تحول جذري في شكل المجتمع الدولي المعاصر، هذه العملية هي أساس الخلاف بين من يروجون لفكر العولمة ومن يناهضونها لأنها تعني الاختفاء التدريجي للدولة القومية وتعني عمليا :

– **انكماش نطاق نشاط الدولة الوطنية :** انكماش نطاق نشاط الدولة، هو زاوية ضيقة من صنع قوى العولمة، يتم حشر أجهزة الدولة القومية فيها، الأمر الذي يكبل كل حركاتها اتجاه إقليمها ومواطنيها بسلسلة من الاتفاقات الدولية والضرورات الاقتصادية والتكنولوجية، وهو ما سوف يؤول بها إلى إضعاف سلطاتها وتآكل مبدأ السيادة الوطنية في قراراتها لاسيما بالنسبة للدول النامية التي كثيرا ما تضطرها الضغوط الداخلية والخارجية إلى الانصياع إلى قبول ما هو متاح من خيارات ضيقة.

فتراجع مبدأ السيادة – وهو المبدأ الأصيل في قيام الدولة الوطنية – مع التمدد في نطاق نشاط المنظمات الدولية، التي باتت تلزم الدولة الوطنية على تغيير تشريعاتها الوطنية، بتكيف مضامينها بما ينسجم مع ما يصدر عن هذه المنظمات الدولية من قرارات وتصرفات ثبت أن جلها يخدم قوى العولمة التي تعمل لفائدة الشركات المتعددة الجنسيات والدول التي تنتمي إليها. ومن أمثلة هذه الضغوطات، الاتفاقية الدولية لحماية حقوق الملكية الفكرية (تربس) التي أقرتها دورة الأوروغواي في مفاوضتها في مراكش المغربية عام 1993، وهي اتفاقية تخدم بالأساس المصالح الاقتصادية الكبرى للأباطرة شركات الأدوية العملاقة في الغرب، بحيث لم يعد من الممكن لأي تشريع محلي لحقوق الملكية الفكرية، لأية دولة في العالم، أن يصدر تشريعا متعارضا مع هذه الاتفاقية الدولية، فهذه الدول توجد أمام خياران لا ثالث لهما، فإما أن تنسخ التشريعات الوطنية من هذه الاتفاقية وتأخذ بها كاملة، أو تعيد النص التشريعي إلى المجالس التشريعية الوطنية ليقوم إما بإلغائها أو إزالة التعارض بينها وبين التشريعات الدولية، أو تتبنى الاتفاقية الدولية بكامل موادها وتعتبرها تشريعا محليا كما فعلت كثير من الدول النامية، مفضلة مبدأ السلامة وتفادي المواجهة تجنبا لهجمات قوى العولمة.

وإذا كانت سيادة الدولة القومية تعرف كل هذه الانتهاكات، وعلى أكثر من صعيد، فان ما يحدثه الاختراق الاتصالي الإعلامي المعرفي لحدود الدولة تحت غطاء التخطي الإعلامي للحدود والسماوات المفتوحة، يزيد من خطورة هذه الاختراقات، ويجعلها أكثر إحراجا للأنظمة السياسية في الدول النامية، عندما يتم استثمار كل ذلك دعائيا، وبشكل انتقائي موجه، فيتم إظهار جهاز الدولة في حالة من الوهن والترهل في التعاطي مع المشكلات الداخلية لمواطنيها.

فعلاقة الدولة الوطنية بالإعلام بات يربط بينهما رابط ضعيف جدا، يكاد ينفرط من كثرة وشدة التجاذبات التي نجم عنها كثير من مظاهر التباعد والقطيعة وانصراف الشأن الإعلامي إلى خارج الدولة.

– **انتقال السلطة إلى خارج الحكومة :** إذا كانت مهمة تعبئة الرأي العام الداخلي، والانشغال برسم قيم واضحة داخل الدولة، دوما شأنا يخص جهاز الدولة في إطار مشروع المجتمع الذي ترتضيه لشعبها، وهي في كل الحالات جزء أصيل من مهام الحكومات داخل الدول، تسنده بمعرفتها إلى عدة جهات من بينها مختلف وسائل الإعلام

والاتصال – عمومية كانت أو خاصة – ووسائل الدعاية ودور السينما وقاعات المسرح ودور النشر وغيرها، فإن كل المؤشرات الآن تشير إلى أن الحكومات قد أجبرت على بدئ نفض يديها من هذه المهمة تدريجيا في اتجاه الزوال، ودليل ذلك هو استهجان كثير من الأطروحات المهيمنة على الساحة السياسية والفكرية لمسألة بقاء جهاز اسمه **"وزارة الإعلام"** في أي حكومة جديدة من العالم والاستعاضة عنها في أحسن الحالات بمجلس أعلى للإعلام أو بميثاق أخلاقيات ممارسة مهنة الإعلام أو بهيئة استشارية وطنية للإعلام، تجمع نخبا من المشتغلين بقطاع الإعلام. وزيادة على ذلك تتجه ملكية وسائل الإعلام ونمطية العملية الإعلامية برمتها، و بشكل واضح نحو التركيز والتمركز، لأجل انفراد وسائل الإعلام – بحسب ثقلها ونفوذها – بالمتلقي المستهلك للمادة الإعلامية.

"لقد بات واضحا إزاء التحولات الإعلامية البارزة التي بات يشهدها قطاع الإعلام أن الوضع الدولي الجديد و الانفتاح الإعلامي والثقافي الكوني ستعرض كل الحكومات إلى مزيد من الضغط للاتجاه نحو التخصيص في قطاع الإعلام والثقافة، ذلك أن روح العصر الحديث، عصر العولمة، بما تحمله من دوافع قوية لمواكبة الإيقاع السريع للوقائع والأحداث، مع إلحاح المتطلبات الاجتماعية على ملاحقة الإدارة الفعالة للموارد، والاستجابة للتطورات التقنية الحاصلة في العالم بشكل يومي، والمنافسة الشرسة على استمالة تصرفات وأهواء المتلقين، تصطدم اصطداما مباشرا مع جوهر الإدارة الحكومية الذي يتسم بالبطء والرتابة والبعد عن المخاطرة وتشابك السلطات والاستسلام للبدائل السهلة التي غالبا ما تكون سلبية وخصوصا في ظل ازدياد الضغوط على الميزانية العامة وعدم قدرة الإنفاق الحكومي على توجيه قدر كاف ومتنام من الأموال لمواجهة الاحتياجات الخاصة بهذا النشاط، فضلا على أن وجود البدائل الثقافية المتمثلة في القنوات التلفزيونية ووسائل النشر الخاصة يؤدي إلى منافسة غير متكافئة تجتذب المبدعين والفنانين والكتاب والأدباء بعيدا عن مجال الإدارة الحكومية.[1]

– **انتقال السلطة إلى خارج الدولة :** "لعل خير من كتب حول انتقال السلطة إلى خارج الدولة ومن منظري العولمة أنفسهم، ما تناوله توماس فريدمان (Fridmen) في كتابه "السيارة ليكساس وشجرة الزيتون" بشأن "الحكومة الخفية" ودور "القطيع الإلكتروني" فيها. فمنذ مطلع التسعينيات – يرى فريدمان – أن الاقتصاد أمسك بزمام المبادرة، بحيث أصبحت السياسة تابعة له، وتكونت عوامل خفية وقوى اقتصادية غامضة تستطيع ممارسة الضغط الفعال على القرار السياسي دون أن تكشف عن هويتها، وأصبحت حكومة أي قائد سياسي في مهب الريح إذا لم يضع في اعتباره شروط ومتطلبات هذه القوى الغامضة الخفية التي يمكن أن تسحب البساط من تحت قدميه بمنتهى البساطة، سواء بممارسة لعبة المضاربات أو الديون التي تزداد أرباحها المركبة إلى أن تتجاوز القيمة الأصلية للديون التي تحولت إلى مشروعات على أرض الواقع لم تأت بأرباحها بعد، هذه القوى الغامضة الخفية يسميها توماس فريدمان بالقطيع الإلكتروني".[2]

---

[1] د. سهيل حسين، الفتلاوي، **العولمة وأثرها في الوطن العربي**، نفس المرجع السابق، ص 32.

[2] د.نبيل راغب، **أقنعة العولمة السبعة**، القاهرة : دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، 2001، ط01، ص37.

ينظر أغلب المحللين والدارسين للعجز الذي لحق بالدولة القومية، جراء انتهاكات التدفقات غير المنتهية لوسائل الإعلام والاتصال، لاختصاصات الدولة إزاء مواطنيها، أن مؤسسات الدولة أضحت لا تمتلك القدرة الفاعلة والمؤثرة على معالجة ذلك الكم الكبير من القضايا التي تواجهها تحت ضغط الرأي العام، وأن الحكومات تعاني من تراجع فرص تدخلاتها وتآكل سلطاتها، فهي اليوم أقل قدرة للسيطرة على انتقال الأموال والمعلومات عبر الحدود، وهي تواجه ضغوط العولمة على كل المستويات كما تواجه على مستويات أخرى الحركات الجماهيرية المطالبة بنقل السلطات المركزية إلى الأقاليم، وإلى أجهزة ومؤسسات غير حكومية، الأمر الذي قد يصل إلى المطالبة بالانفصال وفي الحالات المتطرفة العمل على تفكك النظام العام وانهيار المؤسسات المدنية وتشجيع تفشي موجة من العنف داخل البلد الواحد.

2– انتهاك مبدأ الحق في التنوع الثقافي في عصر العولمة الإعلامية :

تنتصب العديد من المواثيق الدولية، معترفة لكل شعوب العالم – كبُر حجمها أو صغُر- بالحق في الاختلاف والحق في التنوع الثقافي. ومن ذلك **"إعلان مبادئ التعاون الثقافي الدولي"** الصادر عن اليونسكو في دورته الرابعة، الذي من بين مبادئه التركيز على أن لكل ثقافة قيمة ومكانة ينبغي احترامها والحفاظ عليها، وأن لكل شعب حق وعليه واجب تطوير ثقافته، وأن لكل الحضارات بتنوعها وتباينها، وبالتأثير المتبادل الذي يمارسه بعضها على البعض الآخر، تشكل جزءا من تراث الإنسانية المشترك.

فمنذ ذلك الإعلان، تعمل منظمة اليونسكو على تأكيد احترام التنوع الثقافي وتطوير العلاقات بين الشعوب ومساعدتها على أن تتفهم على نحو أفضل الأنماط الخاصة بحياة كل منها، وأنه لكل إنسان، ولكل شعب، الانتفاع بالمعرفة والتمتع بآداب وفنون كل الشعوب.

وقد ورد في ديباجة الاتفاقية الخاصة بحماية وتعزيز أشكال التعبير الثقافي التي تمت الموافقة عليها في المؤتمر العام لليونسكو في دورته الثالثة والثلاثين عام 2005، والمعروضة على الدول الأعضاء في اليونسكو لاتخاذ الإجراءات القانونية للموافقة عليها، وفقا للأعراف الدستورية المعمول بها في كل دولة، وقد نصت على : [1]

– أن التنوع الثقافي هو سمة مميزة للبشرية، ويشكل تراثا مشتركا للبشرية، ينبغي إعزازه والمحافظة عليه لفائدة الجميع. فهو يخلق عالما غنيا ومتنوعا يتسع فيه نطاق الخيارات المتاحة وتعزز فيه الطاقات البشرية والقيم الإنسانية، ويشكل من ثم ركيزة أساسية للتنمية المستدامة للمجتمعات والشعوب والأمم، فالتنوع الثقافي، الذي يزدهر في رحاب الديمقراطية والتسامح والعدالة الاجتماعية والاحترام المتبادل بين الشعوب والثقافات، لا غنى عنه للسلام والأمن على الصعيد المحلي والوطني والدولي، إن المؤتمر العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ينوه بضرورة إدماج الثقافة كعنصر استراتيجي في السياسات الإنمائية الوطنية والدولية في جهود التعاون الإنمائي الدولي، على أن يراعي في ذلك أيضا إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية 2000 الذي يركز بصفة خاصة على القضاء على الفقر، ويضع في اعتباره أن الثقافة تتخذ أشكالا

[1] الاتفاقية الصادرة **عن المؤتمر العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة – اليونسكو** – الخاصة بحماية وتعزيز أشكال التعبير الثقافي التي تمت الموافقة عليها في المؤتمر العام لليونسكو في دورته 33 بباريس عام 2005.

مختلفة عبر الزمان والمكان، وأن هذا التنوع يتجلى في تفرّد الهويات وأشكال التعبير الثقافي للشعوب والمجتمعات التي تتكون منها البشرية، وأن التنوع الثقافي يعززه التداول الحر للأفكار وتغذيه المبادلات والتفاعلات المستمرة بين الثقافات.

– وأشارت الاتفاقية إلى أن حرية التفكير والتعبير والإعلام، وتنوع وسائل الإعلام، يكفلان ازدهار التعبير الثقافي داخل المجتمعات.

– كما أن تنوع أشكال التعبير الثقافي، بما فيها الأشكال التقليدية للتعبير الثقافي، يعد عاملا هاما في تمكين الأفراد والشعوب من التعبير عن أفكارهم وقيمهم وتشاطرها مع الآخرين.

– وأكدت الاتفاقية على أن التنوع اللغوي هو عنصر أساسي من عناصر التنوع الثقافي، مع الإشارة إلى الدور الأساسي الذي يؤديه التعليم في حماية وتعزيز أشكال التعبير الثقافي، ويضع في اعتباره الأهمية التي تتسم بها حيوية الثقافات، بما في ذلك بالنسبة للأشخاص المنتمين إلى الأقليات والشعوب الأصلية، والتي تتجلى في تمتعهم بحرية إبداع أشكال التعبير الثقافي التقليدية الخاصة بهم، ونشرها وتوزيعها والوصول إليها، كي ينتفعوا بها في تحقيق تنميتهم.

– وركزت الاتفاقية الصادرة عن المؤتمر العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والتعليم والثقافة، بأن الأنشطة والسلع والخدمات الثقافية تتسم بطبيعة مزدوجة، اقتصادية وثقافية، بوصفها حاملة للهويات والقيم والدلالات، وبأنها يجب ألا تعامل على أنها ذات قيمة تجارية فحسب.

– وبشأن عمليات العولمة وما يصاحبها من تنوع الثقافي، أشارت الاتفاقية إلى التطور السريع لتكنولوجيات المعلومات والاتصال، التي وإن كانت تخلف ظروفا لم يسبق لها مثيل لتعزيز التفاعل بين الثقافات، فهي تشكل أيضاً تحدياً يواجه التنوع الثقافي، وخاصة بالنظر إلى ما قد تولده من صور اختلال التوازن بين البلدان الغنية والبلدان الفقيرة، ويضع في اعتباره المهمة المحددة المسندة إلى اليونسكو والمتمثلة في ضمان احترام تنوع الثقافات والتوصية بعقد الاتفاقات الدولية التي تراها ضرورية لتسهيل حرية تداول الأفكار عن طريق الكلمة والصورة.

لا يخفى أن الرابح الأكبر فيما تتيحه تكنولوجيا الإعلام هي الثقافة الغربية عموما والأمريكية خصوصا، فتتصدر اللغة الانجليزية قائمة اللغات العالمية للإعلام والاتصال، لذلك لا غرابة في أن تتحدث بعض الدراسات ألإستشرافية أن 90 بالمئة من لغات العالم مهددة بالاختفاء في القرن القادم.

رغبة في استمرار هذه الهيمنة عارضت الولايات المتحدة الأمريكية هذه الاتفاقية، بدعوى أنها تقيد اتفاقية التجارة الحرة وتدفق الأفكار وبها عيوب كثيرة لا تتوافق وواجب اليونسكو الدستوري لتشجيع التدفق الحر للأفكار عن طريق الكلمة والصورة، في حين تحمست فرنسا لها ورأت فيها سلاحا لمكافحة ما يعتبره كثير من الفرنسيين خطر الهيمنة الثقافية الأمريكية وهيمنة سينما هوليود.

منذ 22 ديسمبر 2005 أصبحت كندا أول دولة تصادق على هذه الاتفاقية، لتنظم إلى التوقيع عليها 148 دولة من مختلف قارات العالم، ولم ترفضها إلا دولتان، هما الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل.

وتؤكد الاتفاقية على الخطر الحقيقي الذي يهدد التنوع الثقافي، وتعكس تنامي الشعور بضرورة التمايز الثقافي والمحافظة على الجذور الحضارية للشعوب، فهذا الحنين يجتاح كل الحضارات، فاليابان مثلا ترغب بشكل ما في العودة إلى أصولها الأسيوية من غير التفريط في تمسكها بملاحقة ما تتيحه الحضارة الغربية من أسباب امتلاك التكنولوجيا، والهند تنادي من أجل ثقافتها الهندوسية، والعالم الإسلامي تنامت بداخله أصوات تنادي بضرورة أسلمة المجتمعات تحصنا من تأثيرات الثقافة والقيم الغربية الوافدة.

لقد شهدت الألفية الجديدة عدة ندوات ونقاشات حول ضرورة حماية الثقافات المحلية من الاستنساخ وفق النموذج الأمريكي الواحد، لقيت السند من دول اعتبرت دوما من حلفاء أمريكا بل ومن أدواتها، كما هو الشأن مع الفرنسيين الذين يرفعون بإلحاح وفي كل المناسبات، شعار **"الاستثناء الثقافي"** في وجه كل المبادرات السياسية والاقتصادية والتكنولوجية الدولية للعولمة ذات الانعكاسات السلبية على ثقافة الشعب الفرنسي ومصالح الفرونكوفونية في العالم.

لا شك ان النظرة التراتبية والاستعلائية لثقافة مركزية مهيمنة تجاه ثقافات محلية، متجذر في الوعي الإنساني الذي يحمل أحيانا نزعة النفي والإقصاء لثقافات أخرى. كتمهيد من أجل غلبة ثقافة مركزية هي غالبا ثقافة الدولة الأكثر تقدما اقتصاديا وثقلا سياسيا باعتبارها الأقدر على الإقناع والإدهاش، وبما أن الثقافة تكون مرتبطة بالدولة فإنها تتعرض غالبا لتكيفات إيديولوجية معينة لا تنتمي بالضرورة لروح الثقافة، وفي كل عصر تكرست هيمنة ثقافة معينة كالإغريقية والأوروبية.

"إن عصر العولمة الإعلامية، بوسائطه ومنتجاته الإليكترونية السريعة والمتعددة، يشكل الكاسحة التي تعمل على تآكل الحدود بين الدول والمجتمعات وتتصدع معها الحصون العقائدية واللغوية التي عادة ما تتحصن بداخلها الهويات الثقافية والدينية لأي مجتمع ذو خصوصية، وهو ما يتم قراءته سوسيولوجيا، بأنه تحدي صارخ للهويات الثقافية، التي يتم التقليل من أهميتها في حياة الإنسان المعاصر، من طرف قوى العولمة ومنظريها".[1]

على الرغم من كل هذا فعلينا الإقرار بأن ليس كل ما تتيحه تكنولوجيا الإعلام والاتصال كله سلبيات تصيب الثقافات المحلية، فالجانب الايجابي في ثورة الاتصال وتكنولوجيا المعلومات، هو واقع يمثل مساحة ساخنة للاحتكاك الحضاري ووسيلة لتنمية وعي ومعرفة إنسان العصر بما يزخر به العالم من تنوع ثقافي.[2]

---

[1] د.أحمد صالح، البطاينة، **العولمة والغزو الثقافي وتأثيراتها على الهوية القومية الإسلامية**، مجلة شؤون اجتماعية الصادرة عن جمعية الاجتماعيين والجامعة الأمريكية في الشارقة، الإمارات العربية المتحدة، السنة 26 العدد 101، ربيع 2009، ص 21.

[2] على، حرب، **حديث النهايات فتوحات العولمة ومأزق الهوية**، ، القاهرة : المركز الثقافي العربي، 2000، ط01، ص 39.

المبحث الثالث: العلاقة بين أبنية الاتصال والأبنية السياسية

دراسة العلاقة بين أبنية الاتصال السياسي بالجماهير (وسائل الإعلام)، وأبنية صنع القرار السياسي تعني، دراسة تدفق المعلومات السياسية بين مختلف مكونات النسق السياسي، كذلك تعني دراسة القيود التي توضع على المعلومات السياسية في إطار دورة النسق السياسي الاتصالية، وهو ما يعني التعرض لما اصطلح على تسميته بنظريات حرية الصحافة، كذلك تعني دراسة علاقات التأثير والتأثر فيما بين هذه الأبنية، هذه العلاقات التي تكون لها أثر كبير في صنع القرار السياسي.

المطلب الأول: تدفق المعلومات السياسية خلال النسق السياسي

إن الصورة المثالية لتدفق المعلومات السياسية خلال النسق السياسي، تتمثل في أن المعلومات تتدفق من خلال وسائل الاتصال بالجماهير بالمعنى الواسع، متضمنة مطالب المحكومين ومساندتهم لأمور معينة، لتدخل إلى النسق السياسي، لتقوم أبنية النسق السياسي بتحويل هذه المطالب إلى سياسات وقرارات، تم تقوم وسائل الاتصال السياسي بالجماهير بنقل هذه السياسات والقرارات إلى المحكومين، الذين يقدمون استجابات جديدة تجاه هذه السياسات والقرارات، وقد تكون مطالب جديدة، بعد ذلك تقوم وسائل الاتصال بالجماهير بنقل هذه الاستجابات، والمطالب الجديدة، إلى من يشغلون موقع صنع القرار السياسي (وتسمى هذه العملية بالتغذية العكسية)، وهؤلاء يقومون بتعديل سياساتهم وقراراتهم أو الإبقاء عليها، أو استبدالها بسياسات وقرارات جديدة، وذلك وفقا لما يصل إليهم من معلومات، لتأخذ هذه السياسات والقرارات دورتها الجديدة، وهكذا.

هذه هي الصورة المثالية لتدفق المعلومات السياسية خلال النسق السياسي، غير أن الواقع العملي، والخبرة التاريخية والعملية السياسية، لا يؤكدان على أن هذه العملية تتم بهذه البساطة الميكانيكية، فثمة عوامل عديدة تتدخل لتؤثر في عملية تدفق المعلومات، وعوامل أخرى تتدخل لتؤثر على المعلومات ذاتها من حيث الكم والكيف، وثمة قيود تفرض على المعلومات السياسية، لتؤثر بالتالي في عملية صنع القرار السياسي.

ونعرض فيما يلي لآراء بعض علماء السياسة المعاصرين بالنسبة لهذا الموضوع على النحو التالي :

1 – آراء دافيد ايستون :

"يرى استون أن المطالب السياسية لا تتحرك بكليتها إلى الجهاز السياسي، وإنما تمر بعملية تصفية، ومن ثم فعملية تحويل الحاجات إلى مطالب، تسبقها عملية تصفية لهذه الحاجات، قبل أن تلج نهائيا إلى داخل الجهاز السياسي حيث يتخذ القرار".[1]

ويعرض لأربعة أنواع من الميكانيزمات التنظيمية، التي تقوم بعملية التصفية، وهذه الميكانيزمات هي : [2]

---

[1] د.محمد طه، بدوي، **المنهج في علم السياسة**، مرجع سابق، ص 254.

[2] – Steven H.**Chaffee,The Daffusion Of Political Information In Steven Chaffee**, Op,Cit,P 95 – 96.

– توجد ظاهرة حارس البوابة (Gate Keeping) على حدود الأنساق السياسية، والتي صممت لتقوم بتنظيم تدفق الرغبات، عند دخولها إلى النسق لتصبح مطالب معبرا عنها، بعض المطالب لا تدخل لأنها ليست مطالب مناسبة كي تصل إلى النسق السياسي، أو لأنها لم توضع في الشكل المناسب.

– توجد أيضا ميكانيزمات ثقافية معينة، أو معايير اجتماعية وثقافية، التي تشيد معيارا مؤثرا للتناسب أو متناسبا مع التعبير عن المطالب السياسية.

– النسق السياسي يمكن أن يطور عددا من قنوات الاتصال التي من خلالها تنتقل المطالب إلى الجهاز السياسي.

– النسق السياسي أيضا له عدد من عمليات الإنقاص أو الاختصار التي لابد وأن تمر بها المطالب لتتحول هي نفسها إلى مسائل نوعية هامة، والتي بدونها، لا تكون قادرة على أن تغذي عملية التحويل في النسق السياسي في الشكل أو الطريق المناسب.

كذلك يشير إيستون إلى أن المخرجات تتكون من أفعال وقرارات السلطات وهذه المخرجات لا تؤثر على الحوادث أو الأحداث في المجتمع فحسب، ولكنها تعود لتؤثر على أداء النسق السياسي ذاته، وذلك من خلال عملية التغذية العكسية وهي العملية الديناميكية التي من خلالها تصل المعلومات الراجعة عن انجاز النسق، والتي تؤثر في سلوك النسق المتتابع أو المتتالي.

هناك عدة أمور تتعلق بالاتصال أشار إليها دافيد إيستون، فلقد أعطى تأكيدات خاصة على معلومات التغذية العكسية، والتي تعود إلى ردود أفعال أعضاء النسق للقرارات التي صدرت. بمعنى ما الذي ساندوه ؟

كذلك أكد على أهمية المعلومات المتعلقة بالمطالب التي تتدفق للسلطات من الأعضاء وهي تحمل معنى ما الذي سوف يساندوه ؟

وتشير هذه الدراسة أيضا إلى أنه وفقا لنموذج ايستون فإن النتيجة المسلم بها للاتصال سوف تكون جعل أعضاء النسق يفهمون ما الذي يفعله النسق في عملية تحويل المدخلات (مطالب ومساندة) إلى مخرجات (سياسات وقرارات)، وكذلك جعل السلطويون، يعرفون ردود أفعال الأعضاء تجاه سياساتهم وقراراتهم.

2- آراء ألموند وبول :

تشير هذه الدراسة إلى أن مطلب النظام الديمقراطي هو أن الشعب يستطيع أن يجعل مطالبه ورغباته معروفة لمن هم في السلطة، وتقوم الأحزاب السياسية وجماعات المصالح، ووسائل الاتصال الجماهيري بدور هام، في التأكيد على رغبات الشعب وتوصيلها المستمر للقادة، والجانب الثاني للاتصالات ارتبط أيضا بدارسي الديمقراطية، فبدون المعرفة الدقيقة لأفعال القادة، وبدون فهم العلاقة بين هذه الأفعال، وأهداف الجماهير، فإن صياغة المصالح، وممارسة التأثير السياسي تكون غير ممكنة.

وتشير هذه الدراسة إلى أن بعض المشكلات المتعلقة بالمعلومات لها تأثير كبير على عالم السياسة وعلى صنع القرار السياسي، هذه المشكلات ترتبط بتشويه المعلومات التي

تصل إلى المواطنين بخصوص جهود صناع القرار، المتضمنة للسياسات والتي تقرر على أساس هذه المعلومات المسبقة والتي تعرضت للتشويه من قبل.

وتشير أيضا هذه الدراسة إلى أن تشويه المعلومات يمكن أن يأتي من مصادر عديدة، ولكن هناك خاصتين لأبنية الاتصال وهمها :

– إنه يوجد حدود على قدرة أي منظمة لتقوم بعملية المعلومات في وقت معطى من الزمن، عندما يكون حجم المعلومات الداخلة إلى المنظمة كبير ومعقد، فإنه سيصل إلى نقطة معينة يكون من الممكن عندها أن تشوه المعلومات، كما أنه في هذه الحالة ستستغرق وقتا أطول حتى تصل إلى أعضاء هذه المنظمة.

– أن انسياب المعلومات من خلال بناء تدرجي يتجه إلى تشويهها، بواسطة رغبات وأحاسيس الأشخاص الذين يحتلون المواقع الأعلى، أو بواسطة الذين يشغلوون مواقع وسطى بينهم وبين من هم أسفل منهم في الهرم التدرجي، كذلك الأنشطة الفعالة للنخب في إطار النسق السياسي المعقد والمركزي، تعود بواسطة الحجم المطلق للمعلومات التي يجب أن تعمل لا أعلى و لا أسفل من خلال البيروقراطية.[1]

3 – آراء كارل دويتش :

"يرى دويتش أن المعلومات المنقولة ليست هي الأحداث كما هي، ولكنها علاقة مكيفة وفقا لنموذج معين بين الأحداث، كما أن للمعلومات وجودها المادي، ومادتها الحقيقية، بدون استثناء، المعلومات يمكن أن تخلق، ويمكن أن تمحي، على الرغم من أنها لا يمكن أن تخلق من العدم، أو تدمر إلى اللاشيء كما أنه يمكن تحليلها إلى وحدات صغيرة يمكن إخضاعها للقياس. ويشير إلى أن إمكانية تجزئة المعلومات ودراستها، وإعادة تكوينها إلى نماذج أكثر فاعلية تعود إلى تقدم الوسائل الالكترونية للاتصال.

وللمعلومات أهمية كبيرة في تحليل دويتش لصنع القرار السياسي، وخاصة في نطاق التغذية العكسية، فالمعلومات التي تنقلها شبكة الاتصالات عن المخرج السياسي، لصانع القرار، تعني في الواقع نتائج فعله أو قراره السابق، وهذه المعلومات الجديدة سوف تؤثر بالطبع على سلوكه اللاحق، ومن ثم فأي تشويه تتعرض له لا بد وأن يؤثر على نتائج هذا السلوك اللاحق وأن هذا قد يؤدي إلى انفجار النسق السياسي ذاته.

كذلك يشير إلى مشكلة التقييم والاختيار بين المعلومات الواردة من خلال شبكات الاتصال ويذكر أنه لو أن عددا من القنوات البديلة متاحة لقليل من الرسائل فإن وضيفة شبكة الاتصالات ربما تعوق، بواسطة التردد، ولو أن العديد من الرسائل تكون متنافسة على عدد قليل من القنوات، فإنها ربما تعوق بواسطة التشويش".[2]

"ويوضح دويتش أن القادة وما في مستواهم لا يهتمون بالمعلومات الواسعة في الوثائق، أنهم غالبا ما يهتمون برؤوس الموضوعات، وملخصاتها، أما الاهتمام بالمعلومات الواسعة والمفصلة فيكون في المستويات الأدنى، ومن هنا فإن الرموز التي تضعها هذه المستويات الأدنى على الرسائل يكون لها أثر كبير، على فهم القادة

---

[1] Almond,And Powell**, Compartive Politics, Boston,** Little And Co.1978, P.P.156 – 161.

[2]Karl Deutsch, **The Nerves Of Government**, Op.Cit, P.P.83 – 84.

للمعلومات التي تتضمنها هذه الرسائل وهذا يؤثر بالطبع على عملية صنع القرار السياسي وعلى عملية التغذية العكسية".[1]

المطلب الثاني : مدى استقلال أبنية الاتصال

ترتبط نظريات الإعلام في الفترة الزمنية التي ظهرت بها بالصحافة المطبوعة أكثر من ارتباطها بالإذاعة والتلفزيون، ولذلك أطلق عليها في الغرب **"نظريات الصحافة"** (Theories Of Press) وذلك لقدم الصحافة تاريخيا، وأن الأفكار والآراء التي تولدت منها هذه النظريات كانت لها أو في معظمها مستندة من وجود وتأثير الصحافة وسيلة الاتصال الجماهيرية الوحيدة آنذاك وهي فترة القرنين السادس عشر والسابع عشر الميلاديين اللذان شهدا ظهور أول نظرية للصحافة وهي نظرية السلطة وصولا إلى نهاية القرن العشرين الذي تبلورت فيه آخر نظرية صحفية وهي نظرية المشاركة الديمقراطية. ولقد تم تحديد هذه النظريات في أربع وهي :

1 - نظرية السلطة :

بالرغم من أن بدايات هذه النظرية لم تكن محددة تحديدا دقيقا مثل بقية النظريات، إلا أن بدايات فكرة التسلط والسلطة المطلقة ترد إلى أفلاطون الذي كان مثالي النزعة والتفكير، وهو يرى أن الملوك الفلاسفة هم حكام جمهورية أفلاطون النظرية المثالية، وهو بذلك ينظم المواطنين تحت نظام صارم يُحرم فيه إبداء الآراء أو المعارضة أو الرأي الآخر.

كما أن سقراط له الأفكار نفسها التي حملها أفلاطون، فموقفه من الدولة لا يختلف عن تلميذه فهو سلم بحق السلطات في فرض الحكم مهما كان خاطئا".[2]

وبعد أفلاطون وسقراط جاء ميكيافيلي، في العصر الحديث، وطرح فلسفته التي تدعو إلى إخضاع كل شيء لا من الدولة ومصلحتها واشتهر بمقولته **"الغاية تبرر الوسيلة"** ويقول في ذلك : "إن الأعمال ألا أخلاقية التي يقترفها القادة السياسيون بحق المواطنون، والإجراءات الصارمة على الحوار والمناقشة، كلها كان لها "كما يبررها" مادامت تخدم مصلحة الدولة".[3]

ثم جاء هوبز الذي رأى ضرورة إحكام الرقابة على الأفراد في سبيل مصلحة المجموعة، وهذا هو أساس من أسس ثبات واستقرار الدولة. فقد قادت آراء هوبز حول الدولة إلى الأخذ بفكرة السلطة المطلقة في كثير من حكومات القرن السابع عشر الميلادي.

"وإذا انتقلنا إلى هيجل الذي يعد من أكبر دعاة سلطة الدولة المطلقة في العصر الحديث، وإليه تنتسب الأفكار الفاشية والعنصرية والنازية، فنتوقف قليلا عند مفهومه للحرية إذ يقول : أن الحرية تعني حرية الفرد في أن يعلم أنه ليس حرا بل أن أفعاله

---

[1] IBID,P.P 99 – 100.

[2] فلاح كاظم، المحنة، **علم الاتصال بالجماهير الأفكار النظريات الأنماط**، الأردن : مؤسسة الوراق، **2001**، ص 209.

[3] أحمد، بدر، **الاتصال بالجماهير والدعاية الدولية**، الكويت : دار القلم، 1975.

وأنشطته كلها تحكمها قواعد عامة من حركة التاريخ والمجتمع وفوق ذلك تحكمها أيضا الفكرة المطلقة التي تجد أكبر تجسيدا لها في الدولة". [1]

وإذا تجاوزنا قليلا آراء المفكرين الذين أرسلوا دعائم نظرية السلطة، فإننا نجد لهذه النظرية جذور أخرى متصلة بوجود نظام الكنيسة الديني في أوروبا قبل عصر النهضة والتنوير فكانت الكنيسة الكاثوليكية تعتمد في سلكتها على ما تسميه بالحي الإلهي بالحكم وأن السلطة مطلقة لأن أصولها مقدسة.

"وكان الإعلام في حينه إعلاما في اتجاه رأسي من أعلى إلى أسفل، أي تدفق باتجاه واحد، فالحكومات تسيطر على الإعلام إما بالاحتكار أو منح الامتياز لمن تشاء، أو بالإرهاب المكمم للأفواه ومصادرة الرأي الآخر. ولقد تفاوتت السلطات في ظل هذه النظرية في مدى ما تسمح للصحف بنشره ولكن الاتجاه العام كان في أحسن صوره السماح بمناقشة أعمال الحكومات دون المساس بشخصية الحكام أنفسهم". [2]

في النصف الأول من القرن الثامن عشر، برزت ثورات ديمقراطية وانحسرت النظرية التسلطية وتقهقرت أمام الأفكار التنويرية الجديدة وانتشار الأفكار الليبرالية وبروز النظرية الليبرالية التي تعود بجذورها إلى بعض الفلسفات القديمة التي ظهرت في القرنين السابع عشر والثامن عشر الميلاديين، فضلا عن ظهور مصطلح الإعلام الجماهيري الذي يخدم الأفراد قبل السلطة، وفي هذه الفترة تحديدا أضفي على الصحافة، التي كانت هي الإعلام بعينه آنذاك، وصف أو لقب **"السلطة الرابعة"** وأصبحت الصحافة قادرة على نقد الحكومات التي تقود السلطة. [3]

وإذا كانت نظرية السلطة القديمة قد اضمحلت وانتهت في أوروبا تدريجيا فإنها حلت بأفكارها في دول العالم الثالث أو ما نطلق عليه العالم النامي وهي أغلب أقطار آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية مع استثناءات.

2 - نظرية الحرية :

تقوم نظرية الحرية التي نشأت في انجلترا عام 1688 ثم انتشرت إلى أوروبا وأمريكا، على مبدأ أن الفرد يجب أن يكون حرا في نشر ما يعتقد أنه صحيحا عبر وسائل الإعلام على أساس كونه كائنا عاقلا يميز بين الخير والشر.

ومن أهداف نظرية الحرية تحقيق أكبر قدر من الربح المادي من خلال الإعلان والترفيه والدعاية، لكن الهدف الأساسي لوجودها هو مراقبة الحكومة وأنشطتها المختلفة من أجل كشف العيوب والفساد وغيرها من الأمور، كما أنه لا يمكن بأي حال من الأحوال أن تمتلك الحكومة وسائل الإعلام، أما كيفية إشراف وسائل الإعلام في ظل نظرية الحرية فيتم من خلال عملية التصحيح الذاتي للحقيقة في سوق حرة بواسطة المحاكمة.

وتتميز هذه النظرية أن وسائل الإعلام وسيلة تراقب أعمال وممارسات أصحاب النفوذ والقوة في المجتمع، وتدعو هذه النظرية إلى فتح المجال لتداول المعلومات بين

---

[1] فلاح كاظم، المحنة، **علم الاتصال بالجماهير الأفكار النظريات الأنماط**، نفس المرجع السابق، ص 210.

فلاح كاظم، المحنة، **علم الاتصال بالجماهير الأفكار النظريات الأنماط**، نفس المرجع السابق، ص211.[2]

[3] أحمد، بدر، **الاتصال بالجماهير والدعاية الدولية**، نفس المرجع السابق، ص 341.

الناس بدون قيود من خلال جمع ونشر وإذاعة هذه المعلومات عبر وسائل الإعلام كحق مشروع للجميع.

لقد استمدت حرية التعبير في وسائل الإعلام في المجتمعات الغربية مرجعيتها من الأسس الفكرية التي وضعها لها الفلاسفة الليبراليون، ولذلك ظهرت نظرية الحرية، باعتبارها بديلا عن نظرية السلطة، وترى هذه النظرية أن على وسائل الإعلام أن تطرح الأفكار في سوق حرة، وتترك هذه الأفكار لتتصارع، وأن الفرد لجدير بأن يقرر، فيختار ما يشاء من هذه الأفكار.

ولعدم وجود قيود محددة من التشريعات والأنظمة على حرية وسائل الإعلام في هذه المجتمعات، فقد تمادت وسائل الإعلام في ممارسة هذه الحرية واستغلتها أسوأ استغلال مما نتج عنه المبالغة في تقديم مواد الجريمة، العنف، واقتحام الحياة الخاصة للشخصيات العامة، ونشر الإشاعات والأكاذيب، عن فساد المسئولين الحكوميين، وكشف الأسرار الحكومية، وذلك بحجة تقديم الحقائق لعامة الناس.

وفي ظل إساءة استخدام الصحافة والصحفيين لمفهوم الحرية الإعلامية المطلقة بدأت المراجعات النقدية لهذه النظرية، وكان أبرزها تشكيل لجنة لحرية الصحافة في الولايات المتحدة الأمريكية عام 1947م من اثني عشر أستاذاً أكاديمياً، والتي كان من أبرز نتائجها :

– أن التطور التقني في مجال الصحافة قد زاد من أهمية الإعلام للجماهير من ناحية، لكنه قلل من فرص مشاركة أفراد المجتمع في التعبير عن آرائهم من ناحية أخرى.
– أن الذين تولوا مسؤولية الإعلام قد أساؤوا استخدامه، وشوهوا صورة الفئات الأخرى في المجتمع، ولم ينجحوا في تقديم خدمة موضوعية تلي حاجاته.
– أن وسائل الإعلام أصبحت ترتكب ممارسات يرفضها المجتمع مما يحتم عليها – إن هي استمرت في ذلك – أن تخضع لقوانين معينة تضبط هذه الممارسات الخاطئة.

وقد أوصت اللجنة في تقريرها أن تقوم الصحافة بالوظائف التالية :

– إعطاء تقرير صادق وشامل عن الأحداث اليومية في سياق يعطي لها مغزى.
– أن تعمل باعتبارها منبرا لتبادل التعليق والنقد.
– أن تقدم صورة ممثلة للجماعات المتنوعة التي يتكون منها المجتمع.
– أن تهدف إلى تحقيق أهداف المجتمع وقيمه وتوضيحها.
– أن توفر معلومات كاملة عما يجرى يوميا.

تتابعت بعد ذلك المراجعات لممارسات الحرية المطلقة لوسائل الإعلام، دعت كثير منها إلى ضرورة تحمل وسائل الإعلام لمسؤوليتها الاجتماعية، بحيث تلتزم بالصدق، والحياد، والمناقشة الديمقراطية لقضايا المجتمع. وكان من أبرز المبادئ الأساسية لهذا الاتجاه :

– وجوب تقبل وسائل الإعلام لالتزامات معينة تجاه المجتمع، والقيام بتنفيذها.
– أن هذه الالتزامات يمكن تنفيذها من خلال الالتزام بالمعايير المهنية لنقل المعلومات مثل : الحقيقة، الدقة، الموضوعية، التوازن.
– لتنفيذ هذه الالتزامات يجب أن تنظم الصحافة نفسها بشكل ذاتي.

– وجوب تجنب الصحافة نشر ما يمكن أن يؤدي إلى الجريمة، والعنف، والفوضى الاجتماعية، أو توجيه أية إهانات إلى الأقليات.
– وجوب تعدد الصحافة وأن تعكس تنوع الآراء وتلتزم بحق الرد.
– أن التدخل العام يمكن أن يكون مبررا لتحقيق المصلحة العامة.

لقد كانت هذه المحاولات لضبط حرية الصحافة محاولات علمية وواقعية تهدف إلى التخفيف من أضرار الحرية المطلقة لوسائل الإعلام على المجتمع، لكن تطبيقها والالتزام بها أمر صعب لأسباب منها، النزعة الربحية لوسائل الإعلام في المجتمعات الرأسمالية. لقد كان هدف ملاك وسائل الإعلام في المجتمعات الغربية هو تحقيق الربح فقط، مما جعلهم ينظرون إلى أن الالتزام بمبادئ المسؤولية الاجتماعية، سواء الاقتصادية أو الإعلامية، سيؤدي بهم إلى خسائر مادية كبيرة. ساندهم في ذلك فلاسفة الصحافة الذين كانوا يرون أن القبول بنظرية المسؤولية الاجتماعية سيؤدي إلى اختفاء واندثار حرية وسائل الإعلام، وسيفقد المضمون استقلاليته. وبذلك تحولت المؤسسات الإعلامية إلى شركات استثمار ضخمة يديرها رجال أعمال لا يفهمون شيئا في تخصص الإعلام، ولا أخلاقيات المهنة، همها في المقام الأول أن تفوز بأكبر قدر من المساهمين، وأن تضمن لهم قدرا معينا من الأرباح من خلال تركيزها على الإثارة والترفيه.

"ثم أن سيطرة جماعات الضغط والمصالح حيث تحاول الجماعات ذات النفوذ في المجتمعات الغربية توظيف وسائل الإعلام، وضمان الدستور لحرية الرأي والتعبير، والميل إلى الربح على حساب نوعية الرسالة الإعلامية المقدمة للجمهور، وتأثير جماعات الضغط والمصالح وبصفة خاصة الجماعات اليهودية على مضامين الإعلام الغربي"[1] وخاصة ما يتعلق منه باليهود أمر جلي وواضح والأمثلة على ذلك كثيرة أبرزها منع وسائل الإعلام من الحديث عن المحرقة اليهودية سلبا والتأثير في مواقف القادة السياسيين من الصراع العربي الإسرائيلي، وتوجيه الحملات الانتخابية وخاصة في الولايات المتحدة الأمريكية لما يتفق مع مصالح اليهود.

3 - النظرية الشمولية :

إن الأفكار الرئيسية لهذه النظرية التي وضع أسسها ماركس وأنجلوس ووضع قواعد تطبيقها لينين وستالين يمكن إيجازها في أن الطبقة العاملة هي التي تمتلك السلطة في أي مجتمع اشتراكي، وحتى تحتفظ هذه الطبقة بالسلطة والقوة فإنها لابد أن تسيطر على وسائل الإنتاج الفكري التي يشكل الإعلام الجزء الأكبر منها، لهذا يجب أن تخضع وسائل الإعلام لسيطرة وكلاء لهذه الطبقة العاملة وهم في الأساس الحزب الشيوعي.

إن المجتمعات الاشتراكية تفترض أنها طبقات لا طبقية، وبالتالي لا وجود للطبقات، لذلك لا ينبغي أن تنشأ وسائل الإعلام على أساس التعبير عن مصالح متعارضة حتى لا ينفذ الخلاف ويشكل خطورة على المجتمع.

---

[1] كامل مراد، خورشيد، **الاتصال الجماهيري والإعلام التطور – الخصائص – النظريات**، نفس المرجع السابق ص 253 – 254 .

إن النظرية الشيوعية تتجنب فهم وسائل الاتصال الجماهيري كوسائل تنظيمية ولكنها تنظر إليها بوصفها عامل مساعد للمنظمة السياسية، وليس كقاعدة أساسية للقوة السياسية، فوسائل الاتصال الجماهيري من وجهة نظر النظرية الشيوعية، أداة تنظيمية فعالة، عندما ترتبط بتنظيم للاتصال المباشر يكون لها تأثيرات قوية على الفعل الشخصي"[1]، وبالرغم من سقوط هذه النظرية بتحلل الكتلة الاشتراكية وانهيار الاتحاد السوفيتي وعدم قدرة أي نظام سياسي معاصر على تبنيها في ظل التطور المعاصر في تكنولوجيا الاتصال والمعلومات إلا أنها تظل مجالا للفحص والدراسة من حيث الجوانب التقنية التي استخدمتها في مجال الاتصال السياسي. [2]

4 - نظرية المسؤولية الاجتماعية :

يرى أصحاب هذه النظرية أن الحرية حق وواجب ومسؤولية في نفس الوقت، ومن هنا يجب أن تقبل وسائل الإعلام القيام بالتزامات معينة تجاه المجتمع، ويمكنها القيام بهذه الالتزامات من خلال وضع مستويات أو معايير مهنية للإعلام مثل الصدق والموضوعية والتوازن والدقة – ونلاحظ أن هذه المعايير تفتقد إليها نظرية الحرية – ويجب على وسائل الإعلام في إطار قبولها لهذه الالتزامات أن تتولى تنظيم أمورها ذاتيا في إطار القانون والمؤسسات القائمة، ويجب أن تكون وسائل الإعلام تعددية تعكس تنوع الآراء والأفكار في المجتمع من خلال إتاحة الفرصة للجميع من خلال النشر والعرض، كما أن للجمهور العام الحق في أن يتوقع من وسائل الإعلام مستويات أداء عليا، وأن التدخل في شؤون وسائل الإعلام يمكن أن يكون مبرره تحقيق هذه المصلحة العامة، أضف إلى ذلك أن الإعلاميين في وسائل الاتصال يجب أن يكونوا مسئولين أمام المجتمع بالإضافة إلى مسؤولياتهم أمام مؤسساتهم الإعلامية.

إذن مفهوم الحرية في النظرية هذه معناه أن الحرية مسؤولية قبل أن تكون أي شيء آخر، وهذا مختلف عن مفهوم الحرية في النظرية الليبرالية، فالمسؤولية الاجتماعية للإعلام هنا تحل محل حرية الصحافة.

إلى جانب هذه النظريات الأربع نجد **نظرية المشاركة الديمقراطية** التي تعد أحدث إضافة لنظريات الإعلام وأصعبها تحديدا، فقد برزت هذه النظرية من واقع الخبرة العملية كاتجاه إيجابي نحو ضرورة وجود أشكال جديدة في تنظيم وسائل الإعلام فالنظرية قامت كرد فعل مضاد للطابع التجاري والاحتكاري لوسائل الإعلام المملوكة ملكية خاصة، كما أن هذه النظرية قامت ردا على مركزية مؤسسات الإذاعة العامة التي قامت على معيار المسؤولية الاجتماعية وتنتشر بشكل خاص في الدول الرأسمالية.

"ويعبر مصطلح المشاركة الديمقراطية عن معنى التحرر من وهم الأحزاب والنظام البرلماني الديمقراطي في المجتمعات الغربية والذي أصبح مسيطرا على الساحة ومتجاهل الأقليات والقوى الضعيفة في هذه المجتمعات، وتنطوي هذه النظرية على أفكار

---

[1] Ithiel De Solapool, **The Mass Media, And Politics In The Modernizotion Process** « In Pye, (Editor) Communications,And Political De – Velopment « , New Jersy, Prinection University Press , 1969,P. 238 – 241.

[2] كامل مراد، خورشيد، الاتصال الجماهيري والإعلام التطور– الخصائص – النظريات، نفس المرجع السابق، ص 257 – 258.

معادية لنظرية المجتمع الجماهيري الذي يتسم بالتنظيم المعقد والمركزية الشديدة والذي فشل في توفير فرص عاجلة للأفراد والأقليات في التعبير عن اهتماماتها ومشكلاتها.

وترى هذه النظرية أن نظرية الصحافة الحرة (نظرية الحرية) فاشلة بسبب خضوعها لاعتبارات السوق التي تجردها أو تفرغها من محتواها، وترى أن نظرية المسؤولية الاجتماعية غير ملائمة بسبب ارتباطها بمركزية الدولة، ومن منظور نظرية المشاركة الديمقراطية فإن التنظيم الذاتي لوسائل الإعلام لم يمنع ظهور مؤسسات إعلامية تمارس سيطرتها من مراكز قوى المجتمع، وفشلت في مهمتها وهي تلبية الاحتياجات الناشئة من الخبرة اليومية للمواطنين أو المتلقين لوسائل الإعلام.

وهكذا فإن النقطة الأساسية في هذه النظرية تكمن في الاحتياجات والمصالح والآمال للجمهور الذي يستقبل وسائل الإعلام، وتركز النظرية على اختيار وتقديم المعلومات المناسبة وحق المواطن في استخدام وسائل الاتصال من أجل التفاعل والمشاركة على نطاق صغير في منطقته ومجتمعه، وترفض هذه النظرية المركزية أو سيطرة الحكومة على وسائل الإعلام ولكنها تشجع التعددية والمحلية والتفاعل بين المرسل والمستقبل والاتصال الأفقي الذي يشمل كل مسؤوليات المجتمع، ووسائل الإعلام التي تقوم في ظل هذه النظرية سوف تهتم أكثر بالحياة الاجتماعية وتخضع للسيطرة المباشرة من جمهورها، وتقدم فرصا للمشاركة على أسس يحددها الجمهور بدلا من المسيطرين عليها".[1]

نستنتج مما سبق، أنه ليس هناك حرية تعبير بلا تحفظات، فما من دولة، تسير على سياسة الحرية، أو سياسة السيطرة أو تؤيد حرية التعبير بشكل مطلق، والأساس في مختلف دول العالم، وهو ما يطلق عليه مبدأ الخطر الواضح المباشر. فالدول الديمقراطية تمنع نشر الأمور التي ترى أنها تشكل خطرا مباشرا وواضحا على النظام أو الحكومة، والدول غير الديمقراطية أيضا تطبق نفس المبدأ والمسألة تختلف باختلاف الدول، وباختلاف درجة تطور المجتمعات.

ومن ثم يمكن القول بأنه، في كل مرحلة من مراحل تطور المجتمعات، يوجد نوع من الإعلام، يناسب الظروف الموجودة في تكوينه ومضمونه.

وبالنسبة للدول النامية، فإن الإعلام يستخدم لتوحيد الشعب في الداخل، ولتقوية نفوذ الدولة في الخارج، كما يستخدم للإسراع بالتطوير والتحضر، ولتشجيع الجماهير على المساهمة في التطوير القومي، والإقلال من القلق الاجتماعي، ونظرا لأن اقتصاديات نسبة كبيرة من الدول النامية تتطور بسرعة فإن هذا يتطلب أن تلتزم وسائل الإعلام بتأييد الأهداف القومية.

المطلب الثالث : العلاقة بين العملية السياسية والعملية الاتصالية

[1] كامل مراد، خورشيد، **الاتصال الجماهيري والإعلام التطور – الخصائص – النظريات**، نفس المرجع السابق، ص 267 – 268.

"من الواضح أن علاقة مؤسسات الاتصال بالمؤسسات السياسية، يفترض أن يكون لها نتائج في غاية الأهمية، في معظم الدول، ومن ثم فهي لا تُترك للاختيار، فالأنساق السياسية لا بد وأن تنظم إنجاز وسائل الإعلام في الحقل السياسي، بطريقة أو بأخرى".[1]

1 – أبعاد الارتباط بين الأبنية السياسية وأبنية الإعلام :

يمكن إيجاز أبعاد الارتباط بين الأبنية السياسية وأبنية الإعلام في النقاط التالية :

أ– درجة تحكم الدولة في منظمات وسائل الإعلام : يمكن أن نشير إلى ثلاث نقاط تتعلق بالتحكم وهي :

- **التحكم في التوظيف في الإعلام :** يمكن أن يكون أداة هامة في تبعية وسائل الإعلام للدولة، بتأكيد وضع الأشخاص الموثوق فيهم داخل وسائل الإعلام، هذا الشكل من التحكم يخلط بين عنصرين، هما : حقوق التوظيف السياسي، والعقيدة التي يجعلها هذا المعيار السياسي، متعلقة أو ذات صلة باختيار العاملين في الإعلام.

مثل هذه الأمور لا توجد في الأنساق التي تتبنى عقيدة حرية التعبير، حيث يكون التحكم السياسي محدود أكثر في تركيزه على التوظيف في مواقع القمة في المنظمات الإعلامية. على النقيض من ذلك، يوجد حق أقوى لتدخل الدولة في بعض الأنساق الأخرى.

- **التحكم في التمويل :** يمكن أن يكون أداة قوية لتبعية الإعلام للدولة، هذا الشكل من التحكم سوف يوظف أو يستعمل بطريقة مختلفة طبقا للموارد التي تستخلص منها منظمات الإعلام دخلها، المنظمات التي تعتمد كلية على إمدادات الحكومة، ستكون مفتوحة أمام التحكم السياسي المباشر، أما المنظمات الإعلامية التي تعتمد على نفسها في تدبير مواردها المالية، فإن الحكومات سوف تؤسس حقوقها في التدخل في نطاقين، **الأول :** إخضاع دخل هذه المنظمات لموافقتها، أما **الثاني:** هو فرض الضرائب الخاصة على وسائل الإعلام.

ومع هذا فإن وسائل الإعلام التي تعتمد على نفسها ماليا تفضل وسائل الإعلام التي تعتمد على الموارد الحكومية الضيقة، حيث أنها لا تخضع مباشرة للضغوط المالية الحكومية.

- **التحكم في محتوى الإعلام :** هذا الجانب ربما يكون أكثر أهمية، لأن له رجع صدى مباشر على عمل الإعلاميين المهنيين، أن وضع وسائل الإعلام تحت هذا التحكم في المضمون، يتراوح ما بين التحكم العالي والمنخفض وفقا للآتي :

- السلسلة الكلية للمحتوى التي ربما تكون موضوعا للتنظيم.
- درجة التنوع الملازمة لهذا التنظيم.
- كيفية التحكم، هل مباشرة بواسطة السلطويين أنفسهم، أم بواسطة وكالات وسيطة ؟ .[2]

---

[1] Jay G.Plumler And Michael Gurevitch «**Towards A Comparativ Framework For Political Communicatin Reasearch »,** In Steven Chaffee (Editor),Political Communication Op.Cit.P.167 - 169**.**

[2] Blumler And Gurevitch,Op.Cit.P.P171 – 173.

ب– درجة التحزب في وسائل الإعلام : وسائل الإعلام ربما ترتبط بالأحزاب السياسية، بالإضافة إلى الوكالات الحكومية، وطبقا لهذا البعد الرئيسي الثاني، لبناء الاتصال السياسي يتم على درجة التحزب الذي يظهر بواسطة مخرجات وسائل الإعلام. ويمكن أن نميز بين خمسة مستويات تعكس درجة تحزب وسائل الإعلام :

- **المستوى العلوي** للانضواء الحزبي لوسائل الإعلام، ويوجد عندما ترتبط الأحزاب مباشرة مع المؤسسات الإعلامية، عن طريق الملكية، التمويل، العضوية في الإدارة وفي مجالس التحرير.

- **المستوى الثاني،** حيث يوجد ظرف التحزب المختلط الاختياري، وفي هذه الحالة يكون الارتباط البنائي القصير بين الأحزاب ووسائل الإعلام، أو الارتباط البنائي البسيط بين الأحزاب ووسائل الإعلام، فثمة ارتباط بين صحيفة مثلا وحزب ما نظرا لظروف نشأة هذه الصحيفة، مثلا مساندة جريدة الدايلي تلجراف في بريطانيا لحزب المحافظين.

- **المستوى الثالث،** يعكس سمة مقيدة للتحزب، حيث المتوسط يرجع عادة لصالح الحزب، ولكن المساندة تتجه لأن تكون مشروطة بالتعبير عن الخصائص العديدة، الترددات، والرجوع إلى نقاط ضغط الحزب، بالإضافة إلى الاستعداد لرؤية بعض المزايا في سياسات الأحزاب المعارضة.

- **المستوى الرابع،** وهو الشكل غير الملحوظ للتحزب.

- **المستوى الخامس** حيث توجد ظروف عدم التحزب، فمخرج الاتصال لا يأخذ جانب حزب ما، وتناضل وسيلة الإعلام من أجل المحافظة على الحياة السياسية، فالنموذج التقليدي لهذا المستوى (المؤسسات الإذاعية وخاصة الإذاعة البريطانية).

ج– درجة التكامل بين النخبة الإعلامية والنخبة السياسية: ومحور الاهتمام هنا هو درجة الدمج السياسي، والتقارب الثقافي والاجتماعي الذي يسود بين هاتين المجموعتين من النخب (النخبة السياسية والنخبة الإعلامية).

وتشير هذه الدراسة إلى أنه في أكثر الأنساق السياسية وتوجد درجة من الاختلاف البنائي بين المؤسسات الإعلامية والنخبة السياسية، إلا أن هذه المسافة البنائية يمكن وصلها بالعديد من الوسائل :

- أعضاء النخبة الإعلامية ربما يجندوا أو ينشئوا في نفس الخلفية الاجتماعية والثقافية التي تميز أعضاء النخب السياسية، ومن ثم فإن أعضاء النخبتين قد يشتركون في نفس المصالح، ويكون لهم، نفس القيم، أو يشتركون في تبني نفس القيم.

- يوجد نوع من التداخل الشخصي فيما بينهما، فالكثير من أعضاء نخبة الإعلام ربما يساندون أحزابا خاصة، وينجزون نشاطا لمصلحتها، كذلك بعض أعضاء المجالس التشريعية قد يكونون من المؤسسات الإعلامية، أكثر من ذلك ولأن عملية الإقناع تصبح أكثر قوة وتخصصا، فإن الوكالات المتخصصة في كل من المؤسسات السياسية ووسائل الإعلام ربما تتكون من أشخاص لهم خبرة مشتركة (المحررون الاقتصاديون في الصحف تكون لهم خبرة بأعمال وزارة الاقتصاد).

- أعضاء كل من النخبة الإعلامية والنخبة السياسية، ربما ينشغلون بتفاعلات غير رسمية بدرجة تقل أو تزيد فيما بينهما، ربما تكون بالانتماء إلى نفس النوادي، الاختلاط

في نفس الدوائر، وبصفة عامة فهم يرون بعضهم بعضا كثيرا، مثل هذه الاتصالات تسمح بنمو الفهم الكبير، فيما بين الأشخاص في النخبتين، مما يجعلهم أكثر فهما لآراء ومشكلات بعضهم البعض.

د– طبيعة العقيدة الشرعية لمؤسسات الإعلام : الميكانيزم الرئيسي الذي ربما يعمل كقيد ضد الاتجاهات الرسمية وغير الرسمية لانجاز وسائل الإعلام المؤيد أو التابع لأهداف السياسيين، ربما نجده في العقائد الوظيفية التي يعتنقها الأعضاء المهنيون في وسائل الإعلام.

بالضرورة مهنة الإعلام تتضمن السبق بالنسبة للمحرر أو منفذي الإعلام، وعقيدة الأولوية لخدمة المتلقين، قبل وفوق أي واجبات أخرى يرجع إلى السلطة السياسية المنظمة.

أن أنساق الاتصال ربما تصنف طبقا للدرجة التي تكون عليها العقيدة الشرعية المستترة خلفها هل أفراد الإعلام يقدمون الولاء لخدمة المتلقين أم لخدمة الإيديولوجية المسيطرة، أو إيديولوجية الحزب المحددة،[1] وبعبارة أخرى هل تعلى مكانة العقلانية المهنية، وتعمل لصالحها وتعلو فوق المعركة السياسية، أم تسعى لخدمة إيديولوجية معينة ؟

2 – أبعاد تأثير أبنية الاتصال السياسي :

إن أبعاد تأثير أبنية الاتصال السياسي ثلاث يمكن أن نوجزها في ما يلي :

أ - تقييم الواقع السياسي كما هو : الواقع السياسي حقل للنشاط الذي يستطيع أن يجذب أو ينفر، يشغل الناس أو يجعلهم يتجنبونه، وعدم استقراره في جذب الناس، ربما يرجع إلى التصورات التي يُكونها الناس عن الارتباطات بين مصادر الاتصال والمؤسسات السياسية، وهذا الخيط للتسيس يجرى كخيط خلال كل قنوات ومستويات الاتصال السياسي.

وسائل الإعلام ربما تحمس الأشخاص لأداء واجباتهم السياسية، أو قد تنشر روح اللامبالاة، منظمات الإعلام ربما توظف فريق يزيد أو يقل من المتخصصين السياسيين، قواعدهم الإجرائية ربما تعكس كلا من الموقف الكهنوتي أو البرجماتي تجاه مطالب المفردات السياسية، في حالة الموقف الكهنوتي، التغطية الإخبارية السياسية تقدم كخدمة هامة وجوهرية، في الحالة البرجماتية تقدم المادة السياسية بوصفها خدمة إخبارية.

وسائل الإعلام ربما تخصص نسبة تزيد أو تقل من مساحتها أو وقتها لإثارة المسائل السياسية، المحتوى الذي تقدمه ربما يركز على شرح وتفسير الموضوعات الجوهرية للواقع السياسي، أو تعالج هذه الموضوعات ببساطة، أو بوصفها أشياء متصارعة في لعبة القوة.

وبالمثل الأعضاء المتلقين تختلف درجة تسيسهم، ربما يكونون مهتمين بدرجة تزيد أو تقل بالشئون السياسية، يجدون القرارات السياسية، أكثر أو أقل تعلقا بحياتهم

[1] Blumler And Gurevitch,Op.Cit,P.P,177.

الشخصية، يشعرون بإحساس عميق أو قليل لواجبهم السياسي، ويعودون لمشاركة تقل أو تزيد في النشاط في العمليات السياسية لبلدهم.

أنهم يفترضون أدورا مختلفة لنسق الاتصال السياسي ومن ثم قد يتبنون موقف المراقب لنشاط النسق الاتصالي، أو يهتمون بالبحث عن الإشارات أو الرموز المرتبطة بتقلب مصائر الفاعلين أو المشتركين في الصراع السياسي في المواد الإعلامية التي تقدمها وسائل الإعلام.

أخيرا الناس ربما يضعون درجة أعلى أو أقل للثقة في مصداقية الرسائل السياسية وفي تكاملها مع مصادرها.

والسؤال الذي نطرحه هو كيف تستطيع الاختلافات البنائية لوسائل الإعلام والمؤسسات السياسية أن تؤثر في بعض مظاهر التقييم الموضوعية على الواقع السياسي القائم ؟

إجابات مختلفة عن هذا السؤال، ربما تتولد في تشكيل الفروض المعارضة التي تعكس تباعا أصولها في تباين الوظيفة، الدور، التصور الملازم للاختلاف بين وسائل الإعلام والمؤسسات السياسية ويمكن تقييم هذه الفروض على النحو الآتي :

- **الفروض التي تشجع التسيس :** وهذه الفروض تعكس نظرة السياسيين الذين يتشككون في اتجاهات الإعلاميين المستقلين عندما يقدمون الأخبار و الآراء السياسية، ومن وجهة نظرهم فإن تبعية وسائل الإعلام في كافة أشكاله يجب أن تخدم أو تعمل لضبط هذه الاتجاهات، ووفقا لهذا الاتجاه التبعية الأكثر سوف تنتج محتوى يتفق والأمر المطلوب أن يصبح معلوما جيدا بواسطة المتلقين.

- **الفروض التي تشجع التسيس المستقل:** هذه الفروض تعكس وجهة نظر رجال الإعلام المهنيين، الذين يؤكدون الحاجة إلى تدخلهم الوسيط قبل أن يقوم المتلقون بإضفاء المعاني على الرسائل والثقة فيها، هذه النظرة ترجع التبعية في كل أشكالها كمنتج مضاد للتسيس، وتنتقد فروض التبعية لأنها لا تأخذ في حسابها الدور العام للثقة في الرسائل الإعلامية، أنساق التبعية والتدخل السياسي سوف ينظر إليها من جانب العاملين بوسائل الإعلام والمتلقين كميكانيزمات مصممة لضبط وتحديد التعليق لصالح العناصر الخارجية، الواقع السياسي أو عالم السياسة في حالة تبعية وسائل الإعلام، ربما يفهم على أنه لعبة مغلفة بين عدد محدود من مالكي القوة، الذين ينتخبون الرسائل التي تكون مجرد صوت لصالحهم، نتيجة لذلك الثقة ستضعف، وتقود إلى فقد الاحترام لما يحدث في الصراع السياسي، على العكس من ذلك التنظيمات الأقل تقييدا سوف تشجع الإعلاميين على ممارسة الاستقلال والإبداع في تغطية الشئون السياسية، كذلك فإنها سوف تشجع المتلقين كي يروا مصلحة أكبر في الواقع السياسي، ويعطوا اهتماما أكثر للموضوعات التي تكون عنه.

والواقع أن كلا من الموقفين يرتبط أساسا بشخصية الفرد العامل في وسائل الإعلام، فالتبعية في كل المحاور تتولد كما لو كانت تسيسا يزيد أو يقل وفقا للمذاق الفلسفي للفرد.

ب- درجة تحزب المعالجة : إن لمظاهر تحزب الإعلام أشكال عديدة منها :

- في كل القواعد الإجرائية لعمل أو تفاعل المادة السياسية التي تسود في مخرجات الإعلام المختلفة، فعلى سبيل المثال أولئك الذين يتهمون بعدم التحزب، ربما يضعون قواعد إجرائية معينة تضمن التغطية الإخبارية المتوازنة لكل الأحزاب السياسية. ولكن حالة أخرى عندما يكون هناك ميل تحزبي أكثر، فإن القواعد الإجرائية ربما تشمل أشكالا مقصودة كي تقدم معالجة معينة لصالح حزب معين أو مصالح معينة.

- الاختلافات البنائية، ربما تنعكس في محتوى وسائل الإعلام نفسه، من خلال عرضها للآراء، أو تعليقها عليها، أو وضع رؤوس الموضوعات (كالعناوين الرئيسية في الصحف).

ج- بناء برنامج العمل السياسي : المجال الثالث حيث تكون ارتباطات وسائل الإعلام لها نتائج قابلة للقياس، وتتعلق بالموضوعات الرئيسية المشكلة لبرنامج العمل السياسي للمجتمع في وقت خاص.

والسؤال الذي يمكن أن نطرحه في هذا المجال هو: هل الموضوعات الرئيسية للمطالب السياسية تفرض بواسطة القادة السياسيين، أم هي تنشأ من تصورات رجال الإعلام ؟.

في الأنساق الأكثر استقلالية، القواعد الإجرائية، ربما تشجع الصحفيين على إعطاء وتقديم وجهات نظرهم بالنسبة للموضوعات الهامة التي يشملها الجدال السياسي، في الأنساق الأكثر تبعية، التحكم المهني الذاتي ربما يكون هو النظام اليومي.

بالنسبة لمحتوى الإعلام، الاندماجات السياسية، أو الانقسامات السياسية لمخرجات وسائل الإعلام ربما تؤثر في درجة الإجماع التي يصلون إليها، بالنسبة للموضوعات التي تؤكد عليها بشكل أكثر انتظاما وبروزا.

وهنا نستطيع أن نفترض بروز درجة عالية للإجماع في المواقف، حيث تتجه وسائل الإعلام لأن تطلق العنان لمختلف الموضوعات الأساسية، على أسس موحدة، ومعيار مشترك لقيمة الإخبار، ومن ثم ففي الأنساق الأكثر استقلالا نسبيا، فإن تطبيق المعيار المهني لاختيار وتقديم الموضوعات السياسية سوف يؤثر في النظرة الاجتماعية لبرامج العمل السياسي.

في أنساق الحزب الواحد، سنجد الإجماع بشكل واضح، ولكن هذا الإجماع بين مختلف وسائل الإعلام يقوم على أسس سياسية بدلا من أن يقوم على المعيار المهني للحكم على قيمة الإخبار.

وفي مستوى المتلقين يمكن أن نتوقع إعادة تشكيل لهذه النماذج، فسنجد إجماعا على المواطنين على الموضوعات الأساسية في الأنساق السياسية ذات الحزب الواحد، وسنجد درجة أقل من الإجماع في الأنساق المتعددة الأحزاب، وذات التحكم الحكومي المنخفض.[1]

[1] Blumler And Gurevitch,Op.Cit,P.P,183 – 184.

الفصل الثاني

التغطية الإعلامية للتحولات السياسية بالدول العربية

الفصل الثاني
التغطية الإعلامية للتحولات السياسية بالدول العربية

بفعل الاستخدام الواسع للإعلام والتنبه لدوره الحيوي الخطير، لم يعد يقتصر على وظيفته الأساسية المتعارف عليها في الدراسات الأكاديمية للإعلام، والتي تتمثل في نقل الأخبار وتغطية الأحداث، وتقديم المعلومات والآراء حول القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية إلى الجماهير. بل تحول من ناقل للحدث إلى صانع للحدث، وقد أصبح نصف المعركة، وأكثر خطرا من المعركة العسكرية نفسها، لذا قيل الحرب أقل خطرا من فتنة يصنعها الإعلام، فالإعلام اليوم ليس عنصرا محايدا، وإن كان يجب أن يتحلى بالموضوعية.[1]

وبرغم الأدوار الواضحة التي يكون الإعلام التقليدي – الإذاعة، التلفزيون، الصحف – قد تبوأها في التحولات التي تعرفها المنطقة العربية من خلال القنوات الفضائية التلفزيونية والتركيز الكبير الذي خصه الإعلام الغربي لسيران الأحداث في المنطقة العربية بحكم تعرضها منذ أكثر من عشريتين لتركيز إعلامي كبير تحت عدسات قنوات الإعلام العالمي بحكم تموقع العالم العربي في قلب أحداث الشرق الأوسط، إلا أن المنطقة بقدر تواجدها تحت هذه الأضواء الإعلامية العالمية المحلية التقليدية، يكون الإعلام الجديد عبر الوسائط الالكترونية قد أحدث هزة عنيفة مع نهاية العام 2010 على وقع الانتفاضات العربية المتتابعة في الشارع العربي في كل من تونس ومصر وليبيا واليمن وسوريا والبحرين التي كان فيها لوسائط التواصل الاجتماعي عبر الانترنت كالفيسبوك اليوتيوب والتويتر، الدور البارز في تحريك الشارع اتجاه الثورة على أوضاعه الداخلية، التي كانت إلى عهد قريب رهينة تعاطي حذر ومتراخي من قبل الإعلام التقليدي المتهم بالانحياز إلى المواقف الرسمية الحكومية في أغلب الأحيان.

المبحث الأول : التحولات السياسية بين المطالب الداخلية والتحديات الخارجية

إن التغيير والإصلاح الحقيقي في المجتمعات العربية قضية حيوية ترتبط بمصائر هذه المجتمعات ومصالحها الإستراتيجية، لذا لا مناص للدول العربية من أن تعيد بناء أنظمتها السياسية والاجتماعية، باتجاه توسيع المشاركة الشعبية في الحكم وصنع القرار، وتكريس قيم الشفافية والمساءلة في الأداء العام، وسيادة حكم القانون، واحترام الحريات الأساسية وحقوق الإنسان، وتوسيع خيارات الناس في العيش الكريم.

لقد أصبحت عملية البناء الديمقراطي من المتطلبات الضرورية، والتي تتمثل في توسيع المشاركة الشعبية، وإقامة المؤسسات المرتكزة على مبادئ سيادة القانون والدستور، وضمان الحقوق الأساسية للمواطنين رجالا ونساءً، ومساواتهم أمام القانون في الحقوق والواجبات بغية الإسهام في بناء أوطانهم وتطويرها، دون إغفال للخصوصيات الثقافية والذاتية للمجتمعات العربية.

[1] د.محمود، عبد الله، **الإعلام وإشكاليات العولمة**، عمان (الأردن) : دار أسامة للنشر والتوزيع، ط01، 2010، ص 279

ولكل عصر ثوراته وقواه، وهذا ما لم يكن واردا في حسبان القوى المهيمنة القومية واليسارية، الحداثية والتراثية، الدينية وغير الدينية، لأنها كانت وما تزال تقرأ المجريات أو تدير الشؤون، بأدوات العصور الآفلة وثوراتها الفاشلة بشعاراتها ونماذجها ومنظماتها ولجانها وميليشياتها.

وهكذا ففيما كان الحاكم والداعية أو المتلاعب والمضارب، يتربع في سلطته المغتصبة، أو يتنعم في ثروته غير المشروعة، أو يتشبث بعقائده البائدة وأفكاره المستهلكة، أو يدافع عن هويته العجزة وثوابته المعيقة، كانت تعمل وتتشكل في رحم المجتمعات العربية قوى جديدة، بصورة صامتة وغير مرئية ومن غير ادعاء، أفاد أصحابها من التحولات التي صاحبت الموجة الحداثية الجديدة، بأدواتها الفائقة ومعطياتها السيالة ووقائعها الافتراضية.

المطلب الأول : مراحل وموجات التحول السياسي (صامويل هنتجتون)

إن النظم السياسية ذات السمات الديمقراطية لا تقتصر على العصور الحديثة. ففي العديد من بقاع العالم كان يتم انتخاب زعماء القبائل، وفي بعض المناطق عاشت المؤسسات الديمقراطية طويلا على مستوى القرية. كما كان مفهوم الديمقراطية مألوفا بالطبع في العالم القديم. ولكن كانت ديمقراطية الإغريق والرومان تستبعد النساء والعبيد وفئات أخرى من الناس كالأجانب من المشاركة في الحياة السياسية. وكانت مسئولية الكيانات الحاكمة أمام الشعب محدودة أيضا.

إن الديمقراطية الحديثة ليست مجرد ديمقراطية القرية والقبيلة والدويلة، بل هي ديمقراطية الدولة الأمة ويرتبط ظهورها بتطور الدولة الأمة. وحدث أول تحرك غربي نحو الديمقراطية في النصف الأول من القرن السابع عشر. وكانت الأفكار الديمقراطية والحركات الديمقراطية سمة هامة – رغم أنها لم تكن محورية – من سمات الثورة الإنجليزية. فكانت تنظيمات كونتيكيت الأساسية التي تبناها المواطنون في هارتفورد والمدن المجاورة لها في 14 يناير 1638 هي أول دستور مكتوب للديمقراطية الحديثة إلا أن الانتفاضات البيوريتانية المتزمتة لم تترك تراثا من المؤسسات الديمقراطية سواء في انجلترا أو أمريكا. فظلت الحكومات في كلا البلدين ولمدة تزيد عن قرن من الزمان بعد 1660 تميل إلى زيادة الانغلاق وانخفاض الحياة النيابية عما كانت عليه قبل ذلك. وفي عام 1750 لم يعرف الغرب أية مؤسسات ديمقراطية على المستوى القومي. وفي عام 1900 وجدت هذه المؤسسات في العديد من الدول. وفي أواخر القرن العشرين وجدت المؤسسات الديمقراطية في عدد أكبر من الدول. وقد ظهرت – هذه المؤسسات في موجات من التحول الديمقراطي.

موجة التحول الديمقراطي عبارة عن مجموعة من حركات الانتقال من النظام غير الديمقراطي إلى النظام الديمقراطي تحدث في فترة زمنية محددة وتفوق في عددها حركات الانتقال في الاتجاه المضاد خلال نفس الفترة الزمنية. كما تشمل الموجة عادة تحولا ليبراليا أو تحولا ديمقراطيا جزئيا في النظام السياسي ولا يتحول إلى الديمقراطية تحولا تاما".[1]

---

[1] G.P.Gooch, **English Democratic Ideas In Tge Seventeenth Century**,2nd.(New York,19959),P.71.

ومع قيام الموجة الثانية من التحول الديمقراطي – عقب انتصار الحلفاء في الحرب العالمية الثانية – أصبح الزعماء يستخدمون المنطق الديمقراطي، ورموز وشعارات الديمقراطية، لإضفاء الشرعية على نظمهم السياسية. وأصبح إحلال نظام ديمقراطي محل نظام شمولي يلقى ارتياحا وقبولا متزايدا، وقد دفع هذا بعض النظم الشمولية إلى تبني صورة باهتة من "شرعية ديمقراطية" من خلال الزعم بأنها سوف تقيم الديمقراطية في الوقت المناسب، وفي مثل هذه الحالة فإن الإخفاق في الأداء يوقع مثل هذه النظم في حالة من تدهور الشرعية والضغط في اتجاه إجراء الانتخابات.

ويشير هنتجتون إلى أن افتقار النظام الشمولي إلى الشرعية يمثل أشد النقاط ضعفا فيه، وأن الفساد والقمع قد يودي بهذه النظم، خصوصا إذا ما ضعف الأداء الاقتصادي للنظام، ويقول : "يصبح التركيز على الافتقار إلى الشرعية أهم أداة لطردهم من السلطة" وينصح دعاة الديمقراطية بتجنب استخدام العنف، واغتنام كل فرصة للتعبير عن معارضة النظام، وتوحيد المعارضة أو التنسيق بين صفوفها.

لكن تظل إنجازات النظام – أو ما يسميه هنتجتون مأزق الأداء – هي المحك الأساسي في إضفاء الشرعية، وتعني في التحليل الأخير قدرة النظام على الوفاء باحتياجات قطاعات أساسية في المجتمع، وتلبية توقعات ووعود تثبت فاعليته وقدراته.

ويعتقد هنتجتون أن النمو الاقتصادي الكبير قد مهد السبيل لقيام الموجة الثالثة للديمقراطية، ويسر انتشارها، فالتحول إلى الديمقراطية غير وارد في الدول الفقيرة، ويتطلب حد أدنى من النمو الاقتصادي. وفي الموجة الأولى للتحول الديمقراطي في القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين ظهرت الديمقراطية في عدد من الدول في شمال أوربا حيث كان متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي يتراوح بين 300 – 500 دولار – بأسعار عام 1960 – كما كانت موجة التحول الديمقراطي الثالثة والتي بدأت عام 1974 نتاجا للنمو الاقتصادي في العقدين السابقين. وفي السبعينيات كان الحد الأدنى الملائم من النمو الاقتصادي قد تحرك من 300 – 500 دولار إلى 500 – 1000 دولار – كمتوسط لنصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي بأسعار 1960 – وهو ما شهدته عملية النمو والتطور الاقتصادي في نحو نصف الدول التي انتقلت إلى الديمقراطية في هذه الموجة – وإجمالي عددها 31 دولة – وإن تجاوز هذا المتوسط في اليونان وإسبانيا 1000 دولار، وهبط في الهند وباكستان والفلبين وهندوراس وبوليفيا إلى ما يقل عن 300 دولار. أما النظم التي تحولت إلى الديمقراطية في الموجة الثالثة، وأهمها البرتغال وأسبانيا واليونان، فقد حققت في العقدين السابقين لهذه الموجة معدلات نمو سنوية تراوحت ما بين 5.2 بالمئة إلى 6.2 بالمئة سنويا بعد أن كانت هذه النسبة تقل عن 1 بالمئة في اليونان والبرتغال وأقل من الصفر في إسبانيا في الفترة من 1913 وحتى 1950.

وهكذا فإن احتمالات التحول الديمقراطي، لدى هنتجتون، تزيد في الدول التي تقع في المستويات المتوسطة، والمتوسطة العليا، من النمو الاقتصادي.

يفترض كثير من الكتاب أن التحول الديمقراطي لا يمكن الإسراع به وتحقيقه برضاء الحكام في النظم السلطوية، وهم في كامل سلطاتهم ونفوذهم، حيث من الضروري أن يصبح الحكام غير قادرين على السيطرة، ويجبرون على التخلي عن سلطاتهم. وقد يراوغ هؤلاء لاسترجاع شرعية نظامهم المفقودة أو المهتزة، أو لتمرير الوقت بحيث يتسنى ضرب المعارضة أو تشديد قبضة الأمن والمخابرات – في نظم الدولة البوليسية

تحديدا – بحيث لا يلبون مطالب التحول، وقد يواكب انهيار النظام السلطوي محاولات يائسة لاستعادة السلطويين السيطرة، مما يفرض تكلفة عالية على المجتمع، وقد تقع حرب أهلية. كما قد تجري مساومات وحوارات بين الحكام والمعارضة. وقد تستمر لفترات ممتدة من الزمن، يتم خلالها تبادل التنازلات. والتي قد تنتهي بقبول الديمقراطية.

فقبول الديمقراطية ينقذ الموقف المتردي، وقد يجلب الشرعية، ويجذب التأييد الدولي ليحل محل الضغوط، لكن يجب التمييز هنا بين حالتين :

1- حالة التحول الحقيقي للديمقراطية، والتي تحتاج إلى تغييرات جذرية في المؤسسات والدستو يفترض كثير من الكتاب أن التحول الديمقراطي لا يمكن الإسراع به وتحقيقه برضاء الحكام في النظم السلطوية، وهم في كامل سلطاتهم ونفوذهم، حيث من الضروري أن يصبح الحكام غير قادرين على السيطرة، ويجبرون على التخلي عن سلطاتهم. وقد يراوغ هؤلاء لاسترجاع شرعية نظامهم المفقودة أو المهتزة، أو لتمرير الوقت بحيث يتسنى ضرب المعارضة أو تشديد قبضة الأمن والمخابرات – في نظم الدولة البوليسية تحديدا – بحيث لا يلبون مطالب التحول، وقد يواكب انهيار النظام السلطوي محاولات يائسة لاستعادة السلطويين السيطرة، مما يفرض تكلفة عالية على المجتمع، وقد تقع حرب أهلية. كما قد تجري مساومات وحوارات بين الحكام والمعارضة. وقد تستمر لفترات ممتدة من الزمن، يتم خلالها تبادل التنازلات. والتي قد تنتهي بقبول الديمقراطية.

2- إدخال إصلاحات جزئية – كإصلاح النظام الانتخابي أو توسيع صلاحيات البرلمان أو إنشاء مجلس للشيوخ أو الشورى – وهو ما قد يعني سهولة الارتداد إلى السلطوية أو تحديثها عندما يحين الوقت الملائم.

لا يعني أخذ النظام بالتحول الديمقراطي أنه أصبح محصنا ضد عوامل القلق والصراع، حيث يرتبط المجتمع في هذه النظم عادة بمشكلات تتعلق بالاقتصاد والثقافة والتاريخ، وكذلك الفقر ومظاهر لعدم المساواة، وأحيانا مشكلات كالديون والتضخم والضغوط السكانية.

ويذكر هنتجتون أنه بحلول عام 1990 كان ثلث دول الموجة الثالثة قد ارتدت إلى الحكم الشمولي، في موجة مضادة كبرى – كما حدث في الموجتين الأولى والثانية – ويرتبط ذلك بعوامل عديدة، منها الاستقطاب الاجتماعي والسياسي، أو أثر كرات الثلج حيث العدوى نتيجة انهيار نظم ديمقراطية أخرى، أو أزمات اقتصادية، أو ضعف في القيم والمعايير الديمقراطية السائدة، وربما كان ضعف أداء النظام الوليد قد أسهم بدوره، أو الميراث التاريخي والثقافي وآثاره الممتدة.[1]

ويمكن التمييز بين مراحل أساسية ثلاث قبل قيام النظام الديمقراطي ومرحلة بناء النظام الديمقراطي، وما بعد هذا البناء حيث التماسك الديمقراطي والنضج.

قبل التحول تحاول النخبة البقاء في السلطة، وقد يثور صراع يشتد أو يقل وفق قوة أطراف الصراع فتبدأ المعارضة في لعب دور التهديد للنظام بما يمثله من امتيازات ومصالح، وقد يحدث انشقاق في صفوف القوى المساندة للنظام، ويبرز اتجاه إصلاحي وآخر متشدد – أو ما يسمى أحيانا بالحرس القديم وجيل جديد أكثر انفتاحا – وقد تتصاعد الضغوط في الداخل ومن الخارج، ويقدم النظام التنازلات، وتتوقف عملية

[1] صامويل، هنتنغتون، **الموجة الثالثة : التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين**، نفس المرجع السابق، ص 83 – 84.

انهيار النظام القديم على درجة تماسكها، مقدار الضغوط الداخلية والخارجية، حدة الاستقطاب والصراع بين المتشددين والمعتدلين.

المرحلة الثانية هي مرحلة إقامة نظام ديمقراطي، وتبدأ هذه المرحلة بفترة من عدم التيقن، ومن الشيك والترقب، حيث تظل المخاطر قائمة للارتداد عن الديمقراطية إلى النظام السلطوي. وحيث خليط أو مزيج غير متجانس من مؤسسات وأفراد وجماعات ترتبط بالنظام القديم. وأخرى ترتبط بالنمط الوافد الجديد من مؤسسات وجماعات ديمقراطية، ومن ديمقراطيين. يتقاسمون السلطة طوعا أو كراهية، ومن خلال الصراع أو التوافق، وقد يرتفع سقف المطالب للديمقراطيين، وتتسع حركة الاحتجاجات، وتبرز مطالب ضد الفساد والاستبداد والقمع، وتبدأ شعارات تطالب بالديمقراطية الحقيقية الكاملة، التي تتجاوز الخطوات الجزئية – كإصلاح الانتخابات أو الأحزاب والمؤسسات – لتضمن المحاسبة أو المساءلة لكل الشخصيات والقيادات بما الزعيم السياسي، والشفافية، والسماح بتكوين وحرية الأحزاب، والتزام القيادات باحترام القانون، وتنفيذ وعودهم الانتخابية، وإخضاعهم لآليات المساءلة، ويتحقق التحول عندما يتكيف النظام مع المطالب الجديدة، أو عندما يستبدل بنظام جديد يحل محله يعبر عن النموذج الديمقراطي.

وتحقيق الديمقراطية في كل الأحوال يتوقف على قوة المطالبين بها – أو ما يسمى أحيانا بحراس الديمقراطية – وترهل النظام وشدة الضغوط عليه من الداخل ومن الخارج، وتأييد قوى أساسية له كالمؤسسة العسكرية أو لرجال الأعمال وغيرها.

من شأن نجاح حراس الديمقراطية أن يضمن استمرارية الاحترام العام لقواعد اللعبة السياسية من الجميع، وتتلاشى مبررات معارضة ذلك، ويسود الاعتقاد لدى الجميع بأنه لا بديل عن الديمقراطية. ومع استمرار الوقت تتعزز الممارسات والقيم الديمقراطية، ويستثر نوع من الالتزام الواضح بالديمقراطية والمشاركة، وتترسخ قواعد وأسس أكثر وضوحا للممارسة السياسية، وتبدأ المؤسسات السياسية في تفعيل دورها، وتجسد معايير للمحاسبة أو المساءلة والشفافية وسيادة القانون واحترام الحقوق والحريات كاملة، ومعنى هذا تحول النظام إلى مرحلة التماسك الديمقراطي.

يتأكد هذا التماسك عندما ينجح النظام الجديد في مواجهة التحديات التي تصادفه، وعندما يثبت قدرة عالية على التكيف والمرونة، ويتخلص من سلبيات ورواسب النظام القديم، وتنشر قيم الديمقراطية وثقافتها ونماذجها السلوكية بشكل متواتر.

يقود هذا إلى مرحلة النضج التي تشهد مشاركة واسعة للجماعات والأفراد في الثورة والسلطة، على أساس من المساواة وتكافؤ الفرص، وتتعزز قدرات المجتمع من خلال تمكين الجماعات والقوى المختلفة، بما في ذلك الشرائح الأكثر ضعفا كالمرأة والأقليات والشرائح الأقل دخلا، ليسير المجتمع في طريق النهضة والتحول الحقيقي في اتجاه الديمقراطية بمعناها الواسع.

تشير تحليلات صمويل هنتجتون إلى أهمية الرابطة بين الشرعية وموجات التحول الديمقراطي في العالم. واعتبرت هذه التحليلات أن كافة النظم السياسية تهتم بقضية الشرعية، التي ظلت مفهوما غامضا، بالرغم من تصاعد أهميتها، منذ أن أكد جان جاك روسو أن صاحب القوة لا يمكن أن يظل قويا إلا إذا حول القوة إلى "حق في أن يتولى الحكم، وواجب على الشعب في أن يطيعه.

ويشير هنتجتون إلى أن افتقار النظام الشمولي إلى الشرعية يمثل أشد النقاط ضعفا فيه، وأن الفساد والقمع قد يودي بهذه النظم، خصوصا إذا ما ضعف الأداء الاقتصادي للنظام، ويقول : "يصبح التركيز على الافتقار إلى الشرعية أهم أداة لطردهم من السلطة" وينصح دعاة الديمقراطية بتجنب استخدام العنف، واغتنام كل فرصة للتعبير عن معارضة النظام، وتوحيد المعارضة أو التنسيق بين صفوفها".

وهكذا فإن احتمالات التحول الديمقراطي، لدى هنتجتون، تزيد في الدول التي تقع في المستويات المتوسطة، والمتوسطة العليا، من النمو الاقتصادي.

لكن الثراء وحده لا يكفي لتحقيق الديمقراطية، فالدول المنتجة للنفط لم تحقق في معظمها الديمقراطية مما دفع هنتجتون إلى إضافة شرط النمو الاقتصادي ذات القاعدة العريضة وليس مجرد إنتاج النفط، كسمة للنظم المتوقع تحولها للديمقراطية، وارتبط هذا في تحليلاته بإبراز الأهمية الرئيسية التي تمثلها الطبقة الوسطى.

محوران رئيسيان يمثلان أهمية رئيسية في تعزيز التحول الديمقراطي، في تحليل موجات هذا التحول لدى هنتجتون، يمثلان أولوية لدى كبرى في تلبية المتطلبات والشروط الأساسية لقيام ديمقراطية فعالة يمثلها :

1– مستويات أعلى من النمو الاقتصادي ومعدلات التنمية الاقتصادية في المجتمع، بما يوسع من الطبقة الوسطى، ويعزز موقعها وأهميتها في المجتمع.

2– العوامل القيمية أو الثقافية، خصوصا العقيدية منها، وما يسميه هنتجتون "بالتغييرات الدينية"، والتي من شأنها، إذا صاحبت معدلات تنمية اقتصادية أعلى، أن توطد وتعزز المزيد من التحولات في اتجاه الديمقراطية.

فالنمو الاقتصادي في مستوياته الأعلى يؤدي إلى تغييرات بنيوية وقيمية أساسية، حيث من شأنه إشباع الحاجات الأساسية للمواطن، وتحقيق قدر من الأمان الشخصي، والرضا وتوفير المزيد من الموارد التي يمكن توزيعها، مما ييسر عمليات التعايش والتكيف، ويوسع من قاعدة المستفدين من عملية التوزيع، ويرفع من مستوى ونوعية الحياة المعيشية، ويرتبط ذلك مباشرة بجو من الثقة المتبادلة، والتنافس، وارتفاع مستوى الوعي والتعليم، وتزايد عدد المتعلمين والحاصلين على درجات تعليمية أعلى.

يتعلق المحور الثاني – الذي يحتل في الأولوية مرتبة تالية مباشرة بعد النمو الاقتصادي – بالدين ودوره في الحياة السياسية، ويفترض هنتنجتون قيام الدين بدور مساند للعاملين الاقتصادي، من خلال تحليل الحالات الدراسية التي تناولها، عندما يسهم في :

1- تتحول دور العبادة إلى منتديات رئيسية لمعارضة النظام السياسي، ويصبح رجال الدين رموزا لمقاومة الطغيان أو على الأقل يقومون بدور بارز، في مقاومة الشمولية والقمع.

2- أن تحل روح العمل والحماس محل مشاعر السلبية أو الشمولية – وعلى حد تعبير هنتنجتون محل شمولية الكونفوشية وسلبية البوذية.

3- أن تنظم الجماعة الدينية ومؤسساتها وأنشطتها بطريقة ديمقراطية، فالتنظيم الشمولي ذات التدرج الهرمي الجامد للكنيسة الكاثوليكية يضعها في فئة لا تشجع الديمقراطية.

- أن يتضمن النسق القيمي للدين ما أورده هنتنجتون من عناصر:
- علاقة مباشرة بين الفرد وربه وإلغاء دور الكهانة – كما في الكاثوليكية – كوسيط.
- الاهتمام بالأمور الدنيوية وتنظيمها وحل مشاكلها.

- وكذلك تشجيع للثراء الاقتصادي والتوفير أو الادخار ونمو للمشروعات والعمل التجاري وهو ما أشار إليه فيبر تحت عنوان أخلاقيات البروتستانتية.
ويمكن الاتفاق حول الشروط والمتطلبات للديمقراطية في جوهرها كما أوردها هنتنجتون، وجميعها تتوافر في الإسلام، وترد هنا ملاحظتان:

الأولى : أن هناك حاجة بالغة لصياغة فكرية حول هذه المفاهيم في التقاليد الإسلامية، وتقديم رؤية لمتطلبات المجتمعات الإسلامية، والصعوبات التي تواجهها، في طريق البناء والنمو فيها، وما يتضمنه الإسلام من قيم للعدالة والمساواة والحرية تشكل جوهر الديمقراطية وأساسا لقيامها.

الثانية : أن إشارات هنتنجتون تذهب إلى أن (الديمقراطية أمر نادر الحدوث في الدول الإسلامية والبوذية والكونفوشية) هو أمر لا يمكن قبوله بشكل مطلق، وقد حملت تحليلات هنتنجتون ذاتها استثناءات لها دلالاتها، حددها في بعض من الدول الإسلامية مثل تركيا وباكستان حيث شهدت فترات محددة من الديمقراطية.

تذبذب التحول وارتداده

لا يعني أخذ النظام بالتحول الديمقراطي أنه أصبح محصنا ضد عوامل القلق والصراع، حيث يرتبط المجتمع في هذه النظم عادة بمشكلات تتعلق بالاقتصاد والثقافة والتاريخ، وكذلك الفقر ومظاهر لعدم المساواة، وأحيانا مشكلات كالديون والتضخم والضغوط السكانية.
ويذكر هنتجتون أنه بحلول عام 1990 كان ثلث دول الموجة الثالثة قد ارتدت إلى الحكم الشمولي، في موجة مضادة كبرى – كما حدث في الموجتين الأولى والثانية – ويرتبط ذلك بعوامل عديدة، منها الاستقطاب الاجتماعي والسياسي، أو أثر كرات الثلج حيث العدوى نتيجة انهيار نظم ديمقراطية أخرى، أو أزمات اقتصادية، أو ضعف في القيم والمعايير الديمقراطية السائدة، وربما كان ضعف أداء النظام الوليد قد أسهم بدوره، أو الميراث التاريخي والثقافي وآثاره الممتدة.[1]

المطلب الثاني: عناصر أزمة الإطار السياسي الاجتماعي والاقتصادي

1 – عناصر أزمة الإطار السياسي:
الأنظمة العربية جميعها هي أنظمة محافظة بوجه عام، ذلك أنها على رغم النصوص لا تسمح بتغيير قمة النظام ولا هيكلة الأساس استجابة للرأي العام، أو بطريقة دورية على نحو سلمي.
"كذلك، فالغالبية العظمى من البلدان العربية لديها دساتير مكتوبة، تتحدث عن حرية الاعتقاد، وحرية الرأي، والحق في تكوين أحزاب، ومع وجود النصوص فإن الإنسان العربي يعيش تحت وطأة القهر، ولا يطمئن إلى وجود نفسه، فضلا عن حقوقه وحرياته".[2]

---
[1] صامويل، هنتنغتون، **الموجة الثالثة : التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين**، نفس المرجع السابق، ص 85 .
[2] يحيى، الجمل، **أنظمة الحكم في الوطن العربي**، ورقة قدمت إلى: أزمة الديمقراطية في الوطن العربي: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، ط02، بيروت : المركز، 1987، ص 360.

إن الأنظمة العربية تعتبر وجود الدستور دليلا على أنها ديمقراطية، وذلك ليس صحيحا، لأن ما يقرر ديمقراطية الحكم والمجتمع هو ما ينطوي عليه الدستور من مبادئ وقواعد وأحكام، وما يقيمه من المؤسسات، وبعض الدساتير بعيدة عن نظام الحكم الديمقراطي، وحتى إذا كان ذلك سليما، فإن الدستور في بعض الأنظمة ليست له حرمة القانون الأعلى الذي يقيد التشريع بمبادئه وقواعده وأحكامه، ولا يمنع الحاكمين من أن يصدروا من القوانين ما يفرغ الدستور من مضامينه التي هي في صالح الشعب، ومن ذلك حقوقه وحقوق المواطنين السياسية وما ينص عليه من حريات أساسية.[1]

ففي الأنظمة العربية بوجه عام نجد السلطة التنفيذية هي أقوى السلطات، ومن ثم نجد أن الحزب الذي تسانده السلطة ويساندها هو أقوى الأحزاب، وذلك حتى إذا لم يكن له نصيب من التأييد الجماهيري أو الفاعلية على الساحة السياسية.[2]

وهناك بلدان عربية ترفض الأحزاب جملة وتفصيلا. ومع غياب التعدد أو الوجود الحزبي تغيب المعارضة السياسية أو تتشتت، ويزداد تركيز السلطة ليصبح سبيل تغييرها الوحيد هو مسلك بأشكاله.

أ – أزمة الوضع الدستوري في الوطن العربي:

- جميع الدساتير العربية تدعي أنها ديمقراطية، وتتضمن المبادئ والقيم التي تتظاهر بأخذ الديمقراطية شعارا لها، علما بأن "الغالبية الساحقة من هذه الدساتير وضعت بمعرفة حاكم فرد – أو نظام حاكم – بإرادته دون استشارة شعبية حقيقية ".[3]

- السمة العامة لوضعية القوانين في البلدان العربية هي المباعدة بين النصوص الدستورية والواقع العملي.

- في جل الأقطار العربية نجد ضعف القضاء الدستوري في ما يخص دوره في حماية حقوق الإنسان، وهذا الوضع يزيد من مشروعية النداء الذي يطالب للأفراد بحق الشكوى أمام المحاكم الدولية بسبب عدم كفاية الضمانات الداخلية لرعاية حقوق الإنسان العربي وحرياته.[4]

- النظام العربي الرسمي في مجمله لم يصل بعد إلى مفهوم الدولة القانونية، وإلى فلسفة الديمقراطية كأسلوب لسلطة الحكم في قيادة الدولة والمجتمع.

- الدساتير العربية كلها تعلن حق الإنسان في العدالة واللجوء إلى المحاكم الوطنية المختصة لإنصافه مما ينتهك حقوقه الأساسية، ولكن السلطات الحاكمة قد تعمد عند الحاجة إلى إصدار تشريعات مخالفة ومناقضة لهذه النصوص الدستورية، وكل الدساتير العربية تعلن حق كل إنسان في حرية الرأي والتعبير والإعلام، ولا تتورع السلطات عن إصدار تشريعات مخالفة".[5]

---

[1] حسين، جميل، **حقوق الإنسان في الوطن العربي، سلسلة الثقافة القومية**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1986، ص 80.

[2] يحيى، الجمل، **أنظمة الحكم في الوطن العربي**، نفس المرجع السابق، ص360.

[3] محمد، المجذوب، **الديمقراطية في الدساتير العربية الراهنة**، في: الحرية والديمقراطية وعروبة مصر، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1993، ص 81.

[4] حسين، جميل، **في سبيل إنشاء محكمة عربية لحقوق الإنسان العربي**، المستقبل العربي، السنة 5، العدد 50، أبريل 1983، ص 16 – 40.

[5] محمد، المجذوب، **الديمقراطية في الدساتير العربية الراهنة**، نفس المرجع السابق، ص 92.

- تنتشر ظاهرة إعلان الأحكام العرفية في البلدان العربية إلى حد أنه من النادر ألا نجد دولة لم تعلنها حتى وإن لم تكن وفقا للحالات الاستثنائية لإعلانها. والأحكام العرفية في البلدان العربية تعلن للتخلص من الحركات الشعبية والمعارضين للحكم.[1]

ب– وضع الدولة العربية:

- إن الأنظمة أو الحكومات أو الزعماء يظهرون ويختفون، ولكن لا يمكن القول إن الدولة قد تبدلت إلا حين تتغير طبيعة الأنظمة وهياكلها وقواعد عملها.[2]

- الحكم العام في مسار الدولة العربية هو الموقع الذي يشغله رجل قوى مركزي – قائد للفرقة التي يقودها – بأساليب المناورة، وباتخاذ عدة تكتيكات، قادر على التغلغل في عدد من شرائح المركزية والسيطرة حتى مع حدوث تغييرات دورية في الأشخاص بغرض تسهيل انتهاج السبل الجديدة. إن هذه السمة يكمن فيها جانب أكبر من تفسير استقرار الدولة العربية

- هناك سمة أخرى للدولة العربية وتفسر جزئيا مظهرها المستقر، إنها سمة "ممارسة المشاركة المحدودة. فالجماهير تضغط على الزعيم، والزعيم يضرب على وتر مطالبها".[3]

ج – أزمة الأحزاب في البلدان العربية:

الأحزاب بالدول العربية أدوات بيد نخب الدولة أكثر مما هي وسائل تمكن القوى الاجتماعية من التواجد على الساحة السياسية.

وفي العموم فإن الأحزاب العربية لم تحقق إلا قدرا محدودا من إرساء القواعد المؤسسية للمشاركة السياسية، وثمة قضايا من الجمهور تستبعد من المشاركة، وثمة قضايا تستبعد من جدول الأعمال السياسي، كما أن قواعد المشاركة غالبا ما يجري التلاعب في وضعها من قبل النخبة التي تظل بمنأى من المحاسبة .[4]

د – الاغتراب السياسي وسلبية المواطن العربي:

إن المقصود بهذا المفهوم هو شعور المرء بعدم الرضا أو عدم الارتياح للقيادة السياسية والرغبة في تجنبها، والابتعاد عنها أو عدم الاهتمام بالتوجهات السياسية الحكومية والنظام السياسي برمته.

وعندما يشيع هذا الشعور بين الناس في أي مجتمع، فإذن الاستجابة السلوكية في هذه الحالة تكون في صورتين: **الأولى** هي التبلد السياسي أو العنف.

أما الصورة الثانية للاستجابة السلوكية الناجمة عن الشعور بالاغتراب السياسي فهي العنف، وبخاصة بين أبناء الطبقات الدنيا في المجتمع، ويزداد هذا العنف مع ازدياد شعور أبناء هذه الطبقات بالإحباط المستمر في حياتهم اليومية.[5]

2 – أزمة الإطار الاقتصادي والاجتماعي:

---

[1] محمد، المجذوب، **الديمقراطية في الدساتير العربية الراهنة**، نفس المرجع السابق، ص 94.

[2] John Waterbury, The Political Economy Of The Two **: The Egypt Of Nasser And Sadat** Regimes (Princeton, Nj : Princeton University Press, 1983) P. 56

[3] وليام، زارتمان، مقدمة في: **الأمة والدولة والاندماج في الوطن العربي**، تحرير غسان سلامة وآخرون، 2ج بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1989، ج 2، ص 525.

[4] Raymond A. Hinnebusch (Jr), **Egyptian Politics Under Sadat** : The Post – Populist Development Of An Authoritarian _ Modernizing State (Cambridge, Eng. : Cambridg University Pss, 1985) p.68

[5] بيير، فيو، **العنف والوضع الإنساني**، في: المجتمع والعنف، ترجمة إلياس زحلاوي (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1985)، ص 129.

إن الحياة السياسية العربية يمكن فهمها – من خلال تحليل سلسلة المواجهات والصراعات بين القوى المتضادة والتي تعاقبت تاريخيا على الواقع العربي: الكفاح ضد قوى الاستعمار، قوى الوحدة ضد قوى التجزئة، قوى التغيير ضد قوى الثبات، قوى اليسار ضد قوى اليمين. وهذه الصراعات في تعاقبها أو تداخلها ليست منفصلة بعضها عن بعض، بل هي متصلة اتصلا عضويا. فالأفكار والمعتقدات والاتجاهات السياسية تنبثق عن إيديولوجيات لا تنفصل عن مواقع الأفراد والجماعات في البنى الاقتصادية والاجتماعية. ومحصلة ذلك أن منظورات التنمية التي تعدد وتختلف حسب درجة التغيير ومجاله وعمقه (تطوري أو إصلاحي أو ثوري) تتقابل وتتوازي مع الإيديولوجيات المتصارعة (اليمين والوسط واليسار). وهذا التقسيم يتوازى بدوره مع التمايزات الطبقية (عليا - وسطى - دنيا)، ولذلك نرى أن الطبقات العليا والفئات المتميزة من البرجوازية التقليدية الكبرى والجماعات المسيطرة تميل إلى اعتناق إيديولوجية يمينية وتفضيل المنظور التطوري للتنمية. من ناحية أخرى، نجد أن الطبقات الوسطى (البرجوازية) تميل إلى اعتناق إيديولوجية ليبرالية غربية أو اشتراكية عربية وتفضيل المنظور الإصلاحي انسجاما مع مصالحها وتطلعاتها. وعلى العكس من ذلك، فالطبقات الدنيا الكادحة، والجماعات الفقيرة والمحرومة (عمال، وفلاحون وفئات أخرى) تميل إلى اعتناق الأفكار الثورية وإيديولوجيات اليسار، وذلك بسبب إخفاقها في تغيير أوضاعها، وتحقيق طموحاتها.

هذه الخلافات تبلورت وتشكلت في الواقع العربي منذ بدء تدهور الإمبراطورية العثمانية، والغزو الأوروبي للوطن العربي، فنجد الإيديولوجيات الثلاث المتصارعة: اليمين التطوري تقوده الطبقة البرجوازية التقليدية الكبرى، والوسط الإصلاحي تقوده الطبقة البرجوازية الوطنية الصغرى، واليسار الثوري الذي يستند إلى قاعدة من الطبقات والجماعات الكادحة. وقد اختلفت هذه الطبقات والجماعات المرتبة ترتيبا هرميا في مفهومها للنهضة والتحول والتغيير والتنمية، كل حسب الطرح الذي يتناسب مع مواقفها وإيديولوجيتها.[1]

أ– التكوينات الطبقية في المجتمع العربي:

عند دراسة تاريخ تبلور الهيكل الطبقي العام في الوطن العربي يلاحظ أن من أهم ركائز هذه العملية تغلغل النفوذ الغربي في المنطقة العربية، ودمج الوطن العربي تدريجيا في النظام الرأسمالي العالمي. وكان أحد تداعيات ذلك، بالطبع، هو تغلغل العلاقات الرأسمالية الحديثة في المنطقة والتي شكلت أحد العوامل الرئيسية في مسار التشكيل الطبقي في المجتمع العربي. ولكن، لأن هذا التغلغل لم يكن شاملا، ولأنه لم يقترن بتغييرات جذرية في القاعدة المعرفية والعلمية والتقنية في الوطن العربي، فإنه لم يؤد إلى تنوع القاعدة الاقتصادية الإنتاجية لأقطار هذا الوطن واتساعها بالشكل الذي كان حريا بتحويل بلدانه إلى مجتمعات صناعية حديثة.[2]

وبدلا من ذلك، كان اندماج هذه الأقطار في النظام العالمي وتغلغل العلاقات الرأسمالية بالقدر الذي جعلها مصدرة للمواد الخام ومستهلكة للسلع المصنعة فقط، أي أن دورها في

---

[1] حليم، بركات، **المجتمع العربي المعاصر: بحث استطلاعي اجتماعي**، ط 04، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1991، ص276.

[2] سعد الدين، إبراهيم وآخرون، **مستقبل المجتمع والدولة في الوطن العربي**، عمان(الأردن): منتدى الفكر العربي، ط02، 1988، ص268.

نظام تقسيم العمل الدولي انطوى على جعلها مجرد اقتصاديات تابعة، تحدد مراكز الهيمنة الاقتصادية الدولية شروط التعامل معها، شراء وبيعا واستغلالا.

"إن نشوء الدولة، وترتيب السلطة، يرتبطان بالتناقضات الاجتماعية، فيكون الصراع السياسي مظهرا من مظاهر الصراع الطبقي. فالحاكم يكون ممثلا لطبقته، والدولة تمثل الطبقة الحاكمة (أي الجماعات النافذة التي تصنع القرار السياسي بحكم مواقعها في البنى الاقتصادية الاجتماعية)، وتدعي الجماعة الحاكمة في الوقت نفسه أنها تخدم المصلحة القومية.الملاحظ كذلك أن الدولة لا تخدم الطبقات بالتساوي، بل تكفل مصالح طبقة أو جماعة معينة تخدمها. ومن أهم العوامل التي سادت على سلطوية الطبقة الحاكمة تحالفها مع القوى الخارجية التي تمدها بالحماية والمساعدة وتمدها بالأجهزة الأمنية، إضافة إلى اعتماد سلطة الدولة على وسائل الإعلام وتوجيه أجهزة التربية والثقافة في الاتجاهات المنشودة".[1]

ب– أزمة البنية الاقتصادية في الوطن العربي:

النظام الاقتصادي العربي السائد ليس إقطاعيا ولا رأسماليا ولا اشتراكيا، إنه النظام المتعدد الانتقالي الذي يجمع بين القطاع العام والقطاع الخاص، والرأسمال العام والخاص.[2]

وعلى الرغم من تنوع اقتصاديات الوطن واعتماده على عدة نماذج من "السلع الأولية للتصدير" أو "إحلال الواردات" أو "الباب المفتوح" فإن أيا من هذه النماذج لم ينتشل الوطن العربي من مشاكل التخلف والتبعية.

ج– التنمية العربية الرسمية جوانب قصورها ودلالاتها:

إن من أهم ظواهر قصور التنمية العربية نذكر ما يلي: [3]

- ارتفاع معدلي الإعالة والبطالة في المنطقة العربية نتيجة ارتفاع معدلات الزيادة السكانية .
- الارتفاع الكبير في نسبة الأمية بين الكبار بالرغم من احتلال البلدان العربية المرتبة الأولى بين الدول النامية من حيث نسبة الإنفاق العام على التعليم.
- تدني الإنفاق العربي في مجال الرعاية الصحية .
- الخلل الخطير في الميزان الغذائي بين الإنتاج والاستهلاك، مما يشكل انكشافا خطيرا للأمن الغذائي العربي، فقد بلغ حجم الاستيراد الغذائي 13بالمئة من مجموع المستوردات الغذائية في التجارة العالمية، في حين تشكل البلدان العربية فقط 4بالمئة من مجموع سكان العالم.
- جمود أداء الصناعة التحويلية كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي العربي خلال السنوات 1970 – 1990. وقد بلغت نسبة القيمة المضافة في الصناعة التحويلية العربية 10.1بالمئة فحسب في عام 1991. هذا بالإضافة إلى الارتفاع المتواضع في نسبة العاملين في الصناعة في الفترة (1965 - 1991) والبالغة فقط 7.13بالمئة، مما يعني هبوطا في إنتاجية العامل إزاء جمود نسبة مساهمة الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي

---

[1] حليم، بركات، **المجتمع العربي المعاصر: بحث استطلاعي اجتماعي**، نفس المرجع السابق، ص 166.

[2] حليم،بركات، **المجتمع العربي المعاصر: بحث استطلاعي اجتماعي**، نفس المرجع السابق، ص 133.

[3] جامعة الدول العربية، **الأمانة العامة وآخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد**، القاهرة : الأمانة العامة، 1994.

- استمرار الحجم المرتفع (المطلق والنسبي) للإنفاق العسكري العربي والبالغ 4.9بالمئة من الناتج المحلي العربي في عام 1960، والذي لم يهبط دون 5بالمئة للسنوات (1974 – 1993)
- ارتفاع المديونية العربية الخارجية والبالغ حجمها التراكمي في نهاية عام 1994 ما قيمته 152.9مليار دولار، كما بلغت قيمة خدمة الديون لعدد من البلدان العربية نحو 16.2مليار دولار في عام 1994
- إن نصيب الفرد العربي من الناتج القومي الإجمالي يضع البلدان العربية في المرتبة الثالثة بالمقارنة مع الدول النامية الأخرى بعد شرق آسيا باستثناء الصين وأمريكا اللاتنية والكاريبي، أما نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي فهو مؤشر مضلل للإنجاز التنموي، حيث لا يكشف عن نمط توزيع الدخل، بالإضافة إلى حقيقة استنزاف قطاع النفط لثروة ناضبة غير متجددة. ولم يتخط معدل نمو مجموع الاقتصاديات العربية جميعها خلال الثمانينيات 1.7 بالمقارنة مع 4.7بالمئة بالنسبة للبلدان النامية مجتمعة، كما أن معدل الاستثمار العربي الإجمالي المرتفع خلال السبعينيات والثمانينيات (27بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي) لم يحقق النمو المرجو (5بالمئة سنويا).

المطلب الثالث: آليات التحول إلى أوضاع ديمقراطية في الدول العربية

1- قضية الإصلاح السياسي بالوطن العربي :

إن الأنماط والقيم القديمة لا تختفي كليا ونهائيا إبان عملية التحديث، كذلك فإن من هده الأنماط والقيم ما يمكن أن يساهم، أو يخدم، في تسريع هذه العملية أو دفعها[1]. المشكلة الرئيسية في الدول التي تباشر عملية التحديث السياسي هي تخلف المؤسسات السياسية بالنسبة للتغيرات الاجتماعية والاقتصادية، مما يؤدي إلى تزايد مساحة الفجوة بين التوقعات وفرص تحقيقها، نظراً لعجز المؤسسات السياسية عن تلبية مطالب الفئات الجديدة وطموحاتها، ومن ثم تفقد هذه المؤسسات شرعيتها. "وكما حدد هنتنجتون، فهناك فعلا علاقة بين المشاركة السياسية من ناحية، والمؤسسة السياسية من ناحية أخرى، وهو يرى أن استقرار النظم السياسية من عدمه يتحدد من خلال طبيعة العلاقة بين هذين المتغيرين. المشاركة السياسية هي نتاج العمليات الاجتماعية والاقتصادية المرتبطة بالتحديث، وتأثير التحديث على الاستقرار السياسي ينعكس من خلال التفاعل بين التعبئة الاجتماعية والتنمية الاقتصادية، وبين الإحباط الاجتماعي وفرص الحركة السياسية، وبين المشاركة السياسية والمؤسسة السياسية".[2]

ومعنى ذلك أنه إذا لم يصاحب عملية التحديث والتعبئة الاجتماعية إجراء تغيير وتطوير في المؤسسات السياسية بصورة تستوعب هذه الفئات الجديدة، فإن النتيجة قد تتجه إلى زيادة مؤشرات الصراع والعنف بوجه عام، وما يسميه هينتجتون بالانهيار السياسي خصوصا خلال المراحل الحادة من عملية التحديث السياسي. وبذلك يكون

---

[1] David E.Apter, « **The Role Of Traditionalism In The Political Modernization Of Ghana And Uganda, »** World Politics, Vol.13,No.1 (October 1960), Pp. 50-62.

[2] Huntington, **« The Change To Change: Modernization, Devlopment, And Politics, »** Pp.45-55.

المطلوب بصورة محددة هو : تطوير وبناء مؤسسات سياسية قوية ومركبة ومستقلة ومن جهة أخرى التوسع في المشاركة السياسية.
إذاً التحديث السياسي، ينطوي على جوانب عدة في مقدمتها ما نسميه عقلنة السلطة بمعنى إحلال سلطة سياسية علمانية قومية موحدة محل السلطات التقليدية (دينية أو عائلية أو إثنية). ومن جانب عقلنة السلطة السياسية أيضاً أنه يتم التقييم على أساس معايير الكفاءة في المجالات الحكومية والسياسية، وكذلك أن يكون الوصول إلى المناصب والقوة السياسية استناداً إلى الكفاءة وليس عن طريق الوراثة أو أية أنماط تقليدية أخرى.
المعروف أن عقلنة السلطة ترتبط بالتغيير في الحالة النفسية لأفراد المجتمع. فإلى جانب ارتباطهم بالمؤسسات السياسية، هناك ضرورة لشعور الأفراد بأن الحكومة جزء من التكوين المجتمعي العام وليست خاضعة لقوى أخرى، أو مجرد انعكاس لقوة غيبية.
على أن عقلنة السلطة وتمايز الوظائف والبنى السياسية وتخصصها، وبروز وظائف جديدة ومتنوعة، وتطوير بنى متخصصة لأداء هذه الوظائف، واتساع درجة المشاركة السياسية، كلها أمور لا تفترض التغيير والنمو في المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية بصورة آلية، إذ إن التغيير الاقتصادي والاجتماعي قد يحدث حتى في غياب التغير السياسي، إلا أنه في هذه الحال سيكون الثمن على حساب الاستقرار السياسي، ولذلك، ودرءاً لهذه المخاطر، فإنه يتعين أن يقوم النظام السياسي بجهد واع ومنظم وهادف لإنشاء متغيرات التحديث السياسي ودفعها، أي من خلال تطوير النظام السياسي وتنميته.
إن المطلوب إزاء واقعنا العربي هو الإيمان بأن التعددية إثراء للمجتمع، ومادة لتقويه في حال التعامل معها بروح الحرية والمسؤولية. ومن الإنصاف أن نقرر هنا أن الوعي العربي بتركيب مجتمعاتنا العربية، حاليا، قد أصبح أكثر نضجا، فالمشكلة تبقى منحصرة في ضرورة إيجاد الصيغ السياسية والخلاقة لترجمة هذا التنوع الإرثي والمكتسب إلى التعددية السياسية.
وعن نموذج الدولة المقترح فإنه يقوم على أساس تشكل الدولة الديمقراطية – الليبرالية المحايدة. والقاعدة العامة لهذا النموذج هي : توسيع المساحة المحمية للأفراد والجماعات بالحريات والحقوق المتساوية وتحصينها، وإبراز أهمية المجتمع المدني ودوره الرئيسي. و**الحيادية** المقصودة هنا تعني أمرين : **الأول** يتمثل في حيادية الدولة أو نظام الحكم تجاه الأهداف النهائية والمثل العليا والتصورات المتنافسة بشأن الحياة الخيرة أو الفاضلة أو بشأن ما يعطي معنى للحياة. أما **الثاني** يتمثل في ضمان التوزيع العادل والمنصف للمنافع والأعباء الاقتصادية والاجتماعية بما لا يتنافى مع ضرورة اقتصاد السوق، وإن كان يعد له أو يكمله بخطط وبرامج لإعادة توزيع الثروة.
إن الهدف من اختيار نموذج الدولة الديمقراطية الليبرالية المحايدة هو تأمين شبكة واسعة من الحريات والحقوق المتساوية للمواطنين وتثبيتها دستورياً.

2 – المجتمع المدني كآلية للتحول الديمقراطي في الوطن العربي:

على الرغم من وجود قواسم وسمات مشتركة بين أغلب البلدان العربية سياسيا واقتصاديا واجتماعيا، وبما يسمح بالحديث عن مجتمع عربي واحد، إلا أن هناك تباينات واضحة بين البلدان العربية، وذلك من حيث درجة التطور السياسي والاقتصادي

والثقافي، ودرجة التجانس القومي والانصهار الاجتماعي وتبلور الطبقات ومدى انتشار التيارات السياسية والفكرية أيضا.

ومن الجوانب الأخرى التي يجب أخذها في الاعتبار عند الحديث عن المجتمع المدني العربي هو تعايش رموز المجتمع المدني التقليدي ومكوناته مع مكونات المجتمع الحديث ورموزه، إضافة إلى المظاهر والعلاقات الناتجة من الاعتبارات الدينية، والتي يلعب بعضها دورا مهما في الحياة السياسية.[1] ومن سماته نذكر:

- وجود مساحة كبيرة من النشاط الاقتصادي في أغلبية الأقطار العربية تسيطر عليها الدولة.

- وجود تباين كبير في طبيعة البنى الطبقية، فبينما يتسع حجم الطبقة المتوسطة والطبقة العاملة، وهما عماد المجتمع المدني في بعض الأقطار، يضيق حجمها في بلدان أخرى، وتتسع بالمقابل نسبة الفلاحين، وسكان الريف إلى إجمالي السكان.

- تتباين البلدان العربية في ما يتعلق بدرجة قبولها لوجود مؤسسات وتنظيمات النقابات والأحزاب والاتحادات والجمعيات التي تدخل في نطاق المجتمع المدني، بينما تقترب عدة بلدان من تطبيق تعددية سياسية بدرجة معقولة كما في مصر ولبنان والجزائر وتونس والمغرب والأردن، ثم اليمن.

ومن ناحية أخرى، هناك دول عربية تجعل هذه التنظيمات تحت سيطرة الدولة كما في سوريا والعراق وليبيا، وهناك دول تفرض قيودا مشددة على المجتمع المدني كما في السودان والكويت. وهناك أخيرا دول عربية تحظر وجود هذه التنظيمات كما في بلدان مجلس التعاون الخليجي.

على أن السمة الأكثر وضوحا في النظم السياسية العربية كلها أنها جميعا لا تقبل وجود أي حدود على سلطة الدولة، فبعضها يملك دساتير، وبعضها الآخر لا يقبل بالدساتير، ومع ذلك يشترك الجميع في جعل سلطة الدولة هي الأعلى حتى ولو اقتضى الأمر اتخاذ قوانين استثنائية تمس في غالبية الأحيان حقوق الإنسان وحرياته العامة.[2]

- المجتمع المدني العربي أسس التفعيل

في البداية لا بد من الإقرار بالعلاقة العضوية الثابتة بين المشروع الديمقراطي والمجتمع المدني، حيث لا يتحقق أي منهما في غياب الآخر. لابد أيضا من الاعتراف مسبقا بأنه لا يمكن الحديث عن مجتمع مدني حقيقي في إطار دولة ضعيفة وهشة وتسلطية وتابعة وناقصة أو فاقدة للشرعية، وبالتالي فإن عملية بناء المجتمع المدني وتفعيله تتضمن في الوقت نفسه عملية إعادة بناء للدولة بحيث تصبح دولة ومؤسسات وقوانين تلتحم بمجتمعها المدني وتتفاعل معها تعبيرا عنه وانبثاقا منه.وعن أطر تفعيل المجتمع المدني العربي نذكر :

أ– الإطار القانوني

من هنا يمكن تقديم الإطار القانوني العام للدولة، والذي يسمح بتفعيل المجتمع المدني وإعطائه الضمانات اللازمة لحركته ونشاطاته. ويتحدد هذا الإطار كما يلي :

---

[1] محمود، عبد الفضيل، **التشكيلات الاجتماعية والتكوينات الطبقية في الوطن العربي : دراسة تحليلية لأهم التطورات والاتجاهات خلال الفترة 1945 – 1985**، لبنان (بيروت): مركز دراسات الوحدة العربية، ص 45.

[2] المنظمة العربية لحقوق الإنسان، حقوق الإنسان في الوطن العربي، **تقرير المنظمة العربية لحقوق الإنسان عن حالة حقوق الإنسان في الوطن العربي**، القاهرة : المنظمة، 1990.

- وجود دستور مستفتي عليه شعبيا، يقر التعددية الحزبية، وحرية تكوين الهيئات والمنظمات السياسية والنقابية والاجتماعية والثقافية، ويحمي الديمقراطية والحريات وحقوق الإنسان.
- أن يضمن نظام الحكم الدستوري الفصل بين السلطات.
- أن توجد وتحترم القواعد القانونية التي تنظم وتحكم تكوين مؤسسات المجتمع المدني (طبقا للقواعد الدستورية).
- احترام النظام القضائي واستقلاله لحماية الشرعية الدستورية والحريات الديمقراطية.

ب– الإطار السياسي:

إن الإطار السياسي الذي يسمح بتطوير المجتمع المدني وتفعيله هو الإطار الذي يوفر لهذه القوى الاجتماعية حرية التعبير عن مصالحها وآرائها بطريقة سلمية ومنظمة،[1] وبعبارة أخرى، هو الإطار الذي تسمح به صيغة الحكم الديمقراطي القائم على أساس: التعدد السياسي والفكري - حرية إقامة التنظيمات والمؤسسات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية - الرقابة السياسية - احترام مبدأ تداول السلطة - ضمانات الحريات وحقوق الإنسان.

إن الموضوعية الرئيسية التي تمثل الهدف الأساسي هي "الديمقراطية"، وإذا سلمنا بأن الديمقراطية كهدف متروكة لنضج الفعل الاجتماعي (في صورته الايجابية - السلمية) فإن ذلك يعني أساسا نضج المجتمع المدني الذي يقوم بمثابة الأرضية التي ترتكز وتعتمد عليها الصيغة الديمقراطية بقيمها ومؤسساتها وعلاقاتها.[2]

ج– الإطار الاقتصادي:

ويقصد بذلك تحقق درجة معقولة من التطور الاقتصادي والاجتماعي، وبشرط أن يرتكز النظام الاقتصادي على إعطاء دور أكبر للقطاع الخاص والمبادرات التي يقوم بها المواطنون فرادى أو في ظل جمعيات تعاونية مستقلة عن الدولة، أي يسمح للأفراد بإشباع جزء من احتياجاتهم الأساسية بعيدا عن تدخل الدولة.وفي هذه الحالة يقتصر دور الدولة في المجال الاقتصادي على وضع القواعد التنظيمية للأنشطة الخاصة، والقيام ببعض المشروعات والصياغات وإدارة المرافق التي قد يعجز القطاع الخاص عن القيام بها.[3]

د- الإطار الثقافي والإيديولوجي:

من أهم أسس تطوير المجتمع المدني في الوطن العربي وبعث النهضة والفعالية في نشاطاته نشر قيم المشاركة والولاء والانتماء في المجتمع، وفي هذا الإطار تبرز أهمية الدور الذي تؤديه مؤسسات التربية والإعلام وغيرها من المؤسسات الثقافية في المجتمع.[4]

---

[1] سعيد زيداني، **إطلالة عل الديمقراطية الليبرالية**، المستقبل العربي، السنة 13، العدد 135 (ماي 1990)، ص 4 – 21.

[2] **, The State, And : Capitalism Powers Of Theory** Robert R.Alford And Roger Friedland, **Democracy** (Cambridge Universitty Press, 1985).

[3] حسنين، توفيق إبراهيم، **بناء المجتمع المدني : المؤشرات الكمية والكيفية**، ورقة قدمت إلى : المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية : بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية ، ص 698.

[4] An Analytic Study **: Revisited , The Civic Culture**Gabriel A.Almond And Sidney Verba, Eds (Boston, Ma : Little, Brown, 1980).

إن نشر ثقافة المشاركة والانتماء تمثل في واقع الأمر أهم ركائز المساهمة في بناء الديمقراطية، ليس فقط في المجالات العامة، بل أيضا داخل الأسرة، والمدرسة والنقابة والحزب...الخ.

3 – النظام القانوني للدولة وحماية حقوق الإنسان:

الحرية في أي صورة من صورها ليست إلا حقا في مواجهة سلطة من السلطات لذلك لا قيام للحرية إلا في نظام سياسي واجتماعي حر.[1] فجوهر الحرية المقصودة في هذا القول هو ألا تكون سلطة الحكم موكلة لإرادة شخص، وإنما إرادة مجموع الشعب داخل إطار من التنظيم القانوني والسياسي، وبشرط أن يضمن حق كل مواطن في المشاركة في تكوين الإرادة العامة التي تضطلع بتسيير شؤون الجماعة وفقا للقواعد والضوابط المتفق عليها سلفاً.

في سياق هذا المفهوم للحرية فإن ممارسة الإنسان لحقوقه وحرياته في مجتمع ما، لا تحقق بمجرد النص عليها في دستور الدولة وقوانينها. ولا تتحقق بمصادقة الدولة على المواثيق والاتفاقيات الدولية المعنية بهذه الحقوق والحريات. إن ممارسة الحقوق والحريات لا نجدها إلا في مجتمع حر يتمتع بنظام حر، [2] أي نظام حكم ديمقراطي. والسمة الرئيسية التي تميز هذا النظام هي خضوع سلطة الحكم للقانون من خلال الضمانات التي تكفل الحقوق والحريات العامة، والتي في جوهرها عبارة عن مبادئ قانونية ذات طبيعة سياسية تضمن إذعان السلطة لمطالب الحرية. ويمكن إجمال هذه المبادئ في :

- سيادة القانون وتعني خضوع سلطة الحكم للقانون وفقاً للدستور الذي يضع قواعد الحكم الأساسية، ويقرر الحقوق والحريات الخاصة بالأفراد والجماعات. وبهذه يتحقق للأفراد المركز القانوني في مواجهة سلطة الحكم.[3]
- الفصل بين السلطتين المدنية والعسكرية، وهو من أصول الحكم الديموقراطي ومبادئه. ومن أهم نتائج هذا الفصل عدم تدخل السلطة العسكرية في الشؤون السياسية، ومنع محاكمة المدنيين أمام محاكم عسكرية، وعدم ممارسة العسكريين للسلطات القضائية.
- الفصل بين السلطات الثلاث، وذلك لمنع قيام حكم مستبد بتركيز السلطة في يد واحدة أو جهة واحدة، وبحيث يتوفر نوع من الرقابة والإشراف من سلطة على أخرى مع ضمان الحريات والحقوق في المجتمع.
- استقلال السلطة القضائية إذ إن قيام القضاة بأداء وظائفهم بحرية واستقلال يعد من أكبر الضمانات لحماية الحقوق والحريات العامة والخاصة، وهذا يتطلب أن يتساوى أمام قدس القضاء أصغر شخص في الدولة بأكبر رأس فيها وأن تظلل الجميع سماء العدالة. إن هذا يعني إمكانية أن يقاضي الفرد أي سلطة عامة إذ لزم الأمر، وأن يتوفر في إطار ذلك القضاء الحر العادل.
- محكمة دستورية عليا يكون من اختصاصها الحكم بإلغاء القانون إذا ثبت عدم دستوريته أو انطواؤه على انحراف في استعمال السلطة التشريعية.

---

[1] محمد، عصفور، **ضمانات الحرية، المحاماة (نقابة المحامين المصريين)**، السنة 84، العدد 3 (مارس 1968)، ص 21.

[2] حسين، جميل، **حقوق الإنسان في الوطن العربي: المعوقات والممارسة**، ورقة قدمت إلى : أزمة الديمقراطية في الوطن العربي: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، بيروت : المركز، 1987، ص 530.

[3] حسين، جميل، **حقوق الإنسان في الوطن العربي: المعوقات والممارسة**، نفس المرجع السابق، ص 532.

- الرقابة القضائية على تصرفات الإدارة وقراراتها وذلك في إطار السلطات القضائية والتي تشمل مراقبة تصرفات الإدارة وقراراتها للتصرف حين تثبت الإساءة في استعمال السلطة، فتتولى السلطة القضائية رد الأمور إلى نصابها، وتصحيح الانحراف، والحكم بتعويض المتضررين.

المطلب الرابع: التحولات السياسية الراهنة بالدول العربية دلالاتها وتداعيتها

لا ريب أن ما شهدته بعض البلدان العربية من تحول دراماتيكي وسريع في نظامها السياسي سواء على مستوى الزعامات السياسية الأولى، أو في بعض هياكلها الإدارية والسياسية وخياراتها الداخلية والخارجية، وما تعيشه بلدان عربية أخرى من إرهاصات تتجه بشكل حثيث نحو التغيير والانتقال إلى طور سياسي آخر، يختلف في حدوده الدنيا جزئيا عن الواقع السياسي القائم...فما تشهده هذه البلدان من تحولات لم تكن في الحسبان، ولم تكن متوقعة لدى معظم المحللين والمهتمين بمصائر العالم العربي..

وإن هذه التحولات والتطورات المتسارعة تثير الكثير من الأسئلة حول طبيعة ما يجري في العالم العربي، ولماذا عبر الشارع العربي عن نفسه بهذه الكيفية، وكيف ستتعامل الأنظمة السياسية مع طموحات شعوبها وحراكها نحو التغيير...؟ إنها أسئلة محورية تتعلق بما يجري في العالم العربي من تحول وتغيير..وحتى لا نقع في عملية الاجتزاء والاختزال من المهم هنا التفريق بن الموقف من هذه الأحداث والتطورات وبين تفسيرها...فإننا كشعوب عربية من المحيط إلى الخليج، تفاعلنا بأشكال ومستويات متفاوتة، مع ما يجري في العالم العربي من تغير وتحول في السياسات والخيارات، وإن هذه التطورات أزالت الركام التاريخي عن عقل ونفس الإنسان العربي الذي ألف اليأس والسكون وأنه ليس بمقدور أحد تغيير ما هو قائم..فجاءت هذه الأحداث والتطورات، وأزالت كل هذا الركام والرين، وأوضحت بشكل صريح أن الشعوب العربية قد تمرض إلا أنها لا تموت وأن القوة الاجتماعية الجديدة الصاعدة هي التي حركت المياه الراكدة، وأنها هي التي زحزحت ما هو قائم بإرادتها السلمية وصبرها على المكاره والشدائد.

العالم العربي بعد زمن طويل من السكون والخمول يتحرك ويتغير، ويعيد صوغ المعادلات المحلية والإقليمية على أسس جديدة...إن هذه الأحداث والتطورات مهما كانت نتائجها النهائية، فإنها أدخلت العالم العربي بأسره مرحلة جديدة وستكون مختلفة عن الحقبة الماضية.

فالإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، التي تنشدها الشعوب العربية، تحولت عناوينها وأولوياتها لدى الشعوب التي تحركت ونالت ما تريده من عملية التغيير إلى حقائق قائمة وبدأت عجلة التنفيذ بالحركة مهما كانت الصعوبات والعقبات..فالشعب التونسي بحركته السلمية المذهلة، نقل مطالبه في الديمقراطية والإصلاح السياسي والاجتماعي والاقتصادي إلى حيز التنفيذ، وبدأت قوى المجتمع المختلفة تتلمس السبل المناسبة لعملية التحول نحو الديمقراطية.

كما أن الشعب المصري الذي برزت فيه قوى اجتماعية وسياسية جديدة، بدأت تتضح معالم حياته السياسية الجديدة، حيث الحريات الإعلامية والسياسية والتجديد البنيوي في أسس النظام السياسي المصري، وانخراط متعاظم لكل القوى السياسية والاجتماعية في الحياة العامة...ويبدو من طبيعة الأحداث والتطورات التي تجري في بلدان عربية

أخرى، أن ربيع العرب ما زال قائما، وأن إرادة العرب المتجهة صوب التغيير ما زالت قائمة وحيوية وستصل إلى أهدافها في بلدان عربية جديدة.

تُظهر الوقائع الراهنة في البلدان العربية، أن لكل بلد عربي ظروفه وخصوصياته وأولوياته، ولكن تظهر هذه الوقائع والتطورات، أن طبيعة المشاكل الجوهرية التي تواجه الشعوب العربية واحدة أو متشابهة...فكل هذه الشعوب تنشد الإصلاح والتغيير، وإنها بنسب متفاوتة تعاني التغييب عن الحياة العامة وصنع المصير...لذلك نجد أن الشعارات والأهداف التي حملتها الشعوب العربية، وهي تجوب الشوارع وتعتصم في الميادين واحدة أو متطابقة إلى حد بعيد.

وإن الشعوب العربية تستحق واقعا سياسيا واقتصاديا أحسن وأفضل مما تعيشه..وإن مقولة الشعوب العربية ليست مؤهلة للانتقال نحو الإصلاح والديمقراطية سقطت، لأن هذه الشعوب عبرت عن نفسها بطريقة سلمية – حضارية، وأبانت بأجيالها المختلفة عن شوقها التاريخي إلى الحرية والعدالة.

صحيح أن هناك قوى وأطرافا عربية، تعمل بوسائل مختلفة لإدامة الشتاء العربي، ولكن وعي الشباب وإصراره بوسائل سلمية – حضارية على الإصلاح والتغيير هو الذي أفشل وما زال تلك المحاولات التي تعمل على تأبيد العالم العربي وإبقائه في مرحلة السكون والخمول..

وهذا لا يعني بطبيعة الحال أن طريق التغيير والإصلاح في العالم العربي معبد، وإنما تعمل القوى المضادة لإدخال المجتمعات العربية في أتون الطائفية والمذهبية والعصبيات المناطقية والجهوية، لكي تعرقل حركة الإصلاح والتغيير..فالقوى الدافعة على التغيير تعمل على تجاوز هذه الحفر والعقبات، والقوى المضادة تعمل على إدخال حراك الشارع العربي في نفق هذه العناوين، وهي عناوين تعرقل الإصلاح والتغيير، وتجعل المجتمعات العربية بين خيارين مرين : إما استمرار الكبت والاستبداد والفساد، وإما الحروب الأهلية، التي تبرز فيها كل التناقضات الأفقية والعمودية في المجتمعات العربية، فينشغل الجميع بالجميع، وتتحول حركة الإصلاح والتغيير من حركة سلمية تستهدف إصلاح الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية العامة، إلى حركة تتصارع بعضها مع بعض لاعتبارات طائفية أو مذهبية أو قبلية أو جهوية.

إن واقع العرب الراهن هو أسوأ واقع، والانهيار في حياتهم يهدد وجودهم نفسه. واتهام الخارج وحده وتبرئة الذات والتعامل معها بنرجسية واستعلاء يزيدان تدهورنا وضعفنا وضياعنا.

فبعد عقود طويلة، رفعت خلالها النخب السياسية السائدة في الوطن العربي، الكثير من الشعارات واليافطات الكبرى، وصلنا فيها إلى نتائج مخزية وإخفاقات وخيمة. فكل الشعارات واليافطات الكبرى، أصبحت الوقائع المضادة هي الواقع الشاخص والقائم. فبدل الحرية ازدادت الديكتاتورية وأشكال الاستبداد في الفضاء العربي. وبدل الوحدة بكل مستوياتها ازددنا تشظيا وتجزئة. وبدل العدالة تضخمت مستويات الظلم وغياب المساواة في المجتمعات العربية.

ولعل الدرس الهام الذي يستفاد من هذه التجارب السياسية الطويلة، هو أن الاستبداد السياسي وغياب الحريات العامة والانتهاك المتواصل لحقوق الإنسان، لا تقود كل هذه الوقائع إلا إلى الخراب والفساد والفشل.

والنخب السياسية السائدة فشلت فشلا ذريعا في إدارتها لشؤون أوطانها، بفعل الاستبداد ومتولياته. فلا يمكن للظلم السياسي أن يقود إلى صيانة الحقوق. فالاستبداد السياسي بكل صوره وأشكاله، هو المسئول الأول عما يعانيه الواقع العربي اليوم من مشاكل وأزمات.

فالعرب اليوم هم ضحية تاريخية لأنظمة سياسية مستبدة، عملت كل شيء من أجل استمرار سلطانها المطلق. فضحت بالنسيج الاجتماعي العربي، وضخمت التناقضات الداخلية الأفقية والعمودية، من أجل استمرار هيمنتها المطلقة. خضعت بشكل مذل لأعداء الأمة في الخارج، وأصبحت ذيلا تابعا لمحاور خارجية من أجل أن تستمد من هذه المحاور الخارجية القوة والقدرة لقمع الداخل العربي.

حينما ارتفع صوت المطالبة بالإصلاح في العالم العربي، تجمعت إرادات الأنظمة السياسية ومشروعاتها من أجل خنق هذا الصوت. وأصبحنا اليوم نعيش معادلة مذهلة وخطيرة في آن. فإما الاستبداد وغياب الحريات وإما الفوضى والحروب الأهلية المضمرة والصريحة. فلا إصلاح سياسيا لأنه يقود إلى الفوضى وإبراز التناقضات الطائفية والعرقية والقومية في الوطن العربي.

وهكذا نجد أن الوطن العربي من أقصاه إلى أقصاه يعيش اليوم بين خطرين : خطر استمرار الاستبداد بكل صنوفه وأشكاله، وخطر الفوضى والحروب الداخلية، التي تدمر النسيج الاجتماعي العربي بكل مكوناته وأسسه.

كل هذا جعل من الإصلاح السياسي في الدول العربية اليوم، ضرورة ماسة ليس للشعوب العربية فحسب، بل هو ضرورة ملحة قبل كل شيء للحكومات العربية. فالتحديات والمشاكل التي تواجه الجميع اليوم، تتطلب خطوات نوعية، تعيد تأسيس الممارسة العربية السياسية على أسس أكثر صلابة ومتانة. وهذا لا يتحقق إلا بفعل الإصلاح السياسي ومتوالياته المتعددة. باعتباره الخيار الأسلم للحفاظ على الأمن وصيانة الاستقرار السياسي والاجتماعي.

فكل أحداث الراهن العربي وتطوراته، تثبت بشكل لا لبس فيه أن الوطن العربي يعيش لحظات حرجة وتحديات مصيرية ومنعطفات نوعية. وبدون بلورة الإستراتيجية العربية المطلوبة، القادرة على الاستجابة الفعالة لكل هذه التحديات، سنجد أنفسنا جميعا دولا ومجتمعات، ونحن نعيش خارج حركة التاريخ.

إن العجز العربي العميق، هو الواقع الذي تعكسه كل التصريحات والممارسات الدبلوماسية والسياسية. فمن جهة نحن نعيش كفضاء استراتيجي وسياسي لحظة من الانكشاف المفتوح على كل التداعيات والمخاطر. ومن جهة أخرى، إننا كعالم عربي نعيش حالة عجز عميقة، تمنعنا جميعا دولا ومجتمعات من مواجهة كل هذه المخاطر والتحديات. حيث أصبحنا جميعا بلا حراك وبلا فعالية، وتنهش جسمنا كل الأمراض والآفات. والأمم الأخرى القريبة والبعيدة تعمل بكل إمكانياتها، لاستثمار هذه اللحظة وتثبيت مصالحها الإستراتيجية والاقتصادية والأمنية، على حساب مصالح العرب الراهنة والمستقبلية.

ثمة مسوغات واعتبارات معرفية وإنسانية عديدة، تجعلنا نفرح ونحتفي بما يجري من أحداث وتطورات مذهلة ورائعة في تونس ومصر.

حيث تمكن الشعبان من مقاومة الاستبداد وإسقاط المستبدين في لحظة زمنية تغافل الجميع عن دور الشعوب والقوى الاجتماعية المختلفة في إحداث التحولات الكبرى في مسيرة واقعهم السياسي والاجتماعي.

فالحدثان التونسي والمصري أعادا الاعتبار إلى فئة الشباب بكل توجهاتهم وميولهم الإيديولوجية والاجتماعية. فهم من أوقد الثورة وفجر التغيير وهم أداته الأساسية التي صبرت ونزلت إلى الشوارع ورفعت شعارات تغيير الواقع وإسقاط النظام المستبد.

لهذا نستطيع القول: إن ما جرى في تونس ومصر، يعد منعطفا تاريخيا هاما في واقع المنطقة العربية، وإن تداعيات ما جرى على مختلف الصعد والمستويات، ستكون هي السمة البارزة لتطورات المنطقة في المرحلة القادمة.

إن هؤلاء الحكام، رؤساء وملوكا، للأسف الشديد، خيروا شعوبهم بين الطاعون والكوليرا، أو بين نارين، أي بين أن يحكموا هم وبين الاحتلال الأجنبي".[1]

فالاستبداد السياسي هو خصم الأمة الأول، لأنه هو الذي يعيق تقدمها في مختلف مجالات الحياة.

إن ما جرى في تونس ومصر من انتفاضة أو ثورة شعبية، أنهت في فترة زمنية وجيزة حكم الرئيس بن علي والرئيس حسني مبارك، أثار الكثير من الأسئلة المتعلقة بطبيعة القوة، التي تمتلكها الحكومات والأنظمة، التي تتبجح بقوتها الأمنية والعسكرية، وقدرتها على إنهاء أي تمرد أو انتفاضة شعبية في ساعات قليلة. فالحدث التونسي والحدث المصري بكل يومياته وأطواره، ألغى بعض ما تم التعامل معه بوصفه من البديهيات السياسية التي لا يمكن تجاوزها أو التغافل عنها. فثورة الياسمين أعادت الاعتبار إلى دور المواطنين في صنع مستقبلهم وصوغ أوضاع بلدهم السياسية والمستقبلية.

فالكبت والاستبداد وكم الأفواه، واستخدام العصا الغليظة ضد كل القوى والفعاليات الاجتماعية والسياسية والمدنية التي تحمل رؤى مختلفة ومغايرة لرؤية النظام، لن تتمكن كل هذه الوسائل العنفية من إنهاء حيوية المواطن والشعب. صحيح أن الاستبداد وجبروت الدولة التسلطية قد يتمكنان في فترة زمنية من إنهاء كل عوامل الحيوية والاعتراض من الشعب. ولكن تبقى هذه القدرة مؤقتة، ولن يتمكن كل آليات الاستبداد وكم الأفواه من إنهاء حيوية أي مجتمع. فحينما يتمكن المواطن من كسر حاجز الخوف والرهبة، فإن كل الأسلحة الأخرى، لن تتمكن من التأثير في حياة هذا المواطن، حتى لو لم يمتلك أي شيء للدفاع عن نفسه.

إن الخطوة الأولى في مشروع مواجهة الدولة التسلطية كما تقررها التجربة التونسية والمصرية المعاصرة، هو في كسر حاجز الخوف، وإنهاء كل موجباته وأسبابه.

الاستقرار السياسي في جوهره ومضمونه، ليس وليد القوة العسكرية والأمنية، مع ضرورة ذلك في عملية الأمن والاستقرار، وإنما هو وليد تدابير سياسية واجتماعية واقتصادية وثقافية، تجعل من كل قوى المجتمع وفئاته عينا ساهرة على الأمن ورافدا أساسيا من روافد الاستقرار. ولمن الخطأ حين تتعامل الدول مع مفهوم الاستقرار السياسي بوصفه المزيد من تكديس الأسلحة أو بناء الأجهزة الأمنية، فالاستقرار الحقيقي يتطلب خطوات سياسية حقيقية تعمق من خيار الثقة المتبادلة بين السلطة والمجتمع، وتشترك جميع الشرائح والفئات في عملية البناء والتسيير.

فقوة الدول واستقرارها اليوم، لا يمكن أن يقاسا بحجم الأسلحة وقوة الترسانة العسكرية أو عدد الأجهزة الأمنية، وإنما يقاسان بمستوى الرضا الشعبي وبمستوى الثقة وبمستوى

---

[1] سعدون، يخلف، **مآلات الاستبداد**، مقال منشور بمجلة الخبر، في 27 سبتمبر 2013 الموافق ل21 ذي القعدة 1434 ه، ص 14.

الحياة السياسية الداخلية، التي تفسح في المجال لكل الطاقات والكفاءات للمشاركة في الحياة العامة. فالعراق مثلا هذا البلد القوي على الصعيدين الأمني والعسكري، لم يستطع أن يحافظ على نظامه السياسي الشمولي، لكون المجتمع هو الضحية الأولى لهذا النظام القمعي والشمولي..فالاستقرار السياسي ومن وحي التجربة العراقية والتجارب السياسية الأخرى، لا يأتي من خلال نظام شمولي، يقمع الناس ويحارب مصالحهم الحقيقية. لذلك نجد أن الدول التي تحكم بأنظمة قمعية وشمولية، هي المهددة أكثر في أمنها واستقرارها. وطبعا **دولة المواطنة** هي التي تصنع الاستقرار وتحافظ عليه، وهي التي تستوعب جميع التعدديات وتجعلها شريكة فعلية في الشأن العام، وهي التي تجعل خيارات المجتمع العليا منسجمة مع خيارات الدولة العليا والعكس، وهي التي تشعر الجميع بأهمية العمل على بناء تجربة جديدة على كل المستويات، وهي التي تصنع الأمن الحقيقي لكل المواطنين في ظل الظروف والتحديات الخطيرة التي تمر بها المنطقة.

إن التطلع إلى الديمقراطية في المجال العربي، أضحى اليوم من القضايا المشتركة بين الشعوب العربية. صحيح أن كل نخبة وشريحة، تفهمان هذا التطلع بطريقة قد تتمايز عن الفهم الآخر، إلا أن الجامع المشترك بين كل هذه المفاهيم، هو تطلع الجميع ومن مواقع متعددة إلى الديمقراطية.

والتعبيرات عن هذا التطلع متفاوتة، إلا أنها تعبيرات توحي بضرورة إحداث إصلاحات سياسية واقتصادية ودستورية في البلدان العربية.

وبطبيعة الحال، فإن هذه الضرورة ليست بدون خسائر، وإنما الإصلاحات السياسية والاقتصادية، تقتضي دفع ثمن وتقديم خسائر، ولكن هذا الثمن وهذه الخسائر هي الأدنى. بمعنى أن استمرار الأوضاع على حالها، سيكلف الجميع خسائر فادحة وأثمانا باهضة. بينما الانخراط في مشروع الإصلاح السياسي، لن يكلفنا إلا القليل من الثمن والخسائر. وهو الثمن الضروري الذي ينبغي أن يُدفع في أي تجربة إصلاحية وتجديدية.

المبحث الثاني : الإعلام العربي في التحولات السياسية

لقد أضحت وسائل الإعلام وما باتت تشكله من قوة تأثيرية كبيرة في المجتمعات والأنظمة السياسية تحّتل حيزًا هامًا من النقاش الدائر حول عملية التحول السياسي في الوطن العربي، خاصة فيما يتعلق بدور هذه الوسائل في دعم أو عرقلة هذه العملية. زاد من هذا النقاش والجدل حول ذلك الدور والانتشار الواسع للفضائيات في المجتمعات العربية، حيث سقطت معها محرمات سياسية ومجتمعية، وباتت تستخدم هذه الوسائل في التعبير عن الرأي، وفي شحذ وتوجيه الرأي العام، وفي إشراك الجماهير العربية وتوجيهها سياسيًا واجتماعيًا وفكريًا.

كما استفادت الشعوب من خدمات شبكات التواصل الاجتماعي التي تشهد ديناميكية من التطور والانتشار، حيث جعلت منها أدوات لتوحيد الرؤى والتوجهات وحشد الرأي العام خلف القضايا السياسية الرئيسية التي أحدثت تغييرا جذريا في مشهدها السياسي. كما لعبت دورا فعالا في تأجيج احتجاجات الشعوب المطالبة بالديمقراطية والتغيير، حتى أصبحت بمنزلة مطابع غوتنبرغ للجيل الجديد.

إن الحرية في التعبير حق لا يساوم عليه لكننا في الوقت ذاته نربط هذا الحق بجودة الصحافة وبالمهنية المسؤولية، والمهنية المسؤولية نحددها في الجودة وفي التطوير وفي

بناء القدرات وإعلاء سقف معايير الممارسة والأخلاقيات. إن التجارب الإعلامية العربية على اختلافها نضجت بما يكفي.. كما أنه بات واضحا أن حرية الصحافة لا تستورد بل تزرع وتنمو في بيئة أصبحت تربتها مهيأة لذلك. ونموها الطبيعي لن يتأتى سوى عبر منظومة تعليمية تقوم على تشجيع التربية الإعلامية للناشئين مع الجهات التعليمية ذات الاختصاص.

إن إعلامنا العربي مدين للتحولات العربية لأنها أعادت له الثقة بدوره وأعادت للمختصين في مجاله دورهم الذي ظل ولمدة طويلة منقوصا في عملية بناء المستقبل. وهذا الوضع الجديد هو مدعاة للافتخار لكنه لا ينبغي أن يكون سببا للتواكل والغرور. فهو السبيل لخلق إعلام مهني مسئول متصل بصناعة الرأي العام الذي لابد من تقدير مطالبه والسعي لترجمة همومه بما يسهل المشاركة الفعلية للإعلام في خدمة التنمية.

المطلب الأول : إشكالية العلاقة بين وسائل الإعلام والتحولات السياسية

لا توجد نظرية علمية شاملة ودقيقة توضح وتشرح طبيعة الدور الذي تقوم به وسائل الإعلام والاتصال في عملية التحول الديمقراطي، فالدراسات والنظريات المتوافرة حول هذه القضية يكتنفها التنافر والغموض لدرجة التعقد والتشابك إلى حد كبير، فقد أوجدت تلك الدراسات تباينات حول عما إذا كانت هناك علاقة إيجابية أم سلبية بين وسائل الاتصال والديمقراطية، وعما إذا كان ينبغي أن تسبق عملية تحرر وسائل الإعلام خطوات التحول الديمقراطي أم العكس.

فقد ذهب البعض إلى القول بعدم وجود أية علاقة مباشرة بين وسائل الاتصال والديمقراطية[1]، نظرا لأن الإعلام يشجع كلا من الإصلاح الديمقراطي وغير الديمقراطي، أو لأن وسائل الإعلام تلعب دورا فعالاً في إسقاط النظم الفاشية، ولكنها لا تلعب دورا فعالا في تأييد وتعزيز الديمقراطية بينما يؤكد البعض الآخر على أن دور وسائل الإعلام التحريرية في عملية التحول الديمقراطي يرتبط في الأساس بدور وسائل الإعلام في الديمقراطيات القائمة، مما يعني ضرورة أن يسبق الإعلام الحر عملية التحول الديمقراطي.[2]

فقد وجد (JONES)[3]، من خلال تحليله لست دول أن الإعلام الحر يشكل بداية التحول الديمقراطي، كما توصل (FOX)[4]، إلى أن التحول الديمقراطي المبني على الإعلام الحر فعلاً في أمريكا اللاتينية، وفي المقابل يرى البعض الآخر أن وسائل الإعلام والديمقراطية كلا منهما مساند للآخر بالتبادل، بما يعني أن تحرير وسائل الإعلام يعد جزءًا لا يتجزأ من عملية التحول الديمقراطي، فقد لاحظ كل من (HYDEN AND

---

[1] W.Bennett. Lance. **» The Media And Democratic Development :The Socail Basis Of Political Communication »**, In Patrick H.O,Neil (Ed) Communicating Democracy :The Media And Political Transition.(Boulder :Lynne Renner-1998)Pp.195-207.

[2] Stanford Unger J. **The Role Of A Free Press In Strengthening Democracy** :**In Democracy And The Mass Media**, Lichtenberg J(Ed) New York : Cambridge,1990,P.368.

[3] Elizabeth, Fox, **Latin American Broad Casting And The State**: Friend And Foe: In Communicating Democracy: The Media And Political Transition, P. H , O, Neil. (Ed) (Boulder: Lynne Rienner – 1998), Pp.21-30.

[4] Adam , Jones , **The Press In Transition: A Comparative Study Of Nicaragua , South Africa , Jordan –And Russia** , (Germany , Hamburg: Deutsches Ubersee – Institute, 2002) , Pp.408-496

OKIGBO)[1]، التأثيرات المتبادلة بين وسائل الإعلام والديمقراطية في إفريقيا حيث وسائل الإعلام والتحول الديمقراطي يساعد كل منهما الآخر في علاقة ثنائية الاتجاه، وفي هذا الإطار يرى الباحث أنه يمكن تصنيف الدراسات المفسرة للعلاقة بين وسائل الإعلام والتحول الديمقراطي في ضوء اتجاهات ثلاثة وهي :

الاتجاه الأول : يقر بالدور الفاعل للإعلام في عملية الإصلاح السياسي والتحول الديمقراطي باعتبار أن وسائل الإعلام هي أداة أساسية في الانتقال إلى الديمقراطية، والإصلاح السياسي بمعناه العام.

الاتجاه الثاني : ينظر بنظرة سلبية لدور وسائل الإعلام في عملية التحول الديمقراطي والتغيير السياسي من منطلق عدم وجود علاقة إيجابية واضحة بين التحول الديمقراطي وحرية وسائل الإعلام أو التشكيك والتقليل من أهمية دور وسائل الإعلام في التحول الديمقراطي.

الاتجاه الثالث : ينظر هذا الاتجاه إلى طبيعة العلاقة بين الإعلام والديمقراطية بوجهة نظر اعتدالية تعطي للإعلام أدواراً محددة في مرحلة التحول.

وفيما يخص الدور والمهام الذي تؤديه وسائل الإعلام في التحول الديمقراطي والإصلاح السياسي:

فقد ذهب (Donohue,Tichenor And Olien)[2]، للقول بأن توضيح العلاقة بين وسائل الإعلام والديمقراطية يتطلب الوقوف على ثلاثة أدوار لوسائل الإعلام تؤثر من خلالها على الحياة السياسية والديمقراطية بشكل عام، قام الباحثون باستخدام تشبيهات واستعارات مبنية على أساس العلاقة بين الإنسان والكلب لتوضيح هذا الدور والوظيفة الإعلامية:

1-وظيفة كلب المراقبة:

وتعد هذه الوظيفة امتداداً لمفهوم السلطة الرابعة، أي أن وسائل الإعلام تسعى لأن تكون رقيباً على كل ما يدور في المجتمع من مدخلات ومخرجات، بما في ذلك مراقبة المؤسسات الاجتماعية والسياسية النافذة في المجتمع، وهنا يوصف دور وسائل الاتصال بأنه مثل دور الحارس اليقظ الذي يعمل كحارس ورقيب ضد إساءات استخدام السلطة الرسمية، وكمراقب لمصالح المجتمع وحمايته من الفساد والانحراف، فوسائل الاتصال تعمل كرقيب للسلطة من خلال مراقبة المؤسسات والقضايا والأحداث والآراء، وتسليط الضوء على بعضها، وتقويم أداء الحكومة، وترويج مبدأ الحق في المعرفة، وحماية المجتمع من تسلط النظام السياسي، وهذا الدور الواقي يتم بشكل أفضل بواسطة وسائل إعلام مستقلة تحكمها اهتماماتها ومعاييرها الخاصة.

2-وظيفة كلب الحراسة:

وتعني هذه الوظيفة أن وسائل الإعلام تقوم بحراسة فقط المؤسسات النافذة في المجتمع، وتكون أشد الحرص على متابعة العناصر الطفيلية التي تدخل إلى المجتمع وتعكر صفوة ونقاء العلاقة القائمة.

3-وظيفة الكلب المرشد:

---

[1] Goran , Hyden, And Charles Okigbo **, " The Media And The Two Waves Of Democracy ; In Media And Democracy In Africa "** , G. Hyden ,M. Leslie And F.F Ogudimu , (E.Ds) (New Brunswick , N, J : Transaction Publishers, 2002) Pp29-50

[2] Donohue , George , Philip Tichenor And Clarice Olien **, " A Guard Dog Perspective On The Role Of Media "** , Journal Of Communication , Vol , 45 , No , 2 , 1995 , Pp. 115-132.

وتعني هذه الوظيفة أن وسائل الإعلام تقوم بدور المرشد أو الدليل الذي يمد المواطنين بمجموعة من المعلومات عن السياسات، وصانعي السياسة، والتي يحتاجونها لصنع القرارات، ولتقييم قادتهم.

4-وظيفة الكلب الأليف:

أو الكلب الناقل وتعني هذه الوظيفة أن وسائل الإعلام ترتمي في حضن المؤسسات الاجتماعية والسياسية دون أن تكون أداة مستقلة، ودون إبداء أي مساءلة للسلطة، ودون الالتفات إلى الآراء والاتجاهات الأخرى في المجتمع، خاصة التي لا تتفق مع مصالح المؤسسات النافذة في المجتمع.

أما فيما يخص العلاقة بين وسائل الإعلام والتحول الديمقراطي :

فقد حدد (Mcconnell And Becker) ست علاقات أساسية بين الإعلام والتحول الديمقراطي، وهذه العلاقات تتمثل في :

1- الإعلام الحر غير المقيد يمكن أن يكون أداة معاونة على سقوط النظم الفاشية التي تجبر المواطنين وتلزمهم بقواعد وقوانين محددة ولا تسمح بأي قدر من الحرية، من خلال تشجيعه على تكوين معاهد ومؤسسات ديمقراطية.

2- وسائل الإعلام مؤسسة ديمقراطية مثلها مثل الأنظمة الفرعية الشرعية الأخرى والعمل على تحررها وإصلاحها يتم تحفيزه على أساس أنها جزء من العملية الديمقراطية.

3- الإعلام التحريري، ووسائل الإعلام الحرة هي نتاج للديمقراطية، بمعنى أن الإصلاح الإعلامي قد يكون فعالاً أو مفيداً فقط في سياق الديمقراطية القائمة.

4- عدم وجود علاقة مباشرة بين وسائل الإعلام والديمقراطية فوسائل الإعلام قد تشجع كلاً من الإصلاح الديمقراطي وغير الديمقراطي، أو لأنها قد تلعب دوراً فعالاً في إسقاط النظم الفاشية، ولكنها، في نفس الوقت لا تلعب دوراً فعالاً في تأييد وتعزيز الديمقراطية الناتجة، ويتفق هذا التوجه مع النتائج التي توصل إليها.

5- إمكانية العلاقة السلبية بين الإعلام والديمقراطية بمعنى قد يكون الإعلام الحر معوقا للتطور الديمقراطي أو التطور والتحول الديمقراطي قد يكون عاملاً وسبباً في تلف وتدهور الإعلام الحر، فرغم وجود دراسات نظرية توضح عمق العلاقة الإيجابية بين الإعلام والديمقراطية فإن هذه الدراسات الجزئية تفتقر لتقديم نموذج أساسي ثابت يحدد ويتنبأ بالتقنيات التي تربط الإعلام التحرري بالديمقراطية، فدراسات الحالة لا تستطيع التمييز بين الأنماط العامة والحوادث الفريدة.

6- العلاقة التبادلية والتكاملية بين الإعلام والديمقراطية، بمعنى أن كلا منهما مساند للآخر، فتحرير وسائل الإعلام يعد جزء لا يتجزأ من عملية التحول الديمقراطي فالإعلام يساعد ويسهل المناظرات العامة المطلوبة من أجل تحقيق الديمقراطية الفعالة، كما أن المؤسسات الديمقراطية تؤكد استقلال وسائل الإعلام.

لقد طرحت قضية الدور الذي يمكن أن تقوم به وسائل الإعلام في عملية التطور الديمقراطي والإصلاح السياسي في البلدان العربية خلال السنوات الأخيرة على نطاق واسع نظراً لما شهدته تلك السنوات من حركة ملموسة في الحياة الإعلامية العربية تشكل تغيراً عما كان عليه الواقع الإعلامي في العقود الماضية، وإنه كانت تلك الحركة لم تؤسس بعد لبيئة إعلامية جديدة تعكس واقعاً سياسياً متطوراً، ومع ذلك فالمتابع لأداء وسائل الإعلام العربية، خاصة الصحافة، والفضائيات الإخبارية، لابد وأن يقر بوجود

روح جديدة لعلها تكون مدخلاً إلى مجتمع المعرفة الذي نستهدفه، فرغم استمرار هيمنة وسائل الإعلام الرسمية ذات الرأي الواحد على الساحة الإعلامية انعكاساً لهيمنة الرأي السياسي الواحد – دخلت وسائل الإعلام العربية مرحلة جديدة تتميز بعنصر المنافسة بين وسائل تمتعت لحقبة طويلة باحتكار القارئ والمشاهد العربي، فها هي وسائل إعلام خاصة تنشأ، وتتمتع بهامش أوسع بكثير من الوسائل الرسمية، وهي بهذه المزايا استطاعت أن تجذب الكثير إليها، كما لم يعد بوسع الوسائل الرسمية أن تتجاهل هذه المنافسة، فشهدت الفترات الماضية تغيرات نوعية في المحتوى المقدم، وانفتاح نسبي على الحوار، وعمق التحليل.

ويرى (Jennings And Thompson)[1] أن الإعلام الحر يقوم بثمانية وظائف أساسية لدعم عملية التطور الديمقراطي والإصلاح السياسي، وتشمل هذه الوظائف الآتي :

- **الوفاء بحق الجماهير في المعرفة:** من خلال نقل الأنباء من مصادر متعددة، وشرحها وتفسيرها، ونقل الآراء المختلفة حول القضايا الداخلية والخارجية.
- **الإسهام في تحقيق ديمقراطية الاتصال:** من خلال تحولها لساحة للتعبير الحر عن كافة الآراء والاتجاهات وإتاحة الفرصة للجماهير لإبداء آرائها في المشروعات الفكرية والسياسية المطروحة، وفي التعبير عن مشاكلها.
- **الإسهام في تحقيق المشاركة السياسية:** من خلال إتاحة المعلومات الكافية التي تؤهل المواطنين للمشاركة واتخاذ قراراتها بالانتماء للأحزاب السياسية، أو التوجهات الفكرية، أو التصويت بما يدعم النشاط السياسي العام.
- **إدارة النقاش الحر في المجتمع:** بين جميع القوى والتوجهات والأفكار للوصول إلى أفضل الحلول.
- **الرقابة على مؤسسات المجتمع:** وحمايته من الانحراف والفساد، عن طريق الكشف عن انحرافات السلطة، وفساد مسئوليها، وإساءة استخدام السلطة لتحقيق المنافع الشخصية.
- **المساعدة في صنع القرارات:** فلوسائل الإعلام تأثير كبير على القرارات السياسية ويرجع ذلك لأنها تؤثر على القرارات السياسية فقد تعطي الشعبية أو تحجبها عن صانع القرار، كما أن صانع القرار ينظر إليها كمقياس لرد فعل الناس اتجاه سياسته وقراراته، فوسائل الاتصال في الأنظمة الديمقراطية تكون حرة في نقل المعلومات والتفاعل مع القضايا والأحداث وبالتالي تكون قدرتها على صنع القرار قوية، بينما في النظم السلطوية حيث تنقل المعلومات من أعلى إلى أسفل، يضعف الدور الذي تمارسه هذه الوسائل.
- **التأثير في اتجاهات الرأي العام:** حيث أصبحت وسائل الاتصال في المجتمعات الحديثة تقرر بشكل كبير ما الذي يشكل الرأي العام، وتزوده بغالبية المعلومات التي من خلالها يطلع على الشئون العامة ومعرفة الشخصيات السياسية بجانب دورها في المناقشات العامة والعملية الانتخابية ككل، فعن طريقها يتم بناء الحقيقة السياسية نظراً لأن الجمهور لا يملك التحكم فيما يقدم له، وإنما هو في العادة يستجيب ويتفاعل مع مضامين الوسائل الإعلامية، فعن طريق مضمون هذه الوسائل يمكن التعرف على

[1] Jennings Bryant , Susan Thompson " **Fundamentals Of Media Effects** " (New York : Mcgraw Hill , 2002) Pp. 307 – 309.

توجهات الرأي العام ورؤيته حول مختلف القضايا مما يرشد السلطة السياسية ويسهم في إنجاح سياستها ويقلل من فرص تعرضها للخطر والانتقاد من قبل الرأي العام، فالحكومات لا تستطيع أن تصل إلى الجماهير إلا من خلال هذه الوسائل التي لها قوى كبرى في التأثير على الرأي العام، كما أن ثقة الجمهور في وسائل الإعلام تفوق عادة ثقته في الحكومات.

- **مراقبة الأحداث المعاصرة:** وهي الأحداث التي من المحتمل أن تؤثر بالإيجاب أو السلب على رفاهية المواطنين، فالمراقبة بمعناها العام تعني تجميع وتوزيع المعلومات المتعلقة بالبيئة الداخلية والخارجية بحيث يكون المجتمع على اطلاع ومعرفة بما يجري وقادر على التكييف مع الظروف والمستجدات، وتوفر هذه المراقبة المعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات ومنها القرارات السياسية حيث تكون وسائل الإعلام بدور سياسي في المجتمع من خلال موضع الكثير من برامج العمل السياسي، وتحديد المطالب السياسية للمجتمع.

وحتى تقوم وسائل الإعلام بأداء الوظائف السابقة، يستلزم توافر عدة شروط منها:

- **التعددية والتنوع:** وتعني ضرورة توافر وسائل الإعلام الكافية في المجتمع الديمقراطي، بهدف نقل الآراء والتوجهات المختلفة، فكلما زاد نطاق التعددية الإعلامية، كلما زادت قدرة الإعلام على التعبير الحر عن جميع الآراء والتيارات الفكرية الموجودة في المجتمع، ولكن المؤشر الحقيقي للتعددية الصحفية يكمن في المدى الذي تتركه تلك الصحف في تعدد الاهتمامات، وتنوع سياستها التحريرية، ومنطلقاتها الفكرية، وقدرتها في التعبير عن مختلف التيارات السائدة في المجتمع.
- **انعدام القيود:** وتعني عدم وجود قيود تكبل من حرية إصدار الصحف، أو من قدرتها في الحصول على المعلومات، أو التعبير عن الآراء المختلفة، أو ممارسة النقد لما تراه جديراً بالنقد والتقويم، فكلما انعدمت هذه القيود، كلما زادت مساحة الحرية لوسائل الإعلام.
- **انعدام الرقابة:** والتي تجعل المضمون النهائي للصحيفة رهناً بإرادة سلطة الرقيب، وليس هيئة تحرير الصحيفة، ولذا فكلما اختفت الرقابة بمختلف أشكاله زادت قدرة الصحافة على التعبير عن قضايا المجتمع ومشكلاته.
- **حرية الحصول على المعلومات ونشرها:** ويتضمن ذلك جميع المعلومات بما في ذلك، الحق في الإطلاع على وثائق الدولة، ومنع احتكار أي هيئة أو مؤسسة أو سلطة للمعلومات.

المطلب الثاني: الإعلام الفضائي كآلية للتغيير السياسي بالدول العربية

تعيد وسائل الإعلام للحدث نضارته، تلك مقولة جان لاكوتور، إنه يستند إلى التاريخ

الآني الذي لا يشيخ، وفي الوقت عينه يصف تحولات البنى انطلاقاً من تأثير الثقافة في الطبيعة[1]. إنها الصورة، الصورة العاقلة بذاتها التي تحيط بالواقعة وتحملها نصاً ليس قابلاً للتأويل، إنها مضمرة بين التصديق والتكذيب، ولكنها في آخر الأمر ثقافة بذاتها يصعب إنكار وجودها أو إهمالها.

[1]جان لاكوتور، التاريخ الآني، في : **التاريخ الجديد**، إشراف جاك لوغوف، تر: محمد الطاهر المنصوري، مراجعة عبد الحميد هنية، علوم إنسانية واجتماعية ، يروت : المنظمة العربية للترجمة، 2007 .

مع التطور الكبير الذي شهده ميدان الإنتاج والبث التلفزيوني الفضائي العربي، كانت النخب العربية تجد في هذه الوسيلة الشديدة التأثير والواسعة الانتشار، فرصة للتعامل مع معطياتها. وكما حصل سابقا مع الصحافة ثم الإذاعة، فإن التلفزيون هو الآخر يمثل رافعة للأفكار التحديثية وللحوار والتأثير المباشر، لما يوفره من الفورية المعززة بالصورة الناطقة في ملاحقة الأحداث والتعبير عنها. فهو ليس وسيلة اتصال نخبوية أو متخصصة، بل هو اليوم جهاز شعبوي بكل متطلبات الشمولية والشعبية في خطابه لكل شرائح المجتمع.

إن حشد الفضائيات العربية التي وجدت في ميادين الاحتجاجات، وثباتها على تحدي السلطات الحكومية، التي لم تكن ترغب في وجودها كشاهد على ما يحدث من قمع أو مواجهات يستخدم فيها السلاح ضد المتظاهرين غير المسلحين إلا بإصرارهم وأصواتهم، يمثل تعبيراً عن رسالة الإعلام المهنية في متابعة الحدث ونقله للعالم مباشرة وكما يحدث فعلاً، ومنع تكميمه وإخفائه أو إنكار حدوثه، وفي المقابل كان وجود الفضائيات يمثل نوعاً من الحماية للمتظاهرين من القمع الذي سيتم فضحه بواسطة الكاميرا التي تنقل مباشرة من موقع الحدث، ولقد أدت قناتا العربية والجزيرة الفضائيتان بوجه خاص دوراً متميزاً في الشارع وبين الجماهير المندفعة للإعلان عن رأيها بوجود أطقم المصورين والمراسلين في التظاهرات الشعبية الكبيرة التي خرجت في القاهرة أو صنعاء في الأيام الأولى للاحتجاجات، ويمكن أن نسجل لتلك الفضائيات بأنها لم تنقل الصورة فقط بل حتى الأصوات المرافقة لها، مثل الأناشيد والهتافات التي يطلقها الشباب وهم يواجهون رجال الشرطة، كذلك أصوات سيارات الإسعاف وهي تنقل الضحايا من الميادين إلى المستشفيات.

وفي الشارع أيضاً، أدت الفضائيات دوراً متميزاً في نقل الرسائل بين أبناء العاصمة والمدن الأخرى في الأقطار التي شهدت الاحتجاجات، وكانت بذلك قنوات التواصل والتعبئة للمساهمة في بناء وتبلور الرأي العام على امتداد البلد جغرافياً، فلم تكن العواصم هي مساحة التعبير الاحتجاجي وإنما كل المدن الرئيسية، وبفعل امتداد صورة الواقع المجسدة على شاشة الفضائيات، كانت الثورة تتسع وتتبلور اتجاهاتها، وحمل الإعلام برنامج الثورة في العمل السياسي والتعبوي، وكان يوم الجمعة الذي يحمل دوماً شعاراً تعبوياً يمهد لعمل شعبي احتجاجي في الجمعة القادمة وهكذا، وأضحت شاشة الفضائيات تقدم جرداً يومياً بالتضحيات التي تقدمها الثورة، كما أنها في الآن عينه تشعر السلطات الحكومية بالحصار القائم على تصرفاتها وبحتمية تسليمها بمطالب الشعب.

لم يكن الإعلام، التلفزيوني الفضائي بوجه خاص، راصداً فقط مسار الاحتجاجات الشعبية وتوجهاتها في تغيير النظام وإقامة بديل ديمقراطي له، بل ساهم في حصار السلطة المستبدة التي تستمد شرعيتها المفترضة كأداة للقمع، وتحجيم استبداد الدولة ضد المواطنين. بل وجدت الدولة المستبدة وأجهزتها القمعية ولأول مرة أنها تحت مراقبة فورية ومباشرة من كل العالم لأفعالها. والكاميرا رقيب لا يرمش له جفن عن رصد الواقع لحظة بلحظة.

لقد أسّس الإعلام الفضائي العربي خلال وجوده في ساحات الحراك الشعبي ما يمكن أن ندعوه بـ **المشاركة النشطة** في بناء الرأي العام، فقد ارتبط المواطن بحبل سري يغذيه بالواقعة الحيّة مباشرة من الميدان، أشبه بالطفل الجنين في رحم أمه. إن العالم الخارجي

كما هو الأوكسيجين والغذاء يمر له عبر ذلك المسار، وهو القنوات التلفزيونية الفضائية وبثها الحي المباشر من الساحة، وقد أثمرت تلك العلاقة القائمة بين المواطن المشارك ميدانياً في ساحة الحراك، والمواطن الجالس أمام شاشة التلفزيون، بناء رأي عام موحّد إزاء القضية المعروضة، وقاد ذلك إلى أن تتصل الساحة مادياً ومعنوياً بالدعم والتأييد بالمواطن في منزله مباشرة. لقد ساهمت هذه العلاقة بتطور ما يمكن أن نسميه مواصلة التدعيم لاتجاهات الرأي العام، عبر تزويد المواطن بالمواقف الحية في شأن القضية المعروضة، وهي قضية انتصار الرفض الشعبي، وإسقاط النظام المستبد واستبداله بنظام منتخب آخر.

أهم ما يلاحظ على المشهد السياسي العربي في المرحلة الحالية، وبخاصة في جانبه المضطرب، هو دخول المعركة الإعلامية فيه بقوة، خاصة التنافس القوي الذي تقوده مجموعة من القنوات الفضائية العربية الإخبارية ذات التأثير المباشر على الساحة السياسية، بهدف كسب معركة العقول والقلوب إلى جانبها لصالح هذا الطرف أو ذاك. وبذلك أصبحت المعركة لا تقتصر اليوم فقط على الشارع العربي، بل أصبحت في نشرات الأخبار والبرامج الحوارية، وفي مواقع الإنترنت والمدونات، حيث تم تجاوز الكثير من الأشكال التقليدية التي كانت تمارس في السابق في مثل هذه المعارك لصنع سياسة مؤثرة في توجيه الرأي العام، وتشكل خريطة للواقع العربي من جديد، بحيث يؤثر ذلك في تشكيل اتجاهات الشارع العربي، إلى الهدف الذي تنشده مثل هذه القنوات، خاصة بعد أن تطور الإعلام في المنطقة العربية بصورة كبيرة، حيث يزدحم الفضاء العربي بكم هائل من القنوات الفضائية.

والإحصاءات تشير إلى وجود أكثر من 600 قناة فضائية عربية تملأ الفضاء العربي، ويتلقاها أكثر من 350 مليون عربي كل يوم، الكثرة منهم يتلقون ما يجري في المشهد السياسي المضطرب في المنطقة العربية من صراع سياسي وطائفي وأهلي دموي بحالة من الأسى والخوف، سواء كان ذلك في فلسطين أو العراق أو سوريا أو مصر أو دول أخرى، إلى درجة أن أصبح المواطن العربي معها يشعر وكأنه يعيش في غابة من القنوات الفضائية التي قد يجره بعضها إلى مثل هذا الشعور والإحساس المخيف والقلق وتتعامل معه وفق **عقلية القطيع.** [1]

"عندما تفجر الحراك الشعبي العربي في تونس نهاية عام 2010، الذي أطلق عليه اسم الربيع العربي مجازاً، فقد تفاعل دور النخب العربية مع الواقع الجديد، وأضحت هنالك صورة جديدة عن قوة الشارع السياسي والجماهيري العربي، ولم تعد الدبابات التي يقودها العسكر في غفلة مدبرة فجر يوم ما هي الوحيدة القادرة على إسقاط الأنظمة وتأسيس بديل منها، إذ عبر الشارع الجماهيري عن قوة تاريخية في سياق التحولات السياسية، وتأسست رمزيات جديدة بطابع ثوري، منها الاعتصام في الساحات المهمة وسط العواصم، والمسيرات الجماهيرية السلمية التي تواجه قمع الأجهزة البوليسية الحكومية القمعية بإرادة التحدي والصمود، وكل ذلك كان يجري تحت الأنوار الكاشفة

[1] محمد، الباهلي، **الإنجراف الإعلامي العربي،** مقالة منشورة على جريدة الالكترونية "الإعلامي" تاريخ الخبر كان يوم: 2012/08/23 على الموقع الإلكتروني :

Www.Ele3lami.Com/Articledetail.Aspx?Id=5330

للكاميرات التلفزيونية التي شكلت رقيبا لإدانة عنف السلطة، وداعما لصمود الجماهير وإصرارها على التغيير.

فقد ساهمت عين التلفزيون في نقلها المباشر من ساحات الاحتجاج والتظاهر، في تمكين القوى الفاعلة في المجتمع، والنخب على وجه الخصوص، من ممارسة دورها الطليعي في تدعيم قوة التغيير، ولم يعد قمع السلطة يجري تحت جنح الظلام، بل إن عين الكاميرا الموجودة في كل مكان أضحت سلطة فوق سلطة الحاكم المستبد وسلاحا داعما لمطالب المتظاهرين، وخير مثال على ذلك ما حققته الكاميرات في ساحات الاعتصام في مصر والتي كانت تبقى ساهرة طوال الوقت لتحرس المعتصمين، وأنها كانت تفضح كل محاولات الاندساس والتخريب من القوى المناوئة للحراك الشعبي، كما فضحت القنوات التلفزيونية العربية تفاصيل ما يسمى واقعة الجمل في ساحة التحرير في مصر، ودخول عصابات مسلحة (بلطجية) من مؤيدي نظام مبارك لتفريق المعتصمين وإفشال تحركهم.

عمليا، وجدت النخبة العربية في الحضور المكثف للفضائيات، داخل الحراك الشعبي وعلى تخومه، فرصة للصعود على رافعة الإعلام للتعبير عن آرائها وتأكيد دعمها لمطالب المتظاهرين في التغيير والتحول الديمقراطي، وهو ما وجدناه على شاشة الفضائيات "صورا من نخب شبابية مؤهلة وخبيرة في التنظيم والحشد الشعبي"، وأضحى التلفزيون الفضائي حاضن النخب الشبابية التي وجدت أبواب منابر الأحزاب التقليدية والبرلمانات والمنظمات والنقابات موصدة في وجهها، أو متعارضة مع توجهاتها، وأدى التفاعل اليومي بين الجماهير في الحراك والنخب، آليات جديدة من العمل المنظم في الميدان السياسي المباشر، وتلاحمت الجماهير مع النخب مباشرة في الشارع، وأوضحت دلالة معنى النخب وأدوارها تتكون في تفاصيل الحراك الشعبي ميدانياً.

لا يمثل التلفزيون الفضائي في تكوّن دور النخب العربية ضمن الحراك الشعبي العربي، ظاهرة مستقلة عن تطور علاقة الشارع السياسي بهذه الوسيلة الإعلامية، فقد نال التلفزيون بممكناته التواصلية، وأبرزها قدرته على الفورية واستثمار إغراء الصورة وإبهارها، مكانة متميزة ومؤثرة في البلاغ السياسي اليومي، ولم تعد الأحداث تتفجر عمليا دون أن تكون الكاميرا والبث الفضائي شاهدين على ولادتها، وأصبحت النخب تصمم وتخرج حدثها التلفزيوني بصنعة إخبارية وتبشيرية، وتتنافس تلفزيونيا، وهي منافسة قائمة على الأهلية والتمكن من التأثير بالأحداث، وليس من مساحة مبهمة أو غامضة بين دور التلفزيون الفضائي التأثيري وقوة النخبة في صناعة فعل التغيير، بل إن النخب في الحراك أضحت تمسك بيد التلفزيون الفضائي في خطوات التحريك لإحداث الانتقال من مرحلة إلى أخرى، وهذا ما كان واضحاً في تطور مطالب المتظاهرين في ساحات الاحتجاج وصولاً إلى هدف إسقاط النظام (مصر مثلاً).

لا توجد إجابات جاهزة ونهائية تفضي إلى إشباع الرغبة في المعرفة المحيطة بما يمكن تشبيهه – بالزلزال – الذي ضرب الكيان العربي والتي لا تزال هزاته الارتدادية تضرب في أكثر من موقع، والبعض قد يرى أن ذلك الزلزال هو الآن في بدايته وأن القادم سيكون أكثر فعلا وتأثيرا، ليس في شكل الأنظمة السياسية ودورها فحسب، بل في تكوين المجتمع العربي ذاته، وأن التفاعل بين أضلاع المثلث، النخب والتلفزيون الفضائي العربي والشارع الشعبي هي في بدايتها، وأنها ستقطع مسافة كبيرة من نقطة

البداية حتى تصل إلى الغاية التي نتوقعها، وهي إحداث الانتقال بالواقع العربي بأسره إلى مرحلة البناء الديمقراطي التي تضمن تحقيق العدالة وضمانة الحرية وإنجاز التقدم الحضاري للمجتمع العربي بأسره.

عمليا، تحول التلفزيون الفضائي العربي إلى شريك فاعل في كل مراحل الحراك الشعبي وأنتج التلفزيون ليس صوراً مقتبسة ومغلفة من الواقع، بل ساهم في بناء مجسم حي للصراع بين قوى الحراك الشعبي بكل عناصرها، وبين القوى المضادة للتغيير من الحكام والمستفيدين من الأوضاع السابقة، وكانت التغطية المباشرة واليومية والمتواصلة تعبيراً عن انحياز التلفزيون للقضية العادلة للشعب، وشكل وجود التلفزيون الفضائي العربي بين الناس ليل نهار عامل حماية من (غدر) القوى الأمنية للسلطات الحكومية التي كانت وبكل الوسائل تسعى إلى فض المحتجين وتفريقهم وإنهاء اعتصامهم، فأبدى التلفزيون عبر عين الكاميرا التي لا تنام مسؤولية كبيرة في إنجاح فعل الحراك وواكب مسيرته في كل خطواته حتى تحقيق الهدف النهائي بإسقاط حكومات الاستبداد والقمع.

الحراك الشعبي العربي أكثر من حدث قومي سياسي ذي طابع ثوري وتاريخي، إنه بالنسبة إلى علاقة المواطن بوسائل الإعلام، تصحيح لمسار العلاقة ومستوى فاعليتها وتوترها، فالتراكم السابق من العلاقة التي كان طرفي معادلتها الحكومات المسيطرة والمالكة أو الرقيبة على الوسائل الإعلامية والمؤسسات الإعلامية بوجه عام، تم تصويبها في إطار العلاقة المباشرة بين المواطن والوسيلة الإعلامية بوجه خاص، ولم تعد السلطة تمارس "تسلطها" عبر قوة الهيمنة على الوسيلة الإعلامية، بل أصبح المواطن يمارس سيادته وتأثيره عبر مساحة الوسيلة الإعلامية ذاتها، ومثل النظام السمعي – البصري رافعة تتميز بقدرة كبيرة على توفير التمكن للمواطن من التعبير الحر عن آرائه ومعتقداته، وانتقل الحراك الشعبي عبر شاشة الفضائيات من مواقع محددة جغرافياً بالساحة أو المدينة إلى كل مساحة الوطن العربي حيث يوجد جهاز التلفزيون ناقلا صورة حية ومباشرة كل إرهاصات الحراك وتفاصيله الدقيقة.

لقد أعاد التلفزيون الفضائي العربي تشكيل روح المواطنة العربية بإطارها القومي الصائب، وأسقط المقولات التي كانت تتحدث عن غياب مفهوم الوحدة القومية بتداعي دور الأحزاب القومية أو غياب مرحلة النهوض التحرري القومي، وأثبت الحراك الشعبي العربي تواصلاً حياً بين أفراد الشعب العربي من المحيط الأطلسي إلى الخليج العربي، وأن هذه الأمة أمة واحدة على الرغم من كل عوامل التآمر الخارجي والأطماع التوسعية والاستبداد والقمع الداخلي، وأنها تملك مقومات الوحدة والنهوض والقدرة على مقاومة التحديات الخارجية وبناء مستقبلها ونهوضها الحضاري".[1]

تشير الدراسات والبحوث في مجال تأثير وسائل الإعلام إلا أن ثمة علاقة سببية بين التعرض لوسائل الإعلام وبين السلوك البشري، وتسعى المحاولات البحثية في هدا الإطار ومند مطلع القرن الماضي، وبوجه خاص بعد الحرب العالمية ، إلى الوصول إلى اتجاهات العلاقة بين الأسباب والأثر، إلا أن ثمة صعوبات تعترض بناء منهج موحد أو مدرسة فكرية ومعرفية قادرة على بناء نظرية تجيب عن التساؤلات التي تزداد مع سعة انتشار الوسائل الاتصالية وتنوعها وتداخلها مع البنية العلمية والمعرفية في المجتمعات، وبين الإمساك بالعالم الحقيقي بكل تنوعاته، وملاحقة العالم الافتراضي

[1] صباح، ياسين، **الإعلام الفضائي في الوطن العربي**، العراق : مركز دراسات الوحدة العربية، ط01، 2013، ص 68 – 69 – 70.

الشديد الإبهار والتأثير في المجال المجتمعي والفردي ، فإن دراسة الارتباط بالشاشة يمكن أن يوحي بأن ثمة اندماجا تدريجيا أو انخراطا ممنهجا يقود إلى الإحساس بفقدان الارتباط بالواقع، أو تشابك شديد التعقيد بين عواملها، وهده العلاقة الشديدة التداخل والحساسية قد تكون عبئا ثقيلا على أي جهد بحثي علمي ومنهجي.

والتلفزيون الفضائي صنع بامتياز كل معاني التشاركية في صنع الرسالة الإعلامية، وبوجه خاص تلك البرامج التي توفر علاقات مجتمعية محاطة بشبكة تواصلية بين المرسل والمستقبل.

إن صناعة الرسالة الإعلامية لم تبق أسيرة حدود محطة الإنتاج التلفزيوني ومن ضمنها الاستديو الذي تبث منه المادة الإعلامية، بل انتقل التلفزيون بممكنات تقنية متنوعة إلى مواقع الحياة والعمل في المجتمع، وتحول الشارع إلى الاستديو الكبير الذي تنتج فيه وعبره المواد الإعلامية المتنوعة إلى المستهلك، وأضحى الجمهور هو المذيع والمشاهد في الوقت ذاته.

هده التفاعلية ما كان لها أن تأخذ مدياتها من دون ذلك التطور الفائق السرعة في وسائل الاتصال، معززة بالقدرة العالية للوصول إلى منابع المعرفة ومصادرها، والاثنان معا قد ساهما في الشعور المتزايد من الجمهور المتفاعل في إنتاج المعرفة، الإعلام الجديدة وهكذا تمكنت وسائط الإعلام الجديدة من تحفيز أشكال جديدة ومبتكرة من الفعل والتضامن والتعاطف الاجتماعي، ومن إطلاق أشكال إعلامية جديدة باستخدام المعرفة وتعميمها لمصلحة أهداف اجتماعية مختلفة.

- تقييم التغطية الإعلامية للثورات وانعكاساتها على الرأي العام(قناة الجزيرة نموذجا)

يساعد الإعلام الإخباري على تنشيط الثورات، وبناء إطار فكري يوجه الرأي العام، وهو ما أحدثته قناة الجزيرة فهي ساهمت في صنع وإحداث ثورة في الإعلام العربي بشكل خاص كما استطاعت وضع أسس ومعايير ومفاهيم جديدة للإعلام العربي التقليدي ولسياسة الإخبار، في القنوات الفضائية العربية كل ذلك بأساليب ووسائل مباشرة تمثلت في نشراتها الإخبارية وبرامجها الحوارية والتي يتم فيها طرح واسع للأفكار كذلك القضايا التي تتناولها في تغطيتها، مما أثر على الرأي العام العربي خلال تغطية القناة للثورات العربية.

- في تغطيتها للأحداث

لعبت قناة الجزيرة دورا رياديا في تغطية أحداث الثورات العربية، فخصصت على شاشتها مساحات واسعة لتغطية الاحتجاجات الشعبية حتى أنها خصصت قناة البث من مصر مباشر اسمتها "الجزيرة مباشر مصر"، فقد عملت على نقل صوت تلك الاحتجاجات إلى العالم، ولم يثنيها عن ذلك إيقاف بثها على قمر نايل سات والتشويش على بثها لم يردعها إغلاق مكانتها ومنع مراسليها من العمل[1]

ففي تغطيتها لثورة تونس والتي هي أولى الثورات العربية حيث كانت القناة ممنوعة من العمل لسنوات طويلة ولكن مع اشتداد المظاهرات عطلت القناة كل برامجها

[1] رشيد، شريت، تغطية قناة الجزيرة للثورات العربية، مقال متحصل عليه بتاريخ 2012/03/12 على الموقع الالكتروني : http;//www.turess.com/alhiwar/17126

الاعتيادية، وبدأت في بث موجة إخبارية مفتوحة حول الثورة التونسية، وبدأت في استقبال الأخبار والصور القادمة من تونس عبر الانترنت وبثها.
واتضح أن المجتمع التونسي يتابع القناة وبقوة، وذلك لغياب الإعلام الرسمي الصادق، وهو ما دفع المتظاهرين التونسيين لتبني شعارات تمتدح القناة ودورها، فهي تبنت مواقف معادية للنظام التونسي جعلها أكثر من طرف إعلامي بل تعبير عن الصوت المعارض إلى أن أسقط النظام السياسي التونسي.
فالجزيرة كانت أقرب وسيلة إعلامية لعقول وقلوب الثائرين، إلا أن الجزيرة لا تتبني وعيا عميقا وثقافة سياسية متينة، بل تكتفي أن تجعل الجمهور يؤمن بما يجول بخاطره وهي تشاطر أفكاره أكثر مما تبث إليه أفكارا جديدة.[1]
أما عن تغطيتها لثورة مصر فقد وجدت القناة نفسها أمام تحدي جديد على مدار خمسة أعوام التي سبقت اندلاع الثورة حيث شهدت تغطية القناة للشأن المصري تطورا كبيرا، وكان لمصر حصة الأسد في التغطية الإخبارية للقناة ولاقت هده التغطية استياء وانتقاد النظام والإعلام المصري، ومع اندلاع أحداث 25 يناير اعتمدت تغطية القناة وزادت حدتها وتحول بثها إلي بث مفتوح[2] بنقل الصورة والإخبار الآتية من مصر ومن ميدان التحرير خصوصا، وتنقل بالبث المباشر والحي ما يحصل ويقع في الميدان بشكل حول القناة إلى غرفة عمليات التحريك وتوجيه الثورة بشكل جعلها منحازة في صف المتظاهرين، غير آبهة بموقف النظام الذي أغلق مكاتبها مما زاد من رغبة المصريين لمتابعتها وإثارتهم ضد النظام.
رغم أن الجزيرة خسرت مكاتبها في القاهرة وخسرت بثها على قمر نايل سات، وخسرت مراسليها في مصر بسجن بعضهم ومنع الباقين من العمل، إلا أنها أرسلت أشخاصا من الدوحة كمراسلين للقناة بالسر حيث كانت القناة موجودة في ميدان التحرير باستمرار وصور الميدان الحية لم تنقطع عن شاشتها.
وعن تغطية القناة للثورة في ليبيا فقد استمرت القناة في تغطيتها للثورات مستفيدة من نجاحها الباهر الذي حققته في تغطية ثورتي تونس ومصر وبدأت مند اليوم الأول للثورة الليبية بتغطية أحداثها واهتمت من قبل النظام بأنها قناة الفتنة، وأنها تنفذ أجندة قطر التابعة أصلا للأجندة الغربية في تفتيت الأمة العربية، وهناك اتخذت الجزيرة موقعها بأن تكون مع الثورة وضد نظام القذافي وبث الكثير من الأخبار والصور حول "مجازر" كتائب القذافي وقصفها للمدنيين في بنغازي وغيرها من المدن الليبية واستمرت تغطيتها بنفس الحرارة لحين سقوط النظام القذافي بسقوط العاصمة طرابلس ولاحقا مقتله.
أما عن تغطية القناة للثورة في اليمن فقد كانت التغطية للثورة اليمنية تشتد حين وتفتر حينا آخر وذلك نتيجة اشتداد أو فتور أحداث الثورة نفسها وطول المدة التي استغرقتها حين حازت تغطية القناة على إعجاب الشعب اليمني بالرغم من أن طبيعة التغطية للثورة لم تكن كمثيلتها لمصر وتونس، حيث اتصفت بالسطحية والتعتيم وهذا راجع للشأن الخليجي في حماية المنطقة من اتساع رقعة الثورات فيها.

---

[1] محمد عارف محمد، عبد الله، **دور قناة الجزيرة الفضائية في إحداث التغيير السياسي بالوطن العربي (الثورة المصرية نمودجا)**، رسالة ماجستير في التخطيط والتنمية السياسية، (جامعة نابلس، كلية الدراسات العليا)، 2011، متحصل عليه من الموقع الالكتروني : scholar.najah.edu/sites/defaut/files/all-tinesis/mhmd

[2] Jean Pierre Liodo; Révolution démocratique dans le mande arabe , (paris: édition Atlantis ,2011), p :42

وعن تغطية القناة للثورة في البحرين فالأمر كان مختلف حيث انتقدت القناة من أطراف عديدة، نتيجة تغطيتها غير المتوازنة لأحداث الثورة في البحرين وهي الثورة التي صبغت بالطائفية، حيث خضعت لحسابات طرح القضايا الخليجية بالنسبة لها.
وفي تغطيتها للثورة في سوريا فقد مرت بمرحلتين اثنين **الأولى** وهي مرحلة التهميش وعدم الاهتمام الكافي، حيث تميز خبر الثورة السورية بالسطحية على الشاشة دون تسليط الضوء الكافي لها. أما **الثانية** فكانت حوالي شهر من اندلاع الثورة السورية مع اشتداد الثورة، واشتداد القتل والتظاهر فيها، حيث بدأت القناة في تغطية الحدث تغطية مفصلة، فأصبح الخبر السوري يتصدر أخبار وتغطيات القناة، وانفردت الثورة السورية بمساحات واسعة من التحليل والنقاش شيئا فشيئا وبات من الواضح وقوفها إلى جانب الثورة السورية وتم التشويش على بثها أكثر من مرة، حيث تميزت طبيعة التغطية بالتعتيم في الأول ثم استعملت مختلف التقنيات الحديثة للتواصل مع الثوار معلنة بدلك انحيازها وتأييدها للمعارضة والثوار دون النظام السياسي.
بالرغم من تبني قناة الجزيرة للثورات بالمنطقة العربية إلا أن وجود اختلاف واضح في طبيعة التغطية من بلد إلى بلد آخر، حيث كانت مؤيدة لجل الثورات متبنية بذلك مواقف معادية للأنظمة السياسية الحاكمة ووقوفها إلى جانب الثوار خاصة في الثورة المصرية ومواكبتها للأحداث في ميدان التحرير وجعل البث مباشر وحي، أما ليبيا وسوريا فقد احتضنت القناة الثورة وفتحت المجال الإعلامي للثوار أكثر من النظام السياسي معلنة بذلك عدم تأييدها للأنظمة، وبالنسبة للثورة في البحرين فاتسمت طبيعة التغطية على أنها أسلوب إهمال واعتبار هذه الأحداث موضوع طائفي وبالتالي تجسيد موقفها المعارض لهذه الثورة ما يوضح تنفيذ للأجندة السياسية خاصة منها الخليجية، ومرد ذلك لأساليب الطرح والتحليل التي تنتهجها وفقا للمستويات الثقافية والمعرفية لأفراد المجتمع العربي وهذا من خلال:
- تغطية الثورات العربية تغطية إخبارية شاملة مع ترتيب أهمية الأخبار وعرضها والتركيز عليها وفق أهمية الخبر ووفق الأولويات والسياسة التحريرية للقناة.
- البرامج الحوارية والمناظرات والمناقشات ويتم خلالها طرح قضية الثورات في المنطقة العربية ودلك من خلال الوقوف على الأسباب والدوافع التي فجرت الأوضاع، لعل من بين هذه البرامج نجد برنامج الاتجاه المعاكس، ما وراء الخبر، حديث الثورة...الخ.
ساهمت الجزيرة في صنع وإحداث ثورة الإعلام العربي عموما والإعلام السياسي والإخباري في العالم العربي بشكل خاص، حيث استطاعت أن تنفرد بالمركز الأول من بين الفضائيات العربية دون أي منافس، وأن تجذب الملايين من المشاهدين العرب في مختلف الدول العربية ليشكلوا جمهورها العريض الذي بات يتابع ويصدق القناة أكثر بكثير من متابعته وتصديقه للقنوات الحكومية، فقوة التأثير التي اعتمدتها القناة من خلال التحكم في الرأي العام العربي وتوجيهه أفكاره ذلك يتضح من خلال بث مشاهد القتل والدم والتنكيل والضرب وشتى أنواع العنف،[1] كما اعتمدت على:
- التكرار المكثف للبث لمثل هذه المشاهد بحيث تجاوز منطق التغطية والإخبار إلى مستوى فرض ثقافة التمرد والانقسام.

[1] أحمد، غيضان، واقع الإعلام العربي في تغطية الثورات العربية، مقال منشور على الموقع الالكتروني:
http://pulpit.alwatanvice.com/articles/2011/12/10/245000.htm

- اعتماد القناة على أسلوب تقديم الأخبار الطويلة على شاشتها بنسبة تفوق الأخبار المتوسطة والقصيرة.
- انتهجت القناة أسلوب الإعلام الواقعي الذي يعتمد على شاهد عيان والذي يتابع الأحداث على أرض الواقع وينقلها مباشرة، أيضا استخدام تعابير قامت بتشويش فكر المشاهد العربي.
- استخدام الأساليب الفنية في تقديم الأخبار المتعلقة بالثورات العربية مثل: أسلوب الحوار المرئي بين المذيع والمسئول، حوار على الهواء مباشرة بين مذيع في الأستوديو ومراسل في الحدث، أفلام وثائقية تقرير من داخل الأستوديو، مذيع +مادة مصورة...الخ، فهده الأساليب تستحوذ على مساحة زمنية كبيرة وهدا ما يتفق مع سياسة القناة في كونها متطورة تكنولوجيا تعتمد على الأساليب الفنية الحديثة في التغطية
- اعتماد القناة على الانترنت لما له من ميزة السرعة في الاتصال والقدرة على التعبئة.
إن تغطية قناة الجزيرة للثورات العربية التي أصبحت أهم حدث في العالم، غيرت الكثير من القناعات والثوابت وأحدثت تحولات كبيرة في الرأي العام العربي، فقد أفرزت شعارات وأنماط سلوكية جديدة تميزت بالعنف والاندفاع جراء المعالجة الإعلامية للأحداث.

المطلب الثالث: الإعلام الجديد والتحولات السياسية بالدول العربية

لقد اتسم إعلام عصر العولمة بارتباطه الوثيق بكل جديد في عالم التكنولوجيا الحديثة التي أحدثت نقلة سريعة في مفهوم وأهمية الإعلام وغيرت في نمط أدواته، حتى صار الإعلام اليوم جزءا من نشاطنا وحياتنا اليومية، وصار المواطنين أكثر ارتباطا بوسائل الإعلام التي بدورها أضحت تتفنن في متابعة ونقل وتوظيف الأخبار والمعلومات ولم تقف تكنولوجيا الإعلام عند هذا الحد، بل تخطته بمراحل ظهور الانترنت أصبح الإعلام بلا منازع أهم وأخطر صناعة تسعى دول العالم جميعها لامتلاكها.[1]
فالثورة التي يعيش العالم معالمها الآن ومنذ سنوات وتحديدا منذ منتصف التسعينيات عندما نشأ الإعلام الالكتروني مشكلا بذلك ظاهرة إعلامية جديدة مرتبطة بثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فأصبح المشهد الإعلامي اقرب لأن يكون ملكا للجميع وفي متناول الجميع وأكثر انتشارا وسرعة في الوصول إلى أكبر عدد ممكن من القراء والمشاهدين وبأقل التكاليف، فثورة المعلومات والإعلام والاتصال أو ثورة المعرفة بوجه عام، هي ثورة أصبحت من أهم ما يميز عالم اليوم، لاسيما في مجال الاستخدامات المتعددة لمجال الإعلام والاتصال في كل من الاقتصاد والسياسة وفي الثقافة والترفيه وفي الحروب والعلاقات الدولية.
طبيعة الحياة البشرية تقتضي تواصل الناس مع بعضهم البعض لذلك، فإن أي فكرة أو أي اختراع جديد، يتسم بالتفاعل لابد أن يجد مكانه بين الناس أو فئات من الناس، وهذا ما حققته فكرة أو اختراع **"شبكات التواصل الاجتماعي"**.
لقد غيرت هذه الثورة أو ما يسمى بـثورة الاتصال الحديثة المشهد الإعلامي بشكل كبير، وأصبحت للصحافة العنكبوتية لها دورها وتأثيرها على وسائل الإعلام التقليدي،

[1] د.محمد، الصريفي، **الإعلام**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2009، ط01، ص 9-10.

في ظل ما توفره من تفاعل، وتقارب، وتسلية، وتعليم، وتجارة، ومشاركة سياسية، وغزارة في المعلومات.

وأحدثت تلك الثورة نقلة نوعية للإعلام الجديد بعد ظهور شبكات التواصل الاجتماعي التي استخدمت في البداية للتواصل والتسلية وترفيه الهواة، ثم أصبحت فيما بعد إعلامًا محترفاً وصل الناس من خلاله إلى معلومات وأخبار من أي وقت مضى.

ومع الانقلاب الكبير الذي حدث في نظم الاتصال بعد تزاوج استخدامات الكومبيوتر بتكنولوجيا الإعلام والاتصال وتبسيط استعمالاتها على نطاق واسع. الأمر الذي انبثق عنه ما يمكن أن نقتبسه من رأي رئيس قسم الصحافة والاتصال الجماهيري بجامعة نيويورك الأمريكية ميتشل ستيفن (Mitchell Stephens)"بزمن صعود الصورة وانهيار الكلمة"[1] وهو ما يصطلح على تسميته بمرحلة الإعلام الجديد الذي يتجسد أساسا في الانتقال السريع من مرحلة الكلام المسموع والمكتوب والمطبوع إلى مرحلة الصورة المشاهدة والملموسة وانتقال أدوات الاتصال وتطبيقاته المختلفة من قبضة المؤسسات إلى يد الجمهور مع ظهور أنماط جديدة من الأشكال الإعلامية في التلفزيون والإذاعة وحتى الصحافة المكتوبة.

إن القلق من خطورة استخدامات الإعلام الجديد إذ كان يتم اعتباره عند بعض الساسة والخبراء، مبعث تخوف من ذوبان شخصية الأمة، على أنه تهديد لهوية الدولة، فان وقائع عديدة تعايشها الشعوب في العالم، خاصة في العالم العربي مع نهاية العام 2010، تشير إلى أهمية سلاح تكنولوجيا الإعلام والاتصال في تمكين الشعوب من استخدام تكنولوجيا الإعلام الجديد بعيدا عن السلطة الرقابية للأنظمة السياسية الحاكمة، لفرض تغييرات حقيقية على أنظمة الحكم المختلفة في المنطقة العربية، بما تم اعتباره فرض الديمقراطية عن طريق حرية التواصل عبر تكنولوجيا الإعلام الجديد الحر كما هو الحال مع دور الفضائيات والانترنت في التمكين للثورات الشعبية في كل من تونس، مصر، سوريا، اليمن، ليبيا، البحرين، عندما كانت تكنولوجيا الإعلام والاتصال المتاحة أداة التواصل المثلى في تنظيم المسيرات والتجمعات، وإعداد وتوزيع البيانات، والاتصال مع المنظمات الدولية والحقوقية، وإطلاع الرأي العام المحلي والعالمي بما يجري لحظة بلحظة.

وهي ثورات يجمع بينها قاسم مشترك واحد، يتمثل في كون أهم دعاماتها، الانترنت، القنوات الفضائية العالمية، كالقناة الفضائية القطرية "الجزيرة"، وقناة السعودية الإماراتية "العربية"، والقناة الفضائية الأمريكية "الحرة "، والقناة الفضائية البريطانية " البي البي سي" و القناة الفضائية الفرنسية "فرانس 24".

وتبدلت الأدوار بين الشارع والسلطة، في حين كان الشارع دائما يأخذ دور المستقبل والمتلقي والسلطة تمسك بدور المرسل والمؤثر وصانع الخطاب الإعلامي. انقلب الأمر في ظل الانتشار الواسع لشبكات التواصل الاجتماعي، وأصبح الشارع في الغالب هو الفاعل، والصانع، وصارت السلطة والنخب التقليدية هي المستقبل. وانتهى إلى حد كبير عصر الأبوية الإعلامية، لصالح عصر مفتوح، لا يخضع للصيغ القمعية الفوقية، التي تحكمت بوسائل الإعلام التقليدي.

---

[1] منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، **منظمة اليونسكو**، تعريف الأهداف موقع المنظمة، مقال على الموقع الالكتروني : Http :Typo38.Unesco.Orgarunesco-Homeunesco- Themesci.Html.

ووصل حد تأثير الإعلام الجديد إلى درجة التهديد المباشر لمستقبل بعض وسائل الإعلام التقليدي حيث أوقفت بعض الصحف نسخها الورقية المطبوعة معتمدة على موقعها الإلكتروني فقط، كصحيفة "ول ستريت جورنال" التي تحولت من يومية إلى أسبوعية، ثم إلى صحيفة يومية على شبكة الانترنت. في حين خفض البعض الآخر عدد النسخ المطبوعة لتفادي الخسائر المالية الكبيرة في ظل الأزمة المالية التي عصفت بالعالم، والانخفاض المستمر في أعداد قرائها.[1]

وفي ذات السياق أشار وزير الخارجية الأمريكي الأسبق كيسنجر في كتابه **"الدبلوماسية"** الصادر عام 1994 إلى أن " تنفيذ السياسة الخارجية يجب أن ترتبط على نحو لم يسبق له مثيل بوسائل الاتصال الجماهيري، فهي إلى حد كبير سياسة خارجية إعلامية جماهيرية أو شعبية".[2]

فعبر الرسالة المسوقة نحو الدول النامية، تحاول قنوات البث الفضائي التلفزيوني والانترنت أن تقولب الاتجاهات والأنماط السلوكية والقيم الاجتماعية وبما تطرحه دول العولمة، إذ أن وسائط الإعلام تمارس دورها في حقن عقول الجماهير بالخيالات والصور الموحدة والمتوحدة التي تخدم الهدف السياسي للشكل الكوني لظاهرة العولمة، مما يصعب من وجود قاعدة كبيرة للآراء الجماعية في كل شيء، وهذا الأمر يجعل من الاختراق المتعدد الأشكال سهلا وممكنا.[3]

إن علاقة الإعلام براهن البلاد العربية في عصر العولمة تترجمه مدى قدرة المنطقة وشعوبها من إيجاد حيز من فضاء هذا الإعلام المعولم ومضامينه، يعني بأولويات ومصالح المنطقة، أفرادا وشعوبا وحتى أجهزة ومؤسسات.

فحجم انتشار القنوات الفضائية التلفزيونية الملتقطة في المنطقة العربية، وحجم استخدام الانترنت، وكثافة استخدام الهاتف المحمول، وتزايد حجم الاهتمام الإعلامي بالمنطقة العربية والشرق الأوسط عموما، كل ذلك يشير إلى أهمية وخطورة ما يحدث من تركيز إعلامي مكثف على كل ما يحدث في المنطقة بغض النظر عن أهميته، مع طغيان مبدأ الانتقائية في التركيز على أحداث ومعلومات معينة دون أخرى يتم إعطائها السبق في التعاطي الإعلامي فضلا عن الاجتهاد عبر كل الأساليب في تلوين الحقائق وتحريفها أحيانا.

ففي هذا الزحم الإعلامي العالمي المتعدد الوسائط، المدعم بالانترنت الذي بات يجمع بين كل أشكال وسائل الإعلام الكلاسيكية، من تلفزيون وإذاعة وصحافة مكتوبة، لا يشكل الإعلام العربي مجتمعا إلا نسبة بسيطة من حيث عدد قنواته، ونسبة اقل من ذلك انطلاقا من محتوى البرامج والمادة الإعلامية التي تستهدف المتلقي العربي.

هذا الوضع يكون قد جعل المتلقي العربي في كثير من الدول العربية والحكومات يتجاوز الإعلام الرسمي وحتى القنوات الإعلامية الخاصة، ويختار قنواته الاتصالية بعيدا عن سلطة التحكم التي تمارسها الأنظمة الحاكمة بضوابط محددة، تحت ذريعة المصلحة العامة وشروط حفظ النظام العام وحجة مراعاة الآداب العامة.

---

[1] كمال الدين، مي، **هل تختفي الصحافة الورقية**، ستار تايمز، مقال منشور على الموقع الالكتروني :
Http://WWW.STARTIMES.COM/F.ASPX?T=29257340

[2] هنري، كيسنجر، ترجمة: مالك فاضل، **الدبلوماسية من الحرب الباردة إلى يومنا هذا**، عمان : الدار الأهلية ، 1995، ص65

[3] د.حميد حمد، السعدون، **العولمة وقضايانا**، عمان : دار وائل للنشر والتوزيع، ط01، 1999، ص 22.

ولا يزال دور الحكومات العربية في الإعلام الجديد غامضا، وقد يؤدي وجودها في مواقع التواصل الاجتماعي إلى تغيير شكل المداولات السياسية. ففي المستقبل القريب، إذا كان هناك توظيف مثالي من قبل الحكومات العربية فسيكون هناك وجه آخر مختلف تماما للإعلام عما نعيشه اليوم. وفي حال انخراط الناشطين في مؤسسات المجتمع المدني، فإن الطرح السياسي على تويتر وغيره سيصل إلى مرحلة أكبر من النضج الفكري. سيؤسس المجتمع المدني إلى خطاب سياسي جديد وسيكون له أثر في المحاولات القائمة اليوم على مواقع التواصل الاجتماعي.

والإعلام الجديد هو باختصار مرحلة انتقالية من الركود إلى الوعي السياسي، وبالتأكيد مرحلة انتقالية في تغيير شكل الحكومات العربية والمجتمع المدني. لذلك، فإننا قد نرى في المستقبل القريب ركودا في مواقع التواصل الاجتماعي، يعوض عنه بنشاط حقيقي في منظمات المجتمع المدني والعملية السياسية.

لقد أصبح الإعلام الجديد في السنوات الأخيرة، خصوصا منذ عام 2010 بعد تمكن الاستخبارات الأمريكية من قتل زعيم القاعدة أسامة بن لادن وبداية الثورات العربية – يشكل بالفعل هاجسا حقيقيا يزعزع بُنى علاقات الإعلام التقليدي في كثير من المجتمعات، عندما بدأ يظهر نمط جديد للإعلام المتداول من غير القنوات الكلاسيكية – الصحف، الإذاعة والتلفزيون، وهو بديل عملي عن الإعلام الكلاسيكي الذي تتحكم في توجهاته بشكل أو بآخر قوى تقليدية مهيمنة، على رأسها الأنظمة السياسية الحاكمة، التي ترمز في وجودها إلى نموذج "الدولة القومية" بكل مكوناته المعروفة، من سلطة عامة، وإقليم محدد، وشعب حامل لجنسية محددة، وطبقة سياسية من أحزاب حاكمة وأحزاب معارضة.

فالإعلام الجديد عبر فيسبوك وتويتر واليوتيوب وغيرها من قنوات التواصل الاجتماعي عبر الانترنت، وفر كثير من الفرص لاختزال أو استيعاب كل الأشكال الكلاسيكية لوسائل الإعلام المعروفة، كالتلفزيون، الإذاعة وحتى الصحف والمجلات، التي لم تجد بدا من أن تستخدم هي الأخرى تقنية الانترنت للوصول إلى جمهور أوسع تفاديا لانحصار وتراجع دورها أمام تصاعد استخدامات الانترنت الأخذة في التزايد يوما بعد يوم بشكل كبير، حيث تشير إحصائيات الاتحاد الدولي للاتصالات، أن عدد مستخدمي الانترنت في العالم وصل إلى ملياري مستخدم مع مطلع العام 2011، حيث ذكرت وكالة الأنباء الفرنسية (AFP) أن حمدون توري، رئيس الاتحاد الدولي للاتصالات، التابع للأمم المتحدة، أشار إلى أنه في "مطلع العام 2011، تجاوز عدد مستخدمي الانترنت بقليل الملياريين، وبلغ عدد المنتسبين لخدمة الهاتف النقال أكثر من خمسة مليارات نسمة. وأشار توري إلى أنه في مطلع سنة 2000 بلغ عدد مستخدمي الانترنت في العالم حوالي 250 مليون مستخدم، وكانت دراسة سابقة أشارت إلى أن عدد مستخدمي الانترنت في العام الماضي شهدت زيادة بنسبة 14 بالمئة عن السنة السابقة أي العام 2010.[1]

لقد سعت الشعوب سابقا إلى استخدام كل الوسائل المتاحة في سبيل حصولها على الحرية والديمقراطية والتغيير نحو الأفضل، وعلى رأس تلك الوسائل الإعلام، الذي

[1] حمدون، توري، رئيس الاتحاد الدولي للاتصالات التابع للأمم المتحدة، **إحصائيات مستخدمي الانترنت في العالم للعالم 2010** يوم 27 يناير2011 على الساعة 08:30 على الموقع الالكتروني :
Http://Syriaweather.Syriaforums.Net/T207-Topic

رافق عمليات التغيير، وكان له دور فيها، غير أن ذلك الدور قد توقف على طبيعة النظام السياسي القائم ومدى الحرية السياسية المتاحة، إضافة إلى نوع الوسيلة المستخدمة.[1]

وقد أمكن رؤية القدرات التحريرية – التي عزاها الكثيرون إلى المطبعة – في ظهور السياسة الحزبية والديمقراطية الدستورية الإنجليزية، حتى أنه لا يدهشنا كثيرا أن هوارس والبول وصفا الصحافة بأنها "مجلس برلمان ثالث".[2]

وتتابعت الاكتشافات المذهلة في حقل وسائل الاتصال، وشهدت السنوات الأخيرة تطور التلفزيون، والاتصال باستخدام الأقمار الصناعية، والكمبيوتر، وشرائط الفيديو ووصل الكمبيوتر بأطراف التلفزيون داخل المنزل عن طريق كيبل تلفزيوني. وأثارت هذه التقنيات الجديدة حماسا كبيراً، كما أثارت العديد من التنبؤات غير المدروسة بفوائد اجتماعية واسعة النطاق.[3]

وتعتبر الانترنت أعظم تطور حصل في تاريخ وسائل الاتصال في العقود الأخيرة، حيث وفرت الشبكة جوا افتراضيا مفتوحا لتواصل جميع البشر، ووضعت العالم على شاشة صغيرة، وخرج من رحم الشبكة العنكبوتية – التي ما تزال في تطور مستمر – شبكات للتواصل، كان الهدف من إنشائها في البداية اجتماعيا. وفي الفترة الأخيرة حدث تطور واضح في طبيعة استخدام تلك الشبكات، فأصبحت من الأدوات الفاعلة التي تستعين بها الشعوب في تنظيم التظاهرات والاحتجاجات المطالبة بالحرية والديمقراطية والتغيير.

وسجل العام 2001 أول حالة تمكنت شبكات التواصل الاجتماعي فيها من المساعدة في إسقاط نظام الحكم، فلدى بحث قضية تنحية الرئيس الفليبني "جوزيف إسترادا"، صوت الموالون له في الكونغرس الفليبيني لصالح تجاهل أدلة ضده. وفي أقل من ساعتين من إعلان القرار، انهال آلاف الفلبيين الغاضبين من إمكانية إفلات رئيسهم الفاسد من العقاب على ميدان "ايبا فنيو دي لوس سانتوس"، وقد تم ترتيب الاحتجاج جزئيا، بتوزيع رسالة نصية تقول: " ارتد الأسود وذهب إلى أسدا". وتضخم الحشد حتى وصل أكثر من مليون شخص إلى المكان، متسببين باختناق المرور في وسط مانيلا. وفي 20 يناير من العام 2001 نحي (جوزيف إسترادا) عن الحكم.[4]

واستخدمت شبكات التواصل الاجتماعي مثل فيسبوك كوسائل للدفع والعنف السياسي خلال أحداث الشغب التي وقعت بين مسلمي اليوغور وقومية الهان الصينية، في المنطقة الغربية لشينجيانغ في تموز من عام 2009، والتي خلفت أكثر من 200 قتيل و1700 جريح.[5]

---

[1] الشوبكي، بلال محمود، **التغيير السياسي من منظور حركات الإسلام السياسي في الضفة الغربية وقطاع غزة**، حركة حماس نموذجا، رسالة ماجستير غير منشورة، فلسطين: جامعة النجاح الوطنية، 2007، ص 29 – 30.

[2] تايلو، فيليب، **قصف العقول...الدعاية للحرب منذ العالم القديم حتى العصر النووي**، ترجمة: سامني خشبة، الكويت: سلسة كتب عالم المعرفة، 2000، ص 203 – 204.

[3] شيللر، هربت، **المتلاعبون بالعقول...كيف يجذب محركو الدمى في السياسة والإعلان ووسائل الاتصال الجماهيري خيوط الرأي العام؟** ترجمة: عبد السلام رضوان، الكويت: سلسلة كتب عالم المعرفة، 1999، ص 242.

[4] Shirky,C (2011) »**The Political Power Of Social Media,Foreign Affairs** »America,Available : Http://Www.Gpia.Info/Files/Ul 392/Shirky_Political_Power_Of_Social_Media Pdf.

[5] Wikidot.Com.(2011), »**The Impact Of Social Media Onchinese Politics** »,Available : Http://Chinapaper,Wikidot.Com/3-The-Impact-Of-Socail_Media-On-Chinese-Politics.

وكانت تلك الشبكات سببا في إغلاق أكثر من 800 مركز اعتقال في العام 2003 في الصين على إثر موقف الشاب "سون جيغانغ" 27 عاما، بعد تعذيبه على يد الشرطة،[1] وبمجرد حصول المواقع الإلكترونية على الخبر قامت بنشره، فانفجرت غرف المحادثات ونشرات الأخبار على الانترنت بالغضب، وتحولت إلى قصة وطنية على الفور، ونشر عدد من الصينيين قصص اعتقالهم على الانترنت، وأصبحت دستورية تشريع الاعتقال موضع نقاش ساخن في الجامعات.

وأدت المظاهرات التي تم تنظيمها بواسطة الرسائل النصية في اسبانيا في العام 2004، إلى الإطاحة السريعة برئيس الوزراء الاسباني "خوسيه ماريا إثنار" الذي لم يكن دقيقا في اتهام الباسك الانفصاليين.[2] في تفجيرات مدريد. [1]

وساعدت شبكات التواصل الاجتماعي في زيادة التعبئة السياسية وتضخيم الاحتجاجات التي قام بها الشباب في أكرانيا في العام 2004، بعد اتهام المعارضة للحكومة بتزوير الانتخابات النيابية، والتي أتاحت للشيوعيين الذين حصلوا على 50 بالمئة من الأصوات، باختيار رئيس جديد وتعديل دستور.[3]

وكشف الأوكرانيون استخدام رسائل (SMS) لتنظيم التخطيط اللوجستي والمحافظة على الزخم عن طريق التناوب، بحيث لا يتواجد المواطنون كلهم في ميدان التظاهر في وقت واحد.[4]

وأفادت الانترنت حركة التغيير الديمقراطي التي قام بها الطلاب الصرب ضد "سلوبودان ميلو سوفيتش" الذي كان يقود بلادهم، وكان طلاب جامعة بلغراد أعظم دور في إشعال الثورة ضد "ميلوسوفيتش"، وكانت الانترنت وسيلة لهم في الاتصال والإعلام والتعبئة حتى دعوا ثوراتهم ب "ثورة الانترنت".

لقد أصبحت الديمقراطية الرقمية ملاذاً أخيراً للشعوب المقهورة والمهمشة التي تسعى لنيل حقوقها السياسية والمدنية التي طالما كافحت من أجلها على مر التاريخ.

ففي ثورة السافرين في بورما. في العام 2007 لعبت شبكات التواصل الاجتماعي دورا كبيرا، وأعلمت العالم كله بما حدث، وكشفت القمع الدموي الذي أطلقته الحكومة للرد على الثائرين، حيث التقط المواطنون صورا ومقاطع فيديو على هواتفهم النقالة وحملوا على الانترنت، وأنقذت رؤية العالم لهذه المناظرة حياة العديدين من خلال منع الجيش من استخدام القوة كما فعل بوحشية ودموية في العام 1988.

وكان هناك استغلال واضح وكبير لشبكات التواصل الاجتماعي في الانتخابات الاسترالية في العام 2007، من خلال تعميم الأخبار والمعلومات والاستفادة من التغذية الراجعة، الأمر الذي زادت معه نسبة التصويت، وبالتالي زادت نسبة مشاركة الأحزاب

---

[1] Diamond.L(2010), " **Libertion Technology**",Journal Democracy,Volume 21,Number3,Available :Http://Www.Journal Of Democracy.Org/Articles Gratis/Diamond- 21-3 Pdf

[2] **الباسك الإنفصاليين:** منظمة أنشأت عام 1959، وتطورت إلى حركة انفصالية إرهابية أهدافها المعلنة: انفصال إقليم الباسك الذي يخضع بشقيه لسيطرة كل من إسبانيا وفرنسا، وإطلاق سراح أعضائها المعتقلين.

[2]Barry,E,(2009), " **Protests In Moldova Explode,With Help Of Twitter" ,**The New Yourk Times One Line),Available :
Http://Www,Nytimes,Com/2009/04/08/World/Europe/08moldova,Html

[3]Vila,S,(2011)," **The Orange Revolution In Ukraine" ,**Movements,Org (On-Line),Available: Http://Www,Movements,Org/Case-Study/Entry/The –Orange-Revolution-In-Ukraine

في العملية السياسية. وتم ذلك بتعبئة وحشد النشطاء عن طريق الصفحات المخصصة للحملات، ومن ثم قيام النشطاء بتعبئة وحشد الجمهور.[1]

وسميت انتخابات استراليا بانتخابات اليوتيوب، حيث نشرت أشرطة فيديو للمرشحين على المواقع، وجرى تحميلها على المواقع الأخرى، كما فعل (HOWARD) أول رئيس وزراء استرالي له موقع على شبكة الانترنت، عندما بث شريط فيديو يناقش فيه مناخ التغيير السياسي.وبثت مناظرات المرشحين للرئاسة على اليوتيوب بالاشتراك مع بعض الفضائيات مثل (CNN).[2] واستعانت حملة "مليون صوت" ضد قوات كولومبيا الثورية المسلحة المعروفة بكلمة "فارك" بشبكات التواصل الاجتماعي، وهي الحملة التي أدت إلى إثارة احتجاجات في مختلف أنحاء العالم في عام 2008 ضد التنظيم الإرهابي الكولومبي.

كما فقد الحزب الاشتراكي سلطته في مولدافيا في العالم 2009 عندما نسقت احتجاجات ضخمة بواسطة الرسائل النصية والفيسبوك وتويتر والتي اندلعت بوضوح بعد عقد انتخابات مزورة.

وعكست موجة الشباب الفجوة العميقة بين الأجيال، فنزلوا في تظاهرات واحتجاجات انظم إليهم فيها باقي الشعب، مطالبين بالعيش الكريم والحرية، ومستخدمين شبكات التواصل الاجتماعي وأنشئوا علامة بحث خاصة بهم على تويتر تدفقت بعدها مئات الحاسبات مباشرة على الانترنت وأجبر ذلك الحكومة المولدافية على حجب الانترنت من العاصمة تشيسيناو.[3]

وكان لشبكات التواصل الاجتماعي هيمنة واضحة في احتجاجات (أصحاب القمصان/الحمر) في نيسان وأيار من العام 2010 في تايلاند، واستخدمت بشكل فعال للتنسيق وتوزيع المعلومات على نحو أدى إلى إلحاق ضرر كبير بالحكومة التايلاندية وتتضح قوة التحدي التي تمتعت بها الشبكات الاجتماعية في تلك الأحداث من وصف مارك ماكينون (Mark Mackinnon) صحفي لحساب (The Globe And Mail)، عندما قال : "كنت تحت النار والناس من حولي يموتون لعدم قدرتهم على الوصول إلى المستشفيات، فقمت بنشر صورة على موقع تويتر، التقطتها بجهازي "البلاك بيري" لثلاثة مصابين أحدهم كان على وشك الموت أصيب برصاص في ظهره، وخلال دقائق أعيد نشر الصورة مئات بل آلاف المرات باللغتين الإنجليزية والتايلندية، وكذلك نشرت على موقع صحيفة الجارديان وغيرها من وسائل الإعلام الدولية.

---

[1] Gibson R And Mc Allister,I (2011), **"A Net Gain ? Web2,0 Compaigning In The Australian 201o Election ",**Paper Prepared For Presentation At The 2011 Annual Meeting Of The American Political Science Association,Seattle,Wa,Available : Http://Drubls,Humanities,Manchester,Ac,Uk/Ipol/Sites/Default/Files/Newdocs/Mca Llister-Gibson-Absa2011,P2-5 Pdf

[2] Macnamara,J(2008), "**E-Electioneering :Use Of New Media In The 2007 Australian Federal Election »**,University Of Technology, Sydeney,Available : Http://Www,Massey,Ac,Nz/Massey/Fms/College%20of%20 Business/Communication%20 And %20 Journalism/Anzca%20 2008/Refereed %20papers/Macnamara Anzca08,Pdf

[3] Barry,E,(2009), **"Protests In Moldova Explode, With Help Of Twitter",** The New Yourk Times (On-Line), Available : Http://Www,Nytimes,Com/2009/04/08/Europe/08moldova,Html

وأثبتت شبكة اليوتيوب في (أحداث القمصان الحمر) صحة مقولة "إن الصورة تحكي ألف كلمة" حيث أصبحت وسيطا مؤثرا للمعلومات من خلال مئات الصور التي نشرت عن الجنود وهم يطلقون النار على المتظاهرين ويضربونهم.[1]

ومع تمدد واتساع رقعة الانترنت، بدأت إرهاصات التغيير والتحولات السياسية التي رفضتها الشبكة تصل إلى الوطن العربي، لتجد البيئة مناسبة لمحاولة تطبيق نماذج التغيير الديمقراطي في شرق أوروبا وشرق آسيا، ساعدها في ذلك التراكمات التي تعاني منها من فقر، وبطالة وفساد وانعدام الحرية السياسية والإعلامية.

وبدأت محاولات التغيير تلك بسقف منخفض اقتصر على المطالب المعيشية، واحترام حقوق الإنسان، ومحاربة الفساد، والحصول على هامش اكبر من الحرية السياسية.

"ففي العام 2005 استجاب حوالي مليون شخص لرسالة نصية تدعوهم عبر هواتفهم المحمولة إلى التجمع لمطالبة سوريا بإنهاء تواجدها العسكري في لبنان، وبالفعل غادر 14 ألف جندي سوري لبناني بعد تواجد دام 29 سنة".[2]

وفي الكويت التي تعيش فيها المرأة حالة من التهميش الكبير في ممارسة حقوقها خصوصا السياسية منها، استخدمت النساء الرسائل النصية عبر الهاتف المحمول لتنظيم اجتماعات تطالب من خلالها بحق التصويت والترشح للانتخابات، وقد فزن بأربعة مقاعد في مجلس الأمة الكويتي في العام 2009.

وساعدت شبكات التواصل الاجتماعي المصريين في كشف تجاوزات انتهاك السلطة لحقوق الإنسان، والحريات المدنية، وأجبرت الحكومة المصرية على اتخاذ إجراءات بسيطة تمثلت في معاقبة بعض أفراد الأجهزة الأمنية، وتعديل طفيف على بعض القوانين. فقد حكم على ضابطين بالسجن استنادا إلى فيديو يظهر امرأة محتجزة ومعلقة رأسا على عقب، وقد ربطت يداها وقدميها بقضيب وهي تبكي وتصرخ.

ثم حدث تحول كبير في طرق استخدام العالم العربي لشبكات التواصل الاجتماعي، وبدا ذلك واضحاً في الشهور الثلاثة الأولى من العام 2011، حيث جعلوها أدوات لحشد الجماهير عبر الانترنت، وتنظيم المظاهرات المؤيدة والمعارضة للحكومات. ورافق ذلك التحول ارتفاع في سقف المطالب، وانعدام للخطوط الحمراء التي كان الاقتراب منها أو مساسا ممنوعا.

تعكس العلاقة بين مؤشرات العملية الديمقراطية، ومستوى انتشار واستخدام شبكات التواصل الاجتماعي قدرة البنية الاجتماعية على المساهمة في عملية التغيير، ويعكس الواقع الراهن طبيعة تلك العلاقة وفاعليتها كما يظهر من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم: 1

[1] Carthew,A,(2010), » **Thaksin's Twitter Revolution – How The Red Shirts Protest 23 In Crease The Use Of Social Media In Thailand »** In Behnke, P,Social Media And Politics : Online Social Networking And Political Communication In Asia (Konard Adnauer Foundation :Singapore)2010 P,29 Available : Http://Www,Kas,De/Wf/Doc/Kas E1591-1522-2-30,Pdf ?1102140741217

[2] Butler,P,(2007), »**New Technology, New Voices Media Making Chenge** » :Jonathan Margolis,Ejornal Usa,Vol12,No12,Available : Http://Guangzhou,Wsembassy-China,Org,Cn/Uploads/Inmages/Mrqjooj7iczfoee

العلاقة بين مؤشرات الديمقراطية ومستويات استخدام شبكات التواصل الاجتماعي في البلدان العربية

الدولة	ترتيبها عربياً طبقاً لمؤشرات الديمقراطية	استخدام شبكات التواصل الاجتماعي
لبنان	1	4
فلسطين	2	9
العراق	3	16
الكويت	4	5
موريتانيا	5	17
المغرب	6	10
الأردن	7	7
البحرين	8	2
الجزائر	9	14
قطر	10	3
مصر	11	12
عمان	12	11
تونس	13	6
اليمن	14	20
الإمارات	15	1
السودان	16	19
سورية	17	18
جيبوتي	18	13
ليبيا	19	15
السعودية	20	8

Dubai School Of Goverment," **Facebook Usage : Factors And Analysis** " Arab Social Media Report,Vol.1,(January 2011).

برغم الأدوار الواضحة التي يكون الإعلام التقليدي – الإذاعة، التلفزيون، الصحف – قد تبوأها في التحولات التي تعرفها المنطقة العربية من خلال القنوات الفضائية التلفزيونية والتركيز الكبير الذي خصه الإعلام الغربي لسيران الأحداث في المنطقة العربية بحكم تعرضها منذ أكثر من عشريتين لتركيز إعلامي كبير تحت عدسات قنوات

الإعلام العالمي بحكم تموقع العالم العربي في قلب أحداث الشرق الأوسط، إلا أن المنطقة بقدر تواجدها تحت هذه الأضواء الإعلامية العالمية والمحلية التقليدية، يكون الإعلام الجديد عبر الوسائط الإلكترونية قد أحدث هزة عنيفة مع نهاية العام 2010 على موقع الثورات المتتابعة في الشارع العربي في كل من تونس ومصر وليبيا واليمن وسوريا والبحرين التي كان فيها لوسائط التواصل الاجتماعي عبر الانترنت كالفيسبوك واليوتيوب وتويتر، الدور البارز في تحريك الشارع اتجاه الثورة على أوضاعه الداخلية، التي كانت إلى عهد قريب رهينة تعاطي حذر ومتراخي من قبل الإعلام التقليدي المتهم بالانحياز إلى المواقف الرسمية الحكومية في أغلب الأحيان.

الفصل الثالث

المعالجة الإعلامية لمسألة التحولات السياسية بمصر: إشكالية الدور وآليات التعزيز (1981 – 2012)

الفصل الثالث

المعالجة الإعلامية لمسألة التحولات السياسية بمصر: إشكالية الدور وآليات التعزيز (1981 – 2012)

إن التحجر والتصلب الذي أدى إلى شلل الحياة السياسية في مصر يعزى لنظام حسني مبارك سعى لامتصاص دماء الديمقراطية من عروق النظام السياسي. إن "الرئيس" كان لديه الوقت الكافي من أجل تفصيل النظام السياسي بما يعود عليه بالمصلحة – وكذلك كان له كل الوقت لوضع يده هو وأسرته على مقادير هذا البلد. إن الأدوار كانت معروفة ومحددة، فالابن الأصغر يرأس قمة الحزب الحاكم، بحيث يتم تهيئته وإعداده ليكون رئيسا لمصر. وهذا ما أطلق عليه الكثيرون سيناريو التوريث. أما الابن الأكبر رجل أعمال يحسب حسابه في كل الأنشطة الاقتصادية الأساسية ثم الزوجة التي استثمرت من غير حساب في القطاع الصحي والثقافي. ثم أخيرا نظام أمن الدولة الذي يضمن لكل هؤلاء السلطة والذي يقمع أي محاولة نقد ضد النظام. إن غياب مبدأ رفيع الشأن يتصف بالسمو لدى الأفراد أو الجماعات يؤدي إلى الاستبداد وظهور نظام الحزب الواحد حيث أكذوبة ديمقراطية الغابه والمواجهة بين الأحزاب مشروع أو وجه بشرى، كل ما يهمه هزيمة وسحق الآخر من أجل الاستحواذ على مكانه.

وجدير بالذكر أن المتتبع لأحداث المظاهرات ذات المطالب الاقتصادية والاجتماعية أنها تعقب عادة أحداثا سياسية أو عسكرية هامة. فبعد انتصار أكتوبر عام 1973 بحوالي أربع سنوات اندلعت مظاهرات "الجائعين" عام 1977 ضد ارتفاع أسعار السلع الضرورية والتي عليها استقالة الحكومة آنذاك. كما أنه في عام 2008 أي بعد ثلاث سنوات من إجراء أول انتخابات رئاسية في مصر عام 2005 نشهد مظاهرات العمال المنادية بتحسين أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية. وقد تمخض عن هذه حركة شبابية تعرف بحركة 6أبريل. ومنذ ذلك التاريخ وتجتمع هذه الحركة في السادس من كل شهر أبريل. وفي يناير 2011 وجهت الحركة بالإضافة إلى مجموعة أخرى أطلقت على نفسها "كلنا خال سعيد" نداءاً أو ما يشبه استطلاع رأي حول سؤال هل أنت مستعد للتظاهر يوم 25 يناير؟ وقد قام نحو 9000 شخص بالاستجابة لهذا النداء للتظاهر ضد الرشوة، والفساد والقمع...الخ.

إن هذا الوضع المتأزم الذي عاشته مصر لم يكن ليقدم أية بادرة أمل من أجل التغيير الديمقراطي. والسؤال الذي طالما أثير في الآونة الأخير هو متى ستهب رياح هذا التغيير في بلد الفرعون ؟ وهاهي الإجابة تأتي بقيام الحراك الجماعي أو ما أطلق عليه مجازا بـثورة25 يناير2011.

فالديمغرافيا، والتكنولوجيا، والسياسة الخارجية، وشرعية الدولة، والتعذيب والفساد، كلها عوامل لعبت دورا كبيرا في إخراج المصريين المستائين إلى الشوارع، فالتويتريون يرونها احتجاجات وسائل الإعلام، والغذائيون يرونها ضد الجوع وارتفاع الأسعار، ويرى البعض الآخر أنها للديمقراطية، ومجموعات حقوق الإنسان تراها ردة فعل ضد العنف والتعذيب وسوء المعاملة.[1]

صحيح أن الإعلام وحده لا يصنع التغيير، وأن التغيير هو نتاج إرادة عامة، يحركها دافع الناس الطبيعي نحو هذا التغيير، والإعلام إنما هو أداة من مجموعة الأدوات. يقول ميشيل فوكو : "إن الثورة الإيرانية انتشرت بشريط الكاسيت" ولم يقل أن شريط الكاسيت الذي كان في حينه إعلاما بديلا هو الذي صنع الثورة ! لذلك، أن هذه الإرادة بدون وسائل الإعلام وخاصة الإعلام الجديد قد لا تساوي شيئا، والعكس صحيح، فما جرى هو نتاج عوامل تفاعلت مع بعضها لتنتج تغييرا بأسلوب لم تعهده جمهورية مصر من قبل، وغير من أنماط حياتها، مضيفا عليها مزيدا من التفاعل والتواصل.

ولقد أثبتت تكنولوجيا الإعلام الجديد قدرتها على التغلغل الفعال منذ بداية مراحل الاحتجاجات، حيث سمحت بتحديد مواعيد ونشاطات الاحتجاجات الأولية، وبالتالي زيادة احتمالية الإقبال والمشاركة الفعالة. وجعلت من المستحيل احتواء الرسائل التي يرسلها المتظاهرون.

المبحث الأول: طبيعة التحولات السياسية بجمهورية مصر العربية

على الرغم من أن سياسة الرئيس مبارك قامت خلال ولايته الأولى على أساس السعي لتأسيس شرعية جديدة للنظام، وتهدئة الأوضاع السياسية الداخلية المضطربة، واحتواء القوى الراغبة في المشاركة السياسية، إلا أن هذا المنحى بدأ في التغير منذ الولاية الثانية للرئيس مبارك، ولذلك استمرت عملية التطور السياسي والديمقراطي تراوح بين مد وجزر، وذلك استنادا إلى إرادة السلطة الحاكمة، وهو الأمر الذي يجعل قضية الإصلاح – وبخاصة الإصلاح السياسي – مطروحة بشدة في الوقت الراهن. .[2]

وإنه لمن الخطأ الضن بأن التحول الديمقراطي سوف يكون سهلا...فقد تشكلت وتشعبت في العقود الماضية مؤسسات وعقليات وسلوكيات، تربت وترعرعت في ظل المفاهيم والقيم اللاديمقراطية...في مواجهة هذه الحقيقة لن يمكن الحديث بأي شكل جاد عن الإصلاح السياسي والتحول الديمقراطي، إلا إذا بذل بشكل فوري وجاد جهد منظم

---

[1]Green,D(2011), " **What Caused The Revolution In Egypt !",**Guardian(On - Line) Available: Http://Www.Guardian.Co.Uk/Global.Devolopment Poverty Matters/2011/Feb/17/What Caused Egyptian - Revolution.

[2] د.أماني عبد الرحمن، صالح، **التعددية السياسية في الوطن العربي: دراسة للنموذج المصري/ المغربي**، الفكر الإستراتيجي، العدد 38، أكتوبر 1991.

ومتناسق، ليس فقط لطرح القيم والمعايير الديمقراطية والتبشير بها والدعوة الدءوب إليها، وإنما أيضا لكشف وتعرية كثير من المفاهيم والسلوكيات اللاديمقراطية، والمنافية لأبسط حقوق الإنسان السياسية والثقافية، والتي سادت لفترة من الوقت، وكأنها من المسلمات المنطقية أو حتى الوطنية.

إن التطور الديمقراطي في مصر يتوقف في جانب هام منه على تأسيس مفهوم الديمقراطية في الوعي الجمعي للمصريين، من خلال تفكيك ومحاصرة ثقافة التسلط والاستبداد، وغرس قيم الديمقراطية فيما بينهم، وتهيئة الظروف التي تساعد على ترسيخ هذه القيم على صعيد المجتمع، باعتبار أن ذلك يشكل البنية الثقافية التحتية للديمقراطية على صعيد العملية السياسية، حيث لا يمكن تصور قيام نظام ديمقراطي مستقر دون أن تكون الديمقراطية نمط حياة للمجتمع، واختياراً نهائياً لمختلف القوى والتيارات السياسية فيه.

المطلب الأول : الإطار الدستوري والاقتصادي في ظل التعددية السياسية المقيدة

1 ـ الإطار الدستوري / القانوني للتعددية السياسية :

ما يمكن التركيز عليه في هذه النقطة تحديدا هو أن الإطار الدستوري القانوني في جمهورية مصر العربية لم يكن معززاً لعملية التحول نحو الديمقراطية، وهو ما خلصت إليه العديد من الدراسات التي اهتمت بتحليل هذا الأخير، وطبعا هذا راجع إلى العديد من الاعتبارات وأولها **ترهل الهيكل التشريعي والقانوني** والذي كان من أسبابه "النزعة التي كانت لدى السلطة الحاكمة والتي مفادها اللجوء إلى علاج المشكلات في المجالات المختلفة من خلال التشريعات، تحت وهم أن مجرد إصدار تشريع سوف يحلُ المشكلة، وقد ترتب على سيادة هذا النهج وجود حالة من الإفراط في إصدار هذه التشريعات، ومن ثم تراكمها مع مرور الزمن، حتى أصبح يصعب على القائمين بتطبيق القانون الإلمام بمختلف تفاصيل غابة التشريعات والقوانين"[1]. كما أن تدني مستوى السياسة التشريعية كان وما يزال له تأثيره السلبي بهذا الخصوص، حيث أنه في كثير من الأحيان يتم إعداد القوانين على عجل، ولا تأخذ حضها الكافي من الدراسة، مما يجعلها تخرج معيبة وغير مستوفاة، بل مخالفة للدستور أحيانا. الأمر الذي يؤدي إلى كثرة إدخال التعديلات عليها.[2]

أما الاعتبار الثاني فيكمن في وجود فجوة بين الدستور والواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي فمع استمرار التحولات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي شهدها المجتمع المصري منذ مطلع ثمانينيات القرن العشرين بدأت الفجوة تتسع تدريجيا بين الدستور والواقع، حيث أصبحت هناك تطورات وحقائق اقتصادية واجتماعية وسياسية جديدة لا تستند إلى مرجعية دستورية يمكن الاحتكام إليها، وبالمقابل أصبح الدستور

---

[1] نبيل، عبد الفتاح، **عقل الأزمة: تأملات نقدية في ثقافة العنف والغرائز والخيال المستور**، القاهرة: سشات، ط01، 1993، ص 60.

[2] لطفي، الخولي، **الوطن والصحافة و سباكة القوانين**، مجلة الدراسات الإعلامية، العدد 80، سبتمبر 1995.

يتضمن العديد من المواد التي لا وجود لها في الواقع، ولذلك أصبحت قضية تعديل الدستور أحد القضايا الرئيسية للتجاذب بين الحكم والمعارضة.

أما الاعتبار الثالث فقد تمثل في استمرار العمل بقانون الطوارئ فعلى الرغم من أن قانون حالة الطوارئ رقم 162لسنة 1958 وتعديلاته قد صدر ليطبق بصورة مؤقتة بهدف التصدي لبعض الحالات الطارئة التي تشكل تهديدا للأمن والنظام، والتي لا تكتفي القوانين العادية للتعامل معها بفاعلية، إلا أنه مطبق في مصر بصورة دائمة منذ عام 1981، أي منذ تولي الرئيس مبارك السلطة، وبالتالي تحول القانون الذي هو مؤقت التطبيق بطبيعته إلى قانون دائم. وعلى الرغم من أن السلطة في مصر دأبت على التأكيد على أن قانون الطوارئ لم ولن يطبق إلا على الإرهابيين، وتجار المخدرات، والعناصر الخطرة من عتاة المجرمين إلا أن نطاق تطبيقه في الواقع العملي امتد إلى أكثر من ذلك، خاصة وأنه يمثل سندا قانونيا رئيسيا لممارسات السلطة الحاكمة والأجهزة التابعة لها.وهو ما جعل إلغاء العمل بقانون الطوارئ مطلبا رئيسيا لأحزاب المعارضة، وبعض تنظيمات المجتمع المدني، وفئات من المثقفين

أما الاعتبار الرابع والأخير فقد تمثل في "**تراجع سيادة القانون وتآكل هيبة الدولة** فالدولة التي تتسم أجهزتها ومؤسساتها بالترهل والبيروقراطية، وتصدر قوانين وقرارات ولا تستطيع تطبيقها بشكل فعال هي دولة ضعيفة، حتى وإن امتلكت أجهزة تسلطية وقمعية ضخمة، وهذا هو حال الدولة المصرية".[1]

وهناك عدة مؤشرات تدل على تآكل سيادة القانون، منها: شيوع ظاهرة عدم تنفيذ بعض القوانين واللوائح بشكل جزئي أو كلي، وتعدد أشكال التحايل على القوانين، بل واتساع نطاق ظاهرة الاستهتار بالقانون.

2 – الإطار الاقتصادي للتعددية السياسية المقيدة :

لقد كان لسياسة الانفتاح الاقتصادي التي انتهجتها مصر في منتصف سبعينيات القرن العشرين آثاراً عديدة على التطور السياسي والديمقراطي في الثمانينيات ولعل من هذه الآثار:

- تزايد حدة مشكلات التضخم والبطالة والمديونية والتبعية الاقتصادية للخارج، كما أدت إلى زيادة حدة التفاوت الاقتصادي والاجتماعي في المجتمع.

- أدت إلى تآكل وتدهور أوضاع شرائح واسعة من الطبقة الوسطى المصرية، مما أثر سلبا على دور هذه الطبقة في تعزيز عملية التحول الديمقراطي[2]

- أفسحت المجال لبروز دور قوى اقتصادية جديدة، شكلت قاعدة لهذه السياسة، وقد ضمت هذه القوى شرائح من الرأسمالية التي تعود جذورها إلى مرحلة ما قبل ثورة يوليو 1952، وكذلك شرائح من البرجوازية البيروقراطية، وبخاصة من شاغلي المناصب العليا في جهاز الدولة والقطاع العام. ومن المعروف أن القطاع الذي يمثل البرجوازية قد تمدد بشكل كبير في ظل تعاظم دور الدولة في الاقتصاد والمجتمع، وحدوث توسع كبير

---

[1] د جلال، أمين، **الدولة الرخوة في مصر**، القاهرة: دار سينا للنشر والتوزيع، 1993، ص 87- 88

[2] Saad Eddin Ibrahim, **Egypt :Islam And Democracy – Twelve Critical Essays** (Cairo : The American University In Cairo Press, 1996

في أجهزتها ومؤسساتها منذ الخمسينيات، فضلا عن شرائح الرأسمالية الطفيلية التي تنامت بشكل ملحوظ في ظل التطبيق العشوائي لسياسة الانفتاح الاقتصادي.

- أدت إلى خلق بيئة ملائمة لبروز شبكة معقدة من العلاقات والمصالح المشبوهة بين المال والسلطة، أو بين عناصر من الرأسمالية الطفيلية، وعناصر من شاغلي المناصب العليا في
والسياسي في المجتمع.

- أسهمت في تكريس منظومة من القيم السلبية التي كان لها تأثيرها المدمر على المجتمع المصري، وقد شكلت هذه القيم ركيزة لكثير من الممارسات غير المشروعة والتي تقوم على أساس كسر هيبة القانون وسيادته، كما تنامت ثقافات فرعية سلبية مثل "ثقافة الفساد وثقافة اللامسئولية"، وكلاهما تعمل ضد مصلحة التحول الديمقراطي.[1]

مع استمرار تفاقم حدة الأزمة الاقتصادية في مصر، اتجه النظام المصري منذ مطلع تسعينيات القرن العشرين إلى تطبيق سياسة الإصلاح الاقتصادي المعروفة ب **"سياسة التثبيت الاقتصادي والتكيف الهيكلي"**، وذلك بالاتفاق مع صندوق النقد والبنك الدوليين، أو بالأحرى بضغوط منهما. ورغم أنه كان لهذه السياسة بعض الإيجابيات، وبخاصة فيما يتعلق بجانب التثبيت الاقتصادي، إلا أنه كان لها تأثيرات سلبية على التطور الاقتصادي والسياسي والاجتماعي ولعل أهمها ما يلي:[2]

- أنها لم تكن تشكل أرضية ملائمة للتحول الديمقراطي، إذ لم يترتب عن تطبيقها إنجاز تنمية اقتصادية حقيقية والدليل على ذلك هو تواضع معدلات النمو، وتفاقم مشكلات البطالة وبخاصة في أوساط المتعلمين من الشباب

- أن بعض الآثار الإيجابية التي حققتها سياسات التثبيت الاقتصادي والتكيف الهيكلي بشأن انخفاض العجز في الموازنة، وتحسين ميزان المدفوعات كانت بثمن اقتصادي واجتماعي كبير، تحمل الجانب الأكبر منه الفقراء ومحدودو الدخل.

- أفسحت سياسات الإصلاح الاقتصادي المجال لبعض الفئات لتحقيق مكاسب ودخول كبيرة من جراء ممارسات وأنشطة مشروعة وغير مشروعة. وقد ترتب على ذلك استمرار تزايد حدة التفاوت الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع، الأمر الذي أدى إلى زيادة حالة الاحتقان السياسي والاجتماعي. [3]

- على الرغم من أن سياسة الانفتاح الاقتصادي التي انتهجتها مصر منذ منتصف السبعينيات قد اقترنت في جانب منها بتنامي معدلات الفساد، إلا أن سياسات التثبيت الاقتصادي والتكيف الهيكلي، وما ارتبط بها من برامج وإجراءات وخاصة فيما يتعلق

---

[1] محمد نور، فرحات، **ثقافة الفساد**، مجلة المصور المصرية، العدد 4053، 14 يونيو 2002.

[2] د محمود، عبد الفضيل، **برامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي في مصر والمغرب: بين المأمول والمتوقع**، بيروت: مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق، ط01، 1994، ص 165.

[3] د كريمة، كريم (محرر)، **الاقتصاد المصري: التحديات والسياسات من المنظورين الإسلامي والوضعي**، القاهرة : جامعة الأزهر، كلية التجارة، ط01، 1997،ص 63.

بعملية الخصخصة، قد قادت إلى استشراء هذه الظاهرة، لدرجة أن الفساد أصبح مؤسسة، أي جزءا من آليات عمل أجهزة الدولة ومؤسساتها.[1]

- على الرغم من أن سياسات التثبيت الاقتصادي والتكيف الهيكلي قد أدت إلى تدعيم القطاع الخاص بصفة عامة، إلا أن دور هذا القطاع في دعم عملية التحول الديمقراطي والمجتمع المدني هو بصفة عامة دور محدود.[2]

- إذا كان القطاع الخاص بحكم بنيته وطبيعة علاقته بالدول لا يشكل دعما حقيقيا لعملية التحول الديمقراطي، فإن عناصر من الرأسمالية الطفيلية أسهمت في تخريب بعض المؤسسات والممارسات ذات الصلة الديمقراطية، وبخاصة الانتخابات التشريعية، فإذا كان من حق القطاع الخاص الوطني أن يكون له تمثيله السياسي المناسب، فإن دخول رأس المال الطفيلي حلبة السياسة من بوابة الانتخابات التشريعية وغيرها قد أسهم في تشويه العملية الانتخابية.[3]

وفيما يتعلق بمحاولات المزاوجة بين الليبرالية على مستوى الاقتصاد، وشبه التسلطية على مستوى السياسة يمكن القول أن تجربة التطور السياسي والاقتصادي في مصر منذ منتصف سبعينيات القرن العشرين تجسد حقيقة في محاولات السلطة من أجل الجمع بين الليبرالية على مستوى الاقتصاد، وشبه التسلطية على مستوى السياسة. ففي الوقت الذي اتجه فيه النظام إلى تطبيق اقتصاد السوق بكل ما يتضمنه من سياسات وإجراءات تتعلق بتحرير سعر الصرف، وتحرير الأسعار، وتقليص الدعم، وتخلي الدولة عن جانب كبير من التزاماتها الاجتماعية تجاه المواطنين، وتشجيع القطاع الخاص...الخ، فقد ظلت السلطة حريصة على استمرار سيطرتها على المجال السياسي، في ظل تعددية سياسية مقيدة، انطوت على تغيير في شكل النظام السياسي، ولكن دون تغيير جوهري في طبيعة السلطة وهيكل علاقات القوة، ونمط ممارسة الحكم.[4]

المطلب الثاني : آليات التحول السياسي بجمهورية مصر العربية

1 – الثقافة السياسية في مصر :

من المؤكد أن الديمقراطية ليست مجرد مؤسسات وإجراءات فحسب، ولكن لها مقوماتها الثقافية المتمثلة في مجموعة القيم التي تشكل جوهر ما يعرف بالثقافة السياسية الديمقراطية، ومن هذه القيم نجد التسامح السياسي والفكري، والقبول بالتعدد والاختلاف، والقبول بالحلول الوسط، والمشاركة في العملية السياسية، واحترام القانون...الخ.[5]

---

[1] د ونان لبيب، رزق، **الفساد: الطبعة الجديدة**، مجلة المصور المصرية، العدد 4052، 8 جوان 2002.

[2] د غسان، سلامة (معد)، **ديمقراطية من دون ديمقراطيين: سياسات الانفتاح في العالم العربي الإسلامي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط01، 1995، ص 242.

[3] اللجنة المصرية لمتابعة الانتخابات، **تقرير اللجنة الوطنية المصرية لمتابعة الانتخابات البرلمانية 1995**، 28 ديسمبر 1995.

[4] Nazih N,Ayubi, **The State And Oublic In Egypt Since Sadat**, London :Ithaca Press Reading, 1991

[5] Larry diamond,(ed),**politiccal culture and democracy in developing countries**, boulder : westview press,1993

على الرغم من وجود بعض الخصوصيات في الثقافة السياسية السائدة لدى بعض الفئات الاجتماعية أو بعض المناطق، إلا أنه تظل السمة العامة للثقافة السياسية السائدة في مصر – هي أنها ثقافة غير ديمقراطية، وبالتالي لا تشجع على تعزيز عملية التحول الديمقراطي، باعتبار أن هذا التحول يتوقف في جانب هام منه على مدى وجود قوى ديمقراطية فاعلة تؤمن بالمشروع الديمقراطي، وتناضل بأساليب سليمة من أجل تحقيقه، فضلا عن وجود عناصر إصلاحية في صفوف النخبة، تتجاوب مع المطالب الوطنية بالإصلاح الديمقراطي، وتتخذ خطوات جدية على هذا الطريق. ومن المعروف أن هذه القوى وتلك العناصر لا يمكن أن تنشأ وتتبلور إلا إذا آمنت بالديمقراطية كمنظومة قيم وكنظام للحكم.

من الإشكاليات الأساسية للتطور السياسي والديمقراطي في مصر، هو أن استمرار ثقافة التسلط والاستبداد لم تسهم في تبلور قوى ديمقراطية حقيقية، تسهم بدورها في نشر ثقافة الديمقراطية، فلن تحقق مصر نقلة نوعية حقيقية على طريق التحول الديمقراطي ما لم تنم القوى الديمقراطية، وتوسع من قواعدها الاجتماعية، وتعمل من أجل نشر ثقافة الديمقراطية لدى المواطنين.

إن مستقبل التطور الديمقراطي في مصر يتوقف في جانب هام منه على تأسيس مفهوم الديمقراطية في الوعي الجمعي للمصريين، من خلال: تفكيك ومحاصرة ثقافة التسلط والاستبداد، وغرس قيم الديمقراطية فيما بينهم، وتهيئة الظروف التي تساعد على ترسيخ هذه القيم على صعيد المجتمع، في الأسرة، والمدرسة، والجامعة، والنادي، والجمعية، والحزب...الخ، باعتبار أن ذلك يشكل البنية الثقافية التحتية للديمقراطية على صعيد العملية السياسية، حيث لا يمكن تصور قيام نظام ديمقراطي مستقر دون أن تكون الديمقراطية نمط حياة للمجتمع، واختياراً نهائياً لمختلف القوى والتيارات السياسية فيه.

ومع التسليم بأن عملية تفكيك ثقافة التسلط ونشر ثقافة الديمقراطية هي عملية معقدة يمكن أن تستغرق بعض الوقت، إلا أنه من المهم إنضاج وتوفير شروط ومتطلبات تحقيقها، وبخاصة فيما يتعلق بالتحرك الجدي والحقيقي على طريق الدمقرطة، وإعادة صياغة السياسات والممارسات: السياسية والتشريعية والإعلامية والثقافية والتعليمية بما يتفق وهذا الهدف. كما أن هناك مسئولية تقع على عاتق قوى وتنظيمات المجتمع المدني بهذا الخصوص، حيث تستطيع أن تسهم في غرس قيم الديمقراطية لدى أعضائها، وتدريبهم على المشاركة بأسلوب ديمقراطي.

2 – الانتخابات التشريعية في ظل التعددية السياسية المقيدة :

من المرتكزات الرئيسية للديمقراطية، نجد الانتخابات سواء أكانت – محلية أو برلمانية أو رئاسية – باعتبار أن الانتخابات الدورية النزيهة هي إحدى وسائل المشاركة السياسية، كما أنها آلية مؤسسة لتداول السلطة بشكل سلمي، وتجديد النخبة السياسية. ونظرا لأن مصر لم تعرف انتخابات رئاسية تعددية قبل عام 2005، حيث كانت طريقة

اختيار رئيس الجمهورية تقوم على إجراءات تنتهي بتقديم مرشح واحد للرئاسة في استفتاء شعبي عام. [1]

إنه على الرغم من الانتظام في إجراء الانتخابات التشريعية منذ الأخذ بالتعددية السياسية في منتصف سبعينيات القرن العشرين، إلا أن هذه الانتخابات لم تشكل آلية حقيقية لتعزيز التحول الديمقراطي، بل على العكس أسهمت في تكريس الطابع شبه التسلطي للنظام السياسي، وذلك لما اتسمت به من ممارسات وظواهر سلبية منها ما يلي:

- تمكين الحزب الوطني الديمقراطي من احتكار الأغلبية البرلمانية من خلال عمليات التزوير والتلاعب، الأمر الذي أثر على دور البرلمان في عملية التحول الديمقراطي.

- إن تكرار ممارسات التزوير والتلاعب في الانتخابات شكل عاملاً هاماً في زيادة عزوف المصريين عن المشاركة في الانتخابات، وبخاصة في القاهرة والمدن الكبرى، وذلك نظراً لترسخ قناعة لدى كثيرين مفادها أن نتائج الانتخابات محسومة سلفاً لصالح الحزب الوطني الديمقراطي، سواء شاركوا في الانتخابات أم لم يشاركوا، مما أدى إلى تدني مستوى المشاركة في الانتخابات إلى نحو 25 بالمئة من إجمالي الذين لهم حق التصويت.

- إن الانتماءات القبلية والعائلية شكلت محددات رئيسية للسلوك التصويتي للمصريين خلال الانتخابات التشريعية، وبدلاً من أن تسهم الأحزاب في التخفيف من حدة هذه الانتماءات، اتجهت إلى توظيفها وأخذها في الاعتبار عند اختيار مرشحيها، وهو الأمر الذي يجعل نسبة المشاركة في الانتخابات في الأرياف والأقاليم تفوق نسبة المشاركة في العاصمة والمدن الكبرى، كما أن بعض الاستحقاقات الانتخابية شوهتها بعض الممارسات السلبية، مثل : أعمال العنف الانتخابي، واستخدام المال الخاص في تقديم رشاوى انتخابية، وشراء الأصوات.

- أكدت الانتخابات التشريعية في مصر ضعف أو محدودية تمثيل المرأة والأقباط في البرلمان من خلال صناديق الاقتراع.

وهكذا، فالعبرة ليست بالانتظام في إجراء الانتخابات التشريعية فحسب، ولكن في مدى النزاهة والشفافية التي تتسم بها هذه الانتخابات أيضاً. ومن هنا فإن إصلاح النظام الانتخابي على أسس سليمة يشكل عنصراً جوهرياً للتطور السياسي والديمقراطي في مصر.

3 – السلطات الثلاث والمؤسسة العسكرية والإعلامية في ظل التعددية السياسية المقيدة :

- إن حالة الاختلال في التوازن بين السلطتين التنفيذية والتشريعية لصالح الأولى تعتبر من المعوقات الرئيسية للتطور الديمقراطي في مصر، وهو اختلال يستند إلى نصوص دستورية وقانونية وممارسات عملية.

---

[1] في **26 فبراير 2005** طلب الرئيس مبارك من مجلس الشعب والشورى تعديل المادة 76 من الدستور ليصبح انتخاب رئيس الجمهورية و بالاقتراع السري العام المباشر من بين أكثر من مرشح لهذا المنصب.

- إن خبرة التطور السياسي والديمقراطي في مصر منذ الانتقال إلى التعددية السياسية في منتصف سبعينيات القرن العشرين قد أكدت على الدور السلبي الذي قام به مجلس الشعب في إعاقة التطور الديمقراطي، حيث وافق على العديد من القوانين والقرارات التي تضمنت قيوداً على حقوق المواطنين وحرياتهم، وعلى قوى وتنظيمات المجتمع المدني.[1]

- إذا كانت السلطة التشريعية قد لعبت دوراً سلبياً في إعاقة التطور الديمقراطي، فقد كان دور السلطة القضائية مختلفاً، حيث إن أحكام المحكمة الدستورية العليا كان لها دورها في تعديل العديد من القوانين ذات الصلة بالعملية السياسية وقام القضاء بدور هام في تشكيل خارطة النظام الحزبي التعددي في مصر، وذلك بغض النظر عن فاعلية الأحزاب التي ظهرت إلى حيز الوجود بأحكام قضائية، فضلاً عن دور القضاء في الإشراف على الانتخابات، وبالتحديد في انتخابات 2000، وهو دور من شأنه إعادة المصداقية للانتخابات المصرية، وبخاصة في حالة تمكين القضاء من الإشراف على العملية الانتخابية من الألف إلى الياء.

- إن دور المؤسسة الإعلامية هو دور سلبي في إعاقة التطور الديمقراطي، وذلك على الرغم من هامش الحرية الكبير الذي تمتعت به الصحافة، حيث ظلت الدولة تحتكر الإعلام المسموع والمرئي بشكل شبه كامل، كما سيطرت من الناحية العملية على المؤسسات الصحفية المسماة بالقومية، وفي ظل هذا الوضع فقد ظل دور الإعلام الرسمي في الأغلب الأعم تبريرياً دعائياً بحكم تبعيته للسلطة من ناحية، وافتقاره إلى المهنية من ناحية أخرى، وبذلك فقد المصداقية في نظر قطاع كبير من المصريين، قبل أن يفقدها في نظر غيرهم.

4 – المشاركة السياسية في ظل التعددية السياسية المقيدة :

أهم ما ميز المشاركة السياسية بمصر هو حالة اللامبالاة السياسية في صفوف المصرين، وتجلى ذلك بشكل واضح في عزوفهم عن المشاركة في الحياة السياسية، من خلال القنوات الرسمية والمشروعة، إلى درجة وصفها بأنها حالة "استقالة من السياسة".[2]

فعملية الانتقال من صيغة التنظيم السياسي الواحد إلى صيغة التعددية السياسية "المقيدة" منذ منتصف سبعينيات القرن العشرين لم يترتب عليها حدوث تغيير جوهري في المشاركة السياسية للمصريين، حيث استمر طابع السلبية والعزوف عن المشاركة هو المسيطر على غالبية المصريين. وهذا راجع إلى أسباب عديدة يأتي في مقدمتها أن عملية التعددية السياسية لم تفض إلى تحول ديمقراطي حقيقي، بسبب كثرة القيود والضوابط السياسية والقانونية والإدارية والأمنية التي فرضتها السلطة على التعددية السياسية، مما فرغها من مضامينها الحقيقية، وبالتالي أدت إلى حدوث تغيير في شكل النظام السياسي، ولكنها لم تغير كثيراً من طبيعة السلطة ونمط ممارسة الحكم.

---

[1] د.وحيد عبد المجيد، **التطور الديمقراطي في مصر: البرلمان والأحزاب والمجتمع المدني في الميزان**، القاهرة : مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، ط01، 2003.

[2] نادر، فرجاني، **المصريون والسياسة: نظرات تحليلية في نتائج استطلاع رأي**، القاهرة : المستقبل العربي، ط 01، 1995

إن تعزيز مشاركة المصريين في الحياة السياسية يتطلب في المقام الأول استعادة ثقة المواطن المصري في العملية السياسية، بحيث يشعر بأن صوته الانتخابي له قيمة، وبأن الأحزاب وتنظيمات المجتمع قادرة على أن تعبر عنه وتوصل مطالبه. وهذا لن يحدث إلا في إطار عملية إصلاح سياسي حقيقي وجاد من ناحية، وإعادة صياغة دور مؤسسات التنشئة الاجتماعية والسياسية – بحيث تقوم بنشر ثقافة الديمقراطية والمشاركة – من ناحية ثانية، فضلاً عن التحرك بجدية ومسئولية من أجل معالجة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية الحادة والمزمنة التي يعاني منها المواطن المصري.

إن غياب أو ضعف فاعلية القنوات التقليدية للمشاركة السياسية دفع بعض الفئات الاجتماعية إلى اللجوء إلى أعمال الاحتجاج الجماعي والعنف السياسي لتوصيل مطالبها، والتأثير على السياسات والقرارات الحكومية، والمشكلة أن ظاهرة اللجوء إلى الأساليب غير التقليدية للمشاركة يمكن أن تتسع إذا ما استمرت القنوات التقليدية على حالها من الضعف والهشاشة.

5 – المجتمع المدني والتعددية السياسية المقيدة :

إن تنظيمات المجتمع المدني لم تستطع القيام بدورها كحلقات وصل مؤسسية تنظم العلاقة بين الدولة والمجتمع، وبخاصة في ظل غلبة طابع التوتر والتأزم على العلاقة بين الحكومة وبين بعض هذه التنظيمات. كما أن الأحزاب السياسية لم تستطع أن تعزز من قواعدها الجماهيرية بحيث تدفع قطاعات أكبر من المواطنين للمشاركة في الحياة السياسية، بل إن معظم هذه الأحزاب يكاد يكون غير معروف للغالبية العظمى من المصريين. كما أن تنظيمات المجتمع المدني لم تستطع أن تقوم بدور فاعل ومؤثر في نشر ثقافة الديمقراطية على مستوى المجتمع، وذلك لأسباب عديدة، يأتي في مقدمتها افتقار كثير من هذه التنظيمات إلى الديمقراطية الداخلية، وهو الأمر الذي أدى إلى كثرة الصراعات والانشقاقات داخلها، كما أن كثرة القيود المفروضة على الأحزاب السياسية تحد من دورها في الحياة السياسية.

ومن المؤكد أن ضعف دور تنظيمات المجتمع المدني، وعجزها عن استقطاب قطاعات واسعة من المواطنين في عضويتها يعتبر من العوامل الرئيسية التي ساعدت على خلق ظروف مواتية لانتشار أفكار التطرف والعنف، وبروز تنظيمات إسلامية متشددة تبنت نهج العنف في التعامل مع الدولة والمجتمع، مما كان له تأثيره السلبي على التطور السياسي والديمقراطي في مصر.

وثمة أسباب عديدة تفسر ضعف دور تنظيمات المجتمع المدني في تعزيز عملية التحول الديمقراطي في مصر، بعضها يرتبط بالمشكلات البنيوية الذاتية التي تعاني منها هذه التنظيمات، بدرجات متفاوتة وأشكال مختلفة، ومنها على سبيل المثال: ضعف الهياكل التنظيمية والإدارية، وغياب أو ضعف الديمقراطية الداخلية، ونقص التمويل، وضعف القدرة على التنسيق بشكل جدي وفعال فيما بينها، من أجل تعزيز دورها في التأثير على قرارات الحكومة وسياساتها.

ومن ناحية أخرى، فإن سياسات الدولة تجاه تنظيمات المجتمع المدني قد أسهمت في إضعاف هذه التنظيمات، ولم تسمح لها بتفعيل أدوارها، حيث اتبعت الدولة شبه التسلطية آليات وإجراءات عديدة لاستمرار فرض نوع من السيطرة على هذه التنظيمات.

6– الحركات الإسلامية المسيسة و التعددية السياسية المقيدة :

هناك ظاهرة رئيسية صاحبت عملية الانتقال من صيغة التنظيم السياسي الواحد إلى صيغة التعددية السياسية المقيدة، وهي ظاهرة صعود دور الحركات والتنظيمات الإسلامية المسيسة وهي تضم التيار الإسلامي المعتدل الذي تعبر عنه جماعة الإخوان المسلمين، التي قبلت بالعمل في إطار النظام القائم، فخاضت الانتخابات البرلمانية منذ عام 1984، وسعت لتدعيم دورها على صعيد بعض تنظيمات المجتمع المدني، وهناك التنظيمات الإسلامية الراديكالية المتشددة، التي تبنت مقولات الجاهلية والتكفير، وسلكت نهج العنف في التعامل مع الدولة والمجتمع، ومن أبرزها تنظيم الجهاد الذي اغتال بعض عناصره الرئيس السادات، والجماعة الإسلامية التي شكلت القوة الرئيسية في أعمال العنف والإرهاب التي استهدفت الدولة والمجتمع منذ منتصف ثمانينيات القرن العشرين.

لقد شكلت التنظيمات الإسلامية المتشددة – وبخاصة الجماعة الإسلامية، وتنظيم الجهاد – تحدياً رئيسياً للنظام السياسي منذ منتصف الثمانينيات وحتى منتصف التسعينيات، وهو ما تجلى بوضوح في طبيعة العمليات التي قامت بها هذه الجماعات، والتي امتدت على نطاق جغرافي واسع، وشملت دائرة واسعة من الأهداف، وعلى الرغم من حالة الارتباك التي عانت منها أجهزة الدولة في التعامل مع هذا التحدي لسنوات إلا أنها تمكنت في نهاية المطاف من السيطرة على هذه التنظيمات وتفكيك هياكلها، وقتل وتفكيك معظم قياداتها،مما ترتب عليه انتهاء دورها، وإن كان هذا لا يعني انتهاء عناصر البيئة: الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي فرخت هذه التنظيمات، وسمحت لها بنشر فكرها، واستقطاب قطاعات من الشباب في صفوفها.

ولكن إذا كانت الدولة قد استطاعت مواجهة جماعات التطرف والعنف، فإن جماعة الإخوان المسلمين ما تزال تشكل معضلة من منظور عملية التطور السياسي والديمقراطي، فالجماعة لها جذورها في المجتمع، وقد حافظت على استمراريتها منذ تأسيسها عام 1928، رغم كل ما تعرضت له من محن وضربات، كما أنها أحدثت تغييراً جوهرياً في توجهاتها السياسية منذ سبعينيات القرن العشرين، حيث راحت تنبذ التطرف والعنف، وقبلت بالعمل السياسي في إطار النظام القائم، وقبلت بالتعددية الحزبية، بل شاركت في الانتخابات التشريعية بالتعاون أو بالتحالف مع بعض الأحزاب، كما أن الجماعة استطاعت تمديد دورها على صعيد المجتمع.

لقد أصبحت الجماعة تشكل قوة رئيسية لا يمكن تجاهلها، وبخاصة في ظل ضعف وهشاشة الأحزاب السياسية. وفي إطار سياسة المواجهة والإقصاء التي يسلكها النظام في التعامل تجاه جماعة الإخوان باعتبار أن الجماعة محظورة قانوناً. حتى أنه من غير

الممكن إنجاز تحول ديمقراطي حقيقي مع إقصاء جماعة في وزن جماعة الإخوان من المشاركة في الحياة السياسية.[1]

7 – حقوق الإنسان و التعددية السياسية المقيدة :

من المؤكد أن توفير ضمانات احترام حقوق الإنسان بمعناها الشامل هو أحد الأركان الأساسية للديمقراطية، بل لا يمكن الحديث عن تحول ديمقراطي حقيقي بمعزل عن النظر في انعكاسات هذا التحول على حالة حقوق الإنسان. إن قضية حقوق الإنسان لم تعد قضية داخلية وطنية أو شأناً داخلياً، بل أصبحت قضية عالمية بفضل تنامي الاهتمام العالمي بهذا الملف، وهو اهتمام تتعدد صوره وأشكاله ودوافعه التي لا يتسع المجال للتفصيل فيها.

في الوقت الذي أكدت فيه تقارير بعض المنظمات والهيئات المصرية والدولية المعنية بقضية حقوق الإنسان وجود مظاهر وأشكال عديدة لانتهاك حقوق الإنسان في مصر، فقد دأبت الحكومة المصرية على نفي المعلومات الواردة في تلك التقارير، أو التقليل من أهميتها، بل واتهام المنظمات التي تصدرها بعدم النزاهة وعدم الموضوعية، والاعتماد على مصادر غير أمينة في استقاء المعلومات. وعلى خلفية هذا الملف دخلت الدولة في مواجهات في بعض الفترات مع بعض منظمات حقوق الإنسان في مصر، وبخاصة المنظمة المصرية لحقوق الإنسان.

إن انتهاكات حقوق الإنسان في مصر ليست ظاهرة ظرفية طارئة، ولكنها قضية معقدة ترتبط بجملة من البنى والهياكل التي تعكس خصوصية الأوضاع والتطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في مصر، والتي أسهمت بأشكال مختلفة ودرجات متفاوتة في انتهاكات حقوق الإنسان، وتتمثل هذه البنى في: البنية التشريعية القانونية (العمل بقانون الطوارئ)، البنية السياسية/المؤسسية (بنية النظام السياسي المصري الشبه التسلطية القائمة على مركزية السلطة)، البنية الاجتماعية والثقافية (كاتفاوتات الاقتصادية والاجتماعية الحادة التي تجسد معضلة غياب العدالة الاجتماعية في المجتمع، واستشراء ثقافة الفساد)، ضعف الوعي بحقوق الإنسان (من عوامله: انتشار الأمة في المجتمع المصري، وضعف دور مؤسسات التنشئة السياسية والاجتماعية)، ضعف دور المنظمات المعنية بحقوق الإنسان (ما يجعل دور هذه المنظمات في مجال تعزيز حماية حقوق الإنسان محدود التأثير والفاعلية.)

وبصفة عامة، إن انتهاكات حقوق الإنسان في مصر تعتبر مؤشراً على تعثر عملية التحول الديمقراطي، حيث إن ذلك يرتبط باستمرار بني وهياكل قانونية وسياسية وثقافية واجتماعية، تكرس الممارسات التسلطية والاستبدادية، وبالتالي لا تشكل دعماً لحماية حقوق الإنسان .

8 – العوامل الخارجية والتحول الديمقراطي :

---

[1] د.هدى، راغب عوض ود حسنين توفيق إبراهيم، **الإخوان المسلمون والسياسة في مصر: دراسة في التحالفات الانتخابية والممارسات البرلمانية للإخوان المسلمين في ظل التعددية السياسية المقيدة 1984 – 1990**، القاهر ة: المحروسة للبحوث والتدريب والنشر، ط 01، أكتوبر ، 1996، ص 162.

ما يمكن التأكيد عليه هنا هو أن خبرة التطور السياسي والديمقراطي في مصر منذ منتصف سبعينيات القرن العشرين تؤكد على أن العوامل الخارجية ليست واحدية الاتجاه من حيث درجة تأثيرها على التطور السياسي والديمقراطي، فبعض العوامل لها تأثيرات إيجابية، وهناك عوامل أخرى لها تأثيرات سلبية.

كذلك فإن الدور الرئيسي والأول في عملية التحول الديمقراطي يتوقف بالأساس على عوامل واعتبارات داخلية. وهذا ما تؤكده تجارب العديد من الدول التي شملتها الموجة الثالثة للتحول الديمقراطي، خاصة وأن العوامل الخارجية لا تؤتي تأثيراتها إلا إذا كانت هناك ظروف داخلية مساعدة، وقوى محلية تؤمن بالديمقراطية، ومستعدة للعمل والنضال السلمي من أجل تطبيقها، وبالتالي فإن العوامل الخارجية تشكل دعماً لهذه القوى.

كما أن العوامل الخارجية قد يكون لها تأثيرها الكبير في تعجيل الإطاحة بنظام تسلطي، إلا أن استمرار عملية التحول الديمقراطي وترسيخها حتى تأخذ طابعاً مؤسسياً يتوقف بالأساس على اعتبارات وعوامل داخلية.

المطلب الثالث: الأزمة البنائية في النظام السياسي المصري وعوامل تعثر التحول الديمقراطي

سنحاول من خلال هذا المطلب عرض أهم ملامح الأزمة البنائية في النظام السياسي المصري، ونناقش أسباب تعثر عملية التحول الديمقراطي:

1– أهم ملامح الأزمة البنائية للنظام السياسي:

ملامح الأزمة البنائية في النظام السياسي المصري يمكن حصرها في :[1]

– الفجوة بين الأطر والهياكل الدستورية والمؤسسية الرسمية من ناحية، والواقع السياسي والاجتماعي من ناحية أخرى: فالدستور المصري لم يكن معبرا عن التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية العميقة التي شهدتها البلاد منذ مطلع سبعينيات القرن العشرين، الأمر الذي أوجد حاجة ملحة لتعديل الدستور.

كما أن النظام الحزبي التعددي لم يكن معبراً عن خريطة القوى السياسية الحقيقية في المجتمع. كما أن ضعف فاعلية كثير من المؤسسات السياسية الرسمية، وتنظيمات المجتمع المدني، وعجزها عن توصيل مطالب الفئات الاجتماعية – مثل: الطلبة والعمال، وغيرهم – بشكل سلمي ومنظم، دفع بعض هذه الفئات إلى الانخراط في أعمال الاحتجاج الجماعي والعنف السياسي، مما أثر بالسلب على التطور السياسي والديمقراطي.

– جمود النخبة السياسية وتكلسها : النظام السياسي المصري عانى من مشكلة جمود النخبة الحاكمة وتكلسها، وهو ما تجلى بوضوح في مؤشرات عديدة، مثل: ظاهرة الوزراء المعمرين، وطول فترة البقاء في المنصب الوزاري، وقلة قيادات الصف الثاني...الخ.

---

[1] د.حسنين توفيق، إبراهيم، **التحول الديمقراطي والمجتمع المدني في مصر**، نفس المرجع السابق، ص 250 – 259.

كما أن ظاهرة احتكار المناصب العليا، والاستمرار فيها لفترات طويلة ليست حكراً على النخبة الحاكمة فحسب، بل شملت النخب المعارضة أيضا، وهو ما ظهر بوضوح على مستوى أحزاب وقوى المعارضة السياسية.

– **معضلة العلاقة بين المجتمع والدولة:** مثلت حالة عدم التوازن بين الدولة والمجتمع إحدى المعضلات الأساسية للتطور السياسي والديمقراطي في مصر، ففي مرحلة ما بعد 1952، وخلال العهد الناصري، تضخمت أجهزة الدولة إلى حد كبير، وأصبحت تهيمن على الاقتصاد والمجتمع في ظل وجود قطاع عام كبير من ناحية، وهيمنتها على سياسات التعليم والإعلام و الثقافة من ناحية ثانية، وتهميش دور تنظيمات المجتمع المدني من ناحية ثالثة.

وعلى الرغم من تبني سياسة الانفتاح الاقتصادي، والانتقال من صيغة التنظيم السياسي الواحد إلى صيغة التعددية السياسية المقيدة منذ منتصف سبعينيات القرن العشرين، إلا أن ذلك لم يؤثر بشكل جوهري على طبيعة العلاقة بين الدولة والمجتمع من منظور حالة عدم التوازن بينهما لحساب الأولى.

– **معضلة العلاقة بين الدين والدولة:** العلاقة بين الدين والدولة واحدة من أبرز معضلات التطور السياسي والديمقراطي في مصر، وهي معضلة متعددة الأبعاد، فالنظم التي تعاقبت على الحكم في مرحلة ما بعد 1952 اتجهت إلى توظيف الدين كمصدر للشرعية السياسية من خلال مسالك عديدة، وبالمقابل فإن الحركات والتنظيمات الإسلامية – المعتدلة والراديكالية – اتجهت إلى توظيف الدين لتبرير معارضتها للنظام الحاكم. كما أن مسألة تطبيق الشريعة شكلت مصدراً للاستقطاب السياسي والفكري في المجتمع.

كما أن مسألة الحزب الديني مثلت أحد أبعاد تعقيدات العلاقة بين الدين والدولة في مصر، فجماعة الإخوان المسلمين تطالب بالسماح لها بتأسيس حزب سياسي مدني بمرجعية إسلامية، وبالمقابل فإن النظام يرفض السماح بتأسيس أحزاب سياسية على أسس دينية.

– **معضلة العلاقة بين دور الدولة ودور السوق :** أكدت خبرات دول عديدة على أن اقتصاد السوق لا يعمل بكفاءة إلا في إطار دولة قوية، وليست تسلطية، باعتبار أن دور الدولة يكمل دور السوق. فالدولة المصرية لم تنجح في القيام بدورها في إدارة عملية التحول من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق بما يحقق تنمية اقتصادية حقيقية، حيث استمرت الاحتكارات، وتفاقمت مشكلة البطالة، واستشرى الفساد الإداري في أجهزة الدولة ومؤسساتها، وتزايدت حدة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية، وبخاصة بالنسبة للفقراء ومحدودي الدخل، وشرائح عديدة من الطبقة الوسطى، خاصة وأن السياسات التي اتبعتها الدولة للتخفيف من التأثيرات السلبية لسياسات الإصلاح الاقتصادي على هذه الفئات اتسمت بعدم الفاعلية.

– **الفجوة بين التحرير على مستوى الاقتصاد وشبه التسلطية على مستوى السياسة :** إن سياسات تحرير الاقتصاد التي اتخذتها مصر لم تسهم في تعزيز عملية التحول الديمقراطي، بل اقترنت في أفضل الأحوال باستمرار بعض مظاهر التحرير السياسي، في ظل تعددية سياسية مقيدة، أو هامش ديمقراطي محدود. ومن المفارقات أن سياسات

تحرير الاقتصاد كان لها بعض الآثار السلبية التي أضرت بعملية التحول الديمقراطي، كما أن بعض القوى الاقتصادية التي تنامت في ظل سياسات تحرير الاقتصاد، والمتمثلة في جماعات رجال الأعمال قد تم احتوائها من قبل الدولة بأساليب عديدة، مما حد من دورها في دعم عملية التحول الديمقراطي وتقوية المجتمع المدني.

– **تقنين دور المؤسسة العسكرية في العملية السياسية :** إن عملية التحول الديمقراطي تقتضي تقنين دور المؤسسة العسكرية، بحيث تصبح مؤسسة محترفة معنية بحماية الأمن الوطني للدولة، ولا تتدخل في شئون السياسية الداخلية، مما يتخللها من صراعات وتنافسات، باعتبار أن هذا هو مجال عمل الأحزاب والقوى السياسية.

كما أن تدعيم عملية التحول الديمقراطي تقتضي تنظيم العلاقة بين القطاع المدني والقطاع العسكري، ودور كل منهما في تأسيس شرعية النظام، والحفاظ على الاستقرار السياسي والاجتماعي، وكيفية التوفيق بين احترافية القوات المسلحة، واعتبارها خط الدفاع النهائي لحماية الشرعية الدستورية.

– **الفجوة بين الخطاب السياسي والواقع :** فالخطب والتصريحات الرسمية اعتادت أن تقدم صورة مشرقة جداً عن الانجازات التي حققتها مصر بشأن الديمقراطية وحقوق الإنسان والتنمية الاقتصادية، وبالمقابل فإن البيانات والتصريحات والمقالات التي تضمنتها بعض صحف المعارضة قدمت صوراً مشوهة جداً عن الواقع السياسي في مصر. وإزاء هذا الطرح الحدي من قبل كل من الحكم والمعارضة على صعيد الخطاب السياسي فقدَ هذا الخطاب مصداقيته إلى حد كبير. حيث لم يعد الخطاب السياسي يحظى بالمصداقية لدى قطاعات عريضة من المصريين، الأمر الذي أسهم في تغذية عزوفهم عن المشاركة في العمل السياسي، خاصة وأن الفجوة بين الخطاب السياسي الرسمي والواقع لم يقتصر على مجال الديمقراطية فقط بل أصبحت تشمل مختلف القطاعات تقريباً، وبخاصة تلك التي ترتبط بالحياة اليومية للمواطنين .

– **تآكل الشرعية السياسية :** فمنذ تولي الرئيس مبارك السلطة كان أمامه مصدران لتأسيس شرعية مستقرة لنظامه، هما : الدستورية القانونية، والإنجاز بمعناه الإيجابي، أي بمعني قدرة أجهزة الدولة ومؤسساتها على مواجهة المشكلات والتحديات الرئيسية التي تواجه المجتمع. فهناك مؤشرات عديدة تدل على أن النظام لم ينجح في تعزيز شرعيته استناداً إلى أي من المصدرين، فالدستورية القانونية تمثلت في نهاية المطاف في حدوث تغيير في شكل النظام السياسي دون جوهره، كما افتقد النظام إلى شرعية الإنجاز، حيث أن تدني مستوى أداء الأجهزة والمؤسسات، واستشراء الفساد في كثير منها جعلها غير قادرة على القيام بأدوارها بفاعلية وكفاءة، مما أدى إلى حدوث حالة تدهور عام في كثير من المجالات، وبخاصة تلك التي تتصل بالحياة اليومية للمواطنين.

2– أسباب تعثر عملية التحول الديمقراطي:

من بين العوامل الجوهرية التي تفسر تعثر عملية التحول الديمقراطي بمصر ما يلي: [1]

[1] د.حسنين توفيق، إبراهيم، **التحول الديمقراطي والمجتمع المدني في مصر**، نفس المرجع السابق، ص260– 264.

– **ضعف التزام النخبة الحاكمة بهدف التحول الديمقراطي:** تعاملت هذه النخبة مع عملية الانتقال إلى التعددية السياسية المقيدة كآلية لتعزيز قدرة النظام السياسي على الاستمرار، ولذلك سارت في هذا الطريق بمبدأ خطوة للأمام وخطوة للخلف، الأمر الذي أصاب الحياة السياسية بنوع من الجمود.

فيمكن فهم توجه النخبة الحاكمة بشأن منح الديمقراطية على جرعات، والحديث عن التدرجية في الإصلاح السياسي، مع إفراغ هذه التدريجية من مضمونها الحقيقي، فضلاً عن التخويف المستمر من حالة عدم الاستقرار في حالة تسريع عملية الإصلاح السياسي، وكذلك التخويف المستمر من سيطرة الإسلاميين على السلطة من خلال الديمقراطية. وفي هذا السياق فقد وظف النظام: العملية الانتخابية، والأداة التشريعية، والجهاز الأمني، والآلة الإعلامية، من أجل إحكام سيطرته على المجال السياسي وضمان استمراره، مما جعل عملية التغيير تشمل شكل النظام السياسي دون تغيير في طبيعة السلطة، ونمط ممارسة الحكم.

– **النظرة التجزيئية للإصلاح من قبل السلطة الحاكمة :** على الرغم من أن قضية الإصلاح الشامل مطروحة في مصر منذ سنوات من قبل فئات من المثقفين، وبعض أحزاب وقوى المعارضة وتنظيمات المجتمع المدني، إلا أن سياسات النظام الحاكم قامت على أساس تبني نظرة تجزيئية للإصلاح، حيث أعطت الأولوية للإصلاح الاقتصادي، دون الإصلاح السياسي، ومن هنا فقد اتخذ النظام خطوات متسارعة في تطبيق سياسات التثبيت الاقتصادي والتكيف الهيكلي، بينما اتسمت خطواته بشأن الإصلاح السياسي بالبطئ الشديد. والمشكلة أن النظام المصري لم ينجح في تحقيق تنمية اقتصادية حقيقية، من خلال تطبيق هذه السياسة (سياسات التثبيت الاقتصادي والتكيف الهيكلي)، فبدلاً من أن تصبح سياسات الإصلاح الاقتصادي عنصراً دافعاً للتحول الديمقراطي، أفرزت بعض التأثيرات التي كان من شأنها الإضرار بعملية الإصلاح السياسي والتحول الديمقراطي.

– **تعثر عملية خلق المقومات الضرورية لتعزيز عملية التحول الديمقراطي :** فالإطار الدستوري والقانوني ظل يتضمن الكثير من القيود التي تحد من عملية الدمقرطة. كما أن السياسات الاقتصادية والاجتماعية أفرزت جملة من الآثار والتداعيات التي انعكست بالسلب على عملية التحول الديمقراطي، وبخاصة فيما يتعلق بزيادة أعداد المهمشين اجتماعياً، وتزايد معدلات البطالة، وتآكل أوضاع الطبقة الوسطى، وبروز دور فئات الرأسمالية الطفيلية التي تعمل على تخريب أجهزة الدولة ومؤسساتها، وتوظيف العملية السياسية من أجل خدمة مصالحها.

كما أن سياسات التعليم والإعلام والثقافة التي انتهجتها الدولة لم يكن لها أي تأثير فعال في غرس ثقافة الديمقراطية في المجتمع، بل بالعكس، كثيراً ما أسهمت في إعادة إنتاج ثقافة التسلط والاستبداد.

– **استمرار ضعف وهشاشة القوى الديمقراطية، أو صاحبة المصلحة في التحول الديمقراطي :** وهو ما جعلها غير قادرة على القيام بدور فاعل ومؤثر في إحداث هذا التحول، من خلال تكثيف الضغوط السلمية على النظام، والدخول في مفاوضات جادة معه لتحقيق هذا الهدف. والمشكلة أن بعض قوى وتنظيمات المجتمع المدني افتقرت إلى

الديمقراطية، مما أفقدها مطالبتها بالديمقراطية أي مصداقية. ومقابل ضعف وهشاشة القوى الديمقراطية أو صاحبة المصلحة في التحول الديمقراطي.

فالديمقراطية في مصر ظلت قضية نخب محدودة، لكنها لم تشكل أولوية بالنسبة للجمهور العام في مصر، ليس لأن هذا الجمهور ضد الديمقراطية، أو في حالة عداء معها، ولكن نظراً لأن هناك أموراً ومتطلبات أخرى، وبخاصة تلك التي تتعلق بالاحتجاجات الأساسية للمواطنين، هي التي شغلت سلم أولوياته.

– **تبرير التلكؤ في الإصلاح السياسي بمبررات غير واقعية :** ومن هذه المبررات: أن الإصلاح الاقتصادي له الأولوية على الإصلاح السياسي، وأن الإصلاح السياسي يجب أن يتم على جرعات بسيطة، باعتبار أن الشعب غير مؤهل لتحمل جرعات كبيرة بهذا الخصوص. كما أن الإصلاح يجب أن يتم بشكل تدريجي، لأن الإصلاح السريع سيقود إلى حالة من عدم الاستقرار والفوضى، والمشكلة بالطبع ليست في التدريجية كأحد مبادئ العمل السياسي، ولكن في تحول تلك التدريجية إلى حالة من الجمود.

المطلب الرابع: واقع التحولات السياسية ما بعد حكم حسني مبارك

مثل خروج الملايين إلى ميادين مصر قاطبة ومسيراتهم في مختلف دروب وشوارع مدنها يوم الخامس والعشرين من يناير وما تلاه من أيام حفرت في التاريخ بحروف من ذهب مفاجأة كبرى، لم يكن جل المتابعين للشأن المصري، في الداخل أو الخارج، يتصور وقوعها بمثل هذه الصورة وعلى هذه الكيفية. ومع ذلك فإن المدقق في واقع المجتمع، والمتبع لما أصاب وجدان ومشاعر مواطنيه من قنوط وعزوف، ولما لحق البنيان المجتمعي من تصدع وتفكك ولما شاب العلاقة بين الحاكم والشعب من فقدان للرؤية وغياب للهدف وانحدار مفرط للثقة، ولما أصاب العقد الاجتماعي من عوار ينذر بانقضائه، ولما حدث لأسس ودعائم دولة القانون من هزات هددت بانهيار بنيانها، كان يمكن له أن يرصد إرهاصات حدث جلل سبقته إنذارات وقدمت له حوادث ومشاهدات على مختلف الأصعدة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والقانونية.

فموت السياسة في مصر وفساد السياسة بزواج المال والسلطة، استمرار البحث عن حلول أمنية لمشكلات سياسية واجتماعية واحتكار الحكم وتوغل الدولة الأبوية، قهر الفقر وغياب التنمية الشاملة وشيوع الفساد واستباحة الحقوق وإهدار لكرامة الإنسانية، ثورتا المعلومات والأفكار وتراجع دور السياسة الخارجية المصرية، كلها كانت عوامل أفضت إلى خروج ملايين المصريين للمطالبة بإسقاط النظام، مع العلم أن ترتيب هذه الأسباب والأهمية النسبية لكل منها يختلفان من شخص لآخر.

الحراك الشعبي جاء كالسهم الذي أصاب قلب النظام السلطوي في مصر، فأراده قتيلا في فترة لم تتجاوز أسبوعين من الزمان. وليس هذا غريبا في الواقع، فنحن نعيش عصر السرعة، حيث يتسارع إيقاع الزمن بصورة لم تشهدها البشرية من قبل، وبطريقة لم يستطع إدراك جوهرها الحقيقي النخب السلطوية الحاكمة في عديد من البلاد العربية، التي أصاب أعضائها الجمود القاتل، مما جعلها تسيء إدراك الواقع المجتمعي الذي كان يفور بالثورة سنوات، وإن بقيت النار تحت السطح، إلى أن حدث الانفجار الكبير.

ثورة 25 يناير من عام 2011 كما أطلق عليها أشعلت نارها مجموعات من شباب مصر الناهض والتي بدأت بالاعتصام في ميدان التحرير، وأنجزت طلبها الرئيسي في إسقاط النظام بعد قرار تخلي الرئيس مبارك عن سلطاته للمجلس الأعلى للقوات المسلحة، ثورة فريدة في التاريخ. فهي ثورة بلا قائد، انضمت إلى صفوفها على الفور جماهير غفيرة بلا قيادة، انطلاقاتها كانت من الفضاء المعلوماتي الذي تسبح في مجاله الشبكة المعلوماتية.

وقد كان يوم الحادي عشر من فبراير لعام 2011 موعدا لإسدال الستار على الجمهورية المصرية الأولى التي تأسست يوم 23 يوليو 1952. فقد خرجت جموع الشعب المصري للمطالبة بإسقاط نظام لم يتأسس بتولي الرئيس السابق حسني مبارك الحكم يوم 15 أكتوبر1981، وإنما نظام تمتد جذوره لما أبعد من ذلك. فلم تكن إستراتيجية تجريف السياسة واستئثار الحاكم بالسلطة من صنائع مبارك ونظامه، بل كانت أسلوبا انتهجه من سبقوه في حكم مصر. ولم يكن تركيز السلطات في يد رئيس الجمهورية بأمر استحدثه مبارك، وإنما هي ظاهرة ورثها ممن رأسوا البلد قبله. ولم تكن الممارسات القمعية والحلول الأمنية للمشكلات السياسية والاجتماعية أسلوبا تفرد به النظام السابق، وإنما اشترك فيه مع من سبقوه.

لم يكن الشباب الذي هب وثار وأسقط النظام العتيد من المعدمين اقتصاديا أو المهمشين اجتماعيا، بل كان في أغلب الأحوال من شباب الطبقة المتوسطة الميسورة الحال نسبيا، ممن لم يرزحوا تحت نير البطالة وممن حصلوا على درجات علمية متقدمة، وربما ممن استفادوا نظريا من بعض أوجه العوار التي سادت المجتمع.

ومع ذلك لم يكن ممكنا لهذا الحراك أن ينجح في إسقاط الحاكم إذا بقي حراك شباب متطلع بالأساس لإقامة حياة ديمقراطية حقيقية في مصر. فهذا الحراك لم يتحول من احتجاجات ومظاهرات إلى زخم شعبي متدفق إلا عندما انضمت له مختلف طوائف الشعب وناصرته طبقات المجتمع كلها. ومن فواعله نذكر:

1- المؤسسة العسكرية: قامت هذه الأخيرة بدور فعال خلال الأيام الثمانية عشر لثورة 25 يناير، خاصة بعد حالة الفراغ الأمني الذي عرفته البلاد، أين انحازت لخيارات الشعب، واختارت أن يكون ولاؤها للدولة وليس للنظام، وذلك بعد تأكده أن ما يحدث في مصر ليس مجرد نوبة غضب شعبي الذي من الممكن احتوائه. وتمييز أداء الجيش بأقصى درجات التعاطي الإيجابي مع تطورات الأحداث، واستلم المجلس الأعلى للقوات المسلحة السلطة بعد الفوضى التي عرفتها الساحة السياسية وبتزكية شعبية، وفي ظل تردي الأوضاع الأمنية وانهيار شبه كامل لمؤسسة الشرطة في كبرى المدن المصرية، وكذا تدهور الاقتصاد بشكل كبير نتيجة الثورة وسيطرة رجال أعمال ينتمون للنظام القديم، بالإضافة للوضع السياسي المتمثل في ضعف وهشاشة الأحزاب، وبروز خلافاتهم القديمة إلى السطح مرة أخرى.[1]

حسب صامويل هنتجتون أن هناك أربع خصائص للعلاقة بين المؤسسة العسكرية والمؤسسة السياسية المنتخبة في الأنظمة الديمقراطية: الدرجة العالية من المهنية في

[1] ورقة بحثية، **الثورة المصرية والتجربة البولندية في التحول الديمقراطي**، الجيزة: منتدى البدائل العربي، 2011، ص 6.

القوات المسلحة – خضوع المؤسسة السياسية المنتجة لقيادات المدنية المنتخبة التي لها حق تحديد ملامح السياسة الخارجية والعسكرية – قبول المؤسسة المدنية باستقلالية المؤسسية العسكرية ومهنيتها – من أجل بناء نظام ديمقراطي حقيقي يجب تحجيم دور الجيش في السياسة وتحجيم التدخل السياسي في الجيش.[1]

2 - الأحزاب السياسية والحركات : ساهم الحراك السياسي والاجتماعي الذي أفرزته ثورة 25 يناير، في حالة من الانفتاح على الساحة السياسية المصرية أمام العديد من الأحزاب والائتلافات، خاصة تلك التي تنتمي إلى التيارات الإسلامية التي كانت محظورة سابقا من الظهور العلني وممارسة نشاطها مع باقي التيارات الأخرى على الساحة السياسية، وذلك بعدما استخدم النظام السابق فزاعة وصول الإسلاميين إلى السلطة تبريا لبقائه في السلطة ووسيلة لشرعية الدعم المالي من القوى الغربية باعتبار أن هذه التيارات متطرفة وإرهابية.

وحسب صمويل هنتجتون أن مراحل الانتقال نحو الديمقراطية هي عمليات سياسية معقدة تضم عددا من الجماعات المتصارعة على السلطة مع أو ضد أهداف الديمقراطية[2]، وهذا ما شهدته مصر خلال مرحلتها الانتقالية الأولى وقبل أن يستلم الإخوان الحكم، فالصراع جمع بين تيارين أولهما يسعى إلى إقامة دولة مدنية بمرجعية علمانية، ويمثله الليبراليون واليساريون بكافة الأطياف المعبرة عنهما، والتيار الآخر يسعى لإقامة دولة دينية بمرجعية إسلامية يمثله الإسلاميون بشكل عام، وفيما يخص الدعم فالولايات تسعى لدعم التيار الأول وذلك لبناء مناطق نفوذ لها داخل مصر.

3- الدور الخارجي : عرفت معظم القوى الإقليمية والدولية تنافسا على المصالح والمواقع في ظل الأنظمة السابقة، إلا أنها تداركت الموقف وسعت لدعم الثورات العربية بصفة عامة والثورة المصرية بصفة خاصة وذلك من خلال بلورة إستراتيجية جديدة متكاملة للتعاطي مع الواقع العربي وحماية مصالحها في المنطقة عبر مساندة النظام الوليد في مصر على تجاوز الآثار السلبية للثورة أهمها الآثار الاقتصادية.[3]

يقول د.متولي الشعراوي: " إن الثائر الحق هو الذي يثور ليهدم الفساد، ثم يهدأ ليبني الأمجاد" وهي مقولة نراها غائرة في أعماق الحكمة والعلم، وتصف بدقة الدرب الذي ينبغي أن تمشي عليه أمة هبت وثارت وأسقطت حكما فاسدا. فالثورة (كما اصطلح عليها) لن تكمل رسالتها ولن تؤتي ثمارها إلا إذا انتقل المجتمع الثائر من حالة الثورة والفوران إلى حالة البناء والتشييد. ومن هنا، يمكن تقسيم الحراك الشعبي إلى مرحلتين بينهما تداخل وترابط والثانية تكملة للأولى.

فالمرحلة الأولى تهدف لهدم الفساد وتطهير البلاد، وتشمل على عملية إسقاط وتفكيك النظام الفاسد الذي ثار عليه الشعب، بكل ما يقتضيه ذلك من إزالة للأطر القانونية

---

[1] جورج، فهمي، **التحول الديمقراطي في مصر بين تحدي عسكرة السياسة وتسييس الجيش**، القاهرة منتدى البدائل العربي للدراسات، 2011، ص 04.

[2] صامويل، هنتجتون، تر: عبد الوهاب، علوب، **الموجة الثالثة: التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين**، نفس المرجع السابق، ص 193.

[3] بشير، عبد الفتاح، **الربيع العربي إعادة هندسة العلاقات الإقليمية**، شؤون عربية، شتاء 2011، ع 148، ص 56.

والتشريعية التي قام عليها ذلك النظام. وإبعاد لمن تورطوا في نشر الفساد بمختلف أنواعه وأنماطه، ومحاسبة الذين ارتكبوا مخالفات وجرائم بحق الشعب.

وفي **المرحلة الثانية**، يهدأ الشعب الثائر وتستكين فورته، ويفرغ المجتمع للصنع والإبداع، ولإيجاد واقع جديد يقوم على أسس ثابتة وراسخة، ولإنشاء المؤسسات التي تستطيع خدمة الشعب ورعايته وفق القواعد والحدود التي توافقت عليها الأمة.

وإذا ما طبقنا هذا التقسيم المبسط على الحالة المصرية، فسنجد أن **المرحلة الأولى** من الحراك (وهي هدم الفساد) بدأت بخروج ملايين المصريين في مظاهرات حاشدة يوم 25 يناير استمرت إلى أن تخلى رئيس الجمهورية السابق عن منصبه يوم 11 فبراير 2011 وتولى المجلس الأعلى للقوات المسلحة مسئولية إدارة شئون البلاد، ودخلت مصر منذئذ فيما جرى تسميته بالفترة الانتقالية التي امتدت إلى أن أجريت الانتخابات لاختيار رئيس الجمهورية الجديد للبلاد. وشهدت هذه الأشهر عدة خطوات لإسقاط بقايا نظام الحكم وإلقاء القبض على العديد من رموز النظام السابق في مقدمتهم رئيس الجمهورية ونجلاه، ورئيس الوزراء الأسبق، ورئيس مجلسي الشعب والشورى السابقان، وعدد من الوزراء، ومجموعة من قيادات الحزب الوطني الحاكم آنذاك، وبعض رجال الأعمال والسياسيين المقربين من السلطة الحاكمة والذين وجهت إليهم تهم بالفساد وسوء استغلال النفوذ والتربح.

كما شهدت هذه الفترة بدء تفكيك الإطار الدستوري والقانوني المنظم للحياة العامة في مصر في العهد السابق، فعطل الدستور، ثم خضع لتعديلات محدودة، واستبدل به إعلان دستوري مكون من 63 مادة، لحقه إعلان دستوري مكمل في شهر يونيو 2012، فضلا عن إجراء حزمة من الإصلاحات القانونية و الرامية لتمكين القوى السياسية من الانخراط في العمل العام بحرية أكبر.

أما المرحلة الثانية من الثورة المصرية، وهي على مشارفها تتمثل في المرحلة التأسيسية التي يفترض أن تركز الأمة خلالها على وضع أسس ودعائم الجمهورية الثانية التي يتوجب أن تمكن المجتمع (بكل أطرافه ومكوناته) من تحقيق أهداف ثورته عن طريق مجموعة من الإجراءات والسياسات الرامية لإصلاح مختلف أوجه الخلل التي عانت منها مصر خلال العقود الأخيرة من تاريخ الجمهورية الأولى. وفي مقدمة هذه الإجراءات إعادة هيكلة المؤسسات الدستورية بشكل يعبر بحق عن إرادة الشعب المصري ويقيم الحياة الديمقراطية السلمية، ومنح المصريين الحق في المشاركة في الحياة السياسية على أساس من الحرية والمساواة وعدم التمييز، والشروع في عملية إصلاحية شاملة تطول مختلف قطاعات الدولة بهدف الارتقاء بالخدمات الحكومية المقدمة للمواطنين وفي مقدمتها التعليم والصحة، وتنفيذ خطة اقتصادية وتنموية مدروسة بعناية ترمي لإحداث نقلة نوعية في مستوى معيشة المواطنين. وتحقق العدالة الاجتماعية، وتتصدى لظاهرة البطالة، وتشجع الصناعة الوطنية، وتدعم البحث العلمي والابتكار لجعل مصر دولة رائدة في مجال العلوم والتكنولوجيا.

وقد أثبت التاريخ أن المراحل التأسيسية التي تتبع الفترات الانتقالية التالية على الثورات الشعبية هي الأكثر أهمية والأشد خطورة...فالهدم والتفكيك أسهل وأيسر من البناء والتركيب، والتوصل إلى توافق مجتمعي حول شكل وطبيعة الجمهورية الثانية هو

تحد جسيم يتطلب أن تتخلى القوى السياسية الفاعلة بحس رفيع من الوطنية بما يمكنها من تغليب هدف التوصل لإجماع بين أبناء وأطياف الجماعة الوطنية على مصالحها وآرائها الفردية ويضاف إلى ذلك تحدي تحقيق نقلة نوعية في مستوى معيشة المواطنين، وإشعار المجتمع بأن الثورة ستأتي برخاء ونمو توزع ثماره بعدل على جميع أبنائه. ويخطئ من يتصور أنه سيكون بمقدور الدولة أو الحكومة أو الحزب الحاكم في مصر التصدي بمفرده لكافة التحديات والمشكلات التي ستواجهه خلال هذه الموجة التأسيسية من تاريخ الجمهورية المصرية الثانية، فالعبء سيكون ثقيلا والمسئولية جسيمة وإنما يتعين أن تتكاثف مجهودات الأمة المصرية بأسرها في جو من التوحد والتجرد، وأن تستعين الدولة ومؤسساتها بالمجتمع المدني ومنظماته لتحقيق أهداف ثورة الشعب المصري، فهناك كثير من الأمور التي يمكن للمجتمع المدني أن يعاون الدولة في تحقيقها، وتوجد مجالات عديدة ستحتاج المنظمات غير الحكومية لمساعدة الجهات الرسمية لإحداث أثر ايجابي فيها يلمسه ويشعر به المصريون.

ويتضح مما تقدم أن الحراك الشعبي الذي عرفته مصر مع نهاية عام 2011 ليس مجرد موجة من الاحتجاجات الشعبية، ولا تقتصر نتائجه على إسقاط سلطة حاكمة، وإنما يتعين أن تمتد آثاره لتمس مختلف مناحي الحياة في البلاد، وأن تكون ثمرته إعادة صياغة كثير من القواعد المنظمة لحركة المجتمع المصري، وهي أمور لن تأتي ولن يشعر بها المصريون بين عشية وضحاها، ولا حتى خلال السنوات الأولى من عمر الجمهورية الثانية. وإنما سيتطلب إصلاح الخلل الجسيم الذي طال العديد من أوجه الحياة في مصر عدة سنوات حتى يشهد المجتمع تغيير ملموساً، وهو ما يفرض على شعب مصر ككل أن يتحلى بقدر من الصبر والمثابرة والتيقن بأن الحراك لن يكمل رسالته إلا بتعاون المصريين وتكاتفهم ونبذهم لخلافاتهم الضيقة، و إعلائهم للمصلحة الوطنية وتقديمها على الاختلافات والتباينات الحزبية أو الفكرية أو الطائفية.

والمقصود هنا التنبيه من الخطر الممثل فيما سمته أدبيات الثورات ب Frustrated Expectation أو التوقعات والآمال المحبطة، والناتجة عن البطء والتأخر في جني ثمار الثورة. وهو ما يولد ردة فعل عكسية وغاضبة ستكون عواقبها وخيمة، وقد تمهد إما لفوضى عارمة تأتي على الأخضر واليابس أو تؤدي بمصر إلى فترة جديدة يسود فيها الاستبداد – وصوره كثيرة وأشكاله متعددة – في البلاد.

المبحث الثاني : الإعلام – مابين التقليدي والجديد – تقييم للأداء والدور بمصر

بقدر التطور الذي وصلت إليه الحضارة الغربية في امتلاك ناصية تكنولوجيا الإعلام والاتصال، كنتيجة طبيعية لحراك اقتصادي، صناعي، سياسي، علمي وتكنولوجي منذ بداية الثورة الصناعية في أوروبا، لم يكن من الممكن لجمهورية مصر، إلا أن تنفتح على هذا التطور الهائل لوسائل الإعلام، خصوصا ما تعلق بالبث التلفزيوني وتزايد عدد القنوات الفضائية ونسبة امتلاك أجهزة التلفزيون وحتى الاندماج ألقصري في الشبكة العنكبوتية العالمية، وهو بالفعل ما حدث، فعندما تعاطت أوروبا والغرب عموما مع التطور الاقتصادي والسياسي والعلمي الحاصل على إقليمها، كان تطور وسائل الإعلام

والاتصال بها يتماشى وواقعها الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والعلمي. غير أن كثير من مبررات تطور وانتشار وسائل الإعلام والاتصال في المنطقة كان نتاج تأثير مباشر لهذه الحضارة الغربية عليها ونتاج ضغط تسارع الأحداث الدائرة في قلب ومحيط هذه المنطقة من العالم التي استقطبت بثرواتها الطبيعية كثير من الأطماع الأوروبية – الأمريكية.

المطلب الأول: البيئة التشريعية والسياسية للإعلام

لمصر في المنطقة تاريخيا دور ريادي في ميادين الإعلام والسياسة والثقافة. وبما أنها أكبر دولة عربية من حيث تعداد السكان ولها التأثير السياسي الأكبر على الساحة العربية فهي قد قادت المنطقة نحو تطوير إعلام مكتوب ومسموع ومرئي قوي ومنفتح نسبيا فلطالما استقطب الإعلام المصري جماهير من القراء والمستمعين والمشاهدين في أرجاء المنطقة العربية كافة ناقلا إليهم الثقافة المصرية واللهجة والرسائل السياسية.[1]

1– الضمانات الدستورية لحرية الصحافة والإعلام:[2]

يتضمن الدستور المصري الساري منذ عام 1981 عدداً من النصوص التي تكفل حرية التعبير عن الآراء بصورة سلمية، وحرية الصحافة والحق في تداول المعلومات. ومع ذلك فإن الدستور فتح الباب لإهدار الضمانات الدستورية للحقوق والحريات العامة عبر التوسع في الإحالة إلى القوانين التي يفترض أن تنظم ممارسة الحقوق والحريات، دون أن تجور عليها أو تجعل ممارستها مستحيلة. وقد ساهم في إهدار هذه الضمانات اختلال التوازن بين السلطات لصالح السلطة التنفيذية.

نصت المادة 47 من الدستور على أن "حرية الرأي مكفولة ، ولكن للإنسان الحق في التعبير عن آرائه ونشرها بالقول أو الكتابة أو التصوير، أو غير ذلك من وسائل التعبير في حدود القانون"، كما تنص المادة 48 من الدستور على أن "حرية الصحافة والطباعة والنشر ووسائل الإعلام مكفولة والرقابة على الصحف محظورة وإنذارها أو وقفها أو إلغائها بالطريق الإداري محظور". ومع ذلك فقد أجازت هذه المادة في حالات الطوارئ أو في زمن الحرب أن يفرض على الصحف والمطبوعات ووسائل الإعلام رقابة محددة في الأمور التي تتصل بسلامة العامة أو أغراض الأمن القومي. وهو أمر يكتسي مزيدا من الخطورة على حرية الصحافة والإعلام لأن حالة الطوارئ لم تعد حالة استثنائية، بعد أن باتت سارية بصفة مستمرة منذ الهجمة الإرهابية التي تعرضت لها البلاد في أكتوبر 1981.

ونصت المادة 49 من الدستور على أن " تكفل الدولة حرية البحث العلمي والإبداع الأدبي والفني والثقافي وتوفير وسائل التشجيع اللازمة لتحقيق ذلك". ومع أن هذه المادة هي من المواد التي تبدو فيها أن الممارسة غير مقيدة بأية نصوص قانونية، إلا أن الواقع العملي يكشف عن عشرات النصوص التي تستخدم لتقييد أو تعليق هذا النص تحت

---

[1] الهيئة العامة للاستعلامات،، **تقرير حول وضع الإعلام في مصر**، تقرير منشور على الموقع الالكتروني:
http : //www .sis.gov.eg /ar /politics /system/election/ ministry/04020106000000124.htm

[2] مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، تقرير **عن الإعلام والانتخابات الرئاسية تقييم أداء وسائل الإعلام المصرية في تغطية حملات المرشحين**، ص 19، تقرير منشور يوم على الساعة على الموقع الالكتروني:www.cihrs.org

دعاوي حماية الآداب العامة أو الخروج من القيم أو مبادئ الشريعة أو ما يسمى بالثوابت الدينية، وستظل هذه القيود على وجه الخصوص بتعديلات المادة الثانية من الدستور عام 1980، والتي اعتبرت مبادئ الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسي للتشريع.

وأكدت المادة 206 من الدستور على أن: "الصحافة سلطة شعبية تمارس رسالتها على الوجه المبين في الدستور والقانون". ونصت المادة 207 على أن "تمارس الصحافة رسالتها بحرية واستقلال في خدمة المجتمع بكافة وسائل التعبير، تعبيرا عن اتجاهات الرأي العام وإسهامها في تكوينه وتوجيهه، في إطار المقومات الأساسية للمجتمع والحفاظ على الحريات والحقوق والواجبات العامة، واحترام حرمة الحياة الخاصة للمواطنين، وذلك كله طبقا للدستور والقانون"

ونصت المادة 209 على أن: "حرية إصدار الصحف وملكيتها للأشخاص الاعتبارية العامة والخاصة والأحزاب السياسية مكفولة طبقا للقانون". ومن ثم فإن هذه المادة تشكل الأساس الدستوري في مصادرة حق الأفراد في إصدار الصحف وتملكها.

وتكفل المادة 210 للصحفيين حق الحصول على الأنباء والمعلومات طبقا للأوضاع التي يحددها القانون ولا سلطان عليهم في عملهم لغير القانون". وهي بذلك تحصر هذا الحق في حدود القانون في الصحفيين دون غيرهم. ولا تنص على ما يضر حرية تدفق المعلومات وبثها وحق المواطنين في تلقيها.

ونصت المادة 211 من الدستور بإنشاء مجلس أعلى يقوم على شرف الصحافة ويحدد القانون طريقة تشكيله واختصاصه وعلاقته بسلطات الدولة، ويمارس المجلس اختصاصه، بما يدعم حرية الصحافة واستقلالها ويحقق الحفاظ على المقومات الأساسية للمجتمع، ويضمن سلامة الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعي، وذلك على النحو المبين بالدستور والقانون.

والواقع أن هذا المجلس الذي تدخل في أدق شئون الصحافة، تحكمت الحكومة وحزبها في تعيين غالبية أعضائه، وقد ربط نص المادة دور المجلس بعبارات إنشائية فضفاضة مثل المقومات الأساسية للمجتمع أو الوحدة الوطنية أو السلام الاجتماعي، وكلها أمور تستعصي على الضبط ويمكن تأويلها في مناسبات مختلفة لتوسيع دور المجلس في تقييد حرية الصحافة.

2– المنظومة القانونية للصحافة والإعلام : [1]

يشكل القانون 96 لسنة 1996 بشأن الصحافة وقانون المطبوعات رقم 20 لسنة 36 الإطار الأساسي لتنظيم الصحافة في مصر، ويساير قانون الصحافة القيود الدستورية على حرية إصدار الصحف وتملكها، حيث تنص في المادة 45 "على أن حرية إصدار الصحف وملكيتها للأشخاص الاعتبارية العامة والخاصة وللأحزاب السياسية مكفولة طبقا للقانون". ومن ثم فلا مجال للأفراد في حرية إصدار الصحف وملكيتها. وقد قيد

[1] مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، تقرير **عن الإعلام والانتخابات الرئاسية تقييم أداء وسائل الإعلام المصرية في تغطية حملات المرشحين**، ص 20، تقرير منشور يوم على الساعة على الموقع الالكتروني:www.cihrs.org

حق الأشخاص الاعتبارية العامة والخاصة – غير الأحزاب السياسية والنقابات والاتحادات. في إصدار وتملك الصحف بأن يتم ذلك عبر تشكيل تعاونيات أو شركات مساهمة، لا يقل رأس مالها عن مليون جنيه للصحف اليومية، ومائتين وخمسين ألف جنيه إذا كانت أسبوعية ، ومائة ألف إذا كانت شهرية، وبشرط الحصول على ترخيص مسبق من المجلس الأعلى للصحافة.

أما بالنسبة للصحافة الحزبية فخضعت في إصدارها لقانون الأحزاب السياسية، الذي اتجهت تعديلاته المعتمدة في يوليو 2005 إلى تضييق حق الأحزاب في إصدار الصحف دون ترخيص مسبق في حدود صحيفتين فقط، ما يزيد عن ذلك يخضع لإجراءات الحصول على الترخيص بموجب قانون الصحافة. وتبقى التعديلات على حق لجنة شئون الأحزاب ذات التشكيل شبه الحكومي في إيقاف أي صحيفة حزبية.

وخضعت الصحف القومية المملوكة للدولة لمجلس الشورى الذي يمارس حقوق الملكية على هذه الصحف، وبرغم أن قانون الصحافة رقم 96 لسنة 1996 نص في مادته الخامسة والخمسين على استقلال الصحف القومية عن السلطة التنفيذية وعن جميع الأحزاب السياسية ، إلا أن السمة العامة المميزة للصحف المملوكة للدولة هي الميل للتحيز لما يصدر عنها من سياسات ومواقف.

فالصحف في مجملها خضعت لتدخلات وتأثيرات الحكومة وحزبها من خلال الصلاحيات الواسعة الممنوحة للمجلس الأعلى للصحافة.

و بموجب المادة 74 من الدستور يحق لرئيس الجمهورية دعوة المجلس الأعلى، للصحافة لاجتماع غير عادي، وفي هذه الحالة تكون رئاسة الاجتماع لرئيس الجمهورية، ويجوز بموجب القانون للمادة 30 من قانون المطبوعات الضبط الإداري للصحف بدعوى الحفاظ على النظام العام أو التصدي للمطبوعات المثيرة للشهوات، كما تجيز المادة 26 من تعطيل الصحف لمدة 15 يوما ولمدة شهر للصحف الأسبوعية، ولمدة سنة في أحوال أخرى إذا ما خالفت أحكام القانون.

كما يجيز القانون في مادته التاسعة منع مطبوعات صادرة في الخارج من الدخول

والتداول في مصر بموجب قرار خاص من مجلس الوزراء، بدعوى المحافظة على النظام العام. وأجازت المادة 22 من قانون المطبوعات منع تداول الصحف التي تصدر في مصر بلغات أجنبية.

- اتساع دائرة التجريم والعقوبات السالبة للحرية :

فتح قانون العقوبات بابا واسعا لتحريم الرأي والنشر بشتى الصور وبخاصة إزاء ما تحفل به نصوص القانون من تعبيرات يجوز تأويلها عند اللزوم للتنكيل بالصحافة والخصوم والمشتغلين بالرأي عموما. وعلى سبيل المثال فإن المادة 174 تعاقب بالسجن لمدة تصل إلى خمس سنوات كل من ارتكب بإحدى طرق النشر ما يمكن اعتباره تحريض على قلب نظام الحكم أو كراهيته أو الازدراء به، وكل من يحبذ أو يروج لمذاهب ترمي إلى تغيير مبادئ الدستور. وتعاقب المادة 176 بالحبس كل من يحرض على بغض طائفة أو الازدراء بها إذا كان من شأن هذا التحريض تكدير السلم العام. كما تعاقب المادة 177 كل من يحرض على عدم الانقياد بالقوانين.

ويقضي القانون بعقوبة الحبس على العيب في حق ممثلي الدول الأجنبية المعتمدين في مصر (مادة 182)، والإهانة أو السب لمجلس الشعب ومجلس الشورى أو غيرهما من الهيئات النظامية أو الجيش أو المحاكم أو السلطات والمصالح العامة (المادة 148). وكذلك كل من سب موظفا أو شخصا ذا صفة نيابية عامة أو الخدمة العامة (المادة 185)، وكل من أخل بمقام قاض أو هيبته أو سلطته (المادة 186). كما يعاقب بالحبس كل من نشر سوء قصد أخبار أو بيانات أو إشاعات كاذبة أو مغرضة، إذا كان من شأن ذلك إثارة الفزع بين الناس أو إلحاق الضرر بالصحة العامة (المادة 188).

وهناك أيضا المادة 98 من قانون العقوبات التي تجيز السجن لمدة تصل لخمس سنوات على الترويج بأي طريقة لمناهضة المبادئ التي يقوم عليها النظام أو حرض على كراهيتها أو الازدراء بها أو حبذ الدعوة ضد تحالف قوى الشعب العامل.

وتقضي المادة 303 من القانون بالحبس مدة لا تتجاوز عام على جريمة القذف، فإذا وقع القذف بحق موظف عام أو أي صفة نيابية فإن العقوبة يمكن أن تصل إلى سنتين. وتقضي المادة 306 من القانون على أن كل سب لا يشتمل على إسناد واقعة معينة، بل يتضمن بأي وجه من الوجوه خدشا للشرف أو الاعتبار يعاقب عليه بالحبس مدة لا تتجاوز سنة. وتقضي المادة 302 من قانون العقوبات بالمسئولية على الصحف أو الكاتب في إثبات كل فعل مسند إلى المقذوف في حقه.

كما أن المادة 21 من قانون الصحافة رقم 96 لسنة 1996 تحظر على الصحفي أو غيره التعرض للحياة الخاصة للمواطنين، ولا تجيز له لا تناول سلوك المشتغل بالحقل العام أو الشخص ذا الصفة النيابية العامة أو المكلف بخدمة عامة، إلا إذا كان التناول وثيق الصلة بأعماله ومستهدفا المصلحة العامة.

- القيود على تداول المعلومات :

بالإضافة إلى اتساع دائرة التجريم لأمور تندرج في صميم حرية التعبير وحرية النشر، يحفل التشريع المصري بقيود صارمة على حرية تداول المعلومات التي تعد شرطا ضروريا لازدهار الحريات الإعلامية وحرية الصحافة.

ويفرض القانون رقم 121 لسنة 1975 بشأن المحافظة على الوثائق الرسمية للدولة عقوبة الحبس أو الغرامة لكل من يخالف أحكامه التي تقضي بأن يضع رئيس الجمهورية بقرار منه نظاما للمحافظة على الوثائق والمستندات الرسمية التي تتعلق بالسياسة العليا للدولة أو بالأمن القومي ويجوز أن يتضمن هذا النظام حظرا على منع لنشر بعض الوثائق لمدة تصل إلى خمسين عاما.

ويتضمن قانون العقوبات نصوصا إضافية يحرم بموجبها نشر ما يجري في الجلسات السرية للمحاكم أو في الجرائم التي تقع بواسطة الصحف أو جرائم السب والقذف التي تقع على آحاد الناس (المادة 189، المادة 191 عقوبات). كما يحظر نشر ما يجري من مناقشات الجلسات السرية لمجلس الشعب (مادة 192). ويحظر بموجب المادة 190 نشر المرافعات القضائية أو الأحكام في الدعاوي التي يتقرر حظر النشر فيها بدعوى الحفاظ على النظام العام والآداب، كما تحظر (المادة 193 عقوبات) نشر أي أخبار تتعلق بتحقيق جنائي قائم، إذا كانت سلطة التحقيق قد قررت إجراءه في غيبة الخصوم أو كانت قد حظرت إذاعة شيء منه مراعاة للنظام العام والآداب.

- تأثيرات قانون الطوارئ :

منذ عام 1981 وحالة الطوارئ السارية دون انقطاع بكل تداعياتها السلبية على الحريات عموما، وحيث يجيز قانون الطوارئ في مادته الثالثة لسلطة الطوارئ صلاحيات واسعة تتيح لها ضمن ما تتيح مراقبة الرسائل والصحف والنشرات والمطبوعات والمحررات وكافة وسائل التعبير والدعاية والإعلان قبل نشرها وضبطها ومصادرتها وتعطيلها وإغلاق أماكن طبعها.

كما أن قانون الطوارئ يجيز إحالة الجرائم التي يعاقب عليها القانون العام، وفي مقدمتها جرائم الصحافة والنشر عموما إلى محاكم أمن الدولة "طوارئ"، وهي محاكم استثنائية يُحرم الماثلون أمامها من حقهم في استئناف الأحكام الصادرة بحقهم أمام محكمة أعلى ويجوز لرئيس الجمهورية بوصفه الحاكم العسكري بموجب قانون الطوارئ التدخل في أحكامها عند التصديق عليها، سواء بتخفيف العقوبة أو استبدالها أو إيقافها، أو حتى الأمر بإعادة المحاكمة.

والأمر من ذالك أنه في ظل سريان حالة الطوارئ أتيح لرئيس الجمهورية استخدام صلاحياته في أن يحيل إلى القضاء العسكري أي من الجرائم التي يعاقب عليها قانون العقوبات أو أي قانون آخر. وبالفعل فقد مثل في وقائع عديدة تتعلق بالنشر عموما صحفيون وكتاب أمام المحاكم العسكرية، وأحيل بعضهم للتحقيق أمام المدعي العام العسكري.

- مسار تطور الصحافة :

على الرغم من تراجع الدولة – تحت ضغوط جمعية العمومية للصحفيين ومنظمات حقوق الإنسان المصرية والدولية – عن القانون رقم 93 لسنة 1995 الذي وصف بقانون اغتيال الصحافة، واستبداله بقانون أقل تشددا هو قانون 95 لسنة 1996 جنبا إلى جنب مع القانون 96 لسنة 1996 الخاص بتنظيم الصحافة، فإنه منذ صدور هذين القانونين عرفت مصر اتجاها غير مسبوق لمعاقبة الصحفين والكتاب بالسجن والغرامات الباهظة في قضايا النشر باستدعاء النصوص العقابية التي ساد الاعتقاد لفترة بتعليقها.

وفي ظل مناخ من عدم التسامح السلطوي – المجتمعي والسياسي والديني شهدت مصر وحتى نهاية عام 2002 سجن سبعة صحفيين على التوالي في قضايا النشر بالصحافة وهو أمر لم تكن مصر تعرفه على مدى خمس عقود سابقة.

كما أن مئات من الصحفيين الذين كانوا أوفر حظاً في الإفلات من عقوبة السجن بسبب ما ينشرونه، قد طالت إجراءات الملاحظة والتحقيق سواء أمام النيابة العامة أو نيابة أمن الدولة أو حتى المدى العام العسكري، قبل أن ينتهي الأمر بإبراء ذمتهم أو يحفظ لتحقيق معهم.

ولم تتبد المخاوف من عقوبات حبس الصحفيين حتى بعد صدور الوعد الرئاسي في فبراير 2004 المتضمن إلغاء العقوبات السالبة للحرية في قضايا الصحافة والنشر، حيث لم تتخذ السلطة التشريعية في مصر خطوة عملية تقنن إلغاء هذه العقوبات في

الوقت الذي لم تتوقف فيه إحالة الصحفيين للمحاكمة بذات النصوص العقابية التي يفترض أن تضع حد نهائي لها.

وهو ما أفضى منذ صدور الوعد الرئاسي إلى صدور أحكام بالحبس طالت ما لا يقل عن خمسة من الصحفيين العاملين في عدد من الصحف الخاصة، وفضلا عن العقوبات السالبة للحرية فقد عرفت البلاد قرب نهاية التسعينيات العديد من حالات وقف إصدار الصحف أو منع توزيع بعض أعدادها.

وإذا كانت الرقابة الحكومية السابقة للنشر قد ألغيت بصفة رسمية منذ عام 1974 فإن قوانين الصحافة وعقوباتها التي ظلت سيفا مسلطا على الصحافة تلعب دورها في الرقابة الذاتية التي يمارسها عدد واسع من الصحفيين على أنفسهم تفاديا من دفع ثمن الحرية، فضلا عن بروز دور رؤساء مجالس الإدارة ورؤساء التحرير في ممارسة الرقابة، وعلى وجه الخصوص في الصحافة القومية للدولة، والتي ظلت قيادتها الصحفية مدينة في وجودها واستمرار مناصبها لرئيس الدولة والسلطة التنفيذية عموما، ومن ثم يرتهن الحفاظ على مواقف نفوذها داخل الصحف القومية بمدى نجاحها في الدفاع عن السياسات الرسمية والحفاظ على مكانة رئيس الدولة ورموز الحكم عموما.

إن صدور حكم المحكمة الدستورية عام 2003 بعدم دستورية ما تضمنه قانون الشركات المساهمة من اشتراط الحصول على موافقة مجلس الوزراء على تأسيس الشركات التي يكون من أغراضها إصدار الصحف، قد أزال عقبة أساسية في طريق إصدار الصحف الخاصة، وقد شهدت السنوات الأخيرة خروج عدد من الصحف والمجلات الخاصة إلى النور بعد حصولها على موافقة المجلس الأعلى للصحافة.

- الإعلام المرئي والمسموع :

تسيطر الدولة على الإذاعة والتلفزيون، حيث نصت المادة الأولى من القانون 13 لسنة 1979 المعدل بالقانون رقم 223 لسنة 1989 على إنشاء هيئة قومية تسمى اتحاد الإذاعة والتلفزيون تكون لها الشخصية الاعتبارية، وتختص دون غيرها بشئون الإذاعة السمعية والمرئية، ولها وحدها إنشاء وتملك محطات البث الإذاعي المسموع والمرئي في مصر، وتتولى الهيئة دون غيرها الإشراف والرقابة على المواد المسموعة والمرئية التي تبثها أجهزتها، وتخضع لرقابتها كل ما تنتجه الشركات المملوكة لها، وتضع الهيئة القواعد المنظمة لهذه الرقابة.

ويخضع اتحاد الإذاعة والتلفزيون لسيطرة كاملة من قبل الدولة، حيث يتولى الإشراف عليه مجلس الأمناء يعين رئيسه ويتحدد راتبه واختصاصاته ومدة رئاسته بقرار من رئيس الجمهورية، بناء على اقتراح رئيس مجلس الوزراء. ويكون لرئيس الوزراء سلطة تعيين أعضاء مجلس الأمناء و تحديد مكافآتهم ومدة عضويتهم.

وعموما ظل البث التلفزيوني حكرا على الحكومة حتى من بعد دخول مصر مجال الأقمار الصناعية والبث الإذاعي، وكانت القناة المصرية الفضائية الأولى هي أول قناة فضائية تبث إرسالها عبر القمر الصناعي العربي الأول (عربسات) في ديسمبر 1990، كما شكل إطلاق القمر الصناعي المصري النايلسات في أبريل 1998 دخول مصر لتكون أول دولة عربية تمتلك أقمارا صناعية.

إن الضغوط الخارجية على مصر والمنطقة العربية وبشكل خاص في السنوات الأخيرة للدفع باتجاه الإصلاح الديمقراطي، وتوسيع مجالات التعبير ومقرطة الإعلام، قد واكبها درجات أكبر من الانفتاح على الآراء المعارضة والتسامح النسبي مع الانتقادات الموجهة للحكومة والرموز السياسية، يستوي في ذلك من خلال البث الأرضي أو الفضائي الخاضع لسيطرة الحكومة كما حفز الفضائيات الخاصة على التعامل بجرأة أكبر في تخطي الخطوط الحمراء التي لم يكن من المسموح تخطيها من قبل.

- الرقابة على الانترنت :

خضع النشر عن طريق الانترنت للقواعد العامة في المسئولية الجنائية على جرائم الصحافة والنشر عموما. حيث لا يوجد قانون خاص ينظم النشر عبر شبكة الانترنت، وطبقا لتصريحات رسمية لرئيس مركز المعلومات بمجلس الوزراء، فإن الرقابة قائمة على مقاهي الانترنت التي انتشرت في مصر، وتشمل هذه الرقابة التحكم فيما يتم استقباله من محطات الانترنت العالمية. وتمارس شرطة حماية الآداب التابعة لوزارة الداخلية صلاحياتها في الرقابة على هذه المقاهي.

- الحماية القانونية والنقابية للإعلاميين :

كافة النقابات المهنية في مصر ولدت بأداة تشريعية صنعتها السلطة التنفيذية، وكفلت بموجبها الوصاية على التنظيمات النقابية، وسلبت سلطات جمعياتها العمومية، ولا تقبل التشريعات المنظمة للنقابات المهنية بالحق في التعددية للتنظيم النقابي.

المطلب الثاني : التناول الإعلامي لمسألة التعديلات الدستورية (الانتخابات الرئاسية لسنة 2005 نموذجا)

من الضروري في البداية الإشارة إلى أن مستوى الأداء الإعلامي بشكل عام شهد تحسنا ملحوظا أثناء تغطية حملات الانتخابات الرئاسية، فمع أن التحيز كان هو سيد الموقف في حالات كثيرة، إلا أن الصورة الإجمالية للأداء الإعلامي شهدت تحسنا كبيرا. هذا التقييم الإجمالي الإيجابي لأداء الإعلام المصري في تغطيته للانتخابات الرئاسية من حكم سياسي أكثر منه مهني، أي من منطق تقييم الأداء الإعلامي في علاقته بعملية التطور السياسي في مصر، بصفة عامة. ويمكن إجمال الملامح الإيجابية لأداء الإعلام المصري في عدد من النقاط على النحو التالي :

- التنوع والتعددية كانت هي السمة الغالبة على التغطية الإعلامية، فحتى في الحالات التي تراجع فيها الالتزام بمعايير الموضوعية والحياد المهني كان هناك أداء إعلامي يعترف بوجود مرشحين متعددين ومتنافسين، الأمر الذي يختلف عما اعتدنا عليه من ممارسات الإعلام المصري في مناسبات متشابهة سابقة، حيث كان تجاهل وجود منافسي مرشح الحزب الحاكم هو القاعدة.

- تراجع الروح والمنهج التعبوي في أداء الإعلام المصري، وهو المنهج الذي ساد لعقود طويلة كانت وظيفة الإعلام فيها هي الترويج الصريح لوجهة نظر الدولة والحزب الحاكم ومرشحيهم وتعبئة المواطنين لتأييدهم.

- برغم طابع التحيز الذي ميز أداء أغلب وسائل الإعلام كل على حدة، فإن تعددية وسائل الإعلام المقروءة والمسموعة، والتي تعمقت بظهور عدد ليس قليلا من الصحف والقنوات التلفزيونية الخاصة، قد وفر صورة إجمالية يغلب عليها التعدد والتنوع.

- تميز أداء القنوات التلفزيونية بالتعددية والحياد بدرجة تزيد عما كان عليه الحال في تغطية الصحف المقروءة للحملات الانتخابية، إلا أن تغطية الصحف المقروءة في مجملها وفرت مادة أكثر حيوية وتنوعاً وإثارة للجدل وأكثر ميلاً للخوض في القضايا الأكثر حساسية، وذلك بالمقارنة بالتغطية التلفزيونية التي غلب عليها الطابع تقريري وصفي تجنب الدخول في القضايا الخلافية، وهو الطابع العام الذي ميز الأداء التلفزيوني رغم التفاوت في منهج أداء القنوات المملوكة للدولة من ناحية والقنوات الخاصة من ناحية ثانية.

- زيادة دور وسائل الإعلام الخاصة، سواء في مجال التلفزيون أو الصحافة المقروءة. ومع هذا فإن التحليل الكمي لأداء وسائل الإعلام أثناء الانتخابات يبين أن وسائل الإعلام المملوكة للدولة كانت الطرق الأكثر أهمية في تغطية الحملات الانتخابية، الأمر الذي يؤكد أهمية تطوير أداء وسائل الإعلام المملوكة للدولة، والتي ما زالت تمثل القسم الأكبر من وسائل الإعلام المتداولة في مصر.

ومع هذا فإن الأداء الإعلامي لم يخل من علامات سلبية، وهو ما يمكن إجماله في عدد من الملاحظات على النحو التالي:

* عمومية القواعد القانونية الحاكمة لأداء وسائل الإعلام، حيث أنه إلى جانب تجاهل القانون المنظم للانتخابات الرئاسية تحديد الإجراءات التي يتعين اتخاذها حيال عدم التزام وسائل الإعلام المرئي والمسموع بالحياد تجاه المترشحين، فقد انطوت معايير ومبادئ التغطية الإعلامية المسموعة والمرئية لانتخابات الرئاسة والمعلنة من جانب وزارة الإعلام على عبارات فضفاضة غير محددة، ساعدت على تحول اللجنة المشكلة لمتابعة تطبيق هده المعايير، لأن تصبح بمثابة رقيب على المواد الإعلامية والإعلانية للمرشحين. فقد تضمنت المعايير عدم السماح بإذاعة ما يمس "سمعة المرشحين"، والتأكيد على احترام "الوحدة الوطنية" و"قيم المجتمع المصري"، وألا يتضمن الإعلان المدفوع الأجر من جانب المرشح ما يمس الجوانب "الأخلاقية" و"الشخصية" للمتنافسين بشكل مباشر أو غير مباشر، أو ما يسيء للمرشحين الآخرين من خلال الكلمات أو الصور أو المعاني أو الرموز أو الحيل الجرافيكية، وقد أثار فريق المرصد الإعلامي هده القضية في اجتماع مع عدد أعضاء لجنة رصد ومتابعة الانتخابات الرئاسية بتاريخ 31 مارس، وتساءل عما غدا كان لدى اللجنة تعريف محدد لهذه العبارات تستند إليه في تطبيقها، أم أن الأمر متروك للاجتهاد الشخصي لأعضاء اللجنة. وقد أوضحت اللجنة أنها لا تملك مثل هذا التعريف في المعايير الموضوعة، إلا أن هذه الضوابط المطاطة كان لها انعكاسها السلبي في التدخل في دعاية المرشحين.

* تفاوت سياسة الدولة تجاه وسائل الإعلام المملوكة له، فبينما كان القانون أكثر صراحة في تحديد بعض الضوابط المتعلقة بالتغطية التلفزيونية، إلا أنه لم يمد نطاق هذه القواعد لتشمل أداء الصحف القومية.

* المفاهيم السائدة لدي بعض المسئولين عن الصحف القومية تعاملت مع وسائل الإعلام المملوكة ملكية عامة باعتبارها ناطقة باسم الدولة، وليست الأداة الأكثر تأهيلا لتقديم خدمة إعلامية مهنية ومحايدة للمجتمع، فقد دافع بعض رؤساء تحرير الصحف القومية عن التوسع في تغطية أخبار الرئيس مبارك كمرشح والحديث عن انجازاته مقارنة بباقي المرشحين.

وقد وقعت بعض حالات الاعتداء على حرية الرأي والتعبير عبر حظر نشر مقالات لبعض الكتاب في صحيفة الأهرام :

* بتاريخ 2005/8/15 تم منع المقال الأسبوعي للدكتور محمد السيد سعيد نائب مدير مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية من النشر في جريدة الأهرام، والذي نشر بعد ذلك في جريدة نهضة مصر بتاريخ 2005/8/17 تحت عنوان "الانتخابات وحقوق الإنسان".

* حجب المقال الأسبوعي لفهمي هويدي حول الانتخابات الرئاسية بالأهرام بتاريخ 23 مارس 2005.

* حجب المقال الأسبوعي لصلاح الدين حافظ بعنوان : " الحياد المزيف" أو قد نشر بجريدة العربي الناصري بتاريخ 28 مارس 2005.

كما تم رصد التجاوزات التي حدثت طوال فترة الحملات الانتخابية وهي :

* توسيع الإعلام المملوك للدولة في الدعاية لمرشح الحزب الحاكم في الفترة التي سبقت البداية الرسمية للحملات الانتخابية.

* تدخل أجهزة التلفزيون في الحملة الإعلانية لمرشح حزب الوفد، وإزالة شعار الحملة "اتخنقنا" من جميع المواد الإعلانية والدعائية الخاصة بالمرشح، بحجة تعارضها مع معايير وضوابط الحملات الانتخابية المعلنة من جانب وزارة الإعلام.

* منع مرشح حزب الوفد من الاستمرار في بث إعلانات مدفوعة الأجر في فاصل برنامج "البيت بيتك". وقد أوضحت وزارة الإعلام لمركز القاهرة أن البرنامج مهدى إلى التلفزيون من منتجه، مقابل تقاسم حصيلة الإعلانات المصاحبة للبرنامج، وأن منتج البرنامج هو صاحب القرار في هذا الشأن.

* وضع عراقيل أمام بث خطاب مرشح حزب الوفد في بور سعيد على الهواء مباشرة في القنوات الخاصة خلافاً لما حدث مع مرشح الحزب الوطني الحاكم.

* تأخير بث الحملة الإعلانية لمرشح حزب الغد في التلفزيون المملوك للدولة بعد البلاغ الذي تقدمت به الشاعرة كوثر مصطفى إلى مكتب وزير الإعلام ورئيس القطاع الاقتصادي تتهم فيه حزب الغد باقتباس مقطع من كلمات أغنيتها في فيلم "المصير"، الأمر الذي أد إلى تأخير بث الإعلان حتى قرب نهاية الحملة الانتخابية. ويرى المسئولون للحملة الانتخابية للدكتور أيمن نور، أنه كان يجب على وزارة الإعلام بث الإعلان دون تأخير، على مسئولية حزب الغد، وأن يترك للقضاء البث في الأمر، إذا رغب الشاكون في ذلك، حتى لا يضيع على الحزب أهم عنصر في حملته الدعائية والطي لا يمكن تعويضه نظرا لضيق الوقت.

* تم نسب تصريحات دعائية لصالح مرشح الحزب الحاكم على لسان بعض الشخصيات العامة، والتي أنكرت أن يكونوا قد أدلو بها الأهرام.

* توسع الصحف القومية في استخدام الصور ذات الطابع الإنساني المؤثر لصالح مرشح الحزب الوطني وبمساحات كبيرة في صدر الصفحة الأولى، وهو الأمر الذي لم يتم مع باقي المرشحين. كما تمادت في كتابة تعليقات دعائية لصالح مبارك أسفل معظم الصور المنشورة.

* التوسع في نشر الأخبار الخاصة بالرئيس مبارك كمرشح في النصف الأول من الصفحة الأولى في معظم الصحف القومية، مع غياب أو اهتمام رمزي بالمرشحين الآخرين.

* تعمد نقد الجماعات المعارضة والمقاطعين للانتخابات ونقل أخبارهم بصورة سلبية. وقد تميزت في ذلك جريدة اليوسف اليومية، والتي تمادت في تشويه صورة حركة كفاية وبعض منافسي مبارك.

* استخدام الشعارات الدينية في الإعلانات مدفوعة الأجر الداعمة لمرشح الحزب الحاكم، بالمخالفة لقانون تنظيم الانتخابات الرئاسية، حيث نصت المادة 21 على "الامتناع عن استخدام الشعارات الدينية في الدعاية الانتخابية".[1]

تحليل أداء القنوات التلفزيونية[2]

عند الحديث عن التغطية التلفزيونية للقنوات التلفزيونية المملوكة للدولة، خاصة القناتين الأولى والثانية، نلاحظ وجود تطور مهم في التغطية التلفزيونية للحملات الانتخابية للمرشحين المتنافسين على منصب الرئيس، فرغم عدم وجود خبرات سابقة لمحطات التلفزيون المصرية يمكن القياس عليها، إلا أن القياس على المعرفة الشائعة على أداء تلك المحطات، خاصة فيما يتعلق بالتغطية المصاحبة للأحداث السياسية المهمة (مثل الاستفتاءات على رئاسة الجمهورية التي كانت تجري حتى وقت قريب) يدل على وجود قدر ملحوظ من تحسن الأداء الإعلامي. ولعل أهم هذا التحسن تتمثل في تجنب المبالغة في تغطية أنشطة رئيس الجمهورية المرتبطة بممارسة مهام منصبه أثناء الحملة الانتخابية، إذ لم تزد النسبة المخصصة لتغطية هذه الأنشطة عن 3بالمئة في كل من القناتين الأولى والثانية. كذلك وجود درجة مناسبة من العدالة في توزيع الوقت بين المرشحين المنافسين، حيث لم تزد نسبة الوقت الذي تم تخصيصه للأنشطة الانتخابية لمبارك على القناة الأولى إلى 18بالمئة، وعلى القناة الثانية 15بالمئة من إجمالي المساحة الزمنية المخصصة لتغطية الحملات الانتخابية.

وقد شهد أداء القنوات التلفزيونية المملوكة للدولة تحسناً مع تقدم الحملة الانتخابية، فبينما ذهبت هذه القنوات إلى توزيع الوقت المخصص للمرشحين المنافسين للرئيس

---

[1] مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، تقرير **عن الإعلام والانتخابات الرئاسية تقييم أداء وسائل الإعلام المصرية في تغطية حملات المرشحين**، ص 20، تقرير منشور يوم على الساعة على الموقع الالكتروني: www.cihrs.org

[2] الهيئة العامة للاستعلامات، **تقرير حول وضع الإعلام في مصر**، نفس المرجع السابق، ص 36 – 37.

مبارك بالتساوي تقريباً بين المرشحين المختلفين خلال الأسبوع الأول من الحملة الانتخابية، وبغض النظر عن معيار الأهمية السياسية، وهو الأمر الذي ساهم في إضعاف طابع المنافسة في تغطية التلفزيون المملوك للدولة للحملات الانتخابية، إلا أن تقييم فترة الدعاية الانتخابية كوحدة واحدة غير من ملامح هذه الصورة بشكل كبير، حيث خصص التلفزيون الحكومي وقت أكبر للمرشحين الأكثر أهمية، بينما تراجع الاهتمام بالمرشحين الآخرين.

ورغم الدرجة المناسبة من التوازن في توزيع وقت التغطية بين المرشحين المختلفين في قنوات التلفزيون المملوكة للدولة، إلا أنه لوحظ حرص هذه القنوات على تجنب القضايا الخلافية، بما في ذلك تجنب بث الانتقادات الموجهة للمرشحين المتنافسين، الأمر الذي حد بشدة مما يمكن اعتباره تغطية سلبية أو نقدية لأنشطة المرشحين وأفكارهم، مع تفضيل واضح للتغطية الإيجابية في القناتين الثالثة والنيل للأخبار، أما القنوات الخاصة فقد تسامحت بدرجة اكبر مع التقييمات السلبية، كما غلب الطابع الإيجابي على تغطية قناة دريم بسبب قيامها بدور في خطة الدعاية للرئيس مبارك، بينما اتسمت تغطية قناة المحور بدرجة أكبر من التوازن، وإجمالاً يمكن القول أن التلفزيون المملوك للدولة أتاح للمرشحين المنافسين لمبارك فرصة مناسبة لتقديم صورة إيجابية عن أنفسهم للناخبين، غير أن غلبة الطابع الحيادي والإيجابي على التغطية التلفزيونية فوت فرصة الاستفادة القصوى من تغطية الحملات الانتخابية كمناسبة كبرى تتاح فيها الفرصة لمعالجة نقدية ومستنيرة لقضايا المجتمع، الأمر الذي قلل من إمكانية توظيف الحملة الانتخابية كأداة لإثارة اهتمام المواطن المصري بالانتخابات و السياسة بصفة عامة.

وقد تميزت التغطية التلفزيونية لأول انتخابات رئاسية بأهمية الدور الذي لعبته القنوات الخاصة، حتى أن قناة دريم احتلت المرتبة الأولى من حيث الزمن المخصص لتغطية الحملات الانتخابية خلال الأسبوع الأول من الانتخابات، ورغم أن القنوات الخاصة حافظت على مكانة متقدمة في أهمية التغطية الإعلامية التي وفرتها، إلا أن القنوات الحكومية استعادت موقعها السابق، فعادت القناة الأولى إلى المقدمة، كما تساوى حجم التغطية التي قدمتها قناة النيل للأخبار مع قناة دريم، أما التطور المهم فهو زيادة دور قناة المحور كأداة لتواصل المرشحين مع الرأي العام.

وعلى قدر أهمية الدور الذي قامت به القنوات التلفزيونية الخاصة في تغطية الانتخابات، وخاصة فيما يتعلق بالحيوية التي أضفياها على تغطية الحملات الانتخابية، فإن في مقابل الدرجة العالية من الحياد التي ميزت أداء القنوات المملوكة للدولة، فإن أداء القناتين الخاصتين دريم والمحور اتسم بدرجة عالية من التحيز للرئيس مبارك، فقد خصصت قناة دريم 68بالمئة من زمن التغطية لمبارك، مقابل 39بالمئة لقناة المحور. كذلك كان التقييم الإيجابي غالباً على الصورة التي رسمتها القناتان للرئيس مبارك، بنسبة 75بالمئة لقناة دريم، و 71بالمئة لقناة المحور، ومع هذا فإنه من المهم الإشارة إلى أن انحياز القناتين لمبارك لم يمنعها من تقديم تغطية اتسمت بدرجة أعلى من الحيوية، الأمر الذي ساهم في إضفاء مناخ تنافسي على مرحلة الدعاية الانتخابية.

تحليل أداء الإعلام المقروء

تميز أداء الصحافة المصرية بشكل عام بملحين أساسيين، الأول هو درجة عالية من الاستقطاب فيما يتعلق بتغطية الحملة الانتخابية للرئيس مبارك والأخبار المتعلقة بأدائه كرئيس، فبينما مالت الصحف القومية لتغطية الأخبار المتعلقة بالرئيس مبارك بصورة ايجابية، مالت الصحافة المستقلة لتغطية أخبار الرئيس بصورة سلبية. حتى أن الصحف القومية بدت كما لو كانت تنطق باسم الحزب الحاكم وحملة الرئيس مبارك الانتخابية، بينما بدت الصحف المستقلة كما لو كانت تخوض حملة ضد الرئيس.

وبصفة عامة فقد اتسم المشهد الذي قدمته الصحف المطبوعة بتنوع كبير، فالصحافة المملوكة للدولة بصفة عامة مازالت تتسم بقدر عال من التحيز لرئيس الجمهورية، وإن كانت الصحف اليومية هي الأكثر تحيزاً في هذا المجال، ففيما يتعلق بمساحة التغطية المخصصة لمبارك بلغ تحيز الصحف اليومية أقصاه في جريدة الجمهورية التي خصصت 25بالمئة من إجمالي المساحة التي خصصتها لتغطية المرشحين المتنافسين لمرشح الحزب الوطني، بالإضافة إلى 9بالمئة أخرى خصصتها لتغطية أخبار الرئيس أثناء تأدية عمله كرئيس للجمهورية، وقد اقتربت جريدة الأهرام المسائي من أداء جريدة الجمهورية بدرجة كبيرة، بنسبتي 62بالمئة و11بالمئة على التوالي.

أما جريدة الأهرام التي خصصت المساحة الأكبر لتغطية الحملات الانتخابية للمرشحين المختلفين فقد خصصت 57بالمئة من مساحتها لتغطية الأنشطة الانتخابية للمرشح مبارك، بالإضافة إلى 12بالمئة من مساحتها لتغطية أدائه لمهامه كرئيس للجمهورية، وهي نفس النسب التي توزعت بها تغطية جريدة الأخبار للحملة الانتخابية للرئيس مبارك، وإن كانت الأخيرة قد زادت قليلا من النسب التي خصصتها لتغطية أنشطته كرئيس للجمهورية.

وربما كانت الظاهرة الملفتة بين الصحف اليومية المملوكة للدولة هي جريدتا روز اليوسف اليومية والمساء، حيث اتسمت تغطيتهما بقدر لا بأس به من التوازن من الناحيةالكمية حيث خصصت الأولى 46بالمئة من مساحة تغطيتها للمرشحين المنافسين للرئيس مبارك، في مقابل 45بالمئة للثانية، وذلك من المساحة المخصصة لتغطية أنشطة الحملة الانتخابية وأنشطة رئيس الجمهورية، غير أن المساحة التي خصصتها جريدة روز اليوسف لتغطية المرشحين المنافسين للرئيس مبارك اتسمت بميل سلبي قوي، بالذات تجاه المنافسين الرئيسيين نعمان جمعة وبوجه أخص أيمن نور.

أما بالنسبة للجرائد والمجلات الأسبوعية المملوكة للدولة، فقد كانت تغطيتها أكثر توازنا من نظيرتها اليومية، حيث تراوحت نسبة التغطية التي خصصتها للمرشح الحزب الوطني الديمقراطي بين 40بالمئة في مجلة المصور و 49بالمئة في الأهرام العربي، ولم تشد عن هذا سوى أسبوعية أكتوبر التي خصصت للمرشح مبارك 47بالمئة من المساحة الإجمالية لتغطيتها، بالإضافة إلى 24بالمئة أخرى للرئيس مبارك، بحيث لم يتبق سوى 28بالمئة من مساحتها لتغطية أنباء كافة المرشحين التسعة الآخرين.

وفي مقابل تحيز الصحف المملوكة للدولة كان هناك تحيز مضاد لدى بعض الصحف المستقلة، وهو التحيز الذي بلغ أقصاه في جريدتي الدستور وصوت الأمة الأسبوعيتين اللتين خصصت كل منهما 97بالمئة من مساحة تغطيتها للانتخابات للرئيس والمرشح

مبارك، بينما خصصت 25بالمئة للمرشحين المنافسين للرئيس مبارك. ومع أن التغطية الإجمالية لصحيفة الفجر اتسمت بميل سلبي واضح إلا أن توزع هذا الميل للتقييم السلبي على كافة المرشحين بشكل متساوياً تقريباً قد حافظ على قدر مناسب من التناسب.

اليوميتان المستقلتان المصري اليوم ونهضة مصر تمثلان ظاهرة جديرة بالاهتمام، فبين الجرائد اليومية، حكومية أو مستقلة خصصت نهضة مصر النسبة الأكبر من مساحتها للمرشحين المنافسين لمبارك، بنسبة بلغت 64بالمئة أما المصري اليوم فقد اقترب توزيع مساحات التغطية فيها بين الرئيس مبارك والمرشحين المنافسين من الصحف الأفضل أداء بين الصحف المملوكة للدولة. فقد خصصت المصري اليوم 42بالمئة من مساحة التغطية فيها للمرشحين المنافسين للرئيس مبارك، في مقابل 46بالمئة ليومية و45بالمئة للمساء، وإن كانت التغطية النوعية التي قدمتها المصري اليوم أكثر توازنا بكثير من تلك التي قدمتها أي من الصحف المملوكة للدولة، كما اتسمت بدرجة مرتفعة من المهنية وعمق التناول.

وبرغم المشكلات التي صادفت تغطية الصحف للحملات الانتخابية، إلا أن الصحافة بشكل عام قدمت مشهدا انتخابيا أكثر حيوية مما قدمته القنوات التلفزيونية مجتمعة، لما أتاحته من خلافية، الأمر الذي أعطى للتغطية الصحفية ميزة مهمة بالمقارنة بالتغطية التلفزيونية.[1]

المطلب الثالث : الإعلام الفضائي العربي والتحول السياسي في مصر(قناة الجزيرة العربية نموذجاً)

إن الانطلاق المتسارع للقنوات التلفزيونية الفضائية العربية، كان في واقعه أسرع في خطواته من انتشار الصحافة في بداياتها منتصف القرن التاسع عشر وحتى القرن العشرين، إذا ما افترضنا حيزاً زمانياً منذ صدور أول صحيفة عربية وعلى مدى قرن من الزمن، فإن عدد تلك الصحف لا يتماثل مع عدد القنوات التلفزيونية الفضائية العربية التي انتشرت في 20 عاماً فقط، وكذلك الأمر بالنسبة إلى انتشار الإذاعات العربية منذ بدايات مطلع القرن العشرين ولغاية اليوم. فالتلفزيون الفضائي جمع كل "الأمجاد" للوسائط التواصلية، وشكل نقطة تحول وانعطافاً جوهرياً في محتوى الرسالة الإعلامية وتفاعلها مع المتلقي، وهكذا كان الانتشار الهائل للفضائيات العربية يرسم ملامح المرحلة الثالثة من مسيرة الإعلام العربي وتطوره التقني والمهني وبما تحمله تلك المرحلة من صفات وأدوار وتأثيرات لم يعرفها المجتمع والمواطن العربي من قبل.

التلفزيون الفضائي العربي، وبعد أن خرج من سيطرة الدولة القطرية وتجاوز الحدود الجغرافية الوطنية، لم يعد كما كان في بدايته، محكوماً بالقضايا الداخلية، ومشغولاً بالصراعات المحلية، إنه اليوم شأن قومي إذا صح التعبير. وإذ كان انطلاق التلفزيون الفضائي العربي متزامناً مع مرحلة سياسية بذاتها مرّ بها الوطن العربي، حرب الخليج الثانية 1991، أو الحرب الأمريكية ضد العراق عام 2003، فإنه قد استوعب متطلبات

---

[1] أمين، حسين، **تعزيز حكم القانون والنزاهة في العالم العربي**، تقرير حول وضع الإعلام في مصر، تقرير منشور على الموقع الالكتروني.

تلك المرحلة وتعامل معها سياسياً وإعلامياً، وأضحى طرفاً في كل أشكال الصراع مباشرة.[1]

رغم هذا الانتشار غير المسبوق في عدد القنوات التلفزيونية الفضائية في الوطن العربي، إلا أن القنوات التلفزيونية المعنية بالجانب السياسي استمرت هي الأكثر حظاً في المشاهدة والمتابعة من قبل المواطن العربي، واستمرت المنافسة الأكثر احتداماً لكسب المشاهد هي إنتاج البرامج السياسية أو التاريخية، والوثائقية المتقنة الصنعة التي تثير القضايا الخلافية، وأضحى الحديث عن برامج منافسة وليس عن قنوات منافسة. كما أن المنافسة على كسب المشاهد، وبالتالي الحصول على الإعلانات، وضع القنوات التلفزيونية الفضائية العربية بين خيارين يصعب الموازنة بينهما، الجدية أو الإثارة، وهي موازنة يصعب الحفاظ على استقرارها لفترة طويلة.

وكُشف المستور تماماً خلال اندلاع الحراك الشعبي في تونس عام 2010، واتضح خلال ثورة 25 يناير في مصر، ثم في اليمن وليبيا والبحرين وسورية والعراق، أن القنوات التلفزيونية العربية ليست خارج دائرة الأحداث اليومية في الشارع الوطني، أو خارج إطار الموقف السياسي المتفجر وتفاصيله، كما هو حال النخب العربية التي تفاجأت بالقدرة التنظيمية للشارع الشعبي والشباب بوجه خاص، في صناعة شرارة الحدث وإدامة تفاعلاته، وتجاوزت طروحات المشاركين في الحراك عملياً في مسار التغيير أغلب الطروحات الأيديولوجية للأحزاب والتيارات الرئيسية من قومية وإسلامية ويسارية أو ليبرالية، والتي برزت في ساحة الحراك، وكان التلفزيون منصّتها الإشهارية، تتقدمها نخب شبابية بقدرات تعبوية وتحريضية منظمة، كان لها دورها الحاسم في تعبئة الشارع وفي إسقاط أنظمة استبدادية تموضعت في عروشها عقوداً من الزمن، وتمترست بحصون منيعة من القمع والاستبداد حتى أضحى التفكير في إسقاطها بغير طريق الانقلابات العسكرية ضرباً من الخيال. [2]

الربيع العربي، الحراك الشعبي الذي نال الوصف بأنه ربيع الحرية، لم يكن هكذا على مساحة العمل الإعلامي العربي، وبوجه خاص ضمن إطار القنوات الفضائية التلفزيونية العربية ودورها، التي لم تقف خارج حدود الحدث، بل انغمست في تفاصيله اليومية وعبّرت عن نبضه المتسارع. فكان أن تشظت بين موقفين رئيسيين متناقضين، **الأولى:** التي تبنت الحراك وأضحت طرفاً فيه تعبر كل لحظة عن موقفها المساند بالصورة الحية الملتصقة بحراك الشارع وإرهاصاته. **والأخرى:** وهي في الغالب حكومية أو أنها تتبنى موقفاً فكرياً أو أيديولوجياً معبراً عن توجهات أو سياسات مغايرة، وقفت أيضاً وبقوة ضد الحراك الشعبي وسعت إلى تقزيمه أو إلغاء تأثيره. وفي كلتا الحالتين تلك الداعمة للحراك أو المعارضة له، رسمت أيضاً حراكاً إعلامياً (تلفزيونيا) لا يزال يتفاعل من دون نهاية.

---

[1] صباح ياسين، **الإعلام الفضائي في الوطن العربي "تحليل للمضمون والتأثير في النخب والرأي العام"**، نفس المرجع السابق، ص 153.

[2] صباح ياسين، **الإعلام الفضائي في الوطن العربي "تحليل للمضمون والتأثير في النخب والرأي العام"**، نفس المرجع السابق، ص 156.

ومع المتغيرات في البنية السياسية التي شهدتها دول الحراك الشعبي العربي، وبانطلاق قنوات تلفزيونية فضائية خارج نطاق سيطرة الدول والأنظمة السياسية، أضحى المشهد الإعلامي العربي الزاخر بالتعددية الفكرية والسياسية والإعلامية، صورة ناطقة لطبيعة الحراك السياسي والشعبي، واحتلت نخب صاعدة مواقعها في مسار التفاعل بين مكونات الحياة السياسية القومية في الوقت الذي تراجع تأثير الصوت الحكومي – الرسمي إزاء تمكن الشارع السياسي المعارض من الوصول بسهولة إلى الشاشة للتعبير عن رأيه ومواقفه. وهذا ما سجله التقرير السنوي حول البث الفضائي العربي لسنة 2011 الصادر عن اللجنة العليا للتنسيق بين القنوات الفضائية العربية في اتحاد إذاعات الدول العربية، حيث توصلت الدراسة إلى أن هناك ارتفاع في عدد القنوات الفضائية في القطاع الخاص (609 قنوات سنة 2010 إلى 960 سنة 2011)، في الوقت الذي شهد عدد القنوات التلفزيونية الفضائية الحكومية انخفاضاً (من 124 قناة سنة 2010 لإلى 109قناة سنة 2011).[1]

ورغم أن دور الفضائيات في التحولات السياسية والفكرية في إطار الحراك الشعبي العربي يبقى محل تعددية في الرأي ووجهات النظر وفي إطار البحث والتحليل لمعرفة نتائج ذلك الدور مستقبلياً، إلا أن المتحقق يؤكد أن تلك الوسيلة بما تملكه من قوة التأثير في المتلقي تحقق دوماً الريادة على الوسائل الاتصالية الأخرى في التعامل المباشر مع المواطن، وأنها ساهمت عملياً في استنهاض آليات الرأي العام العربي نحو قضية التغيير، بل أضحت طرفاً أساسياً في تكوين الرأي العام، وفي تجميع النخب على مساحة التفاعل لبناء مواقف التحول السياسي والفكري والاجتماعي، وإن أي عمل سياسي أو تقني لحجب أو تعطيل تلك الوسيلة (القنوات التلفزيونية الفضائية) لن يؤدي إلى تقليص دورها، بل ربما يساهم في المزيد من التأثير والتراكم.

وهذا ما لمسناه يوما بعد يوم أو بالأحرى منذ انطلاق ثورة الخامس والعشرين يناير بمصر التي كان للعديد من القنوات الفضائية العربية الدور البارز فيها.

قناة الجزيرة الفضائية وتأثيرها الإعلامي أثناء وبعد الثورة المصرية

"يساعد الإعلام الإخباري على تنشيط الحراك الاجتماعي، وبناء إطار فكري يحقق التغيير، وهو تمامًا ما أحدثته قناة الجزيرة، فهي أدخلت نوعًا من النقاش الحيوي وأحيانًا المثير للجدل إلى ساحة الإعلام العربي. والقيمة الكبيرة لنشراتها الإخبارية، وما تتميز به برامجها الحوارية من طرح واسع للأفكار وسع من دائرة جمهورها وغير من طبيعة الخطاب السياسي العربي.كما أن أسلوب القناة، وما تقدمه من محتوى في برامجها جعل جمهورها أكثر انخراطًا في القضايا التي تتناولها في تغطيتها. وقد هيأت الجزيرة الأرضية للجماهير للتغيير السياسي عبر إضفاء الشرعية على المعارضة وكشف الأنظمة الاستبدادية والفاسدة."[2]

---

[1] التقرير السنوي للجنة العليا للتنسيق بين القنوات الفضائية العربية 2011، **مجلة الإذاعات العربية** (اتحاد إذاعات الدول العربية) ، تونس: العدد 2، 2012، ص 4.

[2] سيب، فيليب، **تأثير الجزيرة كيف يعيد الإعلام العالمي الجديد تشكيل السياسة الدولية**، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات بالتعاون مع الدار العربية للعلوم ناشرون، ترجمة عز الدين عبد المولى، ص ص 168 – 170.

إن الناس قد يتفقون أو يختلفون حول قناة الجزيرة وما قامت به من تغطية مكثفة لثورة 25 من يناير المصرية ، وقد يتفقون أو يختلفون حول مدى انحيازها في تلك التغطية أو أهدافها وأجندتها ولكن يوجد حالة ما يشبه الإجماع أن الجزيرة لعبت دوراً هاماً جداً في تلك الثورة من خلال تغطيتها لها، بغض النظر عن تقييم هذا الدور سلباً أو إيجاباً، فلكل تقييمه الخاص النابع من موقفه أصلاً من الثورة ومن الجزيرة ومن عوامل عديدة رافقت هذه المرحلة التاريخية الفاصلة في حياة الدولة المصرية.

لقد ساهمت الجزيرة في صنع وإحداث ثورة في الإعلام العربي عمومًا والإعلام السياسي والإخباري في العالم العربي بشكل خاص، حيث استطاعت أن تنفرد بالمركز الأول بين الفضائيات والقنوات العربية دون أي منافس، وأن تجذب ملايين المشاهدين العرب في مختلف الدول العربية ليشكلوا جمهورها العريض الذي بات يتابع ويصدّق الجزيرة أكثر بكثير من متابعته وتصديقه للقنوات الحكومية أو قنوات بلاده الفضائية.[1]

كما استطاعت الجزيرة وضع أسس ومعايير ومفاهيم جديدة للإعلام العربي التقليدي ولسياسة الأخبار في القنوات والفضائيات العربية، وهو الإعلام الذي كان يركز فقط على أخبار القادة والرؤساء والملوك والزعماء العرب ورحلاتهم واستقبالاتهم وخطاباتهم، والدعاية الفجة والمستمرة للنظام العربي وللحكومات العربية وسياساتها، وكل ذلك بأساليب ووسائل مباشرة أزعجت الجمهور وجعلته يبتعد عن هذه القنوات مع أول فرصة تسنح بذلك، وكانت تلك الفرصة هي ظهور قناة الجزيرة.

إذن استطاعت قناة الجزيرة أن تؤثر تأثيرًا كبيرًا في الإعلام العربي وسياساته، فلولا ظهورها وسياستها وفلسفتها الإعلامية لما ظهرت العديد من القنوات الإخبارية المتخصصة، ولما قامت الدول العربية بتغيير سياساتها الإعلامية ولو جزئيًا، والسماح ببناء المدن الإعلامية الحرة ورفع بعض القيود المفروضة على حرية الإعلام، وكل ذلك في سبيل منافسة الجزيرة ومحاولة التغلب عليها إعلاميًا وشعبيًا.

"وأحدثت الجزيرة حالة من الوعي السياسي العام في العالم العربي، وعي يمس قضايا المواطن العربي الأساسية مثل الاستبداد وغياب الحرية والعدالة الاجتماعية والاقتصادية، كما يمس مشاكله اليومية من فقر وجهل وبطالة ومشاكل اجتماعية ناتجة عن الممارسة السياسية السيئة للأنظمة العربية، وغياب مشاريع التنمية البشرية والاقتصادية الحقيقية. كما أحدثت وعيًا سياسيًا كبيرًا لدى المجتمعات العربية في القضايا المركزية والحساسة للأمة مثل القضية الفلسطينية وقضية احتلال العراق وقضية الديمقراطية في العالم العربي"[2]، وهي القضايا التي طرحتها الجزيرة وناقشتها بشكل موسع، وأفردت لها مساحات عريضة في أخبارها وبرامجها، وأعطتها أجزاءً كبيرة وهامة من أوقات بثها، مما كان له الأثر في: **أولاً** إعادة الاعتبار لمثل هذه القضايا في

---

[1] أحمد، الزرقة، **الإعلام في خدمة الشعوب...مرحبا بكم في عالم الجزيرة**، موقع مأرب برس:
http://marebpress.net/articles php ؟id=128180@lng=arabic

[2] قاسم، عبد الستار، **الحرب على الجزيرة**، موقع الجزيرة نت، مقال منشور على الموقع الالكتروني :
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/EF438772-6FOB-4457-8cb62333173dd81d.htm

سلم اهتمامات المواطن العربي، و**ثانيًا** زيادة وعيه بهذه القضايا عبر المعلومات والأخبار والنقاشات التي يتم تزويده بها بشكل شبه دوري.

كما قامت الجزيرة من خلال برامجها وأخبارها وخلال سنوات عملها الإعلامي بكشف ما كان الإعلام الرسمي العربي يحاول دومًا إخفاءه أو تجميله من ممارسات الأنظمة والحكومات العربية وأجهزتها الأمنية تجاه المعارضين لها وتجاه عموم الشعوب العربية، بالإضافة لتسليطها الضوء على ملفات الفساد السياسي والمالي والإداري في العالم العربي، وكشفها للحجم المخيف للفساد وطرق ممارسته وأساليبه وأدواته، وطال ذلك رؤوس الأنظمة العربية وحاشيتها من ملوك ورؤساء وأمراء ووزراء ورؤساء أجهزة أمنية ورجال أعمال مرتبطين بهذه الأنظمة.

هذه التغطية الإعلامية للقناة وكشفها لكل تلك الملفات عبر تسليط الضوء عليها أحدث صدمة لدى المواطن العربي الذي لم يكن يعلم عن هذه الملفات التي كان مسكوتاً عنها لسنوات طويلة. فأصبح المواطن العربي يتحدث هو الآخر عن الفساد والاستبداد ويناقشهما ويناقش سبل الخلاص منهما، وأصبح لديه صوت عال يحاول إسماعه للمسئولين عنه في بلده، حيث جعل هذا الأمر من الجزيرة القناة الأولى لدى المشاهد في العالم العربي، لأن المواطن العربي شعر أن القناة بعملها الإعلامي وتغطيتها الصحفية الإخبارية تلامس همومه ومشاكله وتقترب من رغباته، وتحاكي قضاياه الرئيسية، وتشعر به ومعه، وبالنهاية تقف في صفه كمواطن بسيط في وجه الظلم والاستبداد الذي تمثله الأنظمة العربية.

فقد أثارت سياسة قناة الجزيرة الإعلامية وبرامجها الحوارية وتغطيتها الإخبارية حفيظة العديد من الدول العربية، التي رأت في هذه السياسة الإعلامية الجديدة خطرًا يهدد استقرارها وربما وجودها، فهي كانت تنعم بمواطن يسمع ولا يعلم وينفذ ولا يناقش، وكانت هي فقط من تستحوذ على الفضاء الإعلامي، تبث فيه ما تريد وتحشو عقول الناس بما يتوافق معها وليس بما يظهر الحقائق ويشخص الواقع كما هو، فواجهت القناة نتيجة ذلك ردود فعل رسمية عربية هاجمتها معنويًا وماديًا.

لعبت قناة الجزيرة دورًا رياديًا ومحوريًا في تغطية أحداث الّثورات العربية، فخصصت على شاشتها مساحاتٍ واسعة لتغطية الّثورة في تونس ومن ثم في مصر، حتى أنها خصصت قناة للبث من مصر مباشرةً لحظة بلحظة أسمتها" الجزيرة مباشر مصر"، ثم بعدها في ليبيا واليمن وآخرها في سوريا، وكانت الجزيرة كالأم الشرعية للثورات العربية، احتضنتها منذ ولادتها وجاهدت لإسماع صوتها للعالم أجمع، ولم يثنها عن ذلك إيقاف بّثها على قمر النايل سات والتشويش على بثها، كما لم يردعها إغلاق مكاتبها ومنع مراسليها من العمل.

ففي مصر ومع اشتعال الثورة المصرية، وجدت الجزيرة نفسها أمام تحد جديد. على مدار الخمسة أعوام التي سبقت اندلاع الثورة شهدت تغطية القناة للشأن المصري تطورًا كبيرًا، وكان لمصر حصة الأسد في التغطية الإخبارية للقناة، ولاقت هذه التغطية استياء وانتقاد النظام المصري والإعلام المصري. مع اندلاع أحداث ثورة 25 يناير احتدمت تغطية القناة وزادت حدتها، وتحول بثها إلى بث مفتوح ينقل الصور والأخبار الآتية من مصر ومن ميدان التحرير خصوصًا، ووقفت القناة مرة أخرى إلى جانب الثورة

والثوار، وبات هذا الالتزام واضحًا وجليًا في طبيعة التغطية التي قامت بها القناة لهذا الحدث الهام.

"رغم أن الجزيرة خسرت مكتبها في القاهرة، وخسرت بثها على قمر نايل سات، وخسرت مراسليها في مصر بسجن بعضهم ومنع الباقين من العمل، إلا أنها أرسلت أشخاصًا من الدوحة للعمل كمراسلين للقناة بالسر، حيث كانت القناة موجودة في ميدان التحرير باستمرار وصورة الميدان الحية لم تنقطع عن شاشتها، وظّلت القناة ملتزمة بما التزم به شباب الثورة المصرية من عدم السماح للانتماء الحزبي أو الإيديولجي بالظهور رغم الروح الإسلامية العامة في بثها، وظّلت الجزيرة تبث وكأنها تمثل هؤلاء الشباب الثائرين"[1].

وفي محاولته الكشف عن طبيعة الدور والتأثير الذي قامت به قناة الجزيرة الفضائية في الثورة المصرية قام أ.محمد عارف محمد عبد الله، ببناء استمارة استقصائية لقياس ذلك الأثر على الثورة، والتي تضمنت 28 سؤالا مغلقا محددا حول تغطية القناة وسياستها الإعلامية خلال الثورة، ومجموعة القوالب الفنية والتحريرية التي استخدمتها القناة والأثر الذي أحدثته خلال الثورة، معتمدا على عينة مكونة من 100 شخص، تم اختيار هذه العينة بطريقة عينة كرة الثلج (Snow - Balling)، وتم التعامل إحصائيا مع بيانات الدراسة والاستمارة الاستقصائية من خلال برنامج التحليل الإحصائي (Spss)، وذلك من خلال أسلوب استخراج الجداول التكرارية البسيطة العدد والنسبة المئوية لإجابات المبحوثين ولقد كان من نتائج هذه الاستمارة الاستقصائية ما يلي: [2]

- قد يتفق أو يختلف الناس حول مدى انحياز قناة الجزيرة في تغطيتها للثورات العربية أو أهدافها وأجندتها من تلك التغطية، ولكن يوجد حالة ما يشبه الإجماع أن الجزيرة لعبت دورًا هامًا جدًا في تلك الثورات من خلال تغطيتها لها، بغض النظر عن تقييم هذا الدور سلبًا أو إيجابًا.

- جاءت الثورات العربية والثورة المصرية على وجه الخصوص لتؤكد فكرة انحياز قناة **الجزيرة** دومًا للشعوب في وجه الأنظمة والحكومات، فانحازت إلى الشعوب ومطالبها، وكشفت عن كل أسلحتها الإعلامية لتغطية هذه اللحظات التاريخية الفارقة، وجاءت تغطيتها على قدر الحدث، واستمرت كذلك في أكثر من بلد وأكثر من ثورة عربية ولازالت.
- هناك اتفاقًا عامًا تقريبًا على تجاوز قناة **الجزيرة** في تغطيتها للثورة المصرية حدود التغطية الصحفية لتصل إلى حدود صناعة الحدث والمشاركة في الثورة، وهو ما يتنافى مع المهنية والموضوعية الصحفية التي يجب أن تتمتع بها وسائل الإعلام.

---

[1] عارف، الحجاوي، **دور الجزيرة في الثورات العربية 2011**، من كتاب الثورات وعالمنا العربي، بيروت: مؤسسة هاينريش بول، 2011، ص 97.

[2] محمد عارف محمد عبد الله، **دور قناة الجزيرة الفضائية في إحداث التغيير السياسي في الوطن العربي (الثورة المصرية نموذجاً)**، فلسطين (نابلس) : مذكرة قدمت استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في التخطيط والتنمية السياسية بكلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية كلية الدراسات العليا، 2012، ص 127 – 129.

- إن التغطية التي حازت عليها الثورة المصرية من قبل قناة **الجزيرة** كانت تغطية منحازة لصف الثورة والثوار، وبالتأكيد فهي كونها منحازة للثورة فهي ضد النظام المصري السابق.

- شابت موضوعية ومهنية قناة **الجزيرة** في تغطيتها للثورة المصرية الكثير من الشوائب كونها انحازت لجهة تأييد الثورة، وهو ما أضر بالصورة العامة لها كقناة محترفة ومهنية، وجعل موقفها المساند للثورة في محل شك كبير.

- نقلت **الجزيرة** الثورة المصرية بصورة مكثفة، وعلى مدار أيامها كانت الثورة هي الشغل الشاغل لقناة الجزيرة وبثها ومراسليها وإعلامييها، وتنوعت التغطية بين الخبرية والتحليلية، وفي بعض الأحيان كانت تطغى التغطية التحليلية على غيرها.

- أسهمت **الجزيرة** عبر تغطيتها للثورة المصرية وتناولها للشأن المصري أثناء وما قبل الثورة في تشكيل رأي عام مؤيد للثورة ومعارض للنظام المصري السابق.

- حصلت الثورة المصرية على زخم أكبر ساعدها على الاستمرار والنجاح جراء التغطية المكثفة التي حظيت بها من **الجزيرة**، وجراء صورة ميدان التحرير التي لم تفارق شاشة القناة لعدة أيام خلال الثورة مما أسهم في صمود الثوار ونقل صوتهم وصورتهم وتشجيع غيرهم على الانضمام لهم أو تأييدهم، ومنع النظام السابق من ارتكاب مجازر أو عمليات قتل كبيرة في الميدان لخوفه من نقل صورها للعالم أجمع.

- اعتماد **الجزيرة** لقاموس من المصطلحات الإيجابية حول الثورة مثل" ثورة شعب، ثورة الكرامة، حرية، عدالة اجتماعية، مصر الحرة...الخ " ساهم في نقل صورة نمطية إيجابية عن الثورة وأهدافها والثوار، وساهم في إكساب الثورة تعاطف مصري وعربي متزايد.

- ساهم اعتماد **الجزيرة** على شهود العيان أثناء تغطيتها للثورة في إقناع الناس بما تبثه القناة حول الثورة، كون هؤلاء الشهود (المواطنين، النشطاء، الشباب...الخ) هم الشريحة الأقرب للناس والأكثر التصاقا بهم وبمطالبهم، وهو عزز مصداقية القناة فيما تنقله من أخبار وصور ومشاهد عن الثورة.

- اتسم أداء مذيعي القناة خلال نقلهم للثورة المصرية وتغطيتها بالعاطفة والانفعال، وهو ما يعني انحيازهم الواضح للثورة، ويعزز ذلك نمط تفكير العاملين في قناة **الجزيرة** والذين يشتركون في إيمانهم بضرورة حدوث التغيير في الوطن العربي.

- تركت صورة ميدان التحرير التي كانت خلال أيام الثورة باستمرار متواجدة على شاشة القناة أثرًا عميقاً لدى الجماهير، وهي الصورة التي دفعت الجماهير إلى التعاطف مع الميدان ومع المتواجدين فيه وبالتالي مع الثورة، الأمر الذي انعكس بالضرورة على تنامي وتصاعد التأييد للثورة في الشارع المصري، حيث دفع هذا الأثر الثوار لتفضيل **الجزيرة** على غيرها ومتابعتها في الميدان ورفع شعاراتها والعبارات الداعمة والشاكرة لها.

- تجاوز دور د .عزمي بشارة المفكر العربي والمحلل السياسي والذي كان يظهر على شاشة القناة وقت الثورة المصرية بشكل شبه يومي ولمرات عديدة ويقدم كمفكر عربي دوره كمحلل سياسي للحدث إلى دور فاعل في الثورة من خلال تقديم إرشادات ونصائح

سياسية للثوار حول كيفية التعامل مع النظام وماهية الخطوات التي يجب أن تتبع لمواصلة الثورة وإسقاط النظام.

- غابت وجهة نظر النظام المصري السابق عن شاشة القناة بشكل كبير خلال الثورة، وهو ما أضعف موقف القناة، وشكك في مهنيتها وموضوعيتها، رغم أن جزء من هذا الغياب كان بسبب رفض رموز النظام السابق الظهور على شاشة القناة.

- أسهمت قناة **الجزيرة** إسهامًا فاعلاً في استمرار الثورة المصرية للفترة التي استمرت فيها، وفي إسقاط النظام السابق، عبر تغطيتها وانحيازها لجانب الثورة.

- قدمت قناة **الجزيرة** نفسها خلال الثورة المصرية كمناصر للثورة والثوار، وذلك من خلال تغطيتها وبرامجها وطبيعة تناولها للحدث ورؤيتها له، واستخدامها للقوالب الفنية والتحريرية.

- لم يكن مستوى تغطية **الجزيرة** للحدث المصري بعد انتهاء الثورة وسقوط النظام بنفس مستوى تغطيتها للثورة المصرية خلال 18 يومًا، وهو أمر مفهوم نتيجة انتهاء الثورة أو سقوط النظام السابق، ونتيجة أن المنطقة تحفل بالأحداث السياسية الهامة والساخنة الأخرى التي تتطلب تغطية من القناة، بالإضافة لانطلاق ثورات عربية أخرى كانت أكثر دموية وتعقيدًا من الثورة المصرية مثل الثورة الليبية التي انطلقت مباشرة، وهو ما أجبر القناة على تغطيتها بكل طاقتها.

- تدخلت أجندة وأهداف القناة الخاصة في طبيعة التغطية للثورة المصرية، ولكن هذا الأمر مفهوم أيضًا كون أنه لا يوجد إعلام دون أجندة وأهداف، بالإضافة إلى أن فلسفة تغطية القناة للشأن المصري لم تتغير بحدوث الثورة، بل كانت استمرارًا لنهج سابق تجاه النظام المصري وتجاه الأنظمة العربية الأخرى، وهو النهج الذي يعتمد على تبني وجهة نظر الشعوب وليس الحكومات أو الأنظمة.

- لقناة **الجزيرة** تأثير كبير وعميق في وعي وممارسة الشعوب العربية، فكانت عاملاً مساعدًا ومحفزًا للثورة والاستمرار في الثورة إلى جانب عوامل أخرى عديدة سياسية واجتماعية واقتصادية. أسهمت **الجزيرة** عبر تغطيتها للثورة المصرية بهذه الطريقة في سحب تجربة الثورة المصرية على دول عربية أخرى انطلقت فيها الثورات لاحقًا، نتيجة متابعة الناس للقناة في كل الوطن العربي وتأثرهم بما تبثه.

المطلب الرابع: شبكات التواصل الاجتماعي كآلية للتغيير السياسي بمصر

شهدت السنوات القليلة الماضية قفزات تكنولوجية هائلة في مجال وسائل الاتصال والمعلومات كان أهمها ظهور شبكة المعلومات الدولية "الانترنت" التي ألغت حدود الزمان والمكان، وقربت المسافات بين البشر، وأصبحت الانترنت نافذة مفتوحة على العالم، والإبحار فيها عمل يومي لا يستغني عنه من يريد التواصل مع الآخرين، والانخراط في المجتمعات العالمية، أو البحث عن المعلومات.

"وأصبح بالإمكان التجوال والاتصال والتعامل مع الجامعات والصحف والإذاعات والمكتبات والمتاحف والأسواق والبنوك وبرامج وألعاب الكمبيوتر، بل مع العالم كله، ولم يعد هناك شيء يود أن يناله المرء ولايجده عبر شبكة الانترنت".[1]

والجانب الاجتماعي هو الجانب المهم في الانترنت، إذ أنها تمكن ملايين البشر على اتساع رقعتهم الجغرافية من الاتصال والمشاركة في الشبكة والمفاعلة فيما بينهم. ويمكن للفرد إرسال واستقبال رسائل ومعلومات عن طريق الرسائل الالكترونية في البريد الالكتروني، أو عن طريق محادثة جهاز حاسب باستخدام شبكات الاتصال الهاتفية العمومية، وكذلك بإمكان من يرغب المساهمة في الشبكة عن طريق إنشاء فرق مناقشة (Discussion Groups).[2]

ولم يقتصر استخدام الانترنت على الجانب الاجتماعي فقط، بل باتت من أقوى الوسائل التي تستعملها القوى السياسية المستنيرة لتحرير الشعوب من الاستبداد والظلم السياسي والاقتصادي والاجتماعي، حيث أضعفت بيروقراطية الدولة لصالح القوى السياسية وهيئات المجتمع المدني من خلال قضائها على احتكار المعلومات، وتوفير وسائل اتصال ونضال جديدة لا يمكن التحكم فيها.

وتحتاج المجتمعات السياسية المعاصرة الانتشار الواسع والاتصالات السريعة التي يوفرها الإعلام الجديد. الذي أصبح بمقدوره أن يبث المعلومات المهمة عن الأحداث التي تقع في أي مكان من العالم في مكان واحد خلال دقائق، وبذلك أصبحت أجزاءً واسعة من العالم بمثابة متلق واحد، تحركه الأحداث ذاتها وتجمعه مع غيره نفس الميول.

إن نشوء المجتمع المعلوماتي يهيئ لتعميم ظاهرة التحول من تقديم (الخدمات الإعلامية) للمتلقي (السلبي) في عملية الاتصال الجماهيري، الذي يتلقى المعلومات الموجهة إليه ولمجتمعه دون مشاركة ايجابية واضحة منه، في جوانب اختيار أو إعداد أو في أساليب نشر تلك المعلومات، عبر وسائل الاتصال الجماهيري التقليدية المختلفة، إلى مشاركة عناصر التركيبة الاجتماعية الفاعلة جميعها في عملية اختيار وإعداد وتخزين وتوجيه ونشر والإفادة من المعلومات، والمشاركة المؤثرة في عملية التبادل والتفاعل الإعلامي داخل المجتمع الواحد بعناصره وشرائحه كلها، وبين المجتمعات المختلفة بشكل عام، بما يوفر فرص الحوار، والتفاهم والتفاعل.

وكان من أبرز سمات المتغير الإعلامي البارزة قدرته العالية فيما يتعلق بالتفاعلية، فلقد أكدت معظم نماذج الاتصال التقليدية، ابتداءً من نظرية شانون وويفر (Shannon & Weaver)، مرورا بنظرية الطلقة السحرية (Magic Bullet Theary)، ونموذج نقل المعلومات على مرحلتين (Two Step Flow Of Communication)، ونموذج الانتباه والإدراك الانتقالي (Selective Attentom & Perception)، وصولا إلى نموذج ويستلي وماكلين (Westley & Maclean)، ومفاهيمهما عن حراس البوابة (Gatee Keepers)، على أن وسائل الإعلام التقليدية، وسائل اتصالية

---

[1] فتحي، محمد، **الانترنت شبكة العجائب**، القاهرة: دار اللطائف للنشر والتوزيع، ط01، 2003، ص 23.

[2] آقبيق، طريف،**الانترنت المعلومات الشاملة للبشرية جمعاء**، دمشق: دار الإيمان للنشر والتوزيع، ط01، 1996، ص 20 – 21.

ذات اتجاه واحد، وتفتقر إلى رجع الصدى الفوري، في حين أن التفاعل الحقيقي يتطلب نموذجا اتصاليا ذي اتجاهين، أو اتجاهات متعددة.

ومع ظهور وسائل الاتصال الحديثة – بما تملكه من أدوات تفاعلية – أصبح للمستقبل القدرة على المشاركة النشطة الأكثر فاعلية في العملية الاتصالية، بحيث أصبح الجمهور يسعى للحصول على المعلومات واختيار المناسب منها، وتبادل الرسائل مع المرسل، بعدما كان دوره في السابق مجرد متلق للمعلومات، وهناك من يذهب إلى أن التمييز بين المرسل والمتلقي قد أصبح صعبا في حالات متعددة ، في ظل استخدام هذه الرسائل، التي هيأت الطريق السريع للوصول إلى المعلومات، وهو ما عادت نتائجه على العملية الاتصالية في ثلاث جوانب تمثلت في:

- أن الطريق السريع إلى المعلومات مدت المجال الاتصالي بوسائل الإعلام جديدة (New Media) والمزيد من الخيارات الاتصالية، وهو ما عمل على زيادة البدائل المطروحة أمام المتلقين.
- وقد تميز بأنه تفاعلي، إذ أتاح لمستعمليه مزيدا من التحكم في المعلومات وتبادلها.
- خلق الطريق السريع للمعلومات وسائل ربط بعيدة للأنشطة الشخصية، كل من مكانه.

ومنذ منتصف تسعينيات القرن العشرين بدأ يظهر على شبكة الانترنت مواقع جديدة، سميت بشبكات التواصل الاجتماعي، كانت فكرة إنشائها قائمة على تحقيق الاتصال والتواصل بين الأصداء والمعارف داخل مؤسسة معينة، ثم أصبحت فيما بعد عامة ومفتوحة للجميع.

لعبت شبكات التواصل الاجتماعي (فيس بوك، تويتر، يوتيوب) وغيرها، دورا هاما في صنع صحوة "حرية التعبير" التي دخلت في الحسم السياسي، وخلقت ساحة مفتوحة للمطالبات الشعبية المستمرة بالإصلاح السياسي، وكسرت القبضة الخانقة على وسائل الإعلام من قبل الدولة، إضافة إلى تعبئة وصياغة الرأي العام، ومحاسبة الحكومات بطرق غير متوقعة، تكيف تلك الطرق وتستخدم بشكل واسع. مما جعل الحكومات تكافح لمواجهتها مرة بشن حملات واسعة النطاق على المدونين والصحفيين والمجتمع المدنيين، وأخرى بالإصلاحات.[1]

وأصبح من الصعب السيطرة على الأخبار عبر الانترنت، بسبب الاستعانة بتوفير المعلومات من مصادر خارجية، وهو ما أعطى المعارضة مساحة للتعبير عن نفسها بحرية دون إمكانية محاسبتها ضمن القوانين التقليدية القديمة في البلد الواحد، لأن الخطوط المستخدمة في البث عابرة للقارات.

فقد أثبتت أحداث الشرق الأوسط في العام 2001 صدق كلمات الكاتب الفرنسي (Victor Hugo) في العام 1852 حين قال: "يمكن لأحد مقاومة غزو الجيوش ولكن

---

[1] Ghannam, J (2011). **"Social Media In The Arabe World: Leading Up To The Uprisings Of 2011",** Washington, The Center For International Media Assistance Available : Http://Cima.Ned.Org/Sites/Default/Files/Cima-Arab_Social_Media-Report_2.Pdf

لا يمكنه مقاومة غزو الأفكار".[1]

لقد أصبح الإعلام الجديد بجميع تقنياته واقعا جديدا، وبات هاجسا للحاكم المستبد ومساعدا للمحكوم. فالأول يعمل بكل الوسائل لتفادي شره، ومدى تأثيره، بقيود ومحددات غير قادرة على الصمود أمام المد المعرفي على جميع المستويات، فيما برع الثاني (المحكوم) باستخدامه في تجاوز تلك المحددات لإيصال صوته إلى العالم، وقبول ذلك حشد الجمهور وتعبئة الرأي العام عبر تقنيات أدت دوراً كبيراً في إحداث التغيير في مصر. يقول المحلل الرقمي (Brian Solis):"إن الاتصالات الميسرة التي وفرتها شبكات الاتصال كان لها دور حاسم في أحداث مصر".[2]

وستكون أشكال التغيير على مستويات عدة، أهمها أنها سوف تصب في موضوع (القناعات) ففي السابق كانت وسائل الإعلام التقليدية تسهم بشكل كبير في تكوين الرأي العام، لأنها من أكثر المصادر أهمية في ذلك الوقت، إلا أن الانترنت قللت الاعتماد عليها، وأصبحت الشبكة تقوم بإنجازات اتصالية مهمة اليوم.

ومع عجز بعض الأنظمة السياسية العربية عن قراءة الواقع الاجتماعي الجديد، وإخفاقها في تقدير حجم التغيير المطلوب، استطاع الشباب الذين قادوا حملات التغيير في تونس ومصر، أن يستبدلوا قرارات التجمهر والتجمعات البشرية بمقرات إلكترونية على شبكات التواصل الاجتماعي، لبلورة المواقف، وإحداث التفاعل الافتراضي بين الملايين، قبل أن يتحول إلى عمل على أرض الواقع، يحدث زلازل سياسية، اقتلعت أنظمة و ضربت أخرى.

تداولت مواقع وصفحات الانترنت أحداث ثورة 25 يناير والتحضير لها، وشكلت شبكات الهواتف الجوالة والاتصالات عنصر تجميع ومساندة وحشد وتنظيم وتخطيط طوال فترة الثورة وما قبلها وما بعدها حتى في تلك الأيام التي منعت فيها السلطات المصرية خدمات الهاتف الجوال، ومع ذلك فقد بقيت أشياء خفية لم تظهر طوال فترة التحضير والتجهيز والمظاهرات حتى انتصار الثورة، في البداية كانت صورة المشهد القادم بين دولة وحكومة تعرف وتستخدم تكنولوجيا المعلومات وتسهم في زيادة رقعة انتشارها، وبين مجموعات متناثرة على الأرض وفي الفضاء السبراني تتجول لاهثة بحثا عن مخرج من اليأس والظلمة تتبعها قوات الأمن وتترصد حركاتها.

فأهم ما ميز الاحتجاجات المصرية هو لامركزيتها، فبات ما يعرف "بالزعيم الإلكتروني" (ناشطا واحدا أو مجموعة نشطاء)، يديرون مراحل الاحتجاجات بفعالية ضخمت النشاط والتنظيم عبر الانترنت. وبمجرد أن أمسكت تلك الاحتجاجات آمالها من الشارع التونسي، أصبحت بؤرة للعمل وتنظيم الجهود من أجل التغيير إلى مرحلة ديمقراطية جديدة.

"وقد كشف الحراك المصري عن ظاهرة المواطن الصحفي تفوقت في الأخبار على

---

[1] Hugo, V. (1877). **"The History Of A Crime The Testimony Of An Eye-Witness"**, Translated By T.H. Joyce And Arthur Locker, Available : Http://Www.Gutenberg.Org/Ebooks/10381

[2] Greg.(2011). "Social Media And Revolution", **Digitaltonto** (On-Line), Available : Www.Digitaltonto.Com/2011/Social-Media-And-Revolution

وسائل الإعلامية التقليدية، بما تمتلكه من سرعة في نشر الأخبار وتحليلها وقدرة التأثير وعدم الانسياق لحسابات المصالح الإعلامية. فبث المواطنون الصحفيون الأحداث مباشرة من هواتفهم النقالة دون الاعتماد على وسائل الإعلام، وأوصلوها إلى أنحاء العالم كمثال للديمقراطية المصورة.[1]

ووفقا لوزارة الاتصالات المصرية فإن 70 مليون مصري يمتلكون هواتف محمولة، بمعنى أن أكثر من 87 بالمئة من السكان توفر لهم سهولة الوصول إلى الانترنت وشبكات التواصل الاجتماعي.[2]

وأثبتت تكنولوجيا الإعلام الجديد قدرتها على التغلغل الفعال منذ مراحل الاحتجاجات، حيث سمحت بتحديد مواعيد ونشاطات الاحتجاجات الأولية، وبالتالي زيادة احتمالية الإقبال والمشاركة الفعالة. وجعلت من المستحيل احتواء الرسائل التي يرسلها المتظاهرون.

وبلغ عدد مستخدمي شبكة الانترنت في مصر في آخر إحصائية (30 حزيران2011) 20,136,000 أي ما نسبته 24,5 بالمئة من عدد السكان. وبلغ عدد الأعضاء المشتركين في شبكة التواصل الاجتماعي الفيسبوك حسب نفس الإحصائية، 7.295.24 بنسبة وصلت 8.9 من عدد السكان. و 78 بالمئة من مستخدمي الفيسبوك في مصر تتراوح أعمارهم بين 15 – 29 سنة، و 22 بالمئة فوق 30 سنة.[3] فيما بلغ عدد مستخدمي شبكة التواصل الاجتماعي تويتر 131.204 مستخدم.[4]

ويستعرض المستخدمون المصريون لشبكة الانترنت 8.7 مليون صفحة على اليوتيوب وانخفض هذا الرقم بسبب حجب السلطات المصرية للمواقع في الفترة من 28 كانون الثاني إلى الأول من شباط 2011.[5] وكان استخدام المتظاهرون في مصر لشبكات التواصل بطرق مختلفة، حيث خصص الفيس بوك لجدولة الاحتجاجات، وتويتر

---

[1] Riiter P. D And Trechsel, H. T (2011)." **On The Role Of Texts, Tweets, And Status Updates In Nonviolent Revolutions"**, European University Institute, Florence, Italy Paper Presented At The Conference On "Internet, Voting And Democracy, Laguna Beach, California, p20, Available : Http://Eui.Academia.Edu/Alexanderhtrechsel/Papers/615948/Revolutionary_Cell S_On_The_Role_Of_Texts_Tweets_And_Status_Updates_In_Nonviolent_Revolutions

[2] De Kerros. T (2011). **"Why Egypt Could Be The Technology Story Of The Decade",** Www.Theentrepreneurialist.Net/2011/01/17/Why-Egypt-Could-Be-The-Technology Story-Of-The-Decade

[3] Seksek, T.(2011). "Facebook Statistics In The Mena Region", **Interactive (On-Line),** Available: Www.Interactiveme.Com/Index.Php/2011/02/Facebookstatistics-In-The-Mena-Region

[4] Arab Social Media Report (2011), **"Number Of Active Twitter Users In The MENA Region (Average Number Between Jan. 1 And March 30, 2011**)" , Vol. 1, No. 1 Available:Http://Www.Dsg.Ae/NEWSANDEVENTS/Upcomingevents/Asmrtw Itterusers2.Aspx

[5] Mymobimobi .(2011). " **A Significant Increase In The Number Of Internet Users In Egypt After The January Uprising19th March, 2011"** , Www.Mymobimobi.Com/En-Lang/Viewnews/62

للتنسيق، واليوتيوب لنقل ما يحدث إلى العالم.[1] وأثرت تكنولوجيا الإعلام الجديد على مسيرة الاحتجاجات في الداخل بطريقتين مختلفتين: **الأولى:** أتاحت حرية التعبير عن معارضة النظام بصوت عال، وبما أن عدد الأصوات كبير وهائل ولا يمكن خفضها، فإن الاحتجاجات سمعت ولفتت إليها الأنظار في جميع أنحاء العالم. أما **الثانية:** سمحت بالانتشار الفوري للاخبار، فالمشاركة الجماعية في إنتاج الخبر سهلت التعبئة وجعلت الاضطهاد والكبت أكثر صعوبة.[2]

وهو ما لاحظه (Stowe.Boyd) المدون الاجتماعي، عندما قال إن المعلومات تنتشر بسرعة وبشدة في الإعلام المتصل بالشبكات، وأن لوسائل الإعلام الاجتماعي دوراً هاماً في تمكين المواطنين العاديين من إيصال صورتهم، عندما وُفرت لهم فرصة الحركة والمشاركة.[3]

ومن طرق تأثير شبكات التواصل الاجتماعي في الاحتجاجات المصرية سرعة التأثير، فما يحتاج في إنشائه وتكوينه إلى سنة ليصبح مؤثرا، بات بالإمكان عمله في بضعة أسابيع مع وجود التكنولوجيا الحديثة.[4]

وذكر مينتي (Minty) مسئول خدمة الإعلام الاجتماعي في الجزيرة، إن وسائل الإعلام الاجتماعي جعلت من السهل على الصحفيين الحصول على اتصالات واستجابة حية ومباشرة للمناقشات بينهم.

وكانت شبكات التواصل الاجتماعي مصدر أخبار لوكالات الأنباء لما يدور في مصر، في الوقت الذي تجاوزت فيه الأخبار مرحلة التفرد، وقد أعدت وكالات الأنباء الكبيرة مدونات رسمية خاصة بها، والصحفيون الكبار لديها يعلقون على الأخبار العاجلة من تلك الشبكات، فأصبح المواطنون هم المتواجدون في مكان التغطية، وباتت تغطية الأخبار من واجبهم بدلاً من الصحفيين.[5]

وكسرت شبكات التواصل الاجتماعي حاجز الحجب في الاحتجاجات المصرية،

---

[1] Wikipedia. (2010**) , "Facebook Features**", Available : Http://Woodlandheightsbaptist.Org/Images/Facebook_Features_Handout.Pdf

[2] Riiter P. D And Trechsel, H. T (2011)." **On The Role Of Texts, Tweets, And Status Updates In Nonviolent Revolutions"**, European University Institute, Florence, Italy Paper Presented At The Conference On "Internet, Voting And Democracy, Laguna Beach, California, p20, Available : Http://Eui.Academia.Edu/Alexanderhtrechsel/Papers/615948/Revolutionary_Cell S_On_The_Role_Of_Texts_Tweets_And_Status_Updates_In_Nonviolent_Revolutions

[3] Mainwaring, S. (2011). "Exactly What Role Did Social Media Play In The Egyptian Revolution?" , **Fastcompany** (On-Line), Available: Www.Fastcompany.Com/1727466/Exactly-What-Role-Did-Social-Media-Play-In The-Egyptian- Revolution.Html

[4] Smith, M .(2011). "The Business Technology Revolution In 2011" , **VENTANARESEARCH** (On-Line) , Available: Http://Marksmith.Ventanaresearch.Com/2011/02/18/The-Business-Technology-Revolution-In-2011

[5] Greenfield, D (2011), " What Caused The Revolution In Egypt?", **Guardian** (On-Line), Available: Http://Www.Guardian.Co.Uk/Global-Development/Povertymatters/ 2011/Feb/17/What-Caused-Egyptian-Revolution

فعندما أدركت الحكومة أن المواطنين يستخدمونها في تنسيق وتنظيم الاحتجاج، عمدت إلى منعها، وخلال اليومين الأولين من الأحداث أغلقت الفيس بوك وتويتر.

وبالرغم من حجب الحكومة المصرية لشبكات التواصل الاجتماعي وشبكات الهاتف المحمول إلا أن القنوات الفضائية أمثال الجزيرة غطت الأحداث كلها تغطية حية ومباشرة، وحصلت على تقارير المراسلين عن طريق الهاتف الثابت.[1]

واعتبر وائل غنيم (أبرز الشباب المصريين الذين قادوا التظاهرات عبر الانترنت) أن نظام مبارك ارتكب خطأ إستراتيجيا ربما كان من الأسباب التي جعلته خارج السلطة، عندما حجب موقع الفيسبوك، معللاً ذلك بأن النظام بفعله هذا أوصل لـ 4 مليون متظاهر بأنه خائف من جحيم الاحتجاجات.[2]

وعرضت شبكات التواصل الاجتماعي في أحداث 25 يناير صوراً أظهرت الشرطة المصرية وهي تضرب المتظاهرين العزل، وصوراً لرجل و امرأة في مدينة "المحلة" نشرت على موقع صحيفة (RESSD)، أوضحت لماذا خرج المتظاهرون إلى الشوارع. إذا كانت المرأة تحمل رغيف خبز وعلم تونس، والرجل يحمل أيضا رغيف خبز وإشارة فيها "بالأمس تونس واليوم مصر 25 كانون أول سيكون يوم استرجاع حقوقنا".[3]

وبرزت مجموعات على الفيسبوك كانت مصدراً رئيساً للأخبار والمعلومات عن الأحداث المصرية عندما قررت السلطات عزل مصر عن العالم في ليلة 28 يناير2011، وبالتعاون مع مجموعات من الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 18 و25 داخل مصر وخارجها، وتمكن العالم من متابعة الأحداث المثيرة في جميع المحافظات.

وأبرز تلك المجموعات، جروب خالد سعيد، وهو صفحة على الانترنت تحوي 400.000 عضو، من أفكار وائل غنيم أكبر منظمي الاحتجاجات. وشاهد لقطات الفيديو لموت سعيد المعروض على الصفحة أكثر من 500.000 شخص الأمر الذي زاد في إشعال الغضب.[4]

ففي حين كان البوعزيزي شرارة انطلاق الاحتجاجات في تونس، فإن الوحشية التي قتل فيها خالد سعيد في حزيران من العام 2010 كانت مفجراً قوياً لأحداث مصر، بعد أن نشرت صوره على تويتر رغم محاولات منعها.

---

[1] Alexander, A (2011). “Internet Role In Egypt's Protests” , **BBC** (On-Line) , Available: Www.Bbc.Co.Uk/News/World-Middle-East-12400319

[2] سكوت ، كانديل، **تويتر محرك الشارع الايراني**، تقرير واشنطن، متاح على الموقع الإلكتروني:
http://www.taqrir.org/index.cfm?pageid/2//id/1314/title/

[3] Eltahawy, M.(2011). “Will Egypt's Protests Go The Way Of Tunisia's Revolution?”, **The Washington Post** (On-Line), Available : Http://Www.Washingtonpost.Com/Opinions/Will-Egypts-Protests-Go-The-Way-Oftunisias-Revolution/2011/01/25/Abe3pfr_Story.Html

[4] Mainwaring, S. (2011). “Exactly What Role Did Social Media Play In The Egyptian Revolution?” , **Fastcompany** (On-Line), Available: Www.Fastcompany.Com/1727466/Exactly-What-Role-Did-Social-Media-Play-In The-Egyptian- Revolution.Html

ولعبت صفحة سعيد دورا هاماً في الاحتجاجات المصرية، وأصبحت نقطة تجمع لجميع المصريين ضد وحشية الشرطة، وكشفت الكثير من حقائق التعذيب الذي يمارس ضدهم. وفي الأيام التي سبقت ما أسماه المتظاهرون "جمعة الغضب"، علق 85.000 شخص على صفحة الاحتجاجات كلنا خالد سعيد.[1]

لقد كانت شبكات التواصل الاجتماعي أدوات فاعلة، عندما وفرت بيئة مناسبة لتطوير الوعي السياسي والثقافي، وتطوير أساليب الحركة السياسية والاحتجاجية. فهي ليست مرتبطة مباشرة بحدث كبير مثل الانتخابات كما كان في إيران، بل نشأت تدريجيا ثم تسارعت نسبيا بأفعال فردية رمزية تمثلت بدمجها بحركات جماعية.

وأسقط الجيل الجديد أسطورة أن التنظيمات السياسية تقود الناس إلى الاحتجاج، وعكست المعادلة، فالدعوة للمظاهرة لا تستلزم بالضرورة وجود محكم ودقيق، ولكن يتم الاكتفاء بإعلان الدعوة على فيسبوك، فينزل الشباب في مختلف المحافظات في توقيت محدد وفي أماكن محددة، دون وجود قيادة، ما دامت تجمعهم قضايا محددة ومصالح مشتركة، وهو أحد أبرز ملامح أحداث ثورة 25 يناير.

المبحث الثالث: الإعلام الدولي والتحولات السياسية بمصر

تشير دراسة الإعلام الدولي بمختلف وسائله "صحف، وكالات أنباء، شبكات تلفزيونية، وسائط إلكترونية" عن حضور إعلامي لافت وطاغ للثورة المصرية في الإعلام الدولي، حيث لم تتوقف شبكات التلفزة والقنوات الإخبارية والمواقع الإلكترونية عن البث المباشر على مدار الساعة عن الثورة المصرية، كما احتلت أنباء الثورة المصرية صدارة عناوين كبرى في الصحف العالمية لأيام طوال، وعلى غير العادة في التقييم الإعلامي، فقد اتسمت تلك المعطيات الإعلامية بأعلى درجات الإيجابية، حيث وصفت افتتاحيات كبريات الصحف العالمية ثورة مصر والمصريين بشكل عام بسمات يندر أن نجدها في الإعلام الغربي، فمع قيام ثورة يناير بدأ التعاطي الإعلامي الدولي في الحديث عن مصر ينحو باتجاه مناقشة قضايا جديدة بعيدا عن القضايا التقليدية مثل الفساد والفقر، من خلال الحديث عن نمو الديمقراطية والتطلعات الجديدة للمواطنين، وعملية إعادة بناء المجتمع المصري داخليا، ومكانة مصر خارجيا، مع الإشارات المختلفة إلى البعد الإقليمي والدولي للثورة المصرية، وأن نجاحها يمكن أن يسهم في تغيير وجه منطقة الشرق الأوسط بشكل عام.

هذا الزحم الإعلامي واكبه حالة من التقدير الرسمي العالمي في مختلف دوائر صنع القرار، حيث تكشف متابعة التصريحات الرسمية العالمية، التي واكبت اندلاع الثورة المصرية، عن حالات عالية من التقدير والإجلال للثورة المصرية وشبابها، فقد دعت العديد من قيادات العالم إلى استلهام الدروس من شباب مصر، فقد قال الرئيس الأمريكي أوباما :" يجب أن نربي أبناءنا ليصبحوا كشباب مصر ...الشباب المصري ألهمنا وسوف يلهم العالم أجمع"، أما رئيس وزراء النرويج فتباهى بالقول:" اليوم كلنا

---

[1] Hauslohner , A. (2011). “Is Egypt About To Have A Facebook Revolution?”, **Time World** (On-Line), Available: Http://Www.Time.Com/Time/World/Article/0,8599,2044142,00.Html

مصريون"، وقد كتب جورباتشوف آخر رئيس وزراء للاتحاد السوفيتي السابق مقالة تحت عنوان "خيار مصر المؤلم" بصحيفة نيويورك تايمز الأمريكية قال فيه :" إن ثورة مصر غيرت الفكر السياسي التقليدي عن العالم العربي، مؤكدا أن مصر دولة رئيسية في الشرق الأوسط والعالم العربي، وتطورها واستقرارها سيصب بالضرورة في مصلحة الجميع".

المطلب الأول : الإعلام الأمريكي الأوروبي الإسرائيلي في التحولات السياسية بجمهورية مصر العربية

1 – الإعلام الأمريكي في التحولات السياسية :

فيما يتعلق **بالإعلام الأمريكي** فنحن نعرف أن مصر احتلت مكانة خاصة لدى دوائر صنع القرار والدوائر الإعلامية والبحثية الأمريكية، لما لمصر من مكانة خاصة كحليف استراتيجي لواشنطن على مدار ثلاثة عقود، كما احتلت ثورة 25 يناير مكانة خاصة لدى الرأي العام الأمريكي، باعتبارها نموذجا للحرية والتطلعات الديمقراطية في منطقة الشرق الأوسط.

مع بداية مظاهرات 25 يناير، أولى الإعلام الأمريكي اهتماما كبيرا بأحداث مصر، وأكدت التقارير الأمريكية أن المحتجين استلهموا الأسلوب مما حدث في تونس وعلى الرغم من عرض العديد من المصادر للتصريحات الرسمية الأمريكية الصادرة عن البيت الأبيض والخارجية بشأن المسار الديمقراطي في مصر، إلا أن بعض المصادر، أشارت في افتتاحيات لها إلى أن الولايات المتحدة لا تستطيع السيطرة على الأزمة الحالية في مصر بالرغم من كل العلاقات الإستراتيجية والاقتصادية، داعية إلى ترك حل الأزمة للمصريين لتحديد مصيرهم بأنفسهم.[1]

كما اهتمت بعض المصادر الأمريكية بالحديث عن دور المرأة المصرية في المظاهرات حيث تواجدت النساء من كل الأعمار وأثبتت المرأة نفسها في إجراءات التنظيم والتحقق من شخصية المشاركين وتفتيش حقائب السيدات، وأشارت صحف إلى أن المرأة في مصر كانت قبل ذلك تتجنب الأماكن العامة والمزدحمة خوفا من التحرش ولكنها باتت بدور مساند لدور الرجل في الاحتجاجات، في الإطار ذاته رأت تحليلات أخرى أن المظاهرات المصرية ليست دعوات الجهاد بل دعوات للحرية والكرامة. وأن مصر تغيرت بصورة جذرية، فالشعب المصري عرف حقوقه وأدرك أنه قادر على الدفاع عنها.

ومن جهته أولت افتتاحيات الصحف الأمريكية، اهتماما كبيرا بتخلي الرئيس مبارك عن الحكم، وخرجت في أكثر من عدد للإشادة بالطابع السلمي للثورة المصرية، التي أطاحت بنظام استمر في الحكم أكثر من 30 عاما، وفي هذا الإطار أشادت افتتاحية صحيفة "لوس انجلوس تايمز" أن جميع محبي الحرية نزلوا إلى الشوارع للاحتفال بثورة الطلاب والمهنيين والعمال الذين أطاحوا بحكم ديكتاتور حكم البلاد لمدة 30 عاماً.

[1] مريم عبد الغني، عين وسائل الإعلام الغربية على مصر مند الثورة، مقال منشور على الموقع الإلكتروني في 23 يناير 2014م، على الساعة 07:10 :

http://aswatmasriya.com/news/view.aspx?id=d765d4af-58d2-4d26-9218-ab7b4876f75f

وفي سياق اهتمام كبار كتاب الرأي الأمريكيين بالثورة المصرية، فقد احتلت الثورة أهمية خاصة في مقالات الكتاب الأمريكي الشهير توماس فريدمان بصحيفة "نيويورك تايمز"، جاء أغلبها مؤيدا لتوجهات الثورة، وقد أكد على أن ثورة 25 يناير المصرية "محلية الصنع" ورمت إلى تحقيق أهداف عالمية، مشيرا إلى أن مصر كانت في حالة تصدع وتراجع، وكنتيجة لذلك تراجع العالم العربي بوجه عام، ولكنها الأن استفادت بشكل فريد على أيدي شبابها، الذين لم يضعوا إسرائيل أو الولايات المتحدة نصب أعينهم وإنما كرامتهم وحريتهم.

كما أكد فريدمان على أهمية الدور الكبير الذي لعبه الجيش المصري قائلا أنه استطاع بنجاح أن يصنع أسس الديمقراطية والحرية.

ومن جانب آخر احتل البعد الإقليمي لثورة مصر حيزاً من اهتمامات وتعليقات الإعلام الأمريكي، حيث رأت "نيويورك تايمز" أن احتمال عودة مصر تتسم بالحزم سيقوض طموحات إيران الفارسية الشيعية لتكون في طليعة الشرق الأوسط الذي تهيمن عليه الأغلبية السنية، وانه إذا تمكنت مصر من خلق نموذج ديمقراطي يمزج بين التسامح السياسي، والرخاء الاقتصادي والبراعة الدبلوماسية، سيهبت أمامه النموذج الإيراني القائم على التعصب وسوء الأوضاع الاقتصادية والمواجهة، بل وسيفقد أي جاذبية كان يتمتع بها في العالم العربي.

وعلى عكس الصورة الإيجابية التي بدت على مرحلة ما بعد الثورة، أبدت بعض وسائل الإعلام الأمريكية اهتماما متزايدا بعدد من الظواهر والجوانب السلبية التي بدأت تظهر في مرحلة ما بعد ثورة 25 يناير، حيث ركز عدد من التقارير ومقالات الرأي على ثلاثة ظواهر برزت في مرحلة ما بعد ثورة 25 يناير، وهي صعود وبروز القوى والحركات الدينية، وتدهور الوضع الاقتصادي، وتزايد معدلات الجريمة.

وعن الإعلام الكندي هو الآخر أولى اهتماما ملحوظا بتطورات الأحداث في مصر، فقد ركزت الشبكات الإخبارية الكندية بشكل خاص على التعامل الأمني مع التظاهرات، فقد حرص الإعلام الكندي على الاهتمام بالأثر الإقليمي للثورة المصرية، بالإشارة إلى أن ما حدث في مصر أكبر دولة عربية من حيث السكان وذات التاريخ المشرف والنفوذ هو الذي يحدث صدى في أنحاء العالم العربي.

وبطبيعة الحال كان الشأن المصري حاضرا وبقوة في فترة ما بعد مبارك، خاصة إدارة الجيش للمرحلة الانتقالية والتجهيز للتعديلات الدستورية، وقد دفعت حساسية الرؤية الغربية تجاه المؤسسة العسكرية "جلوب أند ميل" الكندية إلى التأكيد على أن شكل تعامل المجلس العسكري مع لجنة تعديل الدستور سيضعه على المحك، ومع ذلك فقد أشادت باختيار المستشار طارق البشري لرئاسة اللجنة.

2 – التناول الإعلامي الأوروبي للتحولات السياسية بمصر :

لقد جاءت معالجات أجهزة **الإعلام البريطانية** بالعرض الموسع الإيجابي في مجمله، مع التأكيد على أن ما قام به شباب الثورة يستحق تهنئة وتبجيل الشعب المصري، فيما عرضت الصحف لكافة التطورات بدءاً من التظاهرات الفئوية مرورا بمكافحة الفساد ورموزه وانتهاءا بأطروحات المستقبل والتعديلات الدستورية والإعداد لدولة مدنية حديثة.

كما عرضت الصحف لتطورات المشهد السياسي ولما أسمته "تباين" رؤى أطيافه ورموزه، وإن ثم ملاحظة "إغفال" أو عدم التركيز على مسألة الإخوان التي كانت تمثل الفزاعة التي كان يطلقها النظام لإخافة الرأي العام الداخلي والخارجي على حد سواء.[1]

ومن جهتها تفاعلت **فرنسا** رسميا وإعلاميا، وبصورة مكثفة مع أحداث ثورة الخامس والعشرين يناير، وكانتا أبرز التوجهات منذ اللحظات الأولى للثورة، هو التأكيد رسميا (بعد تصريحات مبدئية متحفظة وخجولة)، على ضرورة التحول نحو الديمقراطية، واحترام حرية التعبير، وتجنب العنف وإراقة الدماء، والتجاوب مع رغبات الشعوب باتخاذ قرارات شجاعة، وإعلاميا تم بث تقارير إخبارية وتحليلية بكم استثنائي، مدعمة بالصور والخرائط والرسوم البيانية والتعبيرية والتي تصدر عدد منها صدر صفحة الغلاف اليومية والسياسية أدت إلى انتفاضة غير مسبوقة للمصريين على الفساد والديكتاتورية والقهر وتدني مستويات المعيشة، فضلا عن ممارسات العنف والتعذيب.

وقد سعت فرنسا الرسمية في البداية إلى التقليل من حجم ما تشهده مصر من أحداث متجنبة توجيه الانتقادات للنظام المصري، إلا أن الثورة وتطوراتها المتلاحقة سرعان ما فرضت نفسها على الرسميين الفرنسيين وعلى رأسهم الرئيس الفرنسي والذين كانوا قد تعرضوا للنقد الشديد على موقفهم المساند في البداية ثم المانع فيما بعد تجاه الثورة التونسية.[2]

ومن ناحية أخرى حظيت ثورة 25 يناير وما تلاها من أحداث مكثفة من قبل كافة وسائل **الإعلام الألمانية**، حيث لم تكتف الصحف بتقرير واحد فقط بل تم تناول الوضع المصري في أكثر من تقرير في كل صحيفة على صفحاتها الأولى والداخلية، حتى أضحت مصر العنوان الرئيسي لكافة وسائل الإعلام الألماني أن المصريين قاموا بكتابة التاريخ وهو ما يبدو أنهم يشعرون بذلك، وأن الأحداث في مصر تمثل "لحظة برلين في العالم العربي".

التناول الإعلامي الألماني اتسم في مجمله بالمتابعة المكثفة لتطورات الأحداث، حيث مثلت ثورة مصر العنوان الرئيسي لافتتاحيات الصحافة الألمانية على مختلف توجهاتها ومشاربها والتي خلصت في معظمها لتؤكد أن واقع مصر ما بعد 25 سيكون مختلف تماما عما قبل هذا التاريخ، فيما اتسمت توجهات الصحف بالإيجابية الواضحة خاصة مع الإعلان عن تخلي الرئيس مبارك عن الحكم. وتولي الجيش تسيير الأعمال لمرحلة انتقالية مقارنة مع الموقف الألماني الرسمي المبدئي الذي اتسم بالحذر وعدم الوضوح ثم ما لبث أن تغير إلى المباركة بالثورة ووصف الحدث بالتاريخي، وفيما يخص مسألة تولي الجيش للسلطة فقد عكست التقارير احتراما للمؤسسة العسكرية المصرية، مع الإشارة المتكررة إلى أن الجيش يحظى بثقة واحترام الداخل المصري.[3]

---

[1] محمد، بهيج، ثورة مصر في عيون زعماء العالم، مقال منشور على الموقع الإلكتروني يوم الأربعاء 31يوليو 2013م، على الساعة 4:23 :

http://ngomelneil20.forums.fm/t136-topic

[2] أحمد عز العرب، الثورة المصرية والثورة الفرنسية، مقال منشور على الموقع الالكتروني في 2011/03/25:

http://www.masress.com/alwafd/27118

[3] محم،د بهيج ، ثورة مصر في عيون زعماء العالم، مقال منشور يوم الأربعاء 31 يوليو 2013 على الساعة 04:23 على الموقع الألكتروني: http://ngomelneil20.forums.fm/t136-topic

كما كانت الثورة المصرية حاضرة – بقوة – في **الإعلام الإسباني** بمختلف أدواته، منذ تطورات الأحداث في 25 يناير، حيث تم التأكيد على أن تلك المظاهرات غير مسبوقة في التاريخ، وتشهد مشاركة من كافة طرائف المجتمع، كما توقفت بعض المصادر، في بداية الثورة عند الأبعاد الاقتصادية لها، مثل تدني ثقة المستثمرين في الاستقرار الاقتصادي وتدني قيمة الجنيه المصري. كما حرص الإعلام الإسباني على إبراز المقارنة بين الأحداث في مصر ونظيراتها في تونس، كما لم يغفل الانعكاسات الإقليمية للأحداث في مصر خاصة ما يتعلق بالعلاقات بين مصر وإسرائيل، حيث أشارت تحليلات إلى أن مصر تمثل لإسرائيل القلق الأساسي في هذه الاضطرابات.

عقب تنحي الرئيس السابق، خرجت العديد من التعليقات التي تتحدث عن دور الشباب في هذه الثورة ومدى توظيف وسائل التقنية الحديثة في خدمة الثورة، كما لم تغفل تلك المقالات الإشارة إلى أن ثورة مصر تختلف كليا عن الثورة الإيرانية في السبعينيات، فالصورة التي شهدها ميدان التحرير ليست صورة للأصولية الدينية، فقد ظهر في الميدان جيل جديد من المصريين أكثر تصميما وأقل إيديولوجية وأكثر واقعية من أجيال الماضي.[1]

وعن المعالجة **الإعلامية الإيطالية** لأحداث الثورة اقتصرت في بداية اندلاعها على الطابع الخبري، في ضوء عدم وجود معلومات واضحة بشأن هوية المتظاهرين و انتماءاتهم، وبرامجهم، وبرغم ذلك فقد تصدرت أخبار المظاهرات، مع اتساع نطاقها، نشرات الأخبار والقنوات الإخبارية فضلا عن البرامج الحوارية.

وفي تلك المرحلة المبكرة، بدأ الإعلام الإيطالي يركز بشكل خاص في مقالاته الافتتاحية على رفض الشارع والمؤسسة العسكرية المصرية لمشروع التوريث.[2]

وإجمالا اتسم تناول الإعلام الإيطالي في المرحلة الأولى من اندلاع الثورة بالموضوعية، خاصة في تناوله للأسباب السياسية والاقتصادية والاجتماعية لقيامها، على أن السمة الأخرى لهذا التناول، كان التخوف المبالغ من الإسلام الراديكالي في مصر، كما حظيت مشاهد الاعتداء على المتظاهرين من قبل قوات الأمن بالتعاطف والاحترام من قبل الإعلام والشعب الإيطالي، فضلا عن النقد الحاد الموجه لاستخدام العنف من قبل المتظاهرين، كما كان السلوك الحضاري لشباب التحرير مناسبة جيدة لإبراز تعاطف الإيطاليين مع الثورة المصرية.

ومن جهته جاء تناول **الإعلام الروسي** لأحداث ثورة الخامس والعشرين يناير مكثفا منذ اليوم الأول لاندلاعها وإن كان هذا التناول قد تم رصده قبل 25 يناير، فمنذ تفجر الثورة التونسية في 18 ديسمبر 2010 حتى رحيل بن على في 14 يناير 2011 تحدثت بعض وسائل الإعلام على أن الأزمة في مصر نضجت منذ فترة بعيدة، حيث ترافقت المشكلات الاقتصادية والاجتماعية بقيود سياسية مما يوفر لها كل مقومات الانفجار مقارنة بتونس.

غير أن اهتمام وسائل الإعلام الروسية جاء مغايرا كثيرا عن أحداث الثورة التونسية

---

[1] محمد بهيج، **ثورة مصر في عيون زعماء العالم**، نفس المرجع السابق.

[2] ويكيبيديا، **الردود الدولية على ثورة 25 يناير**، مقال منشور على الموقع الالكتروني: https://ar.wikipedia.org/wiki/

لأسباب عدة، منها واقع التأثير التاريخي، بالإضافة إلى ما تمثله مصر من سوق مهم للشركات السياحية الروسية، فوفقا للبيانات الرسمية بلغ عدد السائحين الروس لمصر عام 2010، ما يزيد عن 2 مليون سائح، كما أن هناك اتفاقيات كثيرة من البلدين والعديد من المشروعات في حيز التنفيذ وليس من المعروف ماذا سيكون عليه مصير هذه المشروعات ومدى الخسارة التي ستتكبدها الشركات الروسية.

وعلى الرغم من اتجاه غالبية آراء المحللين الروس إلى عفوية الثورة المصرية وصبغتها الاجتماعية وليست الدينية إلا أنهم أعربوا عن خشيتهم من سطو التيار الديني المتواجد بقوة وبشكل منظم في الحياة المصرية وتكرار النموذج الإيراني مستشهدين في هذا الصدد بقيام العلمانيين في سبعينيات القرن الماضي بالثورة وانقض عليها بعد ذلك الإسلاميون الراديكاليون.[1]

وعن **الإعلام البلجيكي** فقد غلب الطابع الإيجابي على تناوله الإعلامي، خاصة إزاء دور القوات المسلحة في المرحلة الانتقالية، مع إشارة العديد من افتتاحيات الصحف البلجيكية، إلى أن الاحتجاجات التي يشهدها الشارع المصري لا شك ستؤثر بصورة شديدة وعنيفة على الوطن العربي والتي قهرت خوف الشعوب، فقد اتخذ العديد من القادة العرب إجراءات سريعة في محاولات لوأد الاحتجاجات في مهدها حتى لا تشهد بلادهم أياما من الغضب والفوضى مثلما شهدتها مصر.

ففي تناولها مستقبل نظام الحكم في مصر، طالبت صحيفة "ليبر بلجيك" القوى السياسية المصرية أن تنظيم صفوفها وتتحد من أجل تكوين قوى سياسية حقيقية وأن تنصب حواراتهم السياسية وآرائهم نحو إعادة البناء السياسي في مصر وأن يتم الاتحاد من أجل تحديد المصالح العامة واحترام التوجه نحو حماية المصالح المصرية. وأشارت الصحيفة إلى أنه في حال تأخر مصر في بناء نظامها الديمقراطي المستقر لإدارة شئونها فإن وزنها السياسي في المنطقة سيتأثر خاصة فيما يتعلق بإدارتها لملف الصراع العربي الإسرائيلي ودورها في المنطقة خاصة مع ضعف النظام في المملكة العربية السعودية، مما سيضع الدور المعتدل للتوجه العربي تجاه إسرائيل على المحك.

كما أبرزت المصادر حرص المجلس الأعلى للقوات المسلحة على البحث عن السبل لدفع اقتصاد مصر، خاصة أن الاقتصاد المصري يمر بمرحلة شديدة الدقة وأن هناك دعوات عديدة من أجل عودة السائحين والنشاط السياحي إلى مصر والذي يمثل جانب كبير من الدخل القومي لمصر.

أشادت وسائل الإعلام البلجيكية بموقف المجلس الأعلى للقوات المسلحة إزاء القضايا المطروحة، خاصة العمل على تحقيق رغبات المحتجين من وقف العمل بالدستور وحل مجلسي الشعب والشورى، واعتبرت المصادر القوات المسلحة القوة الدافعة لحركة التغيير الذي تشهده مصر حاليا.

أثنت وسائل الإعلام البلجيكية على قرار وزير الداخلية بإلغاء جهاز مباحث أمن الدولة على خلفية تورطه في العديد من الانتهاكات، خاصة في مجال حقوق الإنسان،

---

[1] مازن عباس، **الإعلام الروسي ...تغطية الثورات العربية أم التغطية عليها؟**، مقال منشور على الموقع الالكتروني: http://orientpro.net/orientpro-143.htt

وإنشاء قطاع جديد باسم قطاع الأمن الوطني استجابة لمطالب المتظاهرين وشباب ثورة 25 يناير.[1]

ومن جهتها جاءت **الصحافة السويسرية** مركزة على الدروس المستفادة من الثورة المصرية، حيث أفردت صحيفة (Le Temps) مساحة واسعة حول دور الشباب العربي في تغيير صفحة التاريخ ووجه المنطقة والعالم بصفة عامة، وفيما يتعلق بمصر واستعرضت الصحيفة كيفية قيام شباب مصر باختلاف شرائحهم وطبقاتهم الاجتماعية من الاتحاد تحت شعار واحد ونحو هدف محدد وهو إعادة صياغة التاريخ وبدء صفحة جديدة تتسم بالحرية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية بين جموع الشعب المصري، مع التنويه بالخصال الإيجابية التي بات يتحلى بها الشباب كنتاج للثورة ومن بينها تشكيل لجان شعبية لحماية الأنفس والممتلكات في الأحياء السكنية المختلفة، وتعظيم بعض القيم الإيجابية الأخرى التي افتقدها المجتمع المصري.[2]

3 – التناول الإعلامي الإسرائيلي للتحولات السياسية بمصر :

احتل الشأن المصري مساحة كبيرة جدا وبارزة من الإعلام الإسرائيلي بكافة وسائله خاصة قنوات التلفزيون المختلفة، حيث استمرت التغطية للأحداث المصرية على مدار الساعة، وغني عن القول الأهمية الإستراتيجية التي تمثلها مصر بالنسبة لإسرائيل بشكل عام، والمكانة الخاصة التي كانت توليها إسرائيل للرئيس السابق، إضافة إلى الجانب العسكري المرتبط باتفاقية السلام الموقعة بين البلدين، وأخيرا الجانب الاقتصادي والذي يأتي ملف الغاز على هرم أجندته، ثم السياحة والتبادل التجاري، لذلك لم يكن غريبا أن تنخفض مؤشرات بورصة تل أبيب بواقع 4بالمئة في أعقاب جمعة الغضب.

واللافت في هذا الإطار أن الإعلام الإسرائيلي خرج عن عادته في عدم القيام بأي بث أثناء عطلة يوم السبت، وقدم في أوقات متفاوتة تقارير موجزة عن الأحداث الدائرة في مصر، وقد جاءت التغطية تحت عنوان " مصر على وشك انقلاب".

وإجمالا فإن التقييم العام الإسرائيلي كان مفاده، أن تراجع نظام مبارك في مصر يضع إسرائيل في مشكلة إستراتيجية وهي: أنها تبقى تقريبا بدون أصدقاء في الشرق الأوسط. طابع احتفالي استثنائي في الإعلام الإسرائيلي مع تنحي الرئيس السابق، عن رئاسة الجمهورية، بدا ثمة اتجاه مغاير في الصحافة الإسرائيلية اتسم بالإشادة بالثورة وعرض احتفالاتها.

وقد استمر هذا النهج مع تولي المجلس العسكري إدارة مقاليد البلاد، فقد عمدت بعض مقالات الرأي في الصحافة الإسرائيلية إلى استخدام أسلوب التشكيك في الانتقال السلس للسلطة في مصر، والدور الوطني للجيش المصري، وتمادت في القول إن صراعاً يدور حالياً في القيادة العسكرية للجيش.

يبقى من الأهمية بمكان الإشارة إلى قضية سماح مصر بعبور السفينتين الإيرانيتين لقناة السويس من أبرز قضايا السياسة الخارجية المصرية التي تناولها الإعلام الإسرائيلي

---

[1] الهيئة العامة للاستعلامات، الثورة المصرية في عيون العالم، مقال منشور على الموقع الالكتروني: http://www.sis.gov.eg/newVR/reveulotion/html/egyrev03.html

[2] محمد،، بهيج، ثورة مصر في عيون زعماء العالم، نفس المرجع السابق, ص 18.

في مرحلة ما بعد الثورة، وترجع أهمية هذه القضية إلى اعتبارين، الأول: أنها تعد أول اختبار لموقف مصر بعد الثورة من التزامها القانونية بشأن المرور في القناة، ومن جانب ثان تكثفت الضغوط الإسرائيلية والأمريكية لمنع عبور السفينتين الإيرانيتين، باعتبار أنها تحملان مواد عسكرية.

وقد اعتبرت صحيفة "هارتس" الإسرائيلية، القرار المصري بالسماح للبحرية الإيرانية بعبور قناة السويس بأنه "تغير في ميزان القوى في المنطقة " وأن مصر تشير إلى أنها لم تعد ملتزمة بالتحالف الإستراتيجي مع إسرائيل تجاه إيران، وأنها الآن راغبة في التعامل مع إيران.[1]

المطلب الثاني: موقف الإعلام الآسيوي الإفريقي العربي من التحولات السياسية بمصر

1 – التناول الإعلامي الآسيوي للتحولات السياسية بمصر :

عن الإعلام الياباني فقد جاءت متابعته مثل وسائل الإعلام في الدول الغربية لتغطية لمجمل الأحداث في مصر، انطلاقا من الاهتمام الذي توليه وسائل الإعلام اليابانية لمصر بصفة عامة ولمستقبل المسار الديمقراطي بصفة خاصة، وفي هذا الإطار احتلت الأوضاع في مصر منذ اندلاع المظاهرات الشعبية يوم 25 يناير موقعا متقدما في تغطية مختلف شبكات التلفزيون والصحف اليابانية، حيث أفردت مساحات كبيرة من تغطيتها لتناول اندلاع هذه المظاهرات وتقييم دوافعها واستعراض مطالبها، وقد كان اندلاع تلك المظاهرات، فرصة لتسليط الضوء على طبيعة النظام السياسي القائم في مصر، حيث وصف "المستبد"، الذي ظل في الحكم لنحو 30 عاما، مم أدى إلى إستشراء الفساد وانعدام العدالة وتكافؤ الفرص وارتفاع معدلات البطالة والفقر...الخ. وفي هذا الإطار، فإن الصورة التي كان الإعلام الياباني ينقلها عن مصر جاءت في مجملها "سلبية" حيث كشفت عن جملة من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي ظلت تتراكم في البلاد طوال الأعوام الماضية والتي ساهمت كلها في إزكاء الثورة الشعبية.

وقد ركزت وسائل الإعلام اليابانية وبشكل مكثف على الأحداث المؤسفة التي صاحبت اندلاع الثورة المصرية في شكل أعمال العنف والتخريب والنهب والسلب التي وقعت في القاهرة وغيرها من المدن الكبرى عقب انسحاب قوات الشرطة، وهي الصورة التي ازدادت سوءاً وسلبية عقب ما يعرف إعلاميا بموقعة "الجمل".

ومن اللافت للانتباه إعلاميا في تلك المرحلة، ذهاب بعض افتتاحيات الصحف" آساهي شيمون" الليبرالية، وفي مرحلة مبكرة، إلى الحديث عن ضرورة تنحي الرئيس مبارك بصفة فورية حقنا للدماء وخروجا من الأزمة، وفي حين ذهب البعض الآخر"نيكاي" المتخصصة في الشئون المالية والاقتصادية للمطالبة بضرورة تحقيق إصلاحات سياسية واقتصادية جوهرية للتجاوب مع مطالب المتظاهرين وأهمية التنبه إلى مخاطر خلق فراغ سياسي وأمني في مصر قد ينتج عنه انزلاق البلاد في الفوضى وتصعيد القوى المتطرفة.

---

[1] مروة، محمد،، **مصر في عيون الإعلام الإسرائيلي، منذ 25 يناير حتى 30 يونيو**، مقال على الموقع الالكتروني، يوم الأحد 25 يناير 2015م، على الساعة 10:02: http://www.vetogate.com/1431716[1]

في أعقاب تنحي الرئيس السابق مبارك عن الحكم ظل الإعلام الياباني يركز على دور وطبيعة المؤسسة العسكرية في مصر، بل ذهب ليحلل ويقيم طبيعة هذه المؤسسة وما إذا كانت ستبقى من عدمه بتعهداتها المختلفة بشأن نقل السلطة إلى سلطة ديمقراطية منتخبة عقب انتهاء المرحلة الانتقالية، كما أولى الإعلام الياباني، في مرحلة ما بعد مبارك، اهتماما خاصا بالتحقيقات في جرائم الفساد التي تجريها السلطات المصرية مع مسئولي النظام السابق، خاصة كبار المسئولين في الحكومة والحزب.

وعلى الرغم من أن كافة هذه الأحداث تظل حالة السيولة التي يمر بها المشهد السياسي والاجتماعي في البلاد، إلا أنه يمكن النظر إلى هذه التغطية من منظور إيجابي باعتبار أنها تعكس الخطوات الملموسة الجاري اتخاذها لبناء نظام ديمقراطي جديد ينهض على قيم العدالة والقانون والشفافية، وإن كانت ترسم أيضاً صورة تظهر كثرة الصعوبات والتحديات التي تواجهها مصر في المرحلة المقبلة.[1]

إجمالا يمكن القول بأن الإعلام الياباني، طوال فترة تغطيته للأحداث والأوضاع في مصر، كان في حقيقة الأمر يتحلى بقدر كبير من الحرفية والمهنية في تناوله لهذا الموضوع.

ومن جهتها فقد جاء **الإعلام الصيني الهندي الباكيستاني** مماثلا للإعلام **الياباني** وإن كان بدرجة أقل، وإجمالا يمكن القول إن الحدث المصري كان حاضراً في تلك الدول وإن كان الطابع "الخبري" هو الغالب بحكم البعد الجغرافي، ودرجة الاهتمام الإستراتيجي، وفي ما يلي نماذج من التناول الإعلامي للدول الثلاث المذكورة:

- اعتبرت "الصحف الهندية" استقالة المكتب السياسي للحزب الوطني خطوة في محاولة إقناع المحتجين أن النظام جاد في تنفيذ الإصلاحات الديمقراطية التي طالبو بها، كما قالت صحيفة "دون" الباكستانية معلقة على استقالات الحزب الوطني بأن المتظاهرين اعتبروها مجرد عملية تجميلية، كما رأت صحيفة "ذانيوز" الباكستانية أن الرئيس مبارك ينتمي إلى الزعماء الذين لا يمكن أن يتزحزحوا عن سدة الحكم، كما وصفت "ذا ناشيونال" التظاهرات بأنها ثورة بلا زعيم.[2]

- أبرزت "الشعب" الصينية لإنهاء الأزمة والتي تقوم على تشكيل مجلس تعديل الدستور وإلغاء قانون الطوارئ وتعديل قانون الأحزاب ثم الإفراج عن كافة المعتقلين السياسيين.

- تابعت صحيفتا "شينخوا" و"النور" الصينيتان ترتيبات الاستفتاء على التعديلات الدستورية تحت إشراف قضائي كامل مع التنويه بأن القوات المسلحة ستتولى تأمين لجان الاقتراع إلى جوار رجال الشرطة حفاظاً على أرواح الناخبين والقضاة المشرفين على الاستفتاء، وضمان سير عملية الاقتراع بسلاسة دون أن يعكر صفوفها أي شيء.

---

[1] خليل، حسين، الإعلام الياباني والانتفاضة العربية، مقال منشور على الموقع الالكتروني يوم السبت 17 سبتمبر 2011 على الساعة 20:30:

http://elaph.com/Web/opinion/2011/9/682065.html

[2] هالة عصام الدين، **القوى الدولية والثورة المصرية**، مقال منشور على الموقع الالكتروني يوم: 20 /2011/04 على الساعة: 06:04:

http://www.alamatonline.net/l3.php?id=1546

2 – التناول الإعلامي الإفريقي للتحولات السياسية :

فيما جاء **عن الإعلام الأثيوبي وفي تناوله لأحداث الثورة المصرية فيمكن القول** وبشكل عام أن الطابع الموضوعي كان الغالب من خلال الترحيب بالثورة المصرية والتقدير البالغ لتحضير الشعب المصري ورفضه الانزلاق إلى العنف. حيث اعتمد جلها إن لم يكن جميعها على تقارير وكالات الأنباء العالمية مثل "رويترز" و" شينخوا" و" أسوشيتد برس" وغيرها. ولكن لم تخل بعض وسائل الإعلام المقروءة من كتابات تناولت الثورة في مصر وتداعياتها على العلاقات بين الناس.

ومع توالي الاهتمام الإعلامي بأحداث الثورة المصرية نقلت العديد من الصحف تفاصيل العديد من الأحداث مثل "موقعة الجمل"، دعوة د. البرادعي للرئيس المصري آنذاك حسني مبارك إلى التنحي عن الحكم، احتفالات المتظاهرين بميدان التحرير بعد تنحي الرئيس السابق.

وحول أبرز الكتابات، يمكن رصد مقالات الكاتب البارز بصحيفة " كابيتال" وهو سولون بيكيلي، حيث كتب تقرير عن أحداث الثورة المصرية، وكلاهما حمل عنوان الغضب المصري، واستعرض الكاتب خلال تقريره الأول نزول المحتجين إلى الشوارع القاهرة والإسكندرية للمطالبة بالتغيير الجذري، وفي تقريره الثاني، تحدث الكاتب عن حقيقة أن تجربة الثورة في مصر أكدت شيئاً واحداً وهو أن التغيير حتمي في البلاد التي يتم فيها قمع الحقوق الديمقراطية للشعوب.[1]

ومن جهتها اهتمت **الصحافة النيجرية** بصفة دورية بأحداث الثورة المصرية منذ اندلاعها، حيث نشرت كبريات الصحف "ديلي ترست، ليدرشب، توداي" تقارير خبرية يومية عن الأحداث في مصر، وقد أبرزت بعض المقالات التحليلية معاناة المواطن المصري من الغلاء في كافة مناحي الحياة، خاصة في مجالات التعليم والصحة.

من جانب ثاني، ربطت بعض المقالات في صحافة نيجريا بين ثورتي مصر وتونس، وإن كانت قد وصفت ثورة مصر بأنها رياح التغيير التي هبت على الشرق الأوسط، وذلك انطلاقا من ثقل مصر الإفريقي والعربي، والتأكيد على أن الثورة المصرية ألهمت الشعوب الأخرى. كما توقف الإعلام النيجيري عند التعديلات الدستورية، مشيرا إلى أن الهدف منها هو أن توفر لجميع أفراد الشعب المصري ما يصبو إليه من عدالة وتكافؤ متوازن للفرص في جميع نواحي الحياة.[2]

ومع انطلاق المظاهرات في مصر يوم الخامس والعشرين من يناير، اقتصرت التغطية الإعلامية في وسائل الإعلام على ما أوردته وكالات الأنباء أو ما نشرته المواقع الالكترونية لوسائل **الإعلام الجنوب إفريقية**، واعتبرت القنوات الإخبارية المظاهرات استعراض نادر للقوة للتعبير عما أسماه الناشطون عن شبكة الانترنت بيوم

---

[1] محمد، السنوسي الداودي محمد، **"الثورة المصرية وتغيير العقلية" هل حدثت المعجزة؟** (دراسة من وجهة نظر الآخر لنا قبل وبعد الثورة)، مقال منشور على الموقع الالكتروني:

http://www.sis.gov.eg/Newvr/34/5.htt

[2] النهار، **الإعلام النيجيري: الجيش المصري ضرب نموذجا رائعا في التلاحم مع الشعب**، مقال منشور على الموقع الالكتروني في 12 فبراير 2011 على الساعة 10:29:

http://www.alnaharegypt.com/t~24953

الغضب وهي مظاهرات مستوحاة من التمرد الذي أطاح بالرئيس التونسي. كما نشر موقع (Msn South African) وهو موقع للأخبار السياسية والاقتصادية تحت عنوان: " مصر تدعوا لمظاهرات على مستوى الأمة"، ما نشر على صفحة الفيس بوك المصرية للإعداد لتلك التظاهرة وكيف تم توجيه الدعوة في البداية من خلال حركة 6 أبريل وهي أحد الجماعات الشبابية المؤيدة للديمقراطية.

تحت عنوان " طريق مصر للحرية"، أشارت صحيفة (The Star) للإجراءات التي اتخذها الجيش من تنظيف ميدان التحرير وحل البرلمان وتعليق الدستور مما يشير لمدى سيطرة الجيش على مصير البلاد.

نشرت صحيفة (The Sunday Independent) تقريرا حول الدور الكبير للجيش في الاقتصاد المدني المصري. وذكر التقرير أن الجانب غير المعروف بقدر كبير خارج مصر هو الدور الحيوي الذي يلعبه كذلك الجيش في الاقتصاد.

كما أبرزت صحيفة (Business Day) التعديلات الدستورية في مصر، مشيرة إلى أن التعديلات شملت تخفيض فترة الرئيس لأربع سنوات وعدم شغل الرئيس للمنصب لأكثر من فترتين بجانب أن يكون هناك إشراف قضائي على الانتخابات. [1]

3 – التناول الإعلامي العربي للتحولات السياسية بمصر:

لقد جاء **الإعلام السعودي** مهتما على اختلاف مشاربه بتطورات ومستجدات الأوضاع في مصر وتابع الأحداث بصورة موضوعية ومتوازنة إلى حد كبير وابتعد عن التضخيم أو المبالغة، مع ملاحظة أن الأحداث في مصر تزامنت مع تطور هام على الصعيد المحلي في المملكة وهو ما تعرضت له مدينة جدة من سيول وأمطار وكان هذا الحدث المحلي هو الحدث الأبرز في الإعلام السعودي في تلك الفترة والأيام الأولى للثورة.

ولكن حدث تطور في ترتيب الأحداث بمجرد نشر خبر اتصال العاهل السعودي بالرئيس السابق حسني مبارك للاطمئنان على الأوضاع في مصر والإعراب عن إدانة المملكة لكل ما يستهدف أمن واستقرار مصر العروبة والإسلام، ومن تلك اللحظة تصدرت أنباء مصر جميع نشرات الأخبار في الإعلام المرئي والمسموع، كما أن تركيز الإعلام منصبا على أخبار نقل الرعايا السعوديين من الطلبة المبتعثين للدراسة في مصر للعودة بهم إلى المملكة عن طريق الجسر الجوي الذي أمر به العاهل السعودي. [2]

ويمكن القول بصفة عامة أن التناول الإعلامي لوسائل الإعلام السعودية للشأن المصري سواء على الصعيد الداخلي أو الخارجي يكون عادة متوازنا ومحايدا خاصة الإعلام المسموع والمرئي وتلعب العلاقات الإستراتيجية والمتميزة بين البلدين والشعبين

---

[1] جوزيف، أمين، **التوجهات الإفريقية لثورة 25 يناير**، مقال منشور على الموقع الالكتروني :

http://www.sis.gov.eg/Newvr/34/6.htm

[2] الجزيرة، **مواقف صحف سعودية من ثورة مصر**، مقال منشور على الموقع الالكتروني يوم 2011/02/16 :

www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2011/2/16/

الشقيقين دوراً هاماً في هذا الإطار حيث تعد هذه العلاقات رصيدا مشتركاً وهو ما يعكسه الإعلام في البلدين.

ومن ناحية أخرى يمكن قراءة التناول **الإعلامي الإماراتي** لأحداث الثورة المصرية في ضوء العديد من الاعتبارات، أبرزها العلاقات السياسية والاقتصادية المتنامية بين البلدين، وحجم العمالة النوعية المصرية في دولة الإمارات، والتي تشكل فئة التكنوقراط غالبيتها، واعتبار ثالث يساعد في فهم التناول الإماراتي ينطلق من حالة التنوع الإعلامي والثقافي الذي تموج به دولة الإمارات، وهو ما انعكس في توجهات التناول الإعلامي للأحداث في مصر وإن كان يجمع بينها جميعها الاهتمام النوعي بالحدث المصري، كما يمكن رصد اعتبار رابع يبدو من خلال العلاقة القوية بين القيادة السياسية في البلدين.

وقد أجمع التناول الإعلامي الإماراتي للثورة المصرية على محورية وتاريخية الحدث في الحياة السياسية المصرية، وأهمية البحث عن أفق سياسي جديد في مصر، من جانب آخر، رصدت بعض التحليلات العديد من الظواهر الجديد في الحياة السياسية المصرية على النحو التالي :

- الدور البارز للشباب في الثورة المصرية، وتغير الصورة النمطية عن شباب مصر، وأنهم وقعوا فريسة لتفاهة الانترنت، والفن الهابط، وإدمان المخدرات، وأعمال البلطجة، فإذا بهم يكتبوا واحدة من أهم الصفحات في تاريخ مصر المعاصر.

- الإشادة بدور اللجان الشعبية المصرية، باعتبارها وعاء ذاب الجميع من خلاله في الوطنية المصرية بغض النظر عن المستوى الاجتماعي أو الدين أو الاتجاه السياسي.

- دور المواطنين المصريين في التعبير الإعلامي عن الحدث المصري، في ظاهرة جديدة على الإعلام العربي، حيث تحول الجميع إلى مراسلين وشاهدي عيان الحدث، وللمرة الأولى تعتمد القنوات الإخبارية خاصة غير المصرية على صوت المصريين المتواجدين في الشوارع أثناء التظاهرات، وتكون المعلومات الآتية من "شاهد عيان" مصدقة ومتداولة ومعتمدة في النشرات الإخبارية، وفي الشريط الإخباري.

- احتل الحديث عن التحقيقات الجارية بشأن قضايا الفساد اهتماما خاصا، حيث تم الإشارة على مدار أيام عدة إلى أن النيابة العامة في مصر، بدأت سلسة من الإجراءات لتسريع إيقاع التحقيقات التي تجري مع رموز في النظام السابق.

- التأكيد على دور مصر الثورة في صياغة جديدة للنظام الإقليمي العربي، حيث أصبح أكثر فعالية وتأثيرا بفعل دور مصر التاريخي والطابع الإنساني السلمي العميق لثورة الشباب المصري، وأن الكثير من عقلاء العرب يراهنون على مصر الجديدة لتصحيح مسار العلاقات العربية – العربية.

- الاهتمام برصد ظاهرة الدروس المستفادة من الثورة، وأهمها معرفة العوامل التي دفعت إلى الثورة، وهي التخلف في نظام الحكومة والعلاقة بين الحاكم والمحكوم، والتناقض المتفاقم بين أشكال السيطرة التقليدية للحكم الشمولي وبين تأثيرات الاحتكار والفساد والفقر.

- مناقشة دور المؤسسة العسكرية في النظام الاجتماعي وكيان الدولة، فإذا كان من تحصيل الحاصل أنها تدرك هذا الدور جيدا في مستواه السيادي والأمني العام لكيان الدولة بما أنها المؤسسة الحارسة للسيادة والاستقلال والأمن الوطني، فإن ما يقبل أن يحسب جديا هو أثر ذلك الإدراك في نظرتها إلى المجتمع الوطني وإلى علاقة المجتمع بالدولة، وموقع السلطة السياسية في هذه العلاقة.

- الاهتمام الكبير بالحراك والنقاش المجتمعي بشأن التعديلات الدستورية، و أن ذلك لم يمنع من الإشادة بالمشاركة الواسعة في عملية الاستفتاء، والإشارة إلى أن مصر قدمت نموذجا ديمقراطيا مضيئا ينهي ظلام التزوير والمزورين، ووصفت تحليلات إماراتية تلك المشاركة بأنها أعادت لأم الدنيا بهاءها.[1]

وعن الإعلام الكويتي لا يمكن فهم وتحليل موقفه بعيدا عن قضية مهمة في العلاقة الخاصة التي ربطت بين الرئيس السابق ودولة الكويت، نظرا لموقفه وموقف مصر من الغزو العراقي للكويت عام 1990، لذلك لم يكن غريبا تعدد مقالات الرأي التي تشيد بالرئيس السابق ومواقفه الداخلية والخارجية، وهذا الخط العام اتسمت به غالبية الصحف الكويتية على مختلف توجهاتها في الفترة الأولى من اندلاع ثورة 25 يناير.

عنصر آخر، من الأهمية يمكن بعين الاعتبار، يتعلق بالعلاقات الاقتصادية الكبيرة بين البلدين، حيث تأتي الكويت في المركز الرابع ضمن قائمة الدول المستثمرة في مصر، كما تعتبر سوقا كبيرا للعمالة المصرية.

ويلاحظ على الإعلام الكويتي في المراحل الأولى للثورة، أن رد فعله اتسم بالحذر والترقب، كما بدا هناك اتجاه في الصحافة الكويتية بالخوف على مستقبل استقرار مصر، لكن مع تواصل المظاهرات والاضطرابات، هاجمت بعض مقالات الرأي موقف الثوار واعتبرت ما يحدث "مظاهرات للفوضى والشغب".

أما في مرحلة ما بعد مبارك، فقد استمرت بعض الكتابات في الدفاع عن الرئيس السابق، واستنكرت إهانته باعتباره رمزا من رموز الوطن، ومن جهة أخرى عم الانبهار من الثورة معظم التحليلات الصحفية، خاصة ذات التوجه الإسلامي، والتي رأت فيها سابقة تاريخية لم يرى العالم لها مثيلا.

وعن **الإعلام الأردني** في تناوله لأحداث الثورة فقد اتسم بانسجام واضح اتجاهها، حيث كان مساندا لها بوضوح قبل وبعد تنحي الرئيس السابق، ومنذ اندلاع التظاهرات كان الاتجاه العام لمعظم تيارات الإعلام الأردني، خاصة الإسلامية واليسارية، مؤيد للمتظاهرين في مصر، ويرجع السبب الرئيسي في ذلك إلى موقف تلك التيارات السلبي من السياسة الخارجية المصرية للنظام السابق تجاه أزمة غزة.

لقد غلب على الإعلام الأردني، الطابع الاحتفالي عقب تنحي الرئيس السابق عن الحكم، ومع الإشادة بهذا التحول التاريخي في تاريخ مصر وإمكانية أن يمتد هذا التأثير للمنطقة العربية، نظرا لثقل مصر التاريخي والثقافي والإنساني، حيث أكد الإعلام الأردني :

---

[1] هالة عصام الدين، **القوى الدولية والثورة المصرية**، نفس المرجع السابق.

- أن ما يحدث بمصر انتفاضة أخرجت الأمة العربية من غرفة الإنعاش.
- أن المصريين اليوم يلهمون الشعوب العربية كما كان دائما.
- أن الثورة المصرية كانت مفعمة بالمشاعر الإيجابية وترنو نحو المستقبل.
- أن ثورة مصر واحدة من أنبل ثورات التاريخ، وأنها واحدة من أجمل الثورات.
- أن ثورة مصر ستؤسس لثقافة عربية جديدة

إجمالا يمكن القول أن الإعلام الأردني تعاطي بدرجة ايجابية عالية مع الثورة المصرية، رغم التأثيرات السلبية التي لحقت بالاقتصاد الأردني مثل التوقف المؤقت لضخ الغاز المصري، وتراجع صادرات الأردن لمصر.

ومن جهتها لاقت أحداث ثورة 25 يناير اهتماما كبيرا في **تونس (رسميا وشعبيا وإعلاميا)** كونها أعقبت الثورة التونسية في 14 يناير 2011، مما حذا بالرأي العام التونسي متابعة الأحداث في مصر واعتبار نجاح الثورة المصرية تأكيد على نجاح الثورة التونسية والقول بأن" ثورة تونس تطرق باب مصر" وقد تبين ذلك من خلال متابعة مختلف المواقف الرسمية والشعبية والإعلامية التونسية التي أكدت على التأكيد الكامل للشعب المصري وتبني مواقفه ومطالبه والترحيب بما آلت إليه الثورة المصرية من نتائج.

وقد حرص **الإعلام التونسي** (المرئي والمسموع والمقروء) منذ اليوم الأول للثورة على المتابعة وقراءة الأحداث جيدا في مصر مع الأعراب عن التأييد المطلق للمتظاهرين وتبني مطالبهم حتى تنحي الرئيس السابق مبارك لتعرب وسائل الإعلام جميعها عن فرحتها بنجاح الثورة المصرية.

لقد قام الإعلام المرئي والمسموع بإدراج أخبار وتطورات الأحداث في مصر حينها في صدر النشرات الإخبارية الرئيسية...وعلى الشريط الأخبار في القنوات التليفزيونية (الخاصة والوطنية) ...وإجراء متبعات حية من خلال لقاءات مباشرة مع المراسلين في مصر للوقوف على آخر تطورات الأوضاع هناك...مع تقديم التقارير الإخبارية والبرامج الحوارية لمناقشة ما يحدث في مصر.كما حرص الإعلام المقروء على استخدام القوالب التحريرية المختلفة (الخبر والتقارير والمقال والحوارات والملفات واللقاءات) وغيرها.[1]

أما من حيث المضمون، في بداية الأمر لم يتناول الإعلام المرئي والمسموع أحداث ثورة 25 يناير بصورة مكثفة –على عكس الصحف – نظراً لانشغالهم التام بالأحداث التي تمر تونس... بالإضافة إلى حالة الفوضى والارتباك التي كانت تنتاب تلك المؤسسات بعد تغيير رؤساء المؤسستين (التلفزيون والإذاعة)...إلا أن كل ما كان يعرض كان يتسم بالمتابعة الجيدة والتأييد وتبني وجهة نظر الشعب المصري...وزادت المتابعة الإخبارية والحوارية والتحليلية مع تفاعل الأحداث في مصر مع التأكيد على أن ما يحدث في مصر يمر بنفس الخطوات التي تمت في تونس.

---

[1] محمد،، بهيج، ثورة مصر في عيون زعماء العالم، نفس المرجع السابق, ص 30.

وفيما يتعلق بالصحف فقد بدأت بالتغطية الإخبارية ثم بعد تفاعل أحداث ثورة 25 يناير زادت مساحات التغطية من حيث الشكل والمضمون وعرضت لأقوال الصحف العربية والعالمية وآراء المحللين والسياسيين المصريين والتونسيين والعرب والعالميين على كافة المستويات.

وحول اتجاه العام لمضمون التناول الإعلامي، فقد اتسم التناول بالشكل المؤيد والاحتفالي بما يحدث في مصر وما حققته وستحققه ثورة 25 يناير مع التأكيد على إطلاق صفحة "المخلوع" على الرئيس السابق مبارك وليس المتنحي واستخدام العناوين "الرنانة" والاحتفالية والكلمات الودودة مثل "مصر الشقيقة" و "أم الدنيا" وهذا لم يكن مدرجا من قبل.

كما لقيت ثورة 25 يناير منذ اليوم الأول لاندلاعها صدى واسعاً على مختلف المستويات الجزائرية، خاصة الصحفية، واستمرت حالت الترقب والمتابعة متواترة ومرتفعة مع ارتفاع وسخونة التطورات السياسية في مصر وتوالي جمع الغضب ، وبصفة عامة ولمدة جاوزت الثلاثة أسابيع من يوم 26 يناير وحتى 19 فبراير استمرت وسائل **الإعلام الجزائرية** في إعطاء درجة اهتمام عالية لموضوع المظاهرات والتطورات على الساحة المصرية سواء في المرحلة الأولى قبل تنحي الرئيس أو في المرحلة الثانية بعد تنحي الرئيس مبارك...وهنا يمكن رصد نقاط الاختلاف التالية بين وسائل الإعلام المسموعة والمرئية وبين الصحف المكتوبة على النحو التالي:

- بالنسبة للتلفزيون الرسمي بدأ تغطية التطورات الجارية...وغالبا ما كان يورد تقريرا موجزا في نشرة الثامنة الرئيسية مساء كل يوم، كان يدور عن التطورات التي وقعت في نهار نفس اليوم.

- بالنسبة للإذاعة الجزائرية سواء القناة الإذاعية الأولى أو الإذاعة الدولية فقد كانت أكثر انفتاحا وجرأة في تغطية تطورات الثورة منذ اليوم الأول، واستضافت رموز من المعارضة المثرية وجماعة الإخوان المسلمين على الهواء للتعليق على التطورات.

- استمرت اخبار المظاهرات وتطورات الثورة المصرية تحتل المانشيتات الرئيسية لغالبية الصحف الجزائرية لمدة قاربت ثلاثة أسابيع بداية من26 يناير وحتى 19 فبراير. وذلك على مختلف المستويات سواء الصحف الخاصة الصادرة بالعربية وأهمها "الشروق" و"الخبر" و"النهار" و" الجزائر نيوز" وهي الجريدة التي خصصت أكبر مساحة للتغطية نظراً لوجود مراسل لها بالقاهرة...أو الصحف الخاصة الصادرة بالفرنسية وبخاصة صحيفة "الوطن" وصحيفة "ليبارتي" وحتى في الصحف الرسمية "الشعب" و"المسا" أو شبه الرسمية "صوت الأحرار" التي استمرت في تغطية التطورات عبر مانيشيتات وتقارير ورسوم كاريكاتيرية... وامتازت الأخيرة بكثافة المقالات من قبل كتابها المعروفين كنجيب بلحمير ومحمد لعقاب وأحمد عظيمي وغيرهم.[1]

[1] محمد،، بهيج، ثورة مصر في عيون زعماء العالم، نفس المرجع السابق, ص 30.

- بصفة عامة كان اتجاه تناول غالبية الصحف الجزائرية لتطورات الثورة المصرية مؤيدا لمطالب ومواقف المتظاهرين ومعارضا لمواقف النظام وكل إجراءاته...ويرجع ذلك بالأساس إلى العداء الذي ناصبته غالبية هذه الصحف وبخاصة الشروق والنهار للنظام المصري منذ أحداث نوفمبر 2009.

وعن الإعلام المغربي فمنذ الأيام الأولى لاندلاع الثورة، ظلت "وكالة المغرب العربي للأنباء" حريصة على نقل تقارير إخبارية موجزة عن مكتبها بالقاهرة حول أحداث وتطورات الأوضاع في مصر، معتمدة أسلوبا تحريريا يتسم بالتقريرية التامة والبعد الكامل عن إبداء أية تعليقات أو آراء بشأنها.وبدوره، قام التلفزيون الرسمي المغربي بتغطية أنباء الأحداث التي عرفتها مصر خلال ثورة 25 يناير، معتمدا على النقل عن الفضائيات ووكالات الأنباء الدولية، حيث عرفت هذه التغطية حيادا وتوازنا في العرض كاملين وابتعادا ملحوظا عن التعليق وإبداء الرأي، خاصة بالنسبة للقناتين الأولى والثانية، وبدرجة أقل من جانب قناة "ميدي 1 تي في" الإخبارية المغاربية.

وفيما يتعلق بالتغطية الصحفية، فقد أظهرت كافة الصحف المغربية اهتماما كبيرا بتطورات وتداعيات ومستجدات الثورة في مصر، حيث أفردت هذه الصحف – المطبوعة منها والرقمية على السواء- مساحات غطت صفحات كاملة وملفات متعددة محتشدة بالأخبار والتقارير الإخبارية والمواد الحوارية ومقالات الرأي والافتتاحيات الصحفية فضلاً عن الصور والرسوم الكاريكاتيرية التي تناولت بالرصد والتحليل والتعليق على تفاعلات أحداث الثورة المصرية منذ اندلاع شرارتها الأولى في 25 يناير وحتى اليوم، حيث تجري المحاكمات والتحقيقات مع أركان ورأس النظام السابق وتأثيرها على واقع ومستقبل البلاد وعموم المنطقة العربية.

واللافت في تناول الإعلام المغربي للثورة المصرية، هو التأثر الإيديولوجي للمصادر الإعلامية المغربية في عرض التطورات المصرية، حيث اتسم موقف صحيفة الصحراء المغربية (شبه الرسمية) ووكالة المغرب العربي للأنباء باتخاذ موقف الحذر والترقب الواضحين إزاء الأحداث في مصر، واعتماد لغة هادئة و وتقريرية، فيما عدت صحيفة التجديد (لسان حال حركة التوحيد والإصلاح الإسلامية المعارضة) على إظهار ما أسمته بالبعد والمكون الإسلامي داخل الثورة، كما خصصت صحيفة المساء (المستقبلة ذات التوجهات المتأسلمة المنحازة ضد نظام الحكم السابق في مصر) صفحات كاملة لنقل أحداث الثورة، معتمدة رواية قوى الثورة المصرية لتفاعلات وتطورات هذه الانتفاضة، مع نشرها مقالات الرأي لكتاب مصريين وعرب يبدون تعاطفهم وانحيازهم إلى التغيير في مصر.

المطلب الثالث: التعديلات الدستورية ودور الجيش المصري في الإعلام الدولي

تؤدي وسائل الإعلام دورا بارزا في تشكيل الصور الذهنية عن الدول والشعوب المختلفة من خلال ما تقدمه من معلومات حول تلك الدول ونظمها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، خاصة في ظل اقتصار الخبرة الشخصية بالدول على الأقلية من الصفوة . ولا تمثل الصورة الإعلامية التي تكونها هذه الوسائل تجسيدا للواقع، بل تعد

تجسيدا مشروطا بهوية الوسيلة وأهدافها الإستراتيجية، وتمارس هذه الوسائل تأثيرا على الرأي العام الذي يتعرض لها ويستخدمها في فهم الأحداث وتقييمها .

1- رؤية الإعلام الدولي لدور المؤسسة العسكرية :

نضرا للدور الكبير والواضح الذي لعبته المؤسسة العسكرية، سواء من خلال تعاملها الراقي والحضاري وممارسة أعلى درجات الانضباط الوطني مع الثورة، أو من خلال إدارة المرحلة الانتقالية، فقد كشفت ثورة الخامس والعشرين من يناير عن مخزون إعلامي، وتقدير واحترام عالمي لدور هده المؤسسة التي تعد بمثابة العمود الفقري للدولة المصرية الحديثة.

فقد وصفت العديد من الصحف الدولية الجيش المصري بالضامن للديمقراطية والاستقرار وأنه قادر على قيادة البلاد نحو الديمقراطية، ولعل أبرزها صحيفة "واشنطن بوست". ويمكن القول، أن هذا التوجه الإيجابي لم يقتصر على المصادر الأمريكية فقط، فمن جهتها رأت صحيفة "الجارديان" البريطانية أن بيان الجيش رقم واحد، في 10 فبراير، يمثل بادرة إيجابية، خاصة وأنه تحدث عن حماية تطلعات الشعب المصري. كما أشارت الصحيفة ذاتها، إلى أن الجيش منذ أن نزل إلى شوارع المدن وهو يلعب دورا قياديا في إدارة الأوضاع كما أنه سيقوم بدور كبير في تحديد نهاية الأمة الراهنة.

كما نجد العديد من وسائل الإعلام الدولية وفي وصفها للجيش المصري مركزة على احترامه لأهداف الثورة بالرغم من أنه جزء من النظام السياسي القائم، فقد توقفت العديد من التعليقات عند موقفه الإيجابي من شعارات ومبادئ ثورة الخامس والعشرين يناير، إلى الدرجة التي وصفتها تعليقات إعلامية بأن الطرفيين "الجيش والمتظاهرين أصبحا صادقين" وتذكر مجلة "لوكانار" الفرنسية، أن الشعارات التي رفعها الشباب ضد الرئيس، جازت تعاطف الجميع بما فيهم الجيش، الذي أقر بشرعية مطالب المحتجين.

كما وقد أشادت العديد من الصحف الدولية بالجهود التي قامت بها المؤسسة العسكرية في ضمان أمن و سلامة المتظاهرين، فقد كان دلك محط اهتمام وإعجاب العديد من التقارير الإعلامية، التي رأت أن الجيش لعب دور وسيط الخبر في الأحداث، ورفض استخدام العنف ضد الشعب، ولعل من بينها (الصحف التركية) هده الأخيرة التي أشادت بالجيش مؤكدة على وقفته ودعمه للشعب من أجل تلبية مطالبه.[1]

إلى جانبه جاءت العديد من الصحف العربية مشيرة للموقف الحيادي للجيش وتأكيده أنه لا يلجأ إلى استخدام العنف ضد الشعب، وأنه لا يستطيع أن يضرب أي طرف من المصريين لكنه يقوم بحماية كل متظاهر "شريف"، وأكدت الصحف العربية، أن ثمة خيطا يوجد بين الجيش المدني الذي قوامه شباب وشيوخ وأطفال مصر، والجيش الذي وقف يحمي ثورة الشعب، وفي هذا الخصوص، ركز التناول الإعلامي على شعار "الشعب و الشعب يد واحدة"، كما أشارت مصادر عربية إلى أن المحتجين استقبلوا دبابات الجيش بالترحيب، وكتبوا عليها بعض مطالبهم، بما فيها "يسقط مبارك".

---

[1] د. دينا جلال، **مصر تتصدر أغلفة الصحف العالمية**، مقال منشور يوم : 08\02\2011 على الموقع الالكتروني: http://www.masress.com/hawadeth/1208

ومن جهتها نجد العديد من المصادر العربية والأجنبية قد أبرزت الجهود التي بذلتها القوات المسلحة لمواجهة حالة الانفلات الأمني بعد جمعة 28 يناير، وانسحاب قوات الشرطة من مواقعها، فما صدر عن الجيش المصري من تصرفات وقرارات في تلك المرحلة كان محل تقدير العديد من الدوائر السياسية العالمية بجانب الإعلامية، حيث قال المتحدث باسم الخارجية الأمريكية فيليب كراولي:" نحترم الدور الذي إضطلع به الجيش المصري حتى الآن – 9 فبراير- ونشجعه على مواصلة التحلي بضبط النفس الذي أظهره خلال الأيام الماضية"

كذلك ما أكده الرئيس باراك أوباما "لقد خدمت المؤسسة العسكرية بلادها بوطنية وبمسئولية كهيئة تصريف لأعمال الدولة وسيتعين عليها الآن ضمان أن يكون الانتقال ذا مصداقية في أعين الشعب المصري".[1]

كما لم يخل الإعلام الدولي من تحليلات بدت محايدة، وصفت الجيش تارة بأنه يمثل "صوت الحذر"، وأنه يقوم بدور "محايد"، وأخرى قالت إن القوات المسلحة لا تزال على عهدها وإخلاصها لشخص ونظام مبارك الذي جاء منها.

ومع البيانات الأولى للجيش في أعقاب الإعلان عن تنحي الرئيس مبارك عن السلطة في 11 فبراير، اتسمت تغطية الإعلام الدولي، في مجمله، بدرجة عالية في التعاطي الإيجابي لتلك البيانات حيث أبرزت العديد من التقارير والتحليلات دور الجيش الإيجابي في العديد من القضايا لعل أبرزها :[2]

- **البيان رقم1 وتلبية طموحات "شعب مصر العظيم"** فقد حظي هذا الأخير باهتمام كافة وسائل الإعلام العربية و الدولية، خاصة ما ورد فيه من تأكيد مطالب الشعب المشروعة وبحث ما يمكنه اتخاذه من إجراءات للحفاظ على الوطن ومكتسباته وطموحات شعب مصر، حيث أجمعت التعليقات على أن البيان موجه للشعب المصري ليؤكد لهم أنهم حراس على تنفيذ مطالب الشباب المشروعة في إطار الشرعية.

- **حماية النظام العام للدولة :** اهتمت العديد من التعليقات بإبراز دور الجيش في حماية النظام العام للدولة، وأنه بمثابة العمود الفقري للنظام، كما رأت أخرى أن سيطرة الجيش على مقاليد الأمور في مصر تعد خطوة اضطرارية لاسيما وأن الجيش التزم الحياد في مواجهة بين النظام السابق والثوار كما رأت تعليقات ثالثة، أن تصريحات المجلس في تلك المرحلة تؤكد قدرته على ملئ الفراغ السياسي الذي نشأ برحيل مبارك وأنه قادر على أن يقود مصر نحو الانتقال إلى الديمقراطية.

- **انحياز الجيش للثورة :** واصلت العديد من المصادر الإعلامية التركيز على الموقف الإيجابي للجيش من الثورة، وتحديدا "أنه أظهر انحيازا للشعب منذ يوم 28 يناير لا سيما وأنه يحظى باحترام كبير منه.

---

[1] د.علاء المطيري ، **الصحف الأجنبية في ثورة الخامس والعشرين من يناير : الجيش المصري احتضن شعبه والشرطة "أهانته"**،مقال منشور يوم 29 يناير 2012 على الساعة 12:05، على الموقع الالكتروني :
http://www.masrawy.com

[2] د.رمضان قرني محمد، **ثورة 25 يناير في الإعلام الدولي**، مصر (القاهرة) : الهيئة العامة للاستعمالات، ط 01، 2011، ص 156-158.

- **الدور الاقتصادي للجيش :** توقفت بعض التقارير عند الدور الاقتصادي للمؤسسة العسكرية المصرية، فقد شبهت بعض التقارير الجيش بالشركة الاقتصادية، موضحة أن الجيش يمتلك إمبراطورية اقتصادية يستفيد منها مئات الآلاف في المجتمع المصري.في الإطار ذاته، أشادت تقارير بأن تدخل الجيش في اللحظات الحاسمة أنقذ مصر من مواقف اقتصادية شديدة الصعوبة.

- **موقف الجيش من التزامات مصر الدولية والإقليمية :** أكدت العديد من المصادر أن البيان الرابع الصادر عن مجلس الأعلى بالتأكيد على احترام جميع المعاهدات الدولية والإقليمية لقي ارتياحا لدى كل من الولايات المتحدة وإسرائيل باعتبار أنها عكست تأكيدا من المؤسسة العسكرية التزام مصر بالاتفاقيات الموقعة في تنويه إلى اتفاقية السلام بن مصر وإسرائيل.

- **الجيش المصري وتوظيف أدوات التواصل الاجتماعي :** علاوة على ما سبق، توقف الإعلام الدولي، بدرجة عالية من "الإشادة" أو "الإعجاب" بأدوات التواصل الجديدة للقوات المسلحة المصرية من الداخل المصري، من خلال توظيف التقنيات الحديثة، حيث حرصت المؤسسة العسكرية على استمرار التواصل مع الشعب من خلال الوسائل النصية القصيرة عبر هواتف المحمول، لتبيان موقف المجلس الأعلى للقوات المسلحة للعديد من القضايا "الانقلاب الأمني، الإضرابات الفئوية، وثائق أمن الدولة" في السياق ذاته، أطلق المجلس صفحة رسمية على موقع "فيسبوك" الشهير للتواصل الاجتماعي، وقال الجيش في الصفحة التي حملت عنوان "الصفحة الرسمية للمجلس الأعلى للقوات المسلحة" يسعد المجلس أن يتواصل مع أبنائه على أن يتم الرد على كافة التساؤلات في خلال 24 ساعة من طرحها، وبحسب وكالة "رويترز" فقد وصل عدد أعضاء الصفحة إلى أكثر من 48 ألف عضو بعد أقل من 24 ساعة من تدشينها.

وقد أجمعت التحليلات الإعلامية على أن تعاطي السلطات العسكرية المصرية على مواقع التواصل الاجتماعي مع الانترنت تحول من العمل على مراقبة هذه الوسائل في إيصال وتبادل المعلومات إلى الرغبة في استعمالها والاستفادة من الخدمات التي تؤديها.

وفي مقابل هذه الصورة الإيجابية، فقد عرضت تقارير إعلامية، لما أسمته بمواقف سلبية للجيش المصري، سواء إبان الثورة، أو عقب تنحي الرئيس مبارك، ويمكن أن نجد تفسيرا لتلك المواقف، في النظرة الغربية الكلاسيكية لدور المؤسسة العسكرية في دول العالم الثالث، خاصة ما يتعلق بالعملية الديمقراطية وتطوير مؤسسات المجتمع المدني، والامتيازات الاقتصادية للمؤسسة العسكرية.

يبقى من الأهمية بمكان، الإشارة إلى الدور السلبي الذي مارسه الإعلام الإسرائيلي، في إطار تناوله لدور الجيش أو إدارة المجلس الأعلى للقوات المسلحة للمرحلة الانتقالية، حيث عمدت المعالجات الإعلامية إلى أسلوب التشكيك وبث الفتنة، والتلميح بوجود صراع قوي بين أعضاء المجلس الأعلى، كما نشرت تقارير إسرائيلية رؤى وتحليلات "تآمرية" تتحدث عن أن الجيش لديه القدرة على حسم الأمور، لكنه لا يريد الحسم.

1- موقف الإعلام الدولي من التعديلات الدستورية :

التعديلات الدستورية المقترحة من قبل اللجنة المكلفة بتعديل الدستور المصري والتي شكلها المجلس الأعلى للقوات المسلحة كانت محل اهتمام مصادر الإعلام الدولية.

حيث استعرضت هذه الأخيرة وبالتفصيل المواد المقترح تعديلها بالدستور مشيرة إلى أن ذلك يعكس رغبة المؤسسة العسكرية في المضي قدما بخطوات سريعة نحو إعادة الاستقرار إلى البلاد وإجراء انتخابات وتسليم السلطة خلال 6 أشهر على أقصى تقدير في إشادة منها بموقف المجلس الأعلى للقوات المسلحة ودور الجيش المصري والذي عمل على تحقيق رغبات المحتجين على أن هذه الإشادات لم تسلم، بطبيعة الحال، من الإشارات إلى وجود تحفظات من بعض القوى السياسية المصرية، التي كانت ترغب في صياغة الدستور كاملا بدلا من "ترقيعه" على حد وصفها. من جانب آخر، ناقشت مصادر إعلامية الجدل الذي أثير بشأن تواجد عنصر قبطي وآخر يمثل "الإخوان المسلمين" في اللجنة، على أن ذلك لم يمنع الإشادة بالمستشار البشري رئيس اللجنة، لما يحظى به من قبول على الساحة المصرية. كما أعربت بعض الصحف "الأمريكية" عن أسفها لغياب العنصر النسائي عن اللجنة، في حين أن النساء "تظاهرن أيضا من أجل التغيير".

ومن بين الملاحظات التي أشارت إليها هذه المصادر نذكر:[1]

- اتسم الخطاب الإعلامي، بشكل عام بالإشادة بموقف المجلس الأعلى للقوات المسلحة والذي عمل على تحقيق رغبات المحتجين من وقف العمل بالدستور وحل مجلسي الشعب والشورى وإجراء مراجعات للمواد الدستورية، والتي تمهد لإجراء انتخابات تشريعية ورئاسية نزيهة وتشكيل حكومة مدنية.

- قالت صحيفتا "لوس انجلوس تايمز" و" واشنطن بوست" إن اقتراح مدتين رئاسيتين كحد أقصى على منصب الرئاسية يمثل تحولا جذريا عن النظام الذي سمح في الماضي للرئيس المصري المخلوع حسني مبارك بالتقاء في الحكم لثلاثة عقود، كما أشارت وكالة " أسو شيتد برس" إلى أن تخفيف القيود على شروط التقدم لمنصب الرئاسة تعد أهم تعديل من التعديلات المقدمة من اللجنة.

- رصدت صحيفة "وول ستريت جورنال" الجوانب الإيجابية المتحققة نتيجة تلك التعديلات، مشيرة إلى أن التغييرات المقترحة سوف تلغي مظاهر السيطرة السلبية في عهد الرئيس مبارك على الانتخابات، في إشارة إلى تعديل المادة 88 المتعلقة بعودة الإشراف القضائي على الانتخابات.

- اتسم تعاطي الإعلام الإفريقي والآسيوي والعربي، بشكل عام مع تلك التعديلات بالطابع الخبري، حيث استعرض فقرات مطولة من المواد المراد تعديلها، كما عرض لمواقف العديد من القوى السياسية منها.

- أورد موقع (B.B.C) الإلكتروني تقريرا أكد فيه أن الاستفتاء يعد اختبارا حقيقيات للانتقال السلمي الديمقراطي في مصر، كما أورد وجهات نظر المؤيدين والمعارضين للتعديلات.

---

[1]. د.رمضان قرني محمد، **ثورة 25 يناير في الإعلام الدولي**، نفس المرجع السابق، ص 176- 179.

- أكدت الصحف السعودية أن توجه نحو 45 مليون مصري لصناديق الاقتراع، هو أول استفتاء شعبي بعد ثورة 25 يناير، وأول اقتراع حرفي في تاريخ مصر يجري بالكامل تحت إشراف القضاء.

- أكدت العديد من الوسائل الإعلامية الأمريكية: " فيلادلفيا انكوير" موقع "بلومبرج" الإخباري، شبكة (C.N.N)، صحيفة "فايننشيال تايمز"، مجلة "تايم"، ومؤسسة "كارنيجي"، أن وجود انقسام بشأن الموافقة على التعديلات الدستورية أو رفضها، لم يحل دون الإشادة بحيوية النقاش، وما يعكسه من ممارسة ديمقراطية، وأشارت إلى أن إقرار التعديلات سيصب في مصلحة جماعة الإخوان، وبقايا الحزب الوطني، حيث لم تتمكن بعد باقي القوى والأحزاب من تنظيم نفسها.

- وحول مجريات عملية الاستفتاء على التعديلات الدستورية، فقد أشار الإعلام الدولي في حالة من الانبهار إلى الإقبال الشعبي الكبير على المشاركة السياسية..."يوم فخار وطني...عرس للديمقراطية غاب عن المشهد السياسي المصري لفترة تزيد عن نصف قرن"، حالة الاهتمام الإعلامية جاءت مصحوبة بالإشادة بالارتفاع الكبير في نسبة المشاركة الشعبية وحالة البهجة التي كست وجوه الناخبين الذين امتدت طوابيرهم لمئات الأمتار فوقفوا دون ملل أو تبرم تحت أشعة الشمس حتى يدلوا بأصواتهم، وغياب منظومة التسويد والتزوير والتزام سلطات الأمن بالحيادية، وفي هذا السياق قالت "واشنطن بوست" إن الشعب المصري ذاق طعم الديمقراطية الحقيقية للمرة الأولى، وأكدت أن مشهد المواطنين في الاستفتاء دفع مصر إلى مقدمة الصفوف في حركة الإصلاح التي تجتاح المنطقة، كما أكدت "هارتس" الإسرائيلية أن المشهد ساده الشفافية وحرية التعبير وقوة الناخبين.

- اتساقا مع الإشادات الدولية الرسمية والإعلامية بالمشاركة "النوعية" و" الكثيفة" من قبل جموع المواطنين مع الاستفتاء على التعديلات الدستورية، أشادت الدوائر السياسية بتلك المشاركة، بالنظر إلى أن جميع أطياف المصريين أجمعوا على فخرهم وسعادتهم بالمشاركة في هذا الاستفتاء، وأن مصر رسمت للمنطقة "خارطة طريق لممارسة الديمقراطية" ، من جانب آخر، عزت العديد من التحليلات نتيجة الاستفتاء ب"نعم"، وبهذه النسبة الكبيرة 77بالمئة، بأنها كانت موافقة على الاستقرار والأمان وعودة الحياة إلى طبيعتها.

- رغم إشارة بعض التعليقات إلى حالة الاستقطاب التي سبقت الاستفتاء بين المؤيدين والرافضين للتعديلات الدستورية، أجمعت العديد من التعليقات على أن احترام نتيجة الاقتراع متفق عليها بين مختلف القوى السياسية، وأن الموافقة على التعديلات الدستورية تعني مواصلة المشوار الذي بدأه شباب ثورة25 يناير.

- في السياق الإقليمي، وبشأن تأثير الخطوة الإيجابية التي خطتها مصر خلال الاستفتاء على مسار الانتقال نحو الديمقراطية إقليميا، ذهبت صحيفة "وول ستريت جورنال" الأمريكية إلى أن التقدم الذي تحرزه مصر في خطواتها الديمقراطية يمثل حجر الزاوية في تحقيق التغيير الديمقراطي في الشرق الأوسط، وضعا في الاعتبار الأحداث التي تجري في اليمن والبحرين وليبيا، والتي تعكس تعثرا في مسار الانتقال نحو الديمقراطية.

- وصفت صحيفتا "الجارديان" و"الأندبندت" البريطانيتان عملية الاستفتاء بأنها أول اقتراع ديمقراطي حقيقي تشهده مصر منذ عقود طويلة، فيما وصفتا إقبال ملايين المصرين على التصويت بالحدث التاريخي، الأمر الذي يحمل في طياته عودة الروح مجددا للحياة السياسية المصرية.

- اعتبرت وسائل الإعلام البلجيكية أن تفاعل المصريين مع العملية الديمقراطية عبر

الاستفتاء على التعديلات الدستورية هو بمثابة مؤشر إيجابي له دلاله على أن الشعب المصري شعب عريق في الفهم والاستيعاب السياسي.

- وصفت "ألموند" الإسبانية الاستفتاء بأنه أول اقتراع ديمقراطي في مصر وتوقعت أن يمهد الطريق لتحول ديمقراطي سريع طبقا لما رسمه المجلس الأعلى للقوات المسلحة.

- بدت"زمان" التركية متفائلة تماما وتوقعت أن تلعب مصر دورا مهما في نشر الديمقراطية في النطاق الإقليمي.

- اتفقت "الدستور" الأردنية و"الجريدة" الكويتية على أن يوم الاستفتاء كان يوما مشهودا في حياة الأمة العربية، فقد جرى الاستفتاء في شفافية تامة وشهد معارضة قوية في مصر.

- قال تحليل لنشرة "الإصلاح العربي" التي يصدرها "معهد كارنيجي" الأمريكي إن التصويت المؤيد للتعديلات الدستورية في مصر يقدم جرعة زخم قوية للعملية الانتقالية التي يقودها الجيش وما يرافقها من جد

- أول انتخابي حافل بالمواعيد.فقد كانت نسبة الإقبال كبيرة بحسب المعايير المصرية. وكان النصر ساحقا مع تأكيده 77بالمئة من الناخبين للتعديلات الدستورية. وأكثر من ذلك، استقطب معارضو التعديلات عددا كافيا من الأصوات بما يجعل النتيجة مغايرة للانتصارات الكاسحة والمتوقعة التي كانت سائدة في ظل النظام السلطوي. وهكذا، غالب الظن أن العملية الانتقالية في مصر ستدفع نحو الأمام.

خاتمة

لا يضارع الثورة الإعلامية الاتصالية في قيمتها التقانية أهمية إلا النتائج الكبرى التي ولدتها على صُعُد الثقافة والسياسة والاجتماع المدني. وقد يكون أهم تلك النتائج على الإطلاق أنها كسرت الاحتكار الإعلامي الرسمي وأطاحت بأوحديته، ونالت من قدرته كما من وظائفه التقليدية في مضمار تحقيق الهيمنة الإيديولوجية بلغة أنطونيو غرامشي (A.Gramchie)، ومزقت شرانق الحجب عن المتلقي لتضع في حوزته

إمكانيات مذهلة للاتصال بالعالم الخارجي، واستقبال المعلومات المتدفقة بغير قيود، وتكوين رأي مستقل في الشؤون العامة عن الخطاب الرسمي.

وإذا كانت لجنة شون ماكبرايد المفوضة عن اليونسكو قد انبهرت بحجم وفرة وانتشار انتماءاتها الجغرافية والإيديولوجية في بدايات ثمانينات القرن الماضي، فإن هذه الفترة بالذات تكون وسائل الإعلام والاتصال قد عرفت ثورة حقيقية فاقت كل التوقعات وبشكل غير مسبوق.

فهذه الثورة الجديدة في مجالي الإعلام والاتصال، التي نشهدها منذ عقدين ويزيد، وفرت للبشرية المعاصرة من الموارد المعرفية والمعلوماتية ما لم يتوفر لها في أي زمن مضى من التاريخ الإنساني، ويسرت لها سبل التواصل الدائب مع العالم الخارجي، وكسرت حواجز الاطلاع الكابحة التي كانت تقوم حوائل بينها وهذا العالم الفسيح من المعلومات والمعارف، من طريق كسرها الحدود السيادية التقليدية، وأعادت بناء معاني المكان والزمان في الوعي، بعد اختصارها مساحاتهما وإيقاعهما، ورفعت من معدل الثقافة العامة والثقافة السياسية، وما في ركابها من قيم المواطنة والمشاركة في صنع المصير والمساواة بين الجنسين.

فإن من نوافل القول - أيضا- إن مضاعفات سلبية عدة تولدت من هذه الثورة الجديدة: استسهل المعرفة والكفاح الشاق من أجل تحصيلها عبر القراءة، تنميط الوعي والأذواق والمعايير وأقنمتها في أقنوم عام أو حدي ومهيمن، توليد قيم جديدة بعمليات قيصرية تتحول معها منظمة القيم إلى ساحة شوهاء من قيم متنافرة لا تنتظمها علاقة أفقية، تزييف الوعي وقولبته وتغليطه، تمزيق الروابط الاجتماعية، وتنمية قيم العنف والكراهية بين أبناء المجتمع الواحد...إلخ. ولقد أسفرت هذه الظواهر السلبية عن نفسها، وأخرجت ما في أحشائها ممّا يخيف، في السنوات الأخيرة بمناسبة الأزمات العاصفة التي تهز استقرار مجتمعات العالم، وفي جملتها المجتمعات العربية.

فهذه الثورة أحدثت خروقا حادة في نسيج القيم وتغيرات محسوسة في المعايير والأذواق، وأنتجت حالة من الاستلاب الثقافي للصورة نتيجة احتكار هذه الأخيرة للانتباه وتكرس عادات المشاهدة الممتدة لزمنية يومية طويلة، وأحدثت الكثير من التأثير السلبي على معدلات القراءة، ودفعت باتجاه تنمية حاسة التلقي والاستهلاك وتعطيل حاسة النقد.
وهي جميعها مضاعفات سلبية ناجمة عن سلطة نافذة تملكها الصورة وثقافة الصورة في المخيال والوجدان الجمعيّين، ولا يماري أحد أن تلك المضاعفات تمثل تحديات ثقافية على المجتمعات – مثل المجتمع العربي – قدرتها على المنافسة في ميدان إنتاج الصورة وتوزيعها محدودة بحسابات ميزان القوى الثقافي.

على أن الدول العربية لم تتكمش في الزاوية أمام زحف هذه الثورة الإعلامية الجارف، بل ركب مركبها وخاض فيها مع من خاض، وخرج من التجربة برصيد لا يمكن استصغارُ شأنه دون السقوط في نظرة عدمية.

على الرغم من الاختلاف الذي تعرفه مختلف القضايا الفكرية المحورية والسياسات التي عادة ما تعني بهذه القضايا، من عصر إلى عصر ومن دولة إلى دولة أخرى وفي الدولة الواحدة عبر المراحل التاريخية المتتالية، يبقى الإعلام ليمثل الأداة الرئيسية التي تسجل وتوثق للاتجاهات المختلفة التي عنيت بهذه القضايا موضحة

السياسات التي تعاملت معها والرؤى التي استندت إليها، كما أنها توضح مضمون هذه السياسات والآليات التي اتبعت في تطبيقها والنتائج التي ترتبت عليها.[1]

إن التطور الذي عرفته مختلف وسائل الإعلام والاتصال لم يأتي في فراغ، وإنما تأثر بعوامل كثيرة كما أنه في مقابل ذلك أثر في ميادين متعددة أيضا. إن التطور المؤسسي للإعلام والاتصال تزامن مع التطور السياسي في ثلاثة مجالات على الأقل : أحدها طبيعة النظرة المادية للوسائل والتقنيات وكذلك التطور في البنى والهياكل، وثانيها توسع الوظائف، وثالثها اختلاف التصورات حول الحرية وأهداف الإعلام والاتصال وأساليب وأنظمة تطبيق هذه التصورات.[2]

فمن خلال تحليلنا لمراحل تطور وسائل الإعلام والاتصال استخلصنا نتيجتين أولهما أن هذه التغيرات تمثل اتجاها لا رجعة فيه، والثانية أن العلاقة بين مختلف الوسائل الإعلامية هي أساسا علاقة تكامل وليست علاقة استبدال وإقصاء، فالدول أو المؤسسات التي تختار التركيز على أسلوب فني واحد، ينبغي ألا تفعل ذلك بما يؤدي إلى القضاء على الآخر وإهماله.

إن ارتباط الإعلام بالعولمة وارتكاز عرابي العولمة وبالخصوص الولايات المتحدة الأمريكية، أنصارها وأتباعها على الإعلام والاتصال لتمرير أطروحاتها الجديدة التي كان من الطبيعي أن تعترض مساراتها كثير من المعوقات الثقافية والإيديولوجية والاقتصادية وحتى العقائدية والقيمية تجعل من دور الرسالة والوسيلة الإعلامية ومن تكنولوجيا الإعلام والاتصال على غاية من الأهمية والخطورة في تكريس واقع دولي جديد يحقق كل تنبؤات العالم الكندي "**مارشال ماكلوهان**".

"لم يقتصر دور وسائل الإعلام والاتصال في التغلغل في البنى الاجتماعية والثقافية على مستوى المجتمع الواحد، أو على مستوى الإقليم أو الأمة، بل أن الإعلام والاتصال بات عاملا رئيسيا في العلاقات الدولية في حالتي السلم والحرب وما بينهما، وفي هذا المستوى بدأت تظهر دراسات عديدة تكشف الأهمية المتزايدة لدور وسائل الاتصال الجماهيري في الكثير من ملامح العلاقات الدولية، ومن مساهمة وسائل الإعلام في نقل المعلومات الدولية إلا جانبا واحدا في هذا المستوى، ويكفي أن نشير إلى دور وسائل الإعلام في تناول ظواهر "الإرهاب" أو "الاحتلال" أو "القرصنة" أو "الاحتباس الحراري" أو "الانتخابات" إلا دليلا على الدور المتزايد لوسائل الإعلام في العلاقات الدولية. ولقد راح هذا الدور لوسائل الاتصال والإعلام يتعاظم في تشكيل أنظمة العولمة التي باتت تجتاح الكرة الأرضية، مما حدا بالبعض إلى تفسير العولمة من المدخل الإعلامي، إذ أن وسائل الإعلام و الاتصال هي التي جعلت من العولمة أمرا ممكنا حسب الكثير من الدارسين وإذا ما علمنا أن العولمة تحقق الاتصال المتبادل بين أقصى أي نقطتين على وجه الكرة الأرضية، أو تحقق الاتصال والتواصل بين مختلف المجتمعات أفرادا أو جماعات دون اعتبار للحدود السياسية/الجغرافية، فذلك بفضل

---

[1] د. نبيل راغب، **الثقافة العربية وعنصر المعلومات : رؤية لمستقبل الخطاب الثقافي العربي**، سلسلة عالم المعرفة المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب بالكويت، العدد 265، ص 343.

[2] د.فضيل، دليو، **الاتصال مفاهيمه – نظرياته – وسائله** ، نفس المرجع السابق، ص 178.

التطور الهائل في تقنيات وسائل الاتصال والإعلام، وبدوافع متعددة ربما يكون أهمها في تحقيق المزيد من الأرباح والانتشار".[1]

ومن خلال التطرق لدراسة العلاقة بين الأبنية الاتصالية والأبنية السياسية يمكن القول أن العلاقة بين نظامي الاتصال والسياسة في أي مجتمع علاقة جوهرية إلى الدرجة التي يصعب معها تصور أحدهما دون الآخر، أو قيامه بوظائفه بمعزل عنه. وأيا كانت طبيعة النظام السياسي وشكله وفلسفته أو طبيعة النظام الاتصالي وفلسفته، فإن كل النظم السياسية تحتاج إلى أنظمة الاتصال، لتأكد شرعيتها بالكيفية التي تجعلها موضع قبول الرأي العام، وبما يمكنها من مواجهة المشاكل والأزمات داخليا وخارجيا.

كذلك أن عملية الاتصال بمعناها الواسع تمثل حلقة الوصل بين الرأي العام وصانعي القرارات، وهذه العملية من شأنها أن تخلق التفاعل الطبيعي بين اهتمامات الرأي العام وقضاياه وقرارات السلطة السياسية. ومع استمرار هذا التفاعل بصورته الطبيعية والإيجابية، فإن ذلك يضمن الحفاظ على الاستقرار السياسي والاجتماعي من ناحية، واستمرار عملية التغيير المجتمعي بطرق سلمية من ناحية أخرى.[2]

وإذا كان النظام الاتصالي بصفة عامة يشمل التفاعلات التي يتم بمقتضاها إنتاج الرسائل الاتصالية يسمح بإدارة الحوار داخل المجتمع، وبناء الأولويات بين اهتمامات الرأي العام واختيارها، والتعبير عنها، وتوصيلها إلى صانعي القرارات، أي بعبارة أخرى التعبير عن المصالح، فإنه بهذا المنطق تكون العلاقة بين النظام الاتصالي ودرجة التحول الديمقراطي علاقة أساسية وجوهرية، وتفصيل ذلك أنه إذا كان النظام السياسي يقوم على مجرد القوة، فإن رغبات من يمتلكون القوة لا بد من أن تنتقل إلى من يستجيبون لها، وإذا كان النظام السياسي يقوم على المشاركة، فإن ذلك يعني أن النظام سيوجد القنوات التي تسمح وتخلق الإمكانية الفاعلة لمشاركة الرأي العام في صنع القرارات. وبوجه عام، فإنه كلما زادت ديمقراطية النظام السياسي زادت حاجته واعتماده على النظام الاتصالي.

لقد اتسم إعلام عصر العولمة بارتباطه الوثيق بكل جديد في عالم التكنولوجيا الحديثة التي أحدثت نقلة سريعة في مفهوم وأهمية الإعلام وغيرت في نمط أدواته، حتى صار الإعلام اليوم جزءا من نشاطنا وحياتنا اليومية، وصار المواطنين أكثر ارتباطا بوسائل الإعلام التي بدورها أضحت تتفنن في متابعة ونقل وتوظيف الأخبار والمعلومات ولم تقف تكنولوجيا الإعلام عند هذا الحد، بل تخطته بمراحل ظهور الانترنت أصبح الإعلام بلا منازع أهم وأخطر صناعة تسعى دول العالم جميعها لامتلاكها.[3]

ومع الانقلاب الكبير الذي حدث في نظم الاتصال بعد تزاوج استخدامات الكومبيوتر بتكنولوجيا الإعلام والاتصال وتبسيط استعمالاتها على نطاق واسع. الأمر

---

[1] أبو حمام، عزام، **الإعلام الثقافي جدليات وتحديات**، الأردن: دار أسامة للنشر والتوزيع، 2010، ص 28 – 29.

[2] بسيوني إبراهيم، حمادة، **دور وسائل الاتصال في صنع القرارات في الوطن العربي**، سلسلة أطروحات الدكتوراه، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، 1993، ص 17.

[3] د.محمد، الصريفي، **الإعلام**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2009، ط01، ص 9-10.

الذي انبثق عنه ما يمكن أن نقتبسه من رأي رئيس قسم الصحافة والاتصال الجماهيري بجامعة نيويورك الأمريكية ميتشل ستيفن MITCHELL STEPHENS "بزمن صعود الصورة وانهيار الكلمة"[1] وهو ما يصطلح على تسميته بمرحلة الإعلام الجديد الذي يتجسد أساسا في الانتقال السريع من مرحلة الكلام المسموع والمكتوب والمطبوع إلى مرحلة الصورة المشاهدة والملموسة وانتقال أدوات الاتصال وتطبيقاته المختلفة من قبضة المؤسسات إلى يد الجمهور مع ظهور أنماط جديدة من الأشكال الإعلامية في التلفزيون والإذاعة وحتى الصحافة المكتوبة.

إن القلق من خطورة استخدامات الإعلام الجديد إذ كان يتم اعتباره عند بعض الساسة والخبراء، مبعث تخوف من ذوبان شخصية الأمة، على أنه تهديد لهوية الدولة، فان وقائع عديدة تعايشها الشعوب في العالم، خاصة في العالم العربي مع نهاية العام 2010، تشير إلى أهمية سلاح تكنولوجيا الإعلام والاتصال في تمكين الشعوب من استخدام تكنولوجيا الإعلام الجديد بعيدا عن السلطة الرقابية للأنظمة السياسية الحاكمة، لفرض تغييرات حقيقية على أنظمة الحكم المختلفة في المنطقة العربية، بما تم اعتباره فرض الديمقراطية عن طريق حرية التواصل عبر تكنولوجيا الإعلام الجديد الحر كما هو الحال مع دور الفضائيات والانترنت في التمكين للثورات الشعبية في كل من تونس، مصر، سوريا، اليمن، ليبيا، البحرين، عندما كانت تكنولوجيا الإعلام والاتصال المتاحة أداة التواصل المثلى في تنظيم المسيرات والتجمعات، وإعداد وتوزيع البيانات، والاتصال مع المنظمات الدولية والحقوقية، وإطلاع الرأي العام المحلي والعالمي بما يجري لحظة بلحظة.

وهي ثورات يجمع بينها قاسم مشترك واحد، يتمثل في كون أهم دعاماتها، الانترنت، القنوات الفضائية العالمية، كالقناة الفضائية القطرية "الجزيرة"، وقناة السعودية الإماراتية "العربية"، والقناة الفضائية الأمريكية "الحرة "، والقناة الفضائية البريطانية " البي البي سي" و القناة الفضائية الفرنسية "فرانس 24".

الواضح أن الإعلام الرسمي العربي مع النجاحات التي حققها فيسبوك وباقي شبكات التواصل الاجتماعي عبر الانترنت، فقد الكثير من مواقعه ونفوذه على وسائل الإعلام وعلى الرأي العام، عندما بدأ ينسحب أداءه تدريجيا لصالح الإعلام الجديد رغم حرص الأنظمة العربية على اختلافها لإحكام سيطرتها على توجهات الرأي العام.

فقد أدى هذا الوضع الإعلامي الجديد، المفروض على البلاد العربية إلى فقدان الحكومات كل إمكانياتها في السيطرة على اللعبة الإعلامية، رغم ما تسخره الحكومات من استثمارات هائلة في الإعلام التقليدي على أمل الاستمرار في الإمساك بزمام المبادرة وصناعة الرأي العام الداخلي والخارجي.

فقد كان للفضائيات الدور الأبرز خلال الفترة الماضية مقابل الإعلام التقليدي الذي تقلص دوره بشكل كبير، غير أن الإعلام الإلكتروني الحديث برز بشكل أساسي كونه لم يكن يستخدم فقط للتواصل بين الثوار إنما حتى وسائل الإعلام الأخرى كانت تعتمد عليه

---

[1] منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، **منظمة اليونسكو**، تعريف الأهداف موقع المنظمة

Http :Typo38.Unesco.Orgarunesco-Homeunesco- Themesci.Html.

في نقل الخبر. فقد كانت هناك قيودا إعلامية وصعوبات تقنية ولوجستية، إلا أن الإعلام الإلكتروني كان شاهد عيان يوفر الكثير من الوقت في إيصال الخبر، فنقل تلك الأحداث سلط الضوء على المجتمعات وأصبحنا نعرف الكثير من التفاصيل عن المجتمعات والقوى الفاعلة فيها، والشباب الذين صنعوا الثورات وكانوا وقودها.[1]

غير أن هذا الإعلام الالكتروني يكون قد اكتنفه كثير من الغموض والريبة من خلال تصاعد الأحداث في الحراك الشعبي عندما عملت وسائل الإعلام على اختلاق بعض الشهادات لتضليل الرأي العام، فبعض وسائل الإعلام انتهجت أسلوب الإعلام الواقعي الذي يعتمد على شاهد العيان والذي يتابع الأحداث على أرض الواقع وينقلها مباشرة الأمر الذي حفز الحراك الشعبي في مصر.[2]

غير أن أهم ما يميز بعض وسائل الإعلام الجديد إبان هذا الحراك هو دورها في صناعة الحدث وخروجها عن المهنية التي وقفت وراءها لسنوات، خصوصا وأن بعض وسائل الإعلام تباينت مواقفها إزاء الأحداث التي تغطيها والبعض الآخر منها اختلفت مواقفها بعد وقبل وقوع الحدث. وهو ما يدفع إلى أهمية أن تتجه الصحافة والإعلام إلى إحقاق إعلام الخبر ونقل المعلومة وليس إعلام صناعة الخبر وفبركته.[3]

وما يمكن أن نستخلصه من التفسيرات والتحليلات السابقة أن النظام الإعلامي العربي بظروفه الموضوعية، وتراثه التاريخي مؤهل لأن يقدم نموذجاً لنظام إعلامي ديمقراطي يساعد على تعزيز ودعم عملية الإصلاح السياسي والتحول الديمقراطي بشرط التخلص من بعض السمات السلطوية، ويمكن بلورة مجموعة من الإستراتيجيات تساهم في تدعيم دور هذه الوسائل في العملية الديمقراطية والتغيير السياسي، كما يلي:

1- حرية إصدار الصحف وملكية وسائل الإعلام:

ويتطلب ذلك إلغاء كافة القيود التي تعوق حرية إصدار الصحف وإعطاء الأشخاص الطبيعيين حق إصدار الصحف وملكيتها وإلغاء النصاب المالي الذي يشترطه القانون لإصدار الصحف، وكذلك تحرير اتحاد الإذاعة والتليفزيون والشركات التابعة له من أية قيود بيروقراطية تعوق الأداء الإعلامي للاتحاد، بجانب وضع الضوابط اللازمة لتفرقة بين ملكية الدولة للخدمات الإذاعية والتليفزيونية وبين سيطرة الحكومة عليها، مثلما يحدث بشأن هيئة الإذاعة البريطانية، واتحاد الإذاعة والتليفزيون الفرنسي وبقية دول غرب أوروبا والهند، مع السماح أيضاً بوجود أنماط أخرى للملكية بجانب ملكية الدولة للخدمات الإذاعية والتلفزيونية على أن يتم قصر هذا الحق على العرب، "حيث يرى فاروق أبو زيد أن هناك ارتباطاً وثيقاً بين زيادة أو نقص الحرية الإعلامية وبين نمط الملكية السائد في وسائل الإعلام، فكلما اتسع نمط الملكية العامة أو الحكومية

---

[1] الكاتب الصحافي عبد الوهاب، بدر خان في مداخلة أثناء الملتقى الإعلامي العربي الثامن الذي ناقش موضوع **"الإعلام والمتغيرات العربية"** المنظم من طرف الاتحاد العربي لصحافة الالكترونية – إعلاميون بلا حدود بالكويت يوم 15 ماي2011.

[2] الكاتب الصحافي، صلاح، سلام، رئيس تحرير جريدة اللواء في مداخلة أثناء الملتقى الإعلامي العربي الثامن الذي ناقش موضوع **"الإعلام والمتغيرات العربية"** المنظم من طرف الاتحاد العربي للصحافة الالكترونية – إعلاميون بلا حدود بالكويت يوم 15ماي2011.

[3] الكاتبة الصحافية سميرة، المسالمة، رئيسة تحرير جريدة تشرين السورية في مداخلة أثناء الملتقة الإعلامي العربي الثامن الذي ناقش موضوع **"الإعلام والمتغيرات العربية"** المنظم من طرف الاتحاد العربي للصحافة الاليكترونية –إعلاميون بلا حدود بالكويت يوم 15 ماي 2011.

لوسائل الإعلام – نقصت مساحة الحرية في هذه الوسائل، وكلما اتسع نمط الملكية الفردية لتلك الوسائل – كلما زادت مساحة الحرية فيها"[1]، وهذا يعني أن تفعيل دور تلك الوسائل في دعم التطور الديمقراطي مرهون بالبحث عن أشكال جديدة للملكية تستطيع أن تشبع الاحتياجات الإعلامية للجمهور، مثل الملكية التعاونية للإعلاميين، وإنشاء هيئات عامة مستقلة عن السلطات تمتلك وسائل إعلامية جديدة تديرها لحساب المجتمع.

2- تأمين الحق في الحصول على المعلومات:

ويعني ذلك وضع التشريعات التي تكفل لوسائل الإعلام الوصول إلى المعلومات والحصول عليها من مصادرها الأصلية، وأن تتضمن هذه التشريعات محاسبة المسئولين عن حجب المعلومات عن وسائل الإعلام، ومطالبة الهيئات والمؤسسات الحكومية والأهلية بإيجاد الآليات التي تساعد على تدفق المعلومات بدقة وموضوعية، فالتناقض الواضح في القوانين التي تنظم العمل الصحفي في مصر والتي تتراوح ما بين المنح، والمنع في الحصول على المعلومات تؤدي إلى اضطرار الصحفيين للجوء إلى نشر الأخبار المجهلة كنوع من الالتفاف حول القانون، وممارسة حقهم في الحصول على المعلومات الأمر الذي يفتح الباب أمام إشكاليات أخرى تتعلق بمصداقية وسائل الإعلام، والمسئولية الاجتماعية، مقابل التنافس على مجاراة رغبات الجمهور.

فهذا مبدأ وحده كفيل بأن تكتسب حرية وسائل الإعلام مضموناً حقيقياً، فتركيز السلطة فيما يتعلق بقضية تداول المعلومات لا يمكن أن يتحقق إلا بتوفير البيئة الملائمة والظروف المناسبة لتحسين أداء الإعلام الوطني وتحديثه وتطويره تقنياً ومهنياً بحيث يكون قادراً على الوفاء بالاحتياجات الاتصالية والمعلوماتية بالجودة العالية والكفاءة المطلوبة، وبدرجة عالية من المصداقية، وهو ما لا يتحقق إلا من خلال حرص السلطة السياسية على تداول المعلومات الصحيحة والدقيقة حول كافة المسائل المتعلقة بالمجتمع من خلال وسائل الإعلام الوطنية، وإتاحة الفرصة أمام كافة الآراء للتفاعل من أجل الوصول إلى البدائل المناسبة، ففتح مصادر المعلومات أمام الصحفيين والإعلاميين من مختلف مصادرها دون قيود وبضمانات قانونية تحمي الصحفيين في الحفاظ على أسرار مصادرهم يمكن أن يشكل أساساً لتطوير نظام إعلامي عربي يساهم في الكفاح من أجل تحقيق الديمقراطية.

3- إلغاء المسئولية الجنائية في قضايا النشر:

وهذا الاتجاه عالمي في مختلف الدول التي أعطت لوسائل الإعلام دوراً فعالاً في دعم الديمقراطية بها، حيث تفضل تلك النظم اللجوء إلى الغرامات المالية بدلاً من العقوبات السالبة للحرية مثل السجن في قضايا النشر، أو الرأي التي تتم عن طريق الصحف ووسائل الإعلام الأخرى، وهو اتجاه يقوم على أساس أن الغرامات المالية كافية لردع المخالفين، وأن السجن في قضايا الرأي قد لا يحقق الغرض الذي وضعه المشرع من أجله، الأمر الذي يتطلب عدم جواز التحقيق مع المتهمين في قضايا الرأي والفكر إلا بمعرفة قاضي من قضاة التحقيق الطبيعيين.

---

[1] فاروق، أبو زيد، **إصلاح الإعلام المصري**، مجلة المحيط الثقافي، المجلس الأعلى للثقافة، وزارة الثقافة، العدد4 ، أغسطس 2005، ص 55

4- الكفاءة والاستقلالية:

حيث يعني هذا المطلب قياس حجم الدور الذي يمكن أن تلعبه وسائل الإعلام في التأثير على المطالبة بالتغيير السياسي والتحول الديمقراطي، فاستقلال وسائل الإعلام يعني قدرة تلك الوسائل في توصيل المعلومات إلى الجماهير وأن تعكس الآراء المختلفة في المجتمع بدون تحيز مع الالتزام بالموضوعية والعدالة في التناول بما يخضعها للمساءلة، وكفاءتها تعني عدم خضوعها لأية تحكمات من قبل أية مجموعة منفردة أو مركزة لأصحاب المصالح يمكن أن يتسبب في إعاقة قدرتها على أن تكون قوة للتغيير وإخضاع الناس للمساءلة.

5- إنهاء تبعية الصحف الرسمية للحكومة:

ويتم ذلك من خلال البحث عن صياغة جديدة للصحف الرسمية تخلصها من التبعية للحكومة، وقد يكون ذلك عن طرق متعددة، إما تحويل المؤسسات الصحفية الرسمية إلى شركات مساهمة وتمليك بعض أسهمها للعاملين كمرحلة أولى، ثم طرح بعض أسهمها للجمهور في مرحلة ثانية، ثم تأتي المرحلة الثالثة لتعطي المواطنين حق تملك تلك المؤسسات بالكامل بشرط أن تقتصر عملية التمليك على العرب، أو استخدام معيار فصل الملكية عن الإدارة بمعنى أن السلطة في المؤسسات الصحفية الرسمية ينبغي أن تكون في يد مهنيين يملكون ناصية الفن الصحفي ويحترمون تقاليد المهنة كما تترسخ في المجتمع الديمقراطي، ولذا ينبغي للدولة أن تستوعب هذه المتعلقات بقدر كبير من الاهتمام والدقة والشفافية، حيث يتعذر بناء نظام ديمقراطي في ظل نظام تمتلك فيه الدولة الجانب الأكبر من الأصول والاستثمارات والمؤسسات الصحفية والإعلامية وتديرها فعلياً لمصلحتها، الأمر الذي يتطلب ضرورة معالجة إشكالية الحيز الكبير الذي تحتله الملكية العامة في مجال الإعلام.

6 - كفاءة الأداء المهني والمستوى الحرفي:

ويتطلب ذلك دراسة مختلف العوامل التي أدت إلى تراجع الأداء المهني ومستوى الحرفية، والمستويات الثقافية والمعرفية للأجيال الجدية من الصحفيين والإعلاميين، رغم توافر الفرص الواسعة لاكتساب المهارات والمعارف عبر ثورة تكنولوجيا الإعلام والمعلومات، ويتطلب: تفعيل ميثاق الشرف الصحفي خاصة في القضايا الخلافية المهنية والسلوكية، والعناية بالأجيال الشابة من الصحفيين من مختلف النواحي التدريبية والمهنية والاجتماعية والاقتصادية، والأخلاقية، حيث يصعب الحديث عن دعم حرية الصحافة للديمقراطية دون وجود أصحاب رأي وفكر أقوياء وشرفاء مؤهلين يؤمنون بحرية الصحافة كأساس للتطور الديمقراطي والإصلاح السياسي.

إن دراستنا هذه – التي غلب عليها الطابع الوصفي التحليلي، والتي كان محتواها المكانة التي اتخذتها مختلف الوسائل الإعلامية الاتصالية بالدول العربية عموما وبجمهورية مصر على وجه الأخص – لم تكن نابعة من دافع التقليد العلمي أو الترف الفكري، وبخاصة في ظل انتشار دراسة آثار تلك التكنولوجيا في الدول الأوروبية وأمريكا اللاتينية، بل وأيضا في عدد من الدول الآسيوية، وإنما مرده إلى محاولة رصد

آثار اتجاهات عامة تخترق المجتمعات العربية بلا استثناء، ومن ضمنها المجتمع المصري.

كل هذا فجر مجموعة من الأسئلة كانت تبحث عن إجابات حول موقفنا من الإعلام، وهل كان دوره وتأثيره بنا خيراً مطلقاً أم شراً يمكن تجنبه، ومع ذلك ما زلنا نعيش في الإعلام الذي يقاسمنا آمالنا وأحزاننا. الإعلام الذي نلهث خلف آثار ثورته التقنية، ونكثف وعينا للإمساك بتفاصيله التي تتفجر في كل يوم شيئاً جديداً، مختلف ومغر، وأحياناً مستفز.وفي كل تلك الثنائيات أو الترادفات بين مرسل ومستقبل أو بين مضمون وغاية ووسيلة، نحاول اختزال الحقيقة حين نشير بتلك الإيماءات التي تتعلق بالدور المنتظر من الإعلام. وما أكثر ما ننتظره من الإعلام ليجيب عن تساؤلاتنا أو يفتح لنا طريق المعرفة والحقيقة.

فكل ما قمنا بتناوله حول هذا الموضوع ما هو إلا بدايات تؤسس لعمل آخر بالاتجاه عينه أو يجاوره، فالمساحة المفترضة للتفاعل بين التحول السياسي والإعلام سواء كانت التقليدية منها أم الجديدة، واسعة لا يمكن تأشير أبعادها، وكل يوم هنا وهناك ثمة تأسيس جديد وإنجاز مختلف في تكويناته. وهي النتيجة ذاتها التي توصلنا إليها في المدخل النظري من الدراسة، مفادها أن عالمنا اليوم لا يمكن أن ينتج واقعاً يمكن الركون إلى حتميته، بل هو عالم يتشكل بقوة الكلمة وإغراء الصورة، وحدود لحظة التأثير لا يمكن الإمساك بها وقياس اتجاهاتها، إذ كما يمكن استخدام الإعلام من أجل المعرفة والتقدم الإنساني، فإنه يمكن في الوقت عينه أن يكون سلاحاً مدمراً بالضد من الحرية والمعرفة، ولاشيء يمكن أن يمثل بديلاً بين الحالتين.

ومع ذلك فإننا اليوم في عالم الصورة بامتياز، الصورة المنهمرة من الواقع بقوة. تلك الصورة المفترضة التي تعيش بين الواقع والخيال، وتعرض لنا عالماً مثيراً لا يمكن أن نغفل تأثيره في محيطنا. وغير ذلك، فإننا منغمسون في محيط الإعلام الذي لا تحسب أبعاده أو حدوده، وفي كل يوم جديد نحن في مواجهة عالم آخر مختلف تماماً، عالم تتقاسمه الأضداد على نحو متفجر ولا يمكن السيطرة على نتائجه. إلا أن منظومة الإعلام المتنوعة الوسائل، أضحت الشريك الفاعل مع النخب ومشاريعها للتغيير والتحديث، وهذه الشراكة غير الموقتة وتحت أي مسمى: الربيع أو غير الربيع، ما هي وفي جوهرها الحيوي إلا تعبير عن أفق جديد في حياة البشرية، أفق مثقل بغيوم وزوابع يصعب فيه أن تكون هنالك حقيقة مطلقة أو قضية خارج إطار الإعلام...أو عدسة الكاميرا التي تنتظر اقتناص اللحظة وتكميمها وتصديرها إلينا.

ويبقى الخطاب والبحث في موضوعة الإعلام والتحول الديمقراطي يتدفق ضمن حزمة من التساؤلات والتوقعات، بعد أن فجر الحراك الشعبي (الربيع العربي) السدود التي كانت تحول دون تبيان العلاقة التي يمكن أن تنشأ بين حركة الشارع السياسي وبين أدوات التغيير. ولا شك أن التلفزيون بذاته لم يعد وحيداً، بل تدعمه حزمة من الوسائل التقنية التي اشتبكت معه في آليات وتفاعلات لا حدود لها، وأضحت الكاميرا التي تُوصلنا بالحدث في موقعه وعند لحظة وقوعه متناسقة مع وسائل تواصلية أخرى تتفاعل أغلبها في قلب الهاتف المحمول أو أجهزة الانترنت، وتملك كل الخصائص التي تجعلها قادرة على التوافق مع صنعة التلفزيون وأهدافه.

ذلك التفاعل اليومي حرض الشارع في الدول العربية عموماً ومصر على وجه الخصوص للمشاركة في الحوار الإيجابي حول دلالة وغاية موضوعة الحراك الشعبي وأهدافه، وكسر ذلك التفاعل وبقوة حاجز الخوف من تناول هذا الموضوع في وسائل الإعلام، وتغيرت على نحو ملحوظ ثقافة التظاهر من الاحتجاج على قضايا اقتصادية تتمحور في انتشار الفساد أو موضوعة فرص العمل وارتفاع الأسعار، إلى المطالبة بتغيير النظام السياسي بأسره، وتراجعت هيمنة وسائل الاتصال الرسمية (الحكومية) على الشارع بخطابها التبريري والمدافع عن تدابير وإجراءات النظام الإصلاحية الترقيعية أمام الزحف الكبير للإعلام الجديد (إعلام الوسائط المتعددة) الذي انتشر بين صفوف الشباب عبر شبكة الانترنت أو الهواتف النقالة، وتحول الشارع إلى كتلة واحدة في مشهد الاحتجاج العام، وفي المقابل كان على الفضائيات العربية "غير الحكومية" أن تلتحم بحركة الشارع وتتفاعل مع مطالبه وأهدافه، وتنزل إلى الشارع وفي الميدان لتغدو جزءاً من الحراك الشعبي.

قد يكون مسار التغيير في بنية الإعلام بمصر قد انطلق قبل الشرارة الأولى للحراك الشعبي أو معها، ولكنه هذه المرة قرين فعل الثورة وإرهاصاتها، وكل الخسائر النسبية التي نراها هنا وهناك هي الثمن اليسير للتحول الكبير القادم. وتلك اليقظة الجماهيرية في كل أشكالها التعبيرية التي شهدها الشارع العربي عبر نقاط التقاط الإرادات في ساحات الثورة والتغيير، ما هي في واقعها إلا القاعدة التاريخية للتحولات الجذرية التي تأخرت في الوطن العربي لنحو قرن من الزمن، وعادت اليوم لتواصل مسيرتها، ولن يكون الإعلام بكل بنيته الفكرية وأساليبه المهنية بعيداً عن مضمون تلك التحولات وجوهرها، فقد كان الإعلام منذ بداياته الأولى في الوطن العربي معبراً عن إرادة الحراك الشعبي نحو التحرر والتحديث، وهو اليوم منصة التغيير السياسي والاجتماعي والانتقال إلى العدالة والديمقراطية.

ونتاج كل هذا أن ثمة عملية سيرورة ونزوع نحو التغيير تتم في دائرة تتداخل فيها البدايات والنهايات.النخب بكل أفكارها وأحلامها، والتلفزيون بإبهاره وفوريته وانغماسه في التفاصيل. والمواطن الذي اشتبك وتفاعل مع الإعلام وتعلق بأحجيته وأسراره، وغادر مواقع الخوف من الانغماس والتماهي في تفاصيله نحو القدرة على إدراك قوته في الثورة والتغيير. لذلك لا يمكن اختصار تلك العلاقة في رسم خارطة دلالية واحدة، يمكن أن تجمع كل تفاصيل صورة ما حدث خلال حقبة الحراك الشعبي (الثورات العربية)، بل هي أفق متسع ومتفاعل ودائم الحركة والتطور إلى مستقبل تتشكل معالمه وغاياته. مستقبل سوف يكون عنوانه الأكيد وحدة الأمة ونهوضها وتحررها.

قائمة المراجع

أولا - مراجع باللغة العربية

1- القرآن الكريم

2- أحاديث نبوية شريفة

01- الكتب

1- الفيصل، عبد الأمير، **الإلكترونية في الوطن العربي**، عمان : دار الشروق للنشر والتوزيع، 2005.

2- الخولي، أسامة، **القرارات التكنولوجية وأثرها في وسائل الإعلام**، مصر (الإسكندرية) : دار النهضة العربية، 2000.

3- الساري، فؤاد أحمد، **وسائل الإعلام النشأة والتطور**، دار أسامة للنشر والطباعة، ط01، 2011.

4- آل طال، علي، **الأثر الإعلامي واستراتيجيا القرار السياسي**، صنعاء، مركز آفاق للدراسات والبحوث، 2008.

5- أحمد، بن مرسي، **مناهج البحث العلمي في علوم الإعلام والاتصال**، الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية، ط02، بدون سنة نشر.

6- أبو الحمام، عزام، **الإعلام الثقافي جدليات وتحديات**، الأردن : دار أسامة للنشر والتوزيع، 2010.

7- ألبير، بيير، و آخرون، **تاريخ الإذاعة و التلفزة**، تر : محمد، قدوش، سلسلة المجتمع، الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية،1984.

8- الجوهري، محمد، وآخرين، **علم الاجتماع ودراسته الإعلام والاتصال**، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1993.

9- أبو زيد، أحمد، **سيكولوجية الرأي العام ورسالة الديمقراطية**، القاهرة : عالم الكتب، 1968.

10- التهامي، مختار، **الرأي العام والحرب النفسية**، القاهرة : دار المعارف، 1997.

11- العبد، عاطف عدلي، **الإذاعة والتليفزيون في مصر : الماضي والحاضر والأفاق المستقبلية**، القاهرة : دار الفكر العربي، ط01، 2002.

12- الصيرفي، محمد، **الإعلام**، مصر : دار الفكر الجامعي، ط01، 2009.

13- البشر، بدرية، **واقع العولمة في مجتمعات الخليج العربي" دبي الرياض نموذجان"**،بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، مايو، ط01، 2008.

14- أمين، رضا عبد الواجد، **الإعلام والعولمة**، مصر القاهرة : دار الفجر للنشر والتوزيع، ط01، 2007.

15- أبو عرجة، تيسير، **قضايا ودراسات إعلامية**، عمان (الأردن) : دار جرير للنشر والتوزيع، 2006.

16- الجوهري، محمد، و الجوهري، حمد، ، **العولمة والثقافة الإسلامية**، القاهرة : دار الأمين للطبع والنشر والتوزيع، ط01.

17- إبراهيم، عبد الله المسلمي، **الإعلام والمجتمع**، القاهرة : دار الفكر العربي للنشر والتوزيع، ط02، 2007.

18- الجمل، يحيى، **أنظمة الحكم في الوطن العربي**، ورقة قدمت إلى : أزمة الديمقراطية في الوطن العربي : بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، ط02، بيروت : المركز، 1987.

19- السعدون، حميد حمد، **العولمة وقضايانا**، عمان : دار وائل للنشر والتوزيع، 1999

20- الدناني، عبد المالك، **البث الفضائي العربي وتحديات العولمة الإعلامية،** الإسكندرية (مصر) : المكتب الجامعي الحديث، 2007.

21- الحجاوي، عارف، **دور الجزيرة في الثورات العربية 2011،** من كتاب الثورات وعالمنا العربي، بيروت : مؤسسة هاينريش بول، 2011.

22- الشال، انشراح، **دلالة النشرات الإخبارية في التلفزيون المصري لدى سكان القاهرة،** رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الإعلام – جامعة القاهرة، 1976.

23- آقبيق، طريف، **الانترنت المعلومات الشاملة للبشرية جمعاء،** دمشق: دار الإيمان للنشر والتوزيع، ط01، 1996.

24- بسيوني، عبد الحميد، **ثورة مصر"الزمن، الجغرافيا، المواقف"،** مصر(القاهرة): شركة الأمل للصناعة والنشر، ط01، 2012.

25- ب ريستون، ولتر، ترجمة سمير عزت نصار وجورج خوري، **أفول السيادة،** كيف تحول ثورة المعلومات عالمنا، عمان الأردن : دار النشر للنشر والتوزيع، ط01، 1995.

26- بدر، أحمد، **الاتصال بالجماهير والدعاية الدولية،** الكويت : دار القلم، 1975.

27- بسيوني، إبراهيم حمادة، **دور وسائل الاتصال في صنع القرارات في الوطن العربي،** سلسلة أطروحات الدكتوراه، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، 1993.

28- تايلو، فيليب، **قصف العقول...الدعاية للحرب منذ العالم القديم حتى العصر النووي،** ترجمة : سامني خشبة، الكويت : سلسة كتب عالم المعرفة، 2000.

29- توفلر، ألفن ، **حضارة الموجة الثالثة،** ترجمة عصام الشيخ قاسم، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع، 1990.

30- جلال، أمين، **الدولة الرخوة في مصر،** القاهرة : دار سينا للنشر والتوزيع، 1993.

31- حريفج، سامر، وآخرون، **في مناهج البحث العلمي وأساليبه،** الأردن : منشورات عبد اللاوي، ط02، 1999.

32- حارس، صابر، **الإعلام العربي والعولمة الإعلامية والثقافية والسياسية،** القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، ط01 ، 2008.

33- حجاب، محمد منير، **وسائل الاتصال نشأتها وتطورها،** القاهرة (مصر) : دار الفجر للنشر والتوزيع، ط01،2008 .

34- حسين، سمير محمد، **الإعلام والاتصال بالجماهيري والرأي العام،** القاهرة : عالم الكتب، ط01، 1984.

35- حرب، على، **حديث النهايات فتوحات العولمة ومأزق الهوية،** ، القاهرة : المركز الثقافي العربي، ط01، 2000.

36- خليل أبو إصبع، صالح، **الاتصال والإعلام في المجتمعات المعاصرة،** دار مجدلاوي، ط05، 2006.

37- راغب عوض، هدى، و حسنين، توفيق إبراهيم، **الإخوان المسلمون والسياسة في مصر : دراسة في التحالفات الانتخابية والممارسات البرلمانية للإخوان المسلمين في ظل التعددية السياسية المقيدة 1984 – 1990**، القاهرة : المحروسة للبحوث والتدريب والنشر، ط 01، أكتوبر، 1996.

38- رشاد، عبد الغفار، **قضايا نظرية في السياسة المقارنة**، القاهرة : مركز البحوث والدراسات السياسية، 1993.

39- رشتي، جيهان أحمد، **نظم الاتصال والإعلام في الدول النامية**، القاهرة : دار الفكر العربي، 1976.

40- راغب، نبيل، **أقنعة العولمة السبعة**، القاهرة : دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، ط01، 2001 .

41- روزناو، جيمس، **ديناميكية العولمة نحو صياغة عملية، قراءات إستراتيجية**، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، 1996. 1

42- سيب، فيليب، **تأثير الجزيرة كيف يعيد الإعلام العالمي الجديد تشكيل السياسة الدولية**، الدوحة، مركز الجزيرة للدراسات بالتعاون مع الدار العربية للعلوم ناشرون، ترجمة عز الدين عبد المولي، 2011.

43- شرام، وليز، تر: محمد، فتحي، **أجهزة الإعلام والتنمية الوطنية "دور الإعلام في الدول النامية"**، القاهرة : الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، 1970.

44- عبد الواجد أمين، رضا ، **الإعلام والعولمة**، مصر(القاهرة) : دار الفجر للنشر والتوزيع، ط01، 2007.

45- عبد الباقي، عيسى، **وسائل الإعلام والتحول الديمقراطي في الدول العربية إشكالية الدور ...وآليات التعزيز**، المؤتمر الأول لمستقبل الإعلام في مصر، القاهرة: كلية الآداب – قسم الصحافة – جامعة بني يوسف، 29 ديسمبر 2012.

46- عبد الحميد، محمد أحمد، **تحليل المحتوى في بحوث الإعلام**، الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية، ط01، 1979.

47- عارف، نصر محمد، **نظريات السياسة المقارنة ومنهجية دراسة النظم السياسة العربية، مقاربة إبستمولوجية**، (و.م.أ) فيرجينيا : جامعة العلوم الإسلامية والاجتماعية، ط01، 1998.

48- عبد الله المسلمي، إبراهيم، **الإعلام والمجتمع**، القاهرة : دار الفكر العربي للنشر والتوزيع، ط02، 2007.

49- عبد الفتاح، نبيل، **عقل الأزمة : تأملات نقدية في ثقافة العنف والغرائز والخيال المستور**، القاهرة : سشات، ط01، 1993.

50- عبد المجيد، وحيد، **التطور الديمقراطي في مصر: البرلمان والأحزاب والمجتمع المدني في الميزان**، القاهرة : مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، ط01، 2003.

51- مكي، ثروت، **الإعلام والسياسة " وسائل الاتصال والمشاركة السياسية"**، القاهرة : عالم الكتب، ط01، 2005.

52- محمد سيد، محمد، **الإعلام والتنمية**، القاهرة : دار الفكر العربي، ط01، 1988.

53- محمد، محفوظ، **ربيع العرب**، بيروت (لبنان) : مؤسسة الانتشار العربي للنشر والتوزيع، ط01، 2012، ص 230.

54- محمد أحمد، عبد الحميد، **تحليل المحتوى في بحوث الإعلام**، الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية، ط01، 1979.

55- محمود، عبد الفضيل، **برامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي في مصر والمغرب: بين المأمول والمتوقع**، بيروت : مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق، ط01، 1994.

56- مكي، ثروت، **الإعلام والسياسة**، وسائل الاتصال والمشاركة السياسية، القاهرة: عالم الكتب، ط01، سبتمبر 2005.

57- محمود، عبد الله، **الإعلام وإشكاليات العولمة**، عمان (الأردن) : دار أسامة للنشر والتوزيع، ط01، 2010. 55

58- مصطفى، زهران، عمر، غازي وآخرون، **السلفيون في مصر ما بعد الثورة**، الرياض: الانتشار العربي، ط01، 2012.

59- محمد السيد، سعيد، **الانتقال الديمقراطي المحتجز في مصر**، القاهرة : كتب عربية، 2008.

60- سلامة، غسان (معد)، **ديمقراطية من دون ديمقراطيين : سياسات الانفتاح في العالم العربي الإسلامي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط01، 1995.

61- شاكر، إبراهيم، **الإعلام ووسائله ودوره في التنمية الاقتصادية والاجتماعية**، مؤسسة آدم للنشر والتوزيع، 1975.

62- هنتجتون، صامويل، **صدام الحضارات إعادة صنع النظام العالمي**، تر : طلعت الشايب، القاهرة، ط02، 1999.

63- واكد، نعيمة، **مقدمة في علم الإعلام**، الجزائر : تاكسيدج للدراسات والنشر والتوزيع، ط01، 2011.

64- هنتجتون، صموئيل، **النظام السياسي لمجتمعات متغيرة**، ترجمة : سمية فلو عبود، بيروت: دار الساقي، 1993.

65- صباح، ياسين، **الإعلام الفضائي في الوطن العربي**، العراق : مركز دراسات الوحدة العربية، ط01، 2013.

66- صباح، ياسين، **الإعلام النسق القيمي و هيمنة القوة**، بيروت (لبنان) : مركز دراسات الوحدة العربية، ط01، 2006.

67- فيليب، سيب، **تأثير الجزيرة كيف يعيد الإعلام العالمي الجديد تشكيل السياسة الدولية**، الدوحة، مركز الجزيرة للدراسات بالتعاون مع الدار العربية للعلوم ناشرون، ترجمة عز الدين عبد المولي، 2011.

68- فاروق، خالد، **الإعلام الدولي والعولمة الجديدة**، عمان (الأردن) : دار أسامة للنشر والتوزيع، ط01، 2009.

69- فرجاني، نادر، **المصريون والسياسة : نظرات تحليلية في نتائج استطلاع رأي**، القاهرة : المستقبل العربي، ط 01، 1995.

70- فتحي، محمد، **الانترنت شبكة العجائب**، القاهرة : دار اللطائف للنشر والتوزيع، ط01، 2003.

71- نصر محمد، عارف، **نظريات السياسة المقارنة ومنهجية دراسة النظم السياسة العربية، مقاربة إستمولوجية**، (و.م.أ) فيرجينيا : جامعة العلوم الإسلامية والاجتماعية، ط01، 1998.

72- كريس، باركر، تر: علا أحمد إصلاح، **التلفزيون والعولمة والهويات الثقافي**، القاهرة : مجموعة النيل العربية، ط01، 2006.

73- كيسينجر، هاني، ترجمة : مالك فاضل، **الدبلوماسية من الحرب الباردة إلى يومنا هذا**، عمان : الدار الأهلية ، 1995.

74- كريم، كريمة (محرر)، **الاقتصاد المصري: التحديات والسياسات من المنظورين الإسلامي والوضعي**، القاهرة : جامعة الأزهر، كلية التجارة، ط01، 1997.

75- هربت، شيللر، **المتلاعبون بالعقول...كيف يجذب محركو الدمى في السياسة والإعلان ووسائل الاتصال الجماهيري خيوط الرأي العام ؟** ترجمة : عبد السلام رضوان، الكويت : سلسلة كتب عالم المعرفة، 1999.

02- كتب إلكترونية :

1- إبراهيم عبد الرازق انتصار، والصاموك، صفد حسام، **الإعلام الجديد تطور الأداء والوسيلة والوظيفة سلسلة مكتبة الإعلام والمجتمع**، الأردن : الدار الجامعية للطباعة والنشر والترجمة، الطبعة الإلكترونية الأولى، 2011.

2- رمضان قرني محمد، **ثورة 25 يناير في الإعلام الدولي**، مصر (القاهرة) : الهيئة العامة للاستعمالات، الطبعة الالكترونية الأولى، 2011.

03- مقالات ودراسات منشورة:

1- الباز، شهيدة، **تجليات العولمة في الوطن العربي**، دراسة منشورة في المرأة والعولمة، نشرة غير دورية، القاهرة : دار نشر نور لبحوث المرأة، 2004.

2- الهاشمي، بشير، **واقع الكتاب العربي في السبعينات وآفاقه في الثمانينيات**، المجلة العربية للثقافة، السنة 3، العدد 4، مارس1983.

3- الخوري، شحادة، **الكتاب المترجم**، المجلة العربية للثقافة، السنة 3، العدد 4، مارس 1983.

4- الهاشمي، بشير، **محاولة طرح لقضية الكتاب العربي**، الناشر العربي، العدد 2، فبراير 1984.

5- السويسي، محمد، **واقع الكتاب العلمي العربي في السبعينات آفاقه في الثمانينات**، المجلة العربية للثقافة، السنة 3، العدد 4، مارس 1983.

6- البطاينة، أحمد صالح، **العولمة والغزو الثقافي وتأثيراتها على الهوية القومية الإسلامية**، مجلة شؤون اجتماعية الصادرة عن جمعية الاجتماعيين والجامعة الأمريكية في الشارقة، الإمارات العربية المتحدة، السنة 26 العدد 101، ربيع 2009.

7- السيد سعيد، محمد، **إعادة تكوين النخب السياسية العربية**، الأهرام، 1995/1/25.

8- العبود، فهد بن ناصر، **أدوات الإعلام الجديد**، مقال منشور على صحيفة الرياض، العدد 15342، يوم 26 /يونيو/2010.

9- الخولي، لطفي، **الوطن والصحافة و سباكة القوانين**، مجلة الدراسات الإعلامية، العدد 80، سبتمبر 1995.

10- العزباوي، يسرى، **مستقبل الأحزاب السياسية الجديدة بعد ثورة 25 يناير**، ملف الأهرام الإستراتيجي، العدد 200، أوت 2011.

11- بشير، عبد الفتاح، **الربيع العربي إعادة هندسة العلاقات الإقليمية**، شؤون عربية، شتاء 2011، العدد 148.

12- بن محفوظ، طالب، **شبكات التواصل الإلكترونية حراك اجتماعي حراكه يتعدى الأشخاص**، صحيفة عكاظ، العدد 3518، 3 فبراير، 2011.

13- بن شيخ، عبد القادر، و رمضان يوسف، **واقع الإذاعة الصوتية في الوطن العربي**، شؤون عربية، العدد 24، فبراير 1983.

14- تبوب، عبد القادر، مدير القناة الأولى لإذاعة، **في تصريح لمجلة الشاشة الصغيرة**، العدد 27 مارس 1997.

15- جيوسي، شريف، **نشر وتوزيع الكتاب العربي : إشكالات وحلول، الناشر العربي**، العدد 5 ،يوليو 1985.

16- جلال، أمين، **العولمة والدولة**، لبنان (بيروت) : مجلة المستقبل العربي، العدد 2888، فبراير 1998.

17- حامد، يوسف، ورقة مقدمة إلى اجتماع اليونسكو في اسطنبول، **صحيفة الإعلام**، عدد 249، بغداد 2003/1/8.

18- دهني، صلاح، **السينما والتلفزة : فراق أم لقاء ؟**، شؤون عربية، العدد 17، تموز/يوليو 1982.

19- راند، موسى، **إشكالية التمويل الخارجي في مصر وتونس**، السياسة الدولية، العدد 186، أكتوبر 2011.

20- راغب، نبيل، **الثقافة العربية وعنصر المعلومات**، رؤية لمستقبل الخطاب الثقافي العربي، سلسلة عالم المعرفة المجلس الوطني للثقافة والفنون و الآداب بالكويت، العدد 265.

21- رزق، ونان لبيب، **الفسا**192- التقرير السنوي للجنة العليا للتنسيق بين القنوات الفضائية العربية 2011، **مجلة الإذاعات العربية** (اتحاد إذاعات الدول العربية)، تونس: العدد 2، 2012.

22- زيداني، سعيد، **الديمقراطية، الليبرالية، ومفهوم الدولة المحايدة : فصل المقال عما بينهما من اتصال، المستقبل العربي**، السنة 16، العدد 179 ، يناير 1994.

23- زيداني، سعيد ، **إطلالة عل الديمقراطية الليبرالية**، المستقبل العربي، السنة 13، العدد 135 ، ماي 1990.

24- شومان، محمد، **عولمة الإعلام ومستقبل النظام الإعلامي العربي**، مجلة عالم الفكر، المجلد 28، العدد الثاني أكتوبر – ديسمبر 1999.

25- صالح، أماني عبد الرحمن، **التعددية السياسية في الوطن العربي : دراسة للنموذج المصري/المغربي**، الفكر الإستراتيجي، العدد 38، أكتوبر 1991.

26- عصفور، محمد، **ضمانات الحرية، المحاماة (نقابة المحامين المصريين)**، السنة 84، العدد 3، مارس 1968.

27- عبد الفظيل، محمود، **دراسة تشريحية لاقتصاديات الفساد : من الفساد الأصغر إلى الفساد الأكبر**، وجهات نظر، العدد 15، أبريل 2000 .

28- علاء، سالم، **ظاهرة التدفق المالي الأمريكي للمؤسسات الأهلية بعد الثورة**، ملف الأهرام الإستراتيجي، العدد 200، أوت 2011.

29- فرحات، محمد نور، **ثقافة الفساد**، مجلة المصور المصرية، العدد 4053، 14 يونيو 2002.

30- مالهوترا، دينا، **مجاعة الكتاب في الدول النامية**، تر : شعبان، خليفة، مجلة اليونسكو للمكتبات، السنة 1، العدد 3 ، مايو1971.

31- يخلف، سعدون، **مآلات الاستبداد**، مقال منشور بمجلة الخبر، في 27 سبتمبر 2013 الموافق ل21 ذي القعدة 1434 ه.

32- تيطاوني، الحاج، **العولمة الإعلامية ودورها في تجسيد معالم المجتمع الدولي الجديد**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم الإعلام والاتصال، 2012.

33- جورج، فهمي، **التحول الديمقراطي في مصر بين تحدي عسكرة السياسة وتسييس الجيش**، القاهرة منتدى البدائل العربي للدراسات، 2011.

34- عارف، محمد عبد الله، **دور قناة الجزيرة الفضائية في إحداث التغيير السياسي في الوطن العربي (الثورةالمصرية نموذجاً)**، فلسطين (نابلس) : مذكرة قدمت استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في التخطيط والتنمية السياسية بكلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية كلية الدراسات العليا، 2012.

35- ورقة بحثية، **الثورة المصرية والتجربة البولندية في التحول الديمقراطي**، الجيزة: منتدى البدائل العربي، 2011.

36- الشوبكي، بلال محمود، **التغيير السياسي من منظور حركات الإسلام السياسي في الضفة الغربية وقطاع غزة**، حركة حماس نموذجا، رسالة ماجستير منشورة، فلسطين : جامعة النجاح الوطنية، 2007.

04 – وثائق رسمية وملتقيات:

1- الاتفاقية الصادرة **عن المؤتمر العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة – اليونسكو** – الخاصة بحماية وتعزيز أشكال التعبير الثقافي التي تمت الموافقة عليها في المؤتمر العام لليونسكو في دورته 33 بباريس عام 2005.

2- المنظمة العربية لحقوق الإنسان، حقوق الإنسان في الوطن العربي، **تقرير المنظمة العربية لحقوق الإنسان عن حالة حقوق الإنسان في الوطن العربي**، القاهرة : المنظمة، 1990.

3- المسالمة، سميرة، رئيسة تحرير جريدة تشرين السورية في مداخلة أثناء الملتقى الإعلامي العربي الثامن الذي ناقش موضوع **"الإعلام والمتغيرات العربية"** المنظم من طرف الاتحاد العربي للصحافة الاليكترونية –إعلاميون بلا حدود بالكويت يوم 15 ماي 2011.

4- اللجنة المصرية لمتابعة الانتخابات، **تقرير اللجنة الوطنية المصرية لمتابعة الانتخابات البرلمانية 1995**، 28 ديسمبر 1995.

5- بدر خان، عبد الوهاب، في مداخلة أثناء الملتقى الإعلامي العربي الثامن الذي ناقش موضوع **"الإعلام والمتغيرات العربية"** المنظم من طرف الاتحاد العربي لصحافة الالكترونية – إعلاميون بلا حدود بالكويت يوم 15 ماي2011.

6- حسين، جميل، **حقوق الإنسان في الوطن العربي: المعوقات والممارسة**، ورقة قدمت إلى : أزمة الديمقراطية في الوطن العربي: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، بيروت: المركز، 1987.

7- سلام، صلاح، رئيس تحرير جريدة اللواء في مداخلة أثناء الملتقى الإعلامي العربي الثامن الذي ناقش موضوع **"الإعلام والمتغيرات العربية"**المنظم من طرف الاتحاد العربي للصحافة الالكترونية – إعلاميون بلا حدود بالكويت يوم 15ماي2011.

8- شون ، ماكبرايد وآخرون ، **أصوات متعددة وعالم واحد الاتصال والمجتمع اليوم وغداً**، تقرير صادر عن منظمة اليونسكو ، الجزائر : الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، ط01، 1981.

05 - مواقع إلكترونية:

1- الميرغني، رجائي، **دور الإعلام في التحول الديمقراطي – المجتمع المدني داعماً –** الائتلاف الوطني لحرية الإعلام نموذجا، مقال منشور يوم 2011/26/07 على الموقع الإلكتروني : Http://Www.Arabs.Com

2- الأنباري، صالح، **المسرح العربي ريادة وتأسيس**، المقال منشور على الموقع الإلكتروني في بتاريخ 2004/5/27 على الموقع الإلكتروني :
Www. Sabah Alanbari.Com/Theatre/Arabic-Theatre – Htm

3- الباهلي، محمد، **الإنجراف الإعلامي العربي**، مقالة منشورة على جريدة الالكترونية "الإعلامي" تاريخ الخبر كان يوم : 2013/08/23 على الموقع الإلكتروني :
Www.Ele3lami.Com/Articledetail.Aspx?Id=5330

4- الشنقيطي، محمد بن المختار، **الانترنت، ثورة الفقراء في عصر التواصل**، الجزيرة نت، مقال منشور على الموقع الالكتروني :
Http://Www,Aljazeera,Net/Nr/Exeres/08806d71-3787-40ec-Ae02-4139cd1977e1a,Htm

5- الدخيل، تركي، **العالم الغربي بين الإعلام الجديد والقديم: هل بدأت الثورة؟**، المقال منشور على موقع الكاتب يوم 25 يوليو 2011 : Http://Www,Turkid,Net

6- الزرقة، أحمد، **الإعلام في خدمة الشعوب...مرحبا بكم في عالم الجزيرة**، موقع مأرب برس :
Http://Marebpress.Net/Articlesphp?Id=128180@Lng=Arabic

7- أبو طالب، حسن، **بعد الإطاحة بالمشير طنطاوي...من ازدواجية السلطة إلى تركيزها**، مقال منشور على الموقع الإلكتروني :
Http://Www.Swissinfo.Ch/Ara/Content.Html?Cid=33323228

8- بوزيان، فاطمة، **التنوع الثقافي وخطر الاستنساخ**، موقع : الحوار المتمدن العدد : 1441 مقال منشور يوم 01/25/ 2006على الموقع الإلكتروني :
Http ://Www.Ahewar.Org/Debat/Show

9- توري، حمدون، رئيس الاتحاد الدولي للاتصالات التابع للأمم المتحدة، **إحصائيات مستخدمي الانترنت في العالم للعالم 2010** يوم 27 يناير2011 على الساعة 08:30 على الموقع الالكتروني :
Http://Syriaweather.Syriaforums.Net/T207-Topic

10- خليفة، عبد الباقي، **حرية الإعلام في ظل الهيمنة العربية "البوسنة نموذجا**، مقال منشور يوم2013/03/21 على الموقع الإلكتروني :
Www.Almoslim.Net/Mode/125019

11- عبد الستار، قاسم، **الحرب على الجزيرة**، موقع الجزيرة نت :
Http://Www.Aljazeera.Net/Nr/Exeres/Ef438772-6fob-4457-8cb6 Htm

12- منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، **منظمة اليونسكو**، تعريف الأهداف موقع المنظمة، مقال منشور على الموقع الالكتروني:
Http :Typo38.Unesco.Orgarunesco-Homeunesco- Themesci.Html

13- ملتقى الخمرية، **المسرح (نشأته وتطوره عبر العصور)**، مقال منشور عبر الموقع الإلكتروني : Www.Alkamreih.Com/Vb/Showthread.Php ? T=159

14- مي، كمال الدين، **هل تختفي الصحافة الورقية**، ستار تايمز، مقال منشور على الموقع الالكتروني :
Http://WWW.STARTIMES.COM/F.ASPX?T=29257340

15- صادق إبراهيم، صادق، **نشأة المسرح المصري**، مقال منشور في تاريخ : 2010/04/02 على الموقع الإلكتروني :

Www.Wata.Cc/Forums / Showthread.Php ? 71099

ثانيا- مراجع باللغة الأجنبية

01 - مراجع باللغة الفرنسية:

A-Livre :

1- Grand Dictionnair Ensyclopidique Larousse (G Del) Tome, Paris,1984.

2- Fanon (F): Sociologie D'une Révoulution Ou L'an V De La Révolution Algérienne, Ed Maspero. Paris, 1972.

3- Voyenne (B) : La Presse Dans La Societé Comtemporaine, Liberté Colin 1962.

4- Resnais : Témoignage Chrétien Du 28-02-1958 Au 26-03-1958.

5- Cazaneuve (J) : L'homme Télespectateur. Ed Denoel 1974.

6- Visage De L'algerie : Edition Du Ministére De L'information Et De La Culture N 39 Juin 1978.

B- Revues :

1- Révoloution Africaine N 119. Juillet 1972.

2- Decornoy.J, « Aux Orders Du Nord », Dans Maniére De Voir, N 14, Février 1992.

02- مراجع بالغة الإنجليزية:

1- Mainwaring, S. (2011). “Exactly What Role Did Social Media Play In Theegyptian Revolution?,**Fastcompany**(On-Line), Available: Www.Fastcompany.Com/1727466/Exactly-What-Role-Did-Social-Media-Play-In The-Egyptian- Revolution.Html

2- Hauslohner , A. (2011). “Is Egypt About To Have A Facebook Revolution?”,**Time World** (On-Line), Available: Http://Www.Time.Com/Time/World/Article/0,8599,2044142,00.Html

3- Ghannam, J (2011). **“Social Media In The Arabe World: Leading Up To Theuprisings Of 2011”,** Washington, The Center For International Media Assistance Available : Http://Cima.Ned.Org/Sites/Default/Files/Cimaarab_Social_Media-Report_2.Pdf

4- Hugo, V. (1877). **“The History Of A Crime The Testimony Of An Eye-Witness”**, Translated By T.H. Joyce And Arthur Locker, Available :Http://Www.Gutenberg.Org/Ebooks/10381

5- Greg.(2011).“Social Media And Revolution”,**Digitaltonto**(On-Line),Available: Www.Digitaltonto.Com/2011/Social-Media-And-Revolution

6- Riiter P. D And Trechsel, H. T (2011)." **On The Role Of Texts, Tweets, And Statusupdates In Nonviolent Revolutions**", European University Institute, Florence,Uitaly Paper Presented At The Conference On “Internet, Voting And Democracy,Laguna Beach, California, P20, Available : Http://Eui.Academia.Edu/Alexanderhtrechsel/Papers/615948/Revolutionary_Cells_On_The_Role_Of_Texts_Tweets_And_Status_Updates_In_Nonviolent_Revolutions

7-De Kerros. T (2011).**“Why Egypt Could Be The Technology Story Of The Decade” ,**Www.Theentrepreneurialist .Net,Www.

Theentrepreneurialist.Net/2011/01/17/Why-Egypt-Could-Be-The-Technology Story- Of-The-Decade

8- Seksek, T.(2011)."Facebook Statistics In The Mena Region", **Interactive (On-Line),**Available: Www.Interactiveme.Com/Index.Php/2011/02/Facebookstatistics-In-The-Mena-Region

9- Arab Social Media Report (2011), "Number Of Active Twitter Users In The Menaregion (Average Number Between Jan. 1 And March 30, 2011)", Vol. 1, No. 1 Available: Http://Www.Dsg.Ae/NEWSANDEVENTS/Upcomingevents/Asmrtwitterusers2.Aspx

10- Wikipedia. (2010**) , "Facebook Features**", Available : Http://Woodlandheightsbaptist.Org/Images/Facebook_Features_Handout.Pdf

11- Riiter P. D And Trechsel, H. T (2011)." **On The Role Of Texts, Tweets, And Statusupdates In Nonviolent Revolutions**", European University Institute, Florence, Italy Paper Presented At The Conference On "Internet, Voting And Democracy, Laguna Beach, California, P20, Available : Http://Eui.Academia.Edu/Alexanderhtrechsel/Papers/615948/Revolutionary_Cells_On_The_Role_Of_Texts_Tweets_And_Status_Updates_In_Nonviolent_Revolutions

12- Mainwaring, S. (2011). "Exactly What Role Did Social Media Play In The Egyptian Revolution?" ,**Fastcompany**(On-Line), Available: Www.Fastcompany.Com/1727466/Exactly-What-Role-Did-Social-Media-Play-In The- Egyptian- Revolution.Html

13- Smith, M .(2011). "The Business Technology Revolution In 2011" ,**VENTANARESEARCH** (On-Line) , Available: Http://Marksmith.Ventanaresearch.Com/2011/02/18/The-Busines Technology- Revolution-In-2011

14- Greenfield, D (2011), "What Caused The Revolution In Egypt?" **Guardian** (On-Line), Available: Http://Www.Guardian.Co.Uk/GlobalDevelopment/Povertymatters/2011/Feb/17/What-Caused-Egyptian-Revolution

15- Alexander, A (2011). “Internet Role In Egypt's Protests” ,**BBC** (On-Line) , Available: Www.Bbc.Co.Uk/News/World-Middle-East-12400319

16- Bernard Rougier, **Le Salafisme Rejette L’axercice De La Raison Dans L’interanption Destextes Sacrés,**Jeune Afrique,N,2657,11eu17.12.2011.

17- Boris Dolgov, **Egypt After « Revolution Of 25January »**Dec 07,2011,Oriental Review,Orientalreview.Org/2011/12/07/Egypt-After-« Revolution –Of-Janury-25 »/18-08-5012.

18-Nazih N,Ayubi, **The State And Oublic In Egypt Since Sadat**, London :Ithaca Press Reading, 1991

19- Larry Diamond,(Ed),**Politiccal Culture And Democracy In Developing Countries**, Boulder : Westview Press,1993

20- Saadeddin Ibrahim, **Egypt :Islam And Democracy – Twelve Critical Essays** (Cairo : The American University In Cairo Press, 1996

21- Asser, M (2011),**« Q&A :Egyptian Protests Hosni Mubarak »**Bbc (On Line)?Available: Http://Www.Bbc.Co.Uk/News/World-Middleeast -12324664

22- Green,D(2011), **« What Caused The Revolution In Egypt! “,**Guardian(On - Line) Available: Http://Www.Guardian.Co.Uk/Global.Devolopment Poverty Matters/2011/Feb/17/What Caused Egyptian - Revolution.

23-Diamond.L(2010), **”LibertionTechnology”** ,Journal Democracy,Volume 21,Number3,Available : Http://Www.Journal Of Democracy.Org/Articles Gratis/Diamond- 21-3 Pdf

24- Gibson R And Mcallister,I (2011), **»A Net Gain ? Web2,0 Compaigning In The Australian 201o Election »,**Paper Prepared For Presentation At The 2011 Annual Meeting Of The American Political Science Association,Seattle,Wa,Available : Http://Drubls,Humanities,Manchester,Ac,Uk/Ipol/Sites/Default/Files/Newdocs/Mca Llister-Gibson-Absa2011,P2-5 Pdf

25- Macnamara,J(2008), »**E-Electioneering :Use Of New Media In The 2007 Australian Federal Election »**,University Of Technology, Sydeney,Available : Http://Www,Massey,Ac,Nz/Massey/Fms/College%20of%20 Business/Communication%20 And %20 Journalism/Anzca%20 2008/Refereed %20papers/Macnamara Anzca08,Pdf

26- Barry,E,(2009), **»Protests In Moldova Explode, With Help Of Twitter3,** The New Yourk Times (On-Line), Available : Http://Www,Nytimes,Com/2009/04/08/Europe/08moldova,Html

27- Carthew,A,(2010), **» Thaksin's Twitter Revolution – How The Red Shirts Protest 23 In Crease The Useof Social Media In Thailand »** In Behnke, P,Social Media And Politics : Online Social Networking And Political Communication In Asia (Konardadnauer Foundation :Singapore)2010 P,29 Available : Http://Www,Kas,De/Wf/Doc/Kas E1591-1522-2-30,Pdf ?1102140741217

28- Quinn,S,(2010), **»The Power Of The Blog In Vitnam » In Behnke,P,Socail Media And Politics** :Online Social Networking And Political Communication In Asia (Konrad Adenauer Foundation : Singapore) P62-63,Available : Http://Www,Kas,De/Wf/Doc/Kas _21591-1522-2-30,Pdf ?110214074217

29- Butler,P,(2007), »**New Technology, New Voices Media Making Chenge** » :Jonathan Margolis,Ejornal Usa,Vol12,No12,Available : Http://Guangzhou,WsembassyChina,Org,Cn/Uploads/Inmages/Mrqjooj7iczfoee

30- Butler,P,(2007), »**New Technology, New Voices Media Making Chenge** » :Jonathan Margolis,Ejornal Usa,Vol12,No12,Available : Http://Guangzhou,WsembassyChina,Org,Cn/Uploads/Inmages/Mrqjooj7iczfoee

31- Shirky,C(2011) **»The Political Power Of Social Media,Foreign Affairs »**America,Available :

Http://Www.Gpia.Info/Files/Ul392/Shirky_Political_Power_Of_Social_Mediapdf.

32-Shirky,C(2011) **»The Political Power Of Social Media,Foreign Affairs »**America,Available : Http://Www.Gpia.Info/Files/Ul392/Shirky_Political_Power_Of_Social_Mediapdf.

33- Safko.L. (2010) **« The Social Media Bible. Hoboken New Jersey »,** John Wiley Available : Http://Www.Worldcat.Org/Title/Social- Tools-And Strategies-Forbusiness/Oclc/696024631/Viewport.P04.

34- Jennings Bryant , Susan Thompson **" Fundamentals Of Media Effects "** (New York : Mcgraw Hill , 2002).

35- W.Bennett. Lance. **» The Media And Democratic Development :Thesocail Basis Of Political Communication »**, In Patrick H.O,Neil (Ed) Communicating Democracy :The Media And Political Transition.(Boulder :Lynne Renner-1998).

36- Stanford Unger J. **The Role Of A Free Press In Strengthening Democracy** :**In Democracyand The Mass Media**, Lichtenberg J(Ed) New York : Cambridge,1990.

37- Elizabeth, Fox, **Latin American Broad Casting And The State**: Friend And Foe: In Communicating Democracy: The Media And Political Transition, P. H , O, Neil. (Ed) (Boulder: Lynne Rienner – 1998).

38- Adam , Jones , **The Press In Transition: A Comparative Study Of Nicaragua ,South Africa ,Jordan –And Russia** , (Germany , Hamburg: Deutschesubersee – Institute, 2002) .

39- Goran , Hyden, And Charles Okigbo**, " The Media And The Two Waves Of Democracy ; Inmedia And Democracy In Africa "** , G. Hyden ,M. Leslie And F.F Ogudimu , (E.Ds) (New Brunswick , N, J : Transaction Publishers, 2002)

40- Katrinvoltmer, (Ed) "**Mass Media And Political Communication In New Democracy"** (London; Routledge – Ecrer Studies In European Political Science 2006).

41- James ,Curron , " Mass Media And Democracy Revisited "In: James , Curron And Michael , Gurevitch

42- Richard Gunther, Anthony Mughan, **" The Political Impact Of The Media: A Reassessment "**, In Richard Gunther And Anthony Mughan , (Eds) Democracy And The Media , (Cambridge: Cambridge University Press , 2000).

43- Patrick J .Mcconnell, And Lee B. Becker ,**" The Role Of The Media In Democratization " ,**Paper Presented To The Political Communication Section Of The Intemational Association For Media And Communication Research At The Barcelona Conference, July 2002 , Avialable At : Http : // Www. Grady. Uga .Edu/ Coxcenter/ Activities 010112 – Democratization I A M C R – Pdf. 6/9/ 2006.

44- Krishna , Kumar , **" Promoting Independent Media: Strategies For Democracy Assistance "**(Boulder: Lynne Rienner , 2006).

45- Richard A, Hall , And o'Neil. Patrick H**, " Institutions, Transition, And The Media: Acomparison Of Hungary And Romania",**In: Communicating Democracy: The Media And Political Transitions, P.H, O'Neil. (Ed) ,(Boulder: Lynne Rienner , 1998).

46- Donohue , George , Philip Tichenor And Clarice Olien**, " A Guard Dog Perspective On Therole Of Media "** , Journal Of Communication , Vol , 45 , No , 2 , 1995.

47- Patric J. Mcconnell. And Lee B, Becker, **The Role Of The Media In Democratization**, Paper Presented To The Political Communication Section Of The International Association For Media And Communication Research At The Barcelona Conference , July 2002 , Available At Http: //Www. Grady. Uga.Edu / Cox Center / Activities / Activities 010 2 / Democratization Iamcr.Pdf

48- Thompson. J.**"The Media And Modernity"**(London: Polity Press ,1995)

49- Gabriel A.Almond And Sidney Verba, Eds**, The Civic Culturerevisited :**An Analytic Study (Boston, Ma : Little, Brown, 1980).

50- Alexis De Tocquevill, **Democracy In America**,2 Vols.(New York : Vintage Books, 1945).

51- Robert R.Alford And Roger Friedland, **Powers Of Theory : Capitalism, The State, And Democracy** (Cambridge Universitty Press, 1985).

52- David E.Apter, « **The Role Of Traditionalism In The Political Modernization Of Ghana And Uganda, »** World Politics, Vol.13,No.1 (October 1960).

53- Huntington, **« The Change To Change: Modernization, Devlopment, And Politics, »**.

54- Robert Le Vin, « **Political Sociaization And Culture Change** » In : Clifford Geetz, Ed, Old Societies And New States : The Quest For Mogernity In Asia And Africa (New York :Free Press, 1963).

55- Lucian W.Pye, **Politics,Personality, And Nation Building : Burma's Search For Identity** (New Haven, Ct : Yale Universitity Press, 1962).

56- John Waterbury,**The Egypt Of Nasser And Sadat :** The Political Economy Of The Two Regimes (Princeton, Nj : Princeton University Press, 1983)

57- G.P.Gooch, **English Democratic Ideas In Tge Seventeenthcentury**,2nd.(New York,19959).

58- Samuel P.Huntington, **The Third Wave : Democratization In The Late Twentiethcentury** (Oklahoma : Oklahoma Uni.Press.1991) Passim.Especially.Ch.2

59- Almond,And Powell**, Compartive Politics, Boston,** Little And Co.1978.

60- Antony Giddens.**Modernity And Self – Identity :Self And Society In Thelate Modern Age** : Stanford University Press,1991.

61- Antony Gidedens**, Modernitiyand Self Identity In The Latemodern Age Stanford**, University Press 1991.

62- Carl.H,Weaver, **A Historry Of The International Communicatio**,New York, 1988.

63- Shelton Gunaratune, **Democracy, Journalism And Systems Perspectives From East And West**, Inx, Hao And S.K, Data Ray (Eds), Issues And Challenges In Asia Journalism, (Singaporamarshallcauendish ,2006) .

64- John C.Maloney, **»Advertising Research And An Emerging Science Of Mass Persussions «,**IN Lee Richardson (Ed) Dimensions Of Communication(N.Y :Appleton Century Crofts, 1969).

قائمة الملاحق

الملحق 01

أحداث هامة في تاريخ تطور وسائل الإعلام والاتصال[1]

حوالي 5000 قبل الميلاد اختراع الكتابة.
حوالي 2000 قبل الميلاد اختراع حروف الهجاء.

[1] المصدر من الموقع الالكتروني : http://vb.albashiri.net/showread.ph

حوالي 764 أقدم مثال معروف للطباعة على لوح من الخشب (اليابان).
حوالي 868 أول كتاب مطبوع في الصين.
حوالي1438 اختراع مطبعة غوتنبرغ.
حوالي1456 غوتنبرغ يطبع الإنجيل.
حوالي 1467 أول مطبعة تؤسس في روما.
1468 أول مطبعة تؤسس في باريس.
1476 أول مطبعة تؤسس في ويستمنستر بلندن.
حوالي 1500 أول كليشهات محفورة.
1564 أول مطبعة تنشأ في موسكو.
1609 أول نشرات إخبارية في ألمانيا.
1626 بين جونسون يصدر صحيفة The Staple Of News
1631 نشر صحيفة Gazette في باريس.
1640 الاحتفال بالمئوية الثانية للطباعة.
1662 بدء نشر صحيفة Gazette D Amsterdam
1668 بدء نشر صحيفة Giornal De Letterati في روما .
1695 إنشاء صحيفة Fying Boy بلندن.
1695إنشاء صحيفة Post Boy بلندن.
1704 إنشاء صحيفة Boston Newsletter
1711 نشر صحيفة The Spectator المشاهد.
1726 إنشاء أول مطبعة في إسطنبول.
1794 نظام (شوب) للإشارات الطويلة في فرنسا باستخدام السيمافور.
1796 سينيفلدر يخترع الطابعة الحجرية.
1798 اختراع ماكينة صنع الورق.
1811 بدء عمل المطبعة البخارية.
1814 طبع صحيفة Times بالبخار.
1821 إنشاء صحيفة Guardian Manchester
1827 الطباعة الحجرية بالألوان.
1829 أول آلة كاتبة.
1831 صحيفة Gazette العثمانية.

1835صحيفة New York Herald
1837 التلغراف الكهربائي.
1840 أول صحيفة غير رسمية باللغة التركية.
1841 صحيفة Tribume New York
1842 صحيفة Illustrated London News المصورة
1843 الآلة الكاتبة ذات الخطوط.
1843 مورس يرسل أول رسالة تلغرافية باستخدام شفرة مورس.
1846 صحيفة الاقتصادي The Economist
1846 صحيفة News Of The World
1851 التصوير الفوتوغرافي باللوح المبلل.
1868 أول صحيفة أمريكية تستخدم ورق لب الخشب.
1869 أول بطاقات بريدية.
1876 تليفون (بل) أول إرسال من بوسطون إلى كامبريدج (خطان).
1877 التصوير الضوئي باللوح الجاف.
1877 فوتوغراف إديسون.
1880 (هرتز) يصف موجات الراديو.
1886 كاميرا ايستمان اليدوية كوداك.
1888 استخدام السليوليد في التصوير الضوئي.
1888 صحيفة Times Financial
1892 بوليتزر يشتري صحيفة New York World
1896 ماركوني يصل لندن بأجهزة اللاسلكي.
1896 عرض لومير السينمائي في لندن.
1897 ماركوني يؤسس شركة الإشارة والتلغراف اللاسلكي.
1897 ماكينة سبك الأحرف المطبوعة.
1900 فيسندن يبث رسائل صوتية.
1901 ماركوني يرسل رسائل من (كونوول) إلى نيوفوندلاند.
1909 قانون التجديد بالكاميرا السينمائية في بريطانيا.
1911 أول أستوديو بهوليود.
1912 أول قانون أمريكي للراديو.

1912 إنشاء صحيفة Herald Daily.
1919 تأسيس هيئة الراديو الأمريكية.
1920 افتتاح محطة Kdka في بيتسبورغ.
1922 إنشاء شركة الإذاعة البريطانية.
1923 أول محادثة راديو عابرة للأطلنطي.
1925 صحيفة New Yorker.
1925 افتتاح هيئة الإذاعة البريطانية محطة الإرسال طويلة الموجة في دافنترى.
1927 إنشاء هيئة الإذاعة البريطانية.
1927 أول خدمة تليفونية سلكية ولا سلكية عابرة للأطلنطي.
1928 عرض بيرد للتلفزيون.
1929 فيلم كوداك 17ملم.
1929 الأخوان ورنر يعلنون نهاية الأفلام الأبيض والأسود.
1930 خدمة التلغراف المصور بين بريطانيا وألمانيا.
1932 افتتاح هيئة الإذاعة البريطانية بلغة أجنبية (اللغة العربية).
1946 إعادة بدء الخدمة التليفزيونية في لندن.
1952 أول كمبيوتر لشركة Ibm .
1953 تأسيس مجلس الصحافة في بريطانيا.
1954 قانون التليفزيون يؤسس التليفزيون المستقل وهيئة مسيطرة في بريطانيا.
1956 مد أول كبل تليفزيون عبر الأطلنطي.
1958 دخل الإعلان التلفزيوني يفوق نظيره الصحافي في بريطانيا.
1958 الولايات المتحدة تطلق القمر الصناعي Explorer 1 .
1959الولايات المتحدة تنشأ وكالة المشروعات البحثية المتقدمة Rpa.
1959 صحيفة Manchester Guardian تصبح Guardian وتطبع في لندن.
1964 أول أمريكي يمشي في الفضاء.
1965 حظر إعلانات الدخان في التلفزيون في بريطانيا.
1969 هيئة الإذاعة البريطانية و Itv تبدأن التليفزيون الملون.
1975 أول محل كمبيوتر في لوس أنجلوس.
1979 بدء الاتجار في الانترنت.
1980 القانون الأمريكي لبرمجيات الكمبيوتر.

1995 اندماج Cnn و Time Warner.

2000 بلغ عدد الصحف الإليكتونية عبر الانترنت 4000 صحيفة في العالم.

2001 اندماج شركتي ديزني وفولكس.

2010 في 28 نوفمبر 2010 موقع "ويكيليكس" لصاحبه الاسترالي جوليان اسانج يسرب أكثر من 250 ألف برقية سرية لوزارة الخارجية الأمريكية.

الملحق 02

أحداث هامة في تاريخ نشأة الراديو[1]

1864 تنبأ جيمس كلارك ماكسويل بوجود الموجات الكهرومغناطيسية، التي تنتقل بسرعة الضوء.

1880 أثبت هينريتش هرتز نظرية ماكسويل.

1895 أرسل ماركوني إشارات الاتصال بموجات الراديو عبر الأثير، للمرة الأولى.

1901 استقبل فريدينانت براون موجات الراديو، بواسطة مذياع بلوري.

1901 استقبل ماركوني إشارات الشفرة، المرسلة عبر المحيط الأطلسي.

1904 حصل جون أمبروز فليمنج على براءة اختراع الصمام الثنائي، المستخدم في استقبال موجات الراديو.

1906 بث ريجينالد فسندن أول صوت بشرى، عبر المذياع.

1907 حصل لي دي فورست على براءة اختراع أول صمام ثلاثي، استخدم في تضخيم الإشارة الراديوية.

1909 نُقذ ركاب الباخرة س.س.ربليك من الغرق، باستخدام موجات الراديو.

1912 ساعدت موجات الراديو على إنقاذ الناجين من غرق الباخرة تيتانيك.

1915 أول مكالمة هاتفية، أُرسلت عبر المحيط الأطلسي، بين أرلينجتون، في ولاية فيرجينيا، في الولايات المتحد الأمريكية وبرج إيفل، في باريس.

1918 طور أدوين آرمسترونج دائرة فوق هترودراينية.

1920 أول بث تجاري منظم تولته محطات wwj، في ديترويت و KDKA، في بيتسبورج.

1922 أول بث إذاعي لشركة الإذاعة البريطانية، والتي سميت، فيما بعد، هيئة الإذاعة البريطانية.

1923 أرسل مذيعو سيدني، في أستراليا، أول برامجهم.

1926 بدأت شركة الإذاعة الهندية ببث برامجها.

1929 دخل تضمين التردد FM، في البث الإذاعي.

1932 أول بث لهيئة الإذاعة البريطانية، إلى أنحاء العالم.

1925 – 1950 كان المذياع المصدر الوحيد لتسلية العائلة في المنزل، خلال هذه

---

[1] مصدر : موقع جامعة الحديدة www.hoduniv.com/univ/showthead.php

الفترة، التي سميت بالعصر الذهبي للمذياع.

1947 طور العلماء في شركة بل للهاتف، في الولايات المتحدة الأمريكية، الترانزستور.

1952 نتج أول مذياع جيب ترانزستوري.

1960 أول مناظرة تليفزيونية، بين جون كنيدي وريتشارد نيكسون، مرشحي الرئاسة الأمريكية.

1961 تحقق أول اتصال مع الفضاء الخارجي، بين رائد الفضاء السوفيتي، يوري جاجارين، المحطات الأرضية.

1969 حملت إشارات موجات الراديو إلى الأرض، أولى الكلمات، التي نطقها رائد فضاء على القمر.

في التسعينيات بدأ البث باستخدام البث السمعي الرقمي، وهو بث نوعية عالية النقاء.

الملحق 03

بدايات البث التلفزيوني وتطور عدد الأجهزة في الدول العربية [1]

الرقم	البلد العربي	سنة بدئ البث التلفزيوني	أجهزة التلفزيون عام 1976	أجهزة التلفزيون عام 1986
01	الأردن	1968	125000	240000
02	الإمارات العربية المتحدة	1968	-	145000
03	البحرين	1972	31000	114000
04	تونس	1966	208000	500000 "1987"
05	الجزائر	1956	525000	1.500000
06	جيبوتي		3500	"1987"14000
07	السعودية	1965	130000	3.700000
08	السودان	1962	100000 "1975"	"1987"250000
09	سوريا	1960	230000	400000
10	الصومال		-	-
11	العراق	1956	425000	"1987"605000
12	عمان	1974	-	400000
13	فلسطين		-	-
14	قطر	1970	160000	400000
15	الكويت	1962	182000	" 1987 "700000
16	لبنان	1959	425000	"1987" 500000
17	ليبيا		10000 "1975"	-
18	اليمن الجنوبية	1964	32000	"1987"47000

[1] The world Almanac. News paper Entreprise Association, inc New York,USA 1982. The world Almanac, An Imprint of Pharos Books A.scripps Howard Company New York USA 1990

19	اليمن الشمالية	1975	-	"1987"150000
20	مصر	1960	620000	2000000
21	المغرب	1962	522000	"1987"1.200000
22	موريتانيا		-	-

الملحق 04

لمحة عن قناة الجزيرة العربية

نشأة القناة :

إن فكرة إنشاء قناة الجزيرة قد بدأت في ذهن فريق من المعدين والمذيعين والفنيين الذين تركوا أعمالهم في شبكة (BBC) العربية في لندن بعد أن حرمت السعودية هذه الشبكة من استخدام قنوات أوربت الفضائي إثر بثها مواد أساسية شملت لقاء مع المعارض السعودي المعروف والمقيم في لندن (محمد المسعري)، فسارعت الحكومة القطرية لتقديم الدعم المالي لمشروع القناة الجديدة والبالغ 140 مليون دولار عام 1996 وعلى خمس سنوات على شرط أن تحقق استقلالها من الإعلانات التي تبث.

أهداف القناة :

تعد الجزيرة مشروعا إعلاميا عربيا منفردا وقفزة نوعية في الإعلام العربي تجاوزت الإعلام الحكومي المقيد الذي تجاهل المشاهد العربي أحيانا وحرمه من الإطلاع على الحقيقة وما يجري على الساحة العربية والعالمية، ومن جملة أهدافها نذكر :

- مواكبة الحدث ونقل الأخبار من مواقعها عبر شبكات مراسليها ومكاتبها المنتشرة في أكثر دول العالم وهواتفها على الهواء مباشرة، فأصبحت القناة الرائدة في تقديم الخدمات التفاعلية مثل : الجزيرة نت، الجزيرة موبايل، الجزيرة مباشر.

- تقديم تغطية إخبارية شاملة لقضايا الساعة والشؤون السياسية والاجتماعية وبرامجها الحوارية الحية إضافة إلى النشرات الاقتصادية والرياضية.

- تزويد المشاهد بكافة وجهات النظر دون تحيز ومنذ يوم إطلاقها تميزت باستقلالها وأسلوبها المهني المحترف في جمع وبث الأخبار وإعداد البرامج الحوارية المتنوعة، بالاطلاع على برامج قناة الجزيرة التي تعمل على معالجة المواضيع الرئيسية والمصيرية التي تهم المواطن العربي، وخاصة القضايا الحساسة دون رقابة ومشاركة المشاهد بحرية عن طريق الهاتف، الفاكس.

الطبيعة البرامجية للقناة :

إن قناة الجزيرة الفضائية ذات طبيعة إخبارية بالدرجة الأولى تحاول تغطية الأحداث وتحليلها من خلال المحاور التالية :

- **الأخبار العالمية والدولية :** تقدم تغطية شاملة تصاحب تطور الحدث مع التحليل عبر شبكة واسعة من المراسلين ينتشرون في مواقع الأحداث في العواصم العربية والأجنبية، لنقل الأخبار مباشرة والإلمام بجوانب ومحاور الحدث كافة إضافة إلى متابعة وكالات الأنباء العالمية لضمان وصول الأخبار لخطة وقوع الحدث.

- **المناظرات والمناقشات :** يتم خلالها استضافة عدد من الخبراء أصحاب الاختصاص لمناقشة قضايا الساعة السياسية والاقتصادية والدينية، العلمية والفنية، إضافة إلى تناول وجهات النظر من خلال المناظرات والمناقشات.

- **أخبار المال والأعمال :** تقدم قناة الجزيرة الفضائية نقلاً من لندن آخر أسعار العملات والموارد المالية في أسواق البورصة العالمية مع تقديم تحليل اقتصادي حول أسعار العملات والبورصة في العالم.

- **أخبار الرياضة :** تنقل القناة الأحداث الرياضية مباشرة مع عرض الأحداث الرياضية العالمية.

- **البرامج التعليمية الوثائقية :** تقوم القناة بتقديم البرامج التعليمية والبرامج الوثائقية إضافة إلى عرض الأفلام حول العلوم الطبيعية والعلمية والتقنية وتاريخ حياة بعض المشاهير والرواد من العلماء والمبتكرين في جميع مجالات الحياة، وتتلقى دعما حكوميا بقيمة (2,66) مليون دولار سنويا، وقد خصصت إدارة القناة 1,3 مليار دولار لتطوير قناة الجزيرة خلال سنوات الخمس المقبلة.

خدمات الجزيرة عبر الهاتف النقال والانترنت :

عتبارا من الأول من شهر أكتوبر 2004، بات من الممكن لجمهور قناة الجزيرة الحصول على خدمة الأخبار السريعة الموجزة عبر خدمة الجزيرة موبايل، التي تتيح للمشترك الحصول على المعلومات والأخبار برسائل (SMS) القصيرة ويمكن للمشترك الحصول على هده الخدمة باللغتين (العربية والإنجليزية)

أما عن خدمة القناة عبر الانترنت فقد تم افتتاح هذا الموقع في جانفي 2001 ليكون أول موقع رئيسي للأخبار باللغة العربية على شبكة الانترنت، وسرعان ما تربع على القمة بين المواقع العربية ودخل المنافسة على صدارة المواقع العالمية الشهيرة.

وقد اختار موقع أمريكي متخصص في الشؤون السياسية على شبكة الانترنت (الجزيرة نت) ضمن أفضل 25 موقعا في العالم تمارس تأثيرا أساسياً فعالاً، جاء ذلك في استطلاع للرأي أجراه موقع (بوليتيكس أون لاين) أو (السياسات عبر الانترنت) بشأن مدى التأثير السياسي للأفراد والمؤسسات على شبكة الانترنت في العالم.

الملحق 05

رموز وسائط الاتصال الاجتماعي عبر الانترنت

الملحق 07

الإعلام الاجتماعي والحراك المدني تأثير فيسبوك وتويتر[1]

سوريا : معدل استخدام مواقع الإعلام الاجتماعي على الانترنت قبل وبعد رفع الحظر مواقع الإعلام الاجتماعي (7 فبراير 2011)- موقع اليوتيوب مثالاً.

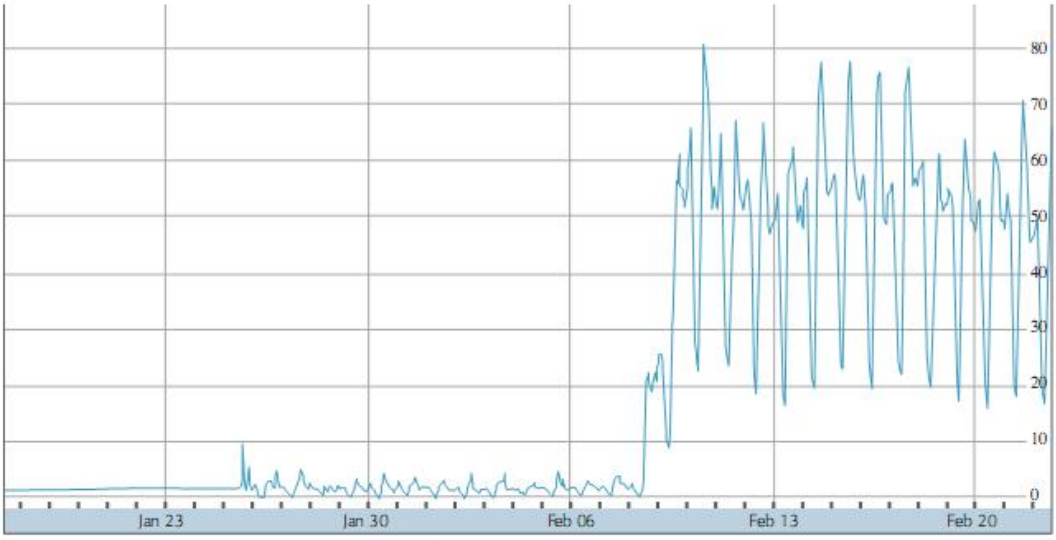

ليبيا : معدل استخدام مواقع الإعلام الاجتماعي قبل وبعد 3 مارس 2011 – عينة من جميع المواقع التابعة لشركة جوجل.

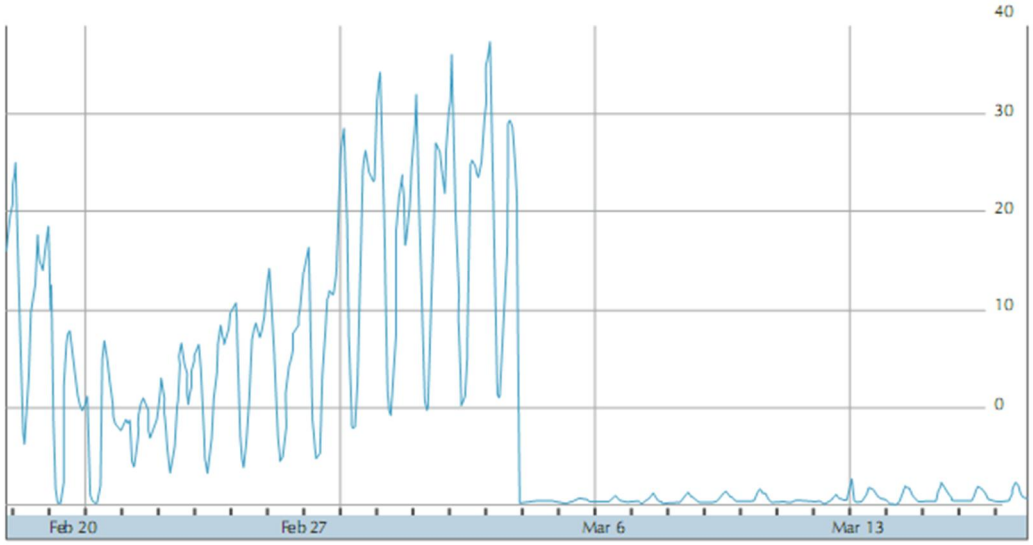

[1] تقرير الإعلام الاجتماعي العربي، **الإعلام الاجتماعي والحراك المدني : تاثير فيسبوك وتويتر**، كلية دبي للإدارة الحكومية، ماي 2011، تقرير متحصل عليه من الموقع الالكتروني يوم 11-02-2012 على الساعة 23:45 : www.arabsocialmediareport.com

مصر : حركة استخدام الانترنت في الفترة مابين 28يناير و2فبراير 2011 – عينة من جميع المواقع التابعة لشركة جوجل.

معدل النمو في عدد مستخدمي فيسبوك أثناء احتجاجات 2011 مقارنة بنفس الفترة في 2010.

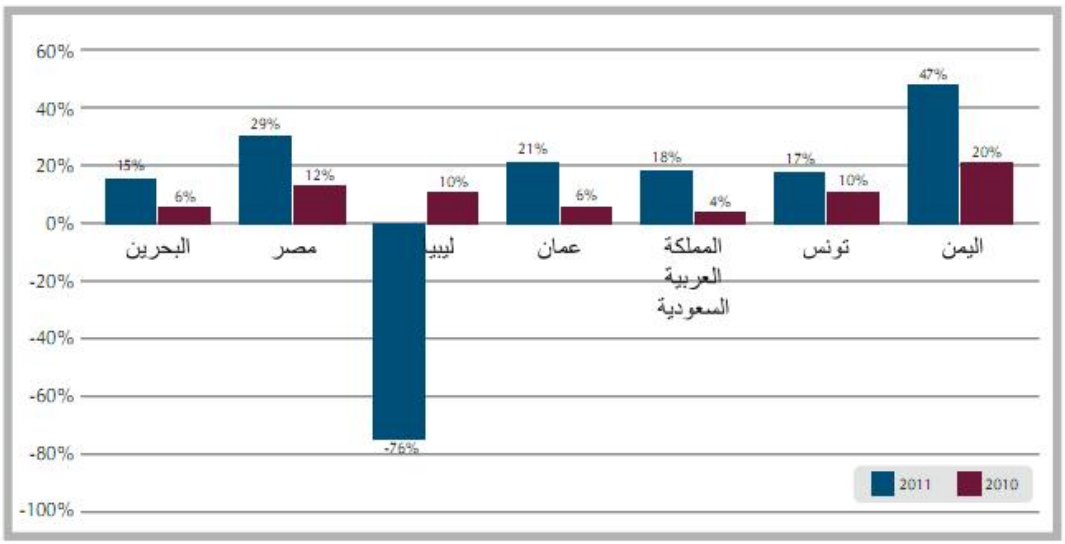

الغرض من الاستخدام الرئيسي لموقع فيسبوك خلال التحركات الشعبية والأحداث في أوائل عام 2011

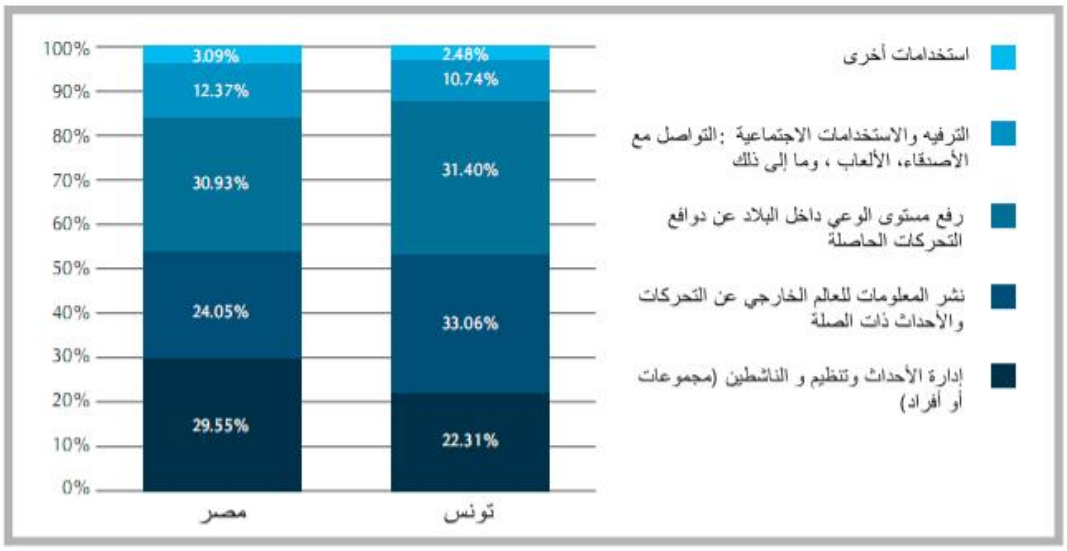

أثر حظر الانترنت وموقع فيسبوك من قبل السلطات على التحركات الشعبية

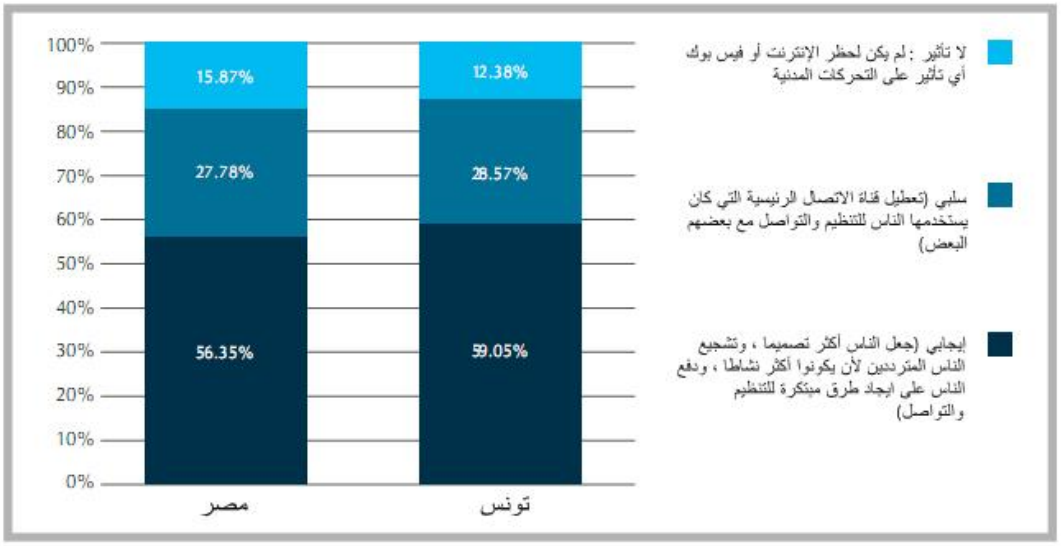

اللغة الأساسية التي استخدمها الأفراد في التواصل على فيسبوك أثناء الحركات الشعبية

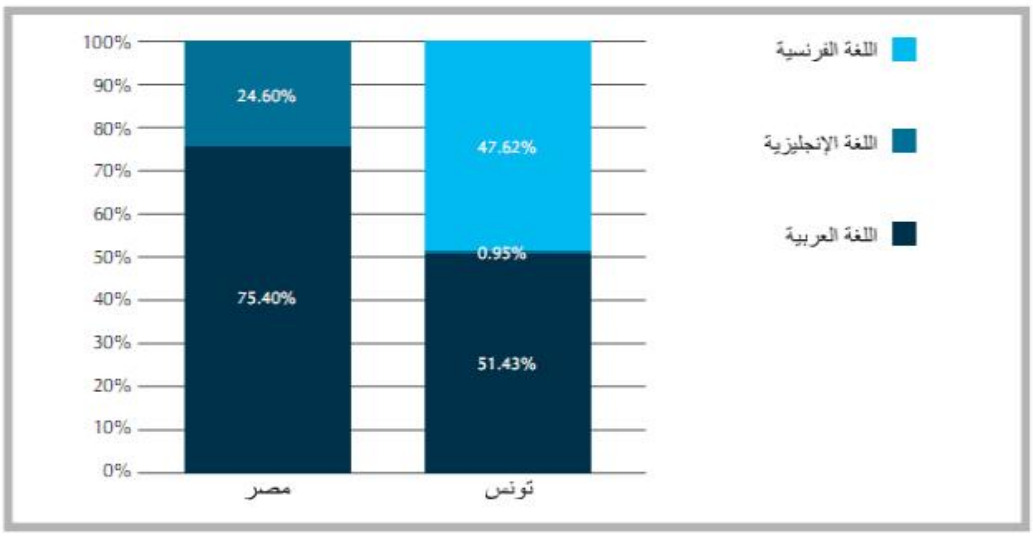

معدلات انتشار فيسبوك في دول مجلس التعاون الخليجي 5 أبريل 2011 اعتماداً على أعداد السكان الرسمية

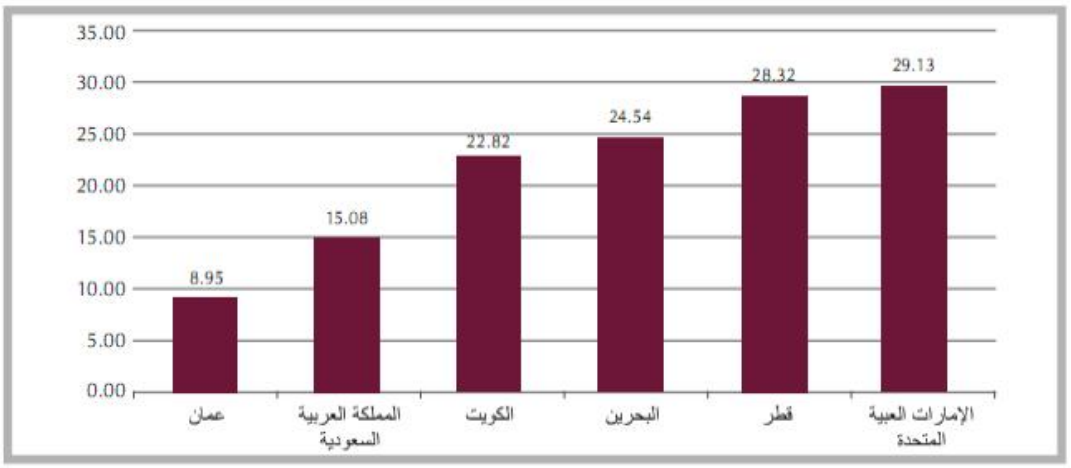

عدد مستخدمو فيسبوك الجدد في المنطقة العربية بالإضافة إلى إيران وإسرائيل، وتركيا (في الفترة من 5يناير أبريل 2011)

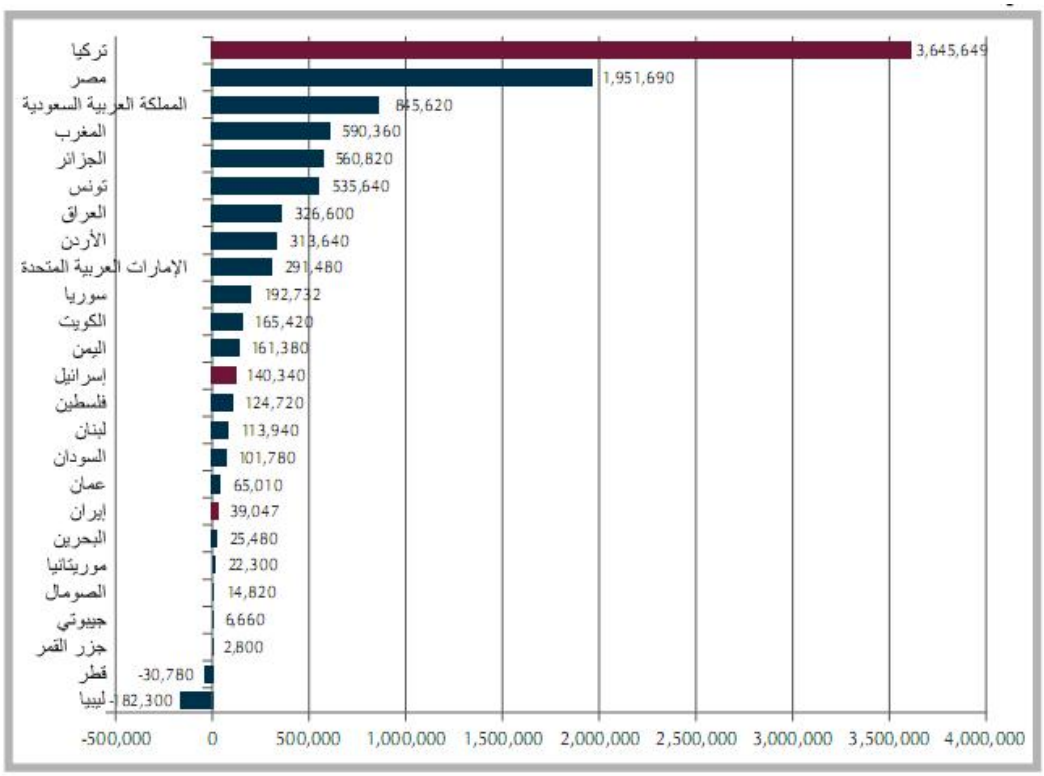

عدد مستخدمي فيسبوك ونسبة المستخدمين في المنطقة العربية (أبريل 2011)

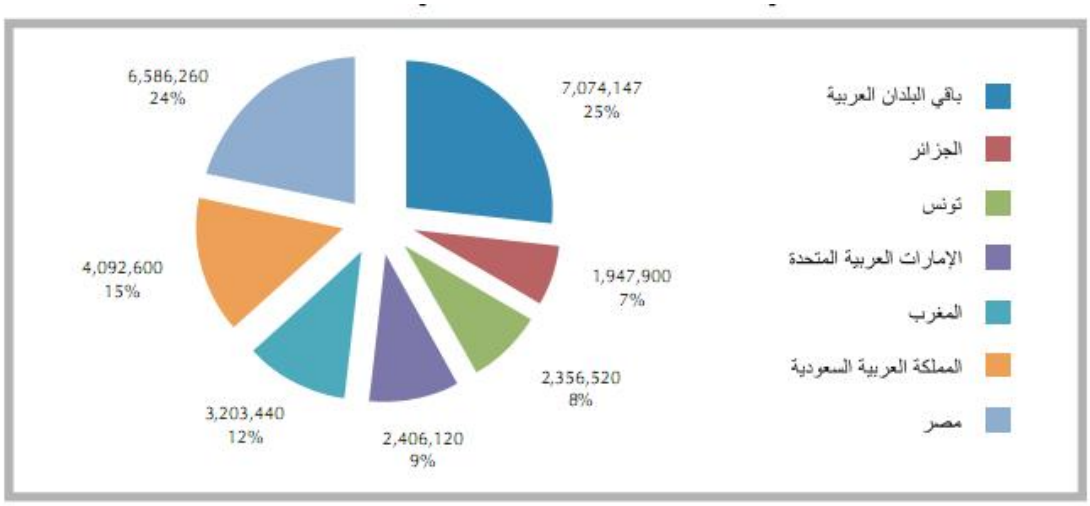

لغة واجهة الاستخدام المفضلة لدى مستخدمي فيسبوك في الوطن العربي

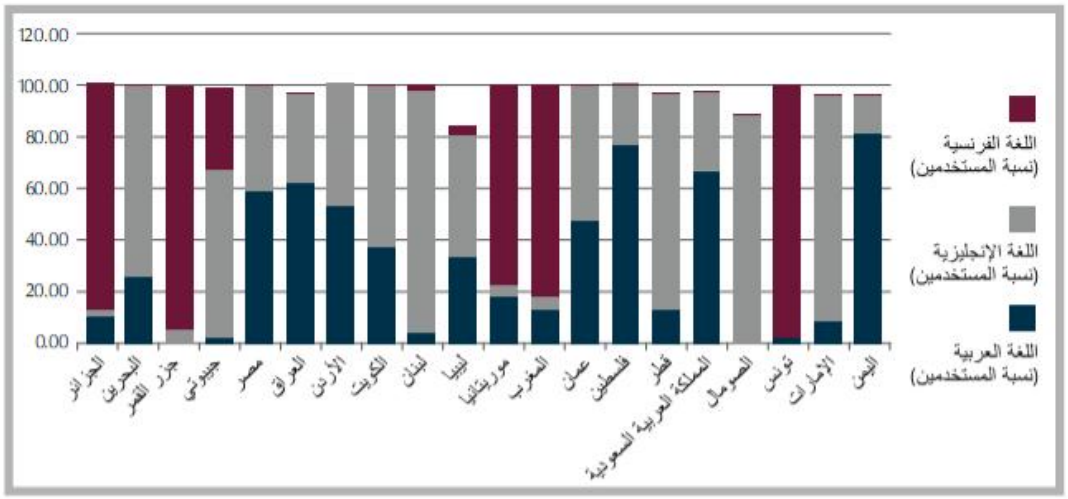

عدد مستخدمي تويتر في المنطقة العربية بالإضافة إلى إيران وإسرائي وتركيا (إجمالي عدد المستخدمين بين 1 يناير و30 مارس 2011)

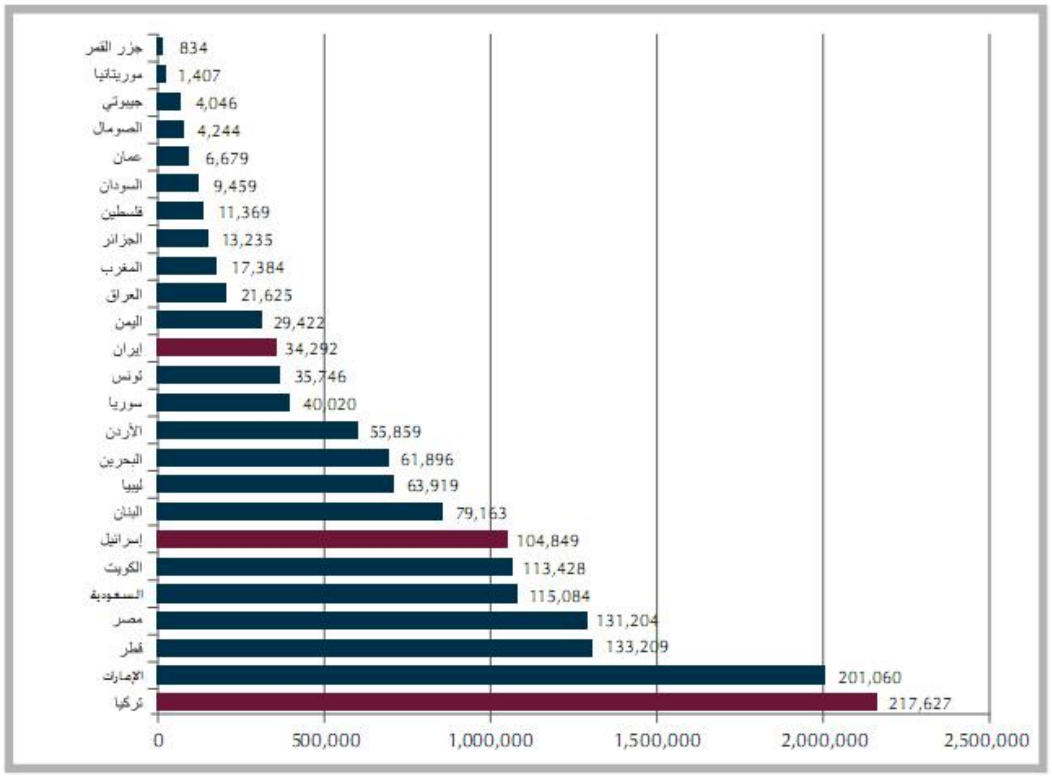

انتشار تويتر في المنطقة العربية بالإضافة إلى إيران وإسرائيل وتركيا (متوسط عدد المستخدمين بين 1 يناير و30 مارس 2011)

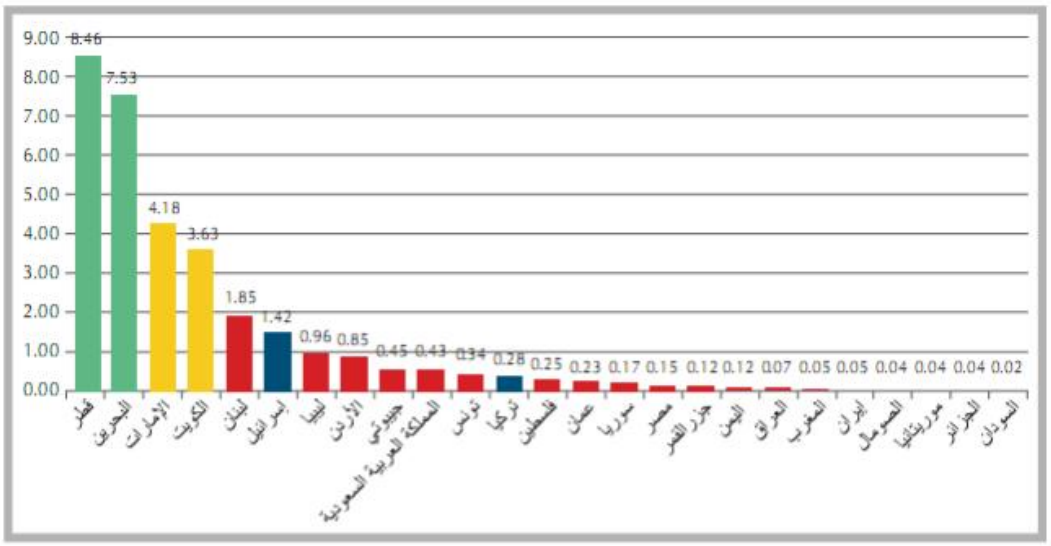

انتشار استخدام تويتر في دول مجلس التعاون الخليجي (30 مارس 2011) على أساس أعاد السكان الرسمية

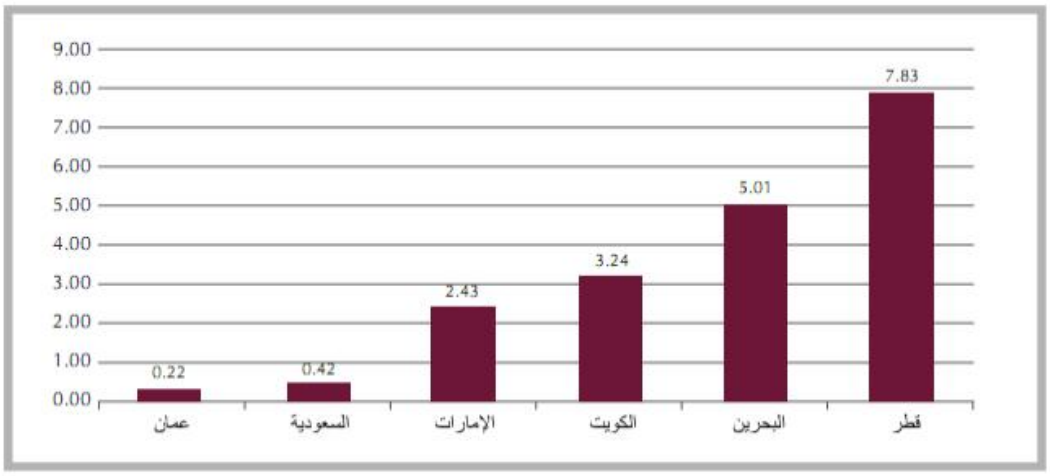

نسبة التغريدات التي أنتجتها المنطقة العربية (من 1 يناير إلى 30 مارس 2011)

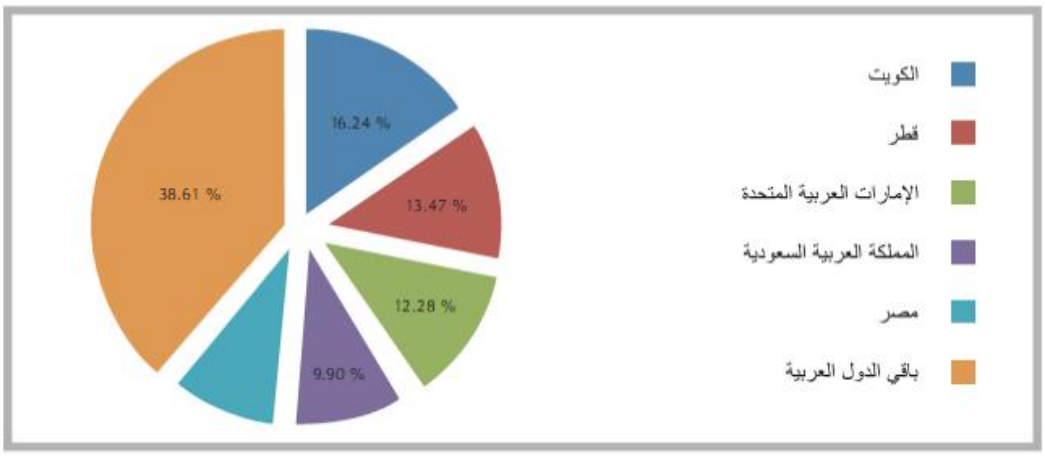

حجم التغريدات اليومية في البحرين

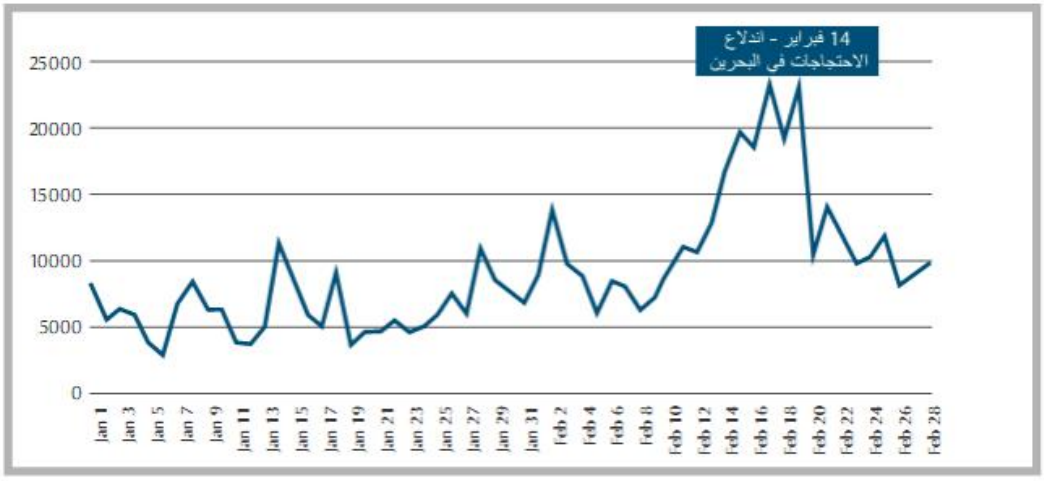

أعداد التغريدات اليومية في مصر

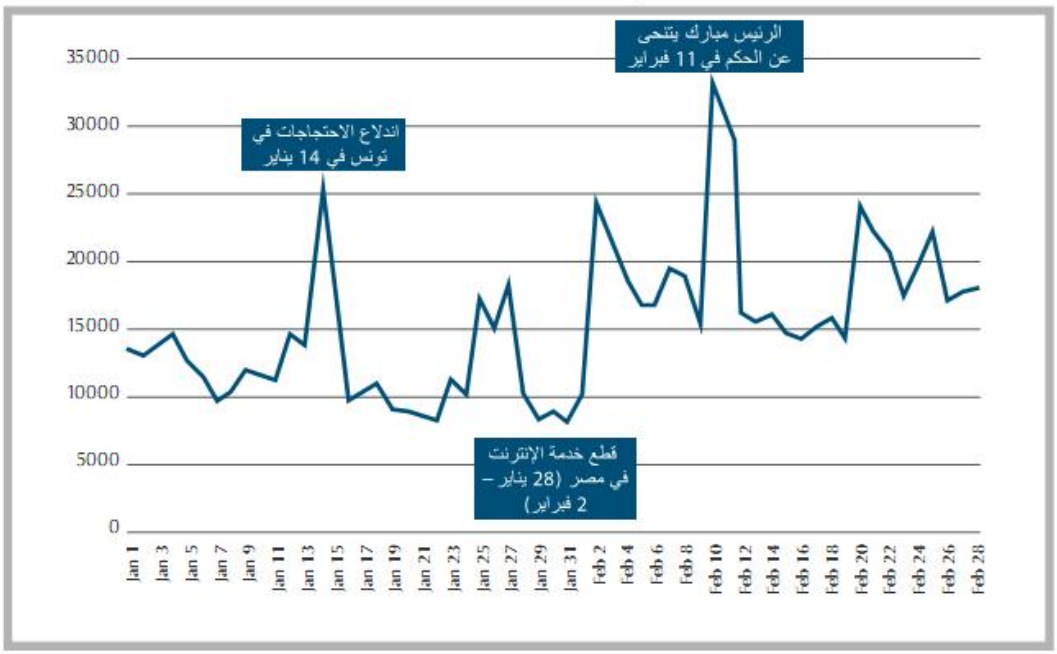

أعداد التغريدات اليومية في المملكة العربية السعودية

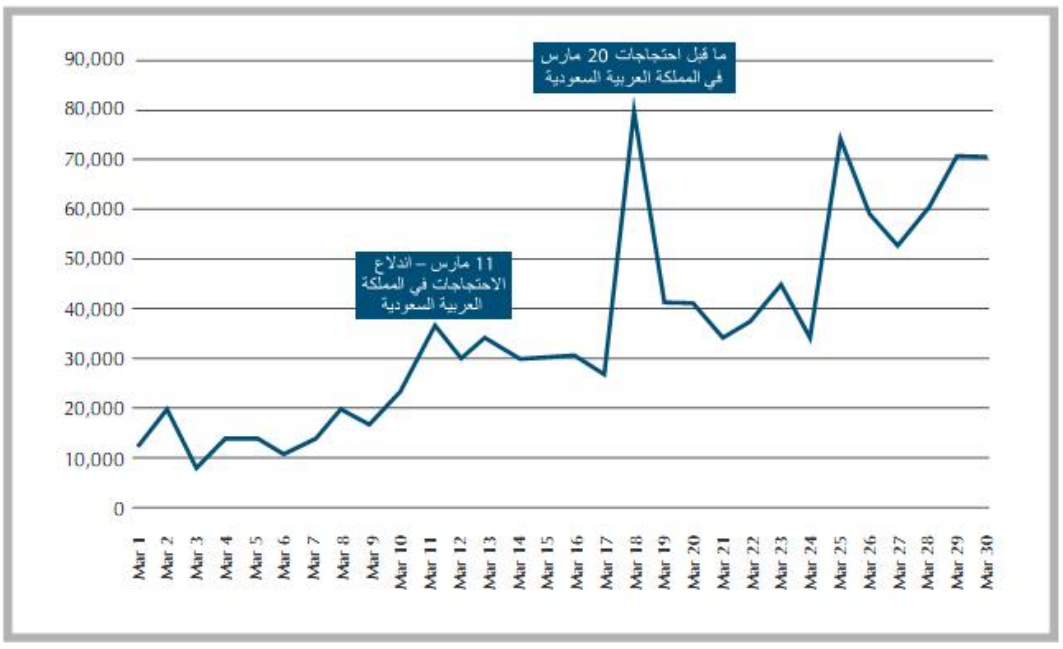

أعداد التغريدات اليومية في تونس

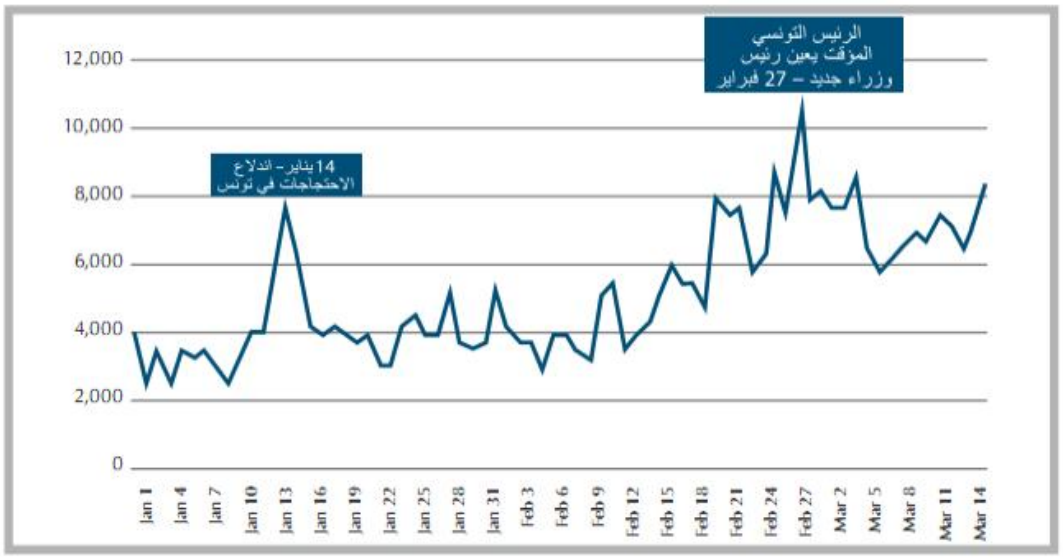

أعداد التغريدات اليومية وعدد مرات ورود jan25 # في مصر

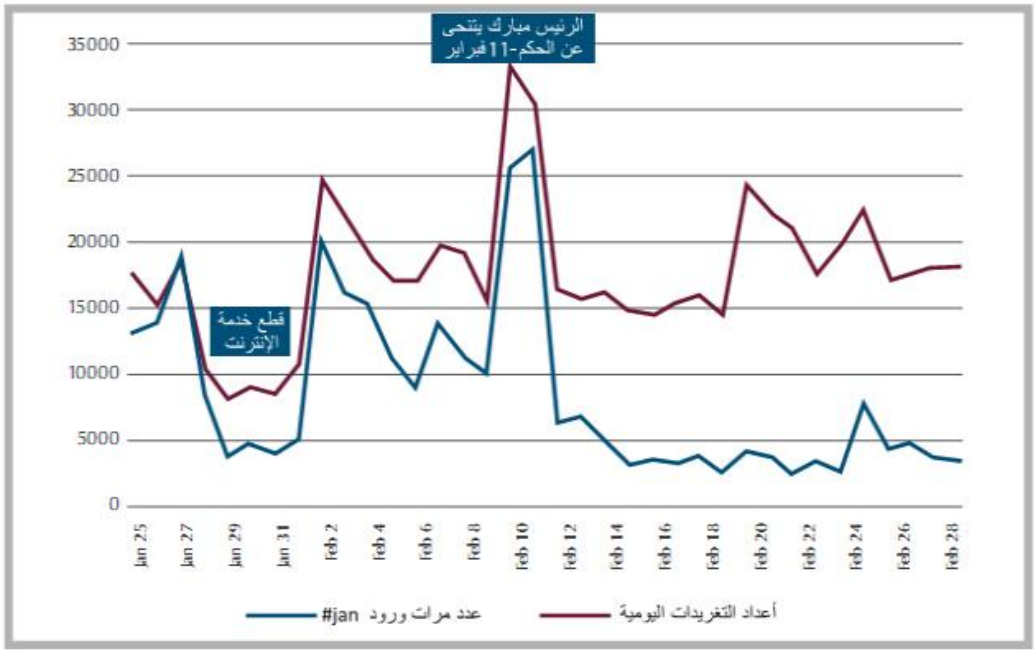

أعداد التغريدات اليومية وعدد مرات ورود #sidibouzid في تونس

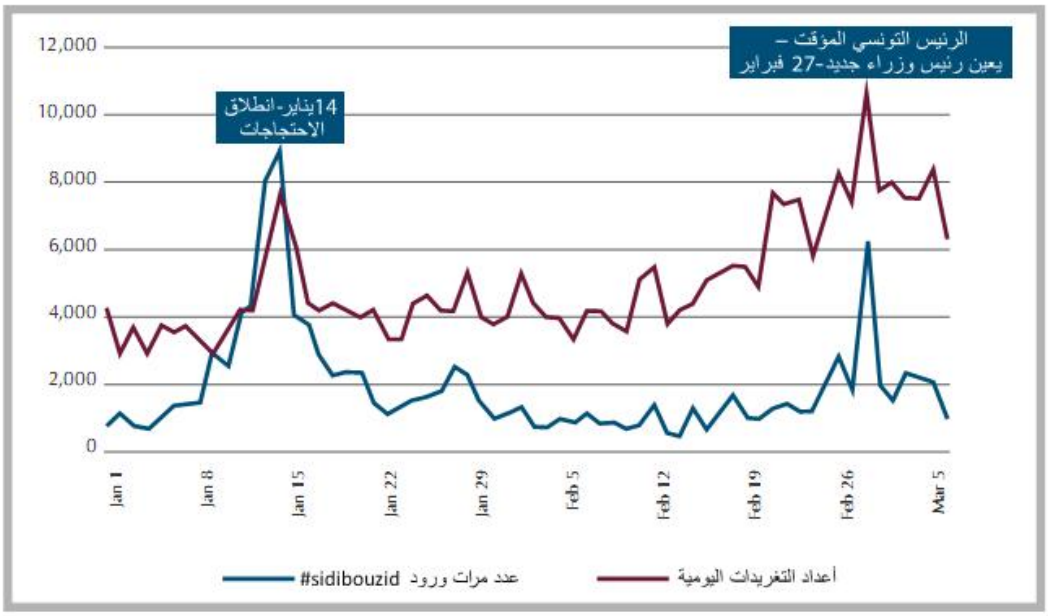
12,000
10,000
8,000
6,000
4,000
2,000
0
Jan 1
Jan 8
Jan 15
Jan 22
Jan 29
Feb 5
Feb 12
Feb 19
Feb 26
Mar 5
14يناير- انطلاق الاحتجاجات
الرئيس التونسي المؤقت – يعين رئيس وزراء جديد-27 فبراير
#sidibouzid عدد مرات ورود
أعداد التغريدات اليومية